جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الموضـوع

المردود التنموي لاستثمار عائدات النفط على القطاعات المنتجة

–دراسة حالة الجزائر–

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير

تخصص: علوم ماليـة

من إعداد الطالبة:

دحماني امال

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

تهتان موراد

أعضاء لجنة المناقشة

حمداني محي الدين	أستاذ	جامعة المدية	رئيساً
تهتان موراد	أستاذ	جامعة المدية	مقرراً
بن خليف طارق	أستاذ	جامعة الجلفة	عضواً
مولاي بوعلام	أستاذ	جامعة البويرة	عضواً
اسليماني محمد	أستاذ محاضر – أ–	جامعة المدية	عضواً
حايد مروان	أستاذ محاضر – أ–	جامعة خميس مليانة	عضواً

السنة الجامعية 2023-2024


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد الله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، الحمد الله، أوله وآخره.

لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر والامتنان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور تهتان موراد على قبوله الاشراف على هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة يحي فارس بالمدية.

الشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة أساتذتي الأفاضل بارك الله في علمهم.

إهداء

الحمد الله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

أمي وأبي حفظهما الله.

إلى زوجي، إخوتي وأولادي

المستخلص

يهدف هذا البحث لدراسة أثر إيرادات النفط على القطاعات المنتجة، وما دامت عملية النمو الاقتصادي مرتبطة بما يدره النفط من عائدات، ومع ارتباط هذه الأخيرة بواقع الأسعار، فقد حاولنا تسليط الضوء على أهم محددات الأسعار في السوق النفطية وهذا بعد استعراض تاريخي لتطورات أسعار النفط العالمية، والعائدات الجزائرية. مع إظهار أثر ظاهرة لعنة الموارد على الصناعة والزراعة، ثم انتقلنا لتحليل تطور نمو كل قطاع منتج: الفلاحة، الصناعة، المحروقات، الخدمات، البناء والأشغال العمومية خلال الفترة (1985 - 2022).

وقد تم الاعتماد على الأسلوب الاستقرائي في قياس العلاقة بين العائدات النفطية والقطاعات المنتجة، حيث تم استخدام اختبار التكامل المشترك، وكذا اتجاه العلاقات السببية بين عائدات النفط وباقي متغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبار Grange، ثم تقدير نماذج الدراسة وفقا لمنهجية ECM لجميع المتغيرات من خلال تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير.

ومن خلال ثلاثة فصول توصلنا لعدة نتائج أهمها: ارتباط الاقتصاد الجزائري بشكل مباشر بقطاع المحروقات، الذي يعتبر المصدر الأساسي لاحتياطي الصرف الأجنبي، وتأثر النشاط الاقتصادي بصدمات انخفاض أسعار النفط الذي ينعكس بصورة مباشرة إيرادات قطاع المحروقات، كما يؤثر على بقية القطاعات المنتجة كممول رئيسي لميزانية الدولة. وعليه فإنه يتطلب على صناع القرار القيام بتنويع الاقتصاد خارج المحروقات والاهتمام بالقطاعات المنتجة الأخرى وخاصة قطاعي الفلاحة والسياحة، مع ضرورة مواصلة دعم قطاع المحروقات كقطاع استراتيجي.

الكلمات المفتاحية: عائدات النفط، قطاعات منتجة، التكامل المشترك، لعنة الموارد.

Abstract:

This research aims to study the impact of oil revenues on the productive sectors, and as long as the process of economic growth is linked to the oil revenues which being affected by price changes, we have tried to shed light on the most important price determinants in the oil market, after showing the historical review of changes in the international oil prices and Algerian revenues, and explaining the impact of the resource curse on industry and agriculture. Then we analyzed the development of the productive sectors represented in: agriculture, industry, hydrocarbons, services, construction and public works during the period (1985-2022). The inductive method was relied upon by measuring the relationship between oil revenues and the producing sectors, where the joint integration test was used, as well as the direction of causal relationships between oil revenues and the rest of the study variables

based on the Grange test, and then estimating the study models according to the ECM methodology for all variables by estimating the long-term and short-term parameters. Through three chapters, we reached several results, the most important of which are: the direct link of the Algerian economy to the hydrocarbon sector, which is the main source of foreign exchange reserves, and the impact of economic activity on the shocks of low oil prices, which is directly reflected on the hydrocarbon sector, as well as affecting the rest of the productive sectors as a major financier of the state budget. Therefore, it requires decision-makers to diversify the economy outside hydrocarbons and pay attention to other productive sectors, especially the agricultural and industrial sectors, with the need to continue supporting the hydrocarbon sector as a strategic sector.
***Keywords**:* Oil revenues, productive sectors, joint integration, and the resource curse.

فهـرس المحتويــات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الشكر	I
الإهداء	II
المستخلص	III
فهرس المحتويات	IV
فهرس الجداول	VI
فهرس الأشكال	VIII
فهرس الملاحق	XI
مقدمة	أ
الفصل الأول: التطورات الدولية في سوق النفط وآثارها على عائدات النفط الجزائرية	01
تمهيد	02
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النفط	03
المطلب الأول: ماهية النفط	03
المطلب الثاني: أهمية النفط	12
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للنفط	15
المبحث الثاني: تطورات أسعار النفط والعائدات النفطية الجزائرية في ظل الصدمات	24
المطلب الأول: تطور الأسعار والعائدات النفطية الجزائرية خلال الفترة من (1970- 1985)	26
المطلب الثاني: تطور الأسعار والعائدات النفطية الجزائرية خلال الفترة من (1986 – 1999)	32
المطلب الثالث: تطور الأسعار والعائدات النفطية الجزائرية خلال الفترة من (2000 – 2021)	35
المبحث الثالث: محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية	45
المطلب الأول: الأسواق النفطية: المميزات، الأنواع والفاعلين فيها	45
المطلب الثاني: مفهوم السعر النفطي وأنواعه	56

المطلب الثالث: محددات السعر النفطي	61
خلاصة الفصل الأول	74
الفصل الثاني: أثر عائدات النفط على نمو القطاعات المنتجة في الجزائر خلال الفترة (1985-2022)	75
تمهيد	76
المبحث الأول: العلاقة النظرية بين عائدات النفط ونمو القطاعات المنتجة	77
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول القطاعات المنتجة والناتج المحلي الاجمالي	77
المطلب الثاني: الأثر المتبادل بين النفط والقطاعات المنتجة وظاهرة لعنة الموارد	93
المطلب الثالث: أثر عائدات النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط	99
المبحث الثاني: عائدات النفط في الجزائر	108
المطلب الأول: القطاع النفطي في الجزائر	108
المطلب الثاني: أهمية عائدات النفط في الاقتصاد الجزائري	115
المطلب الثالث: استخدامات عائدات النفط	121
المبحث الثالث: تحليل تطور القطاعات المنتجة في الجزائر خلال الفترة (1985 – 2022)	129
المطلب الأول: تحليل تطورات الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1985 - 2022)	129
المطلب الثاني: تحليل تطورات قطاعي الفلاحة والخدمات في الجزائر خلال الفترة (1985 – 2022)	136
المطلب الثالث: تحليل تطورات قطاعي الصناعة، البناء والأشغال العمومية خلال الفترة (1985 – 2022)	148
خلاصة الفصل الثاني	159
الفصل الثالث: دراسة قياسية لتأثير عائدات النفط على القطاعات المنتجة في الجزائر خلال الفترة (1985 – 2022)	161
تمهيد	162
المبحث الأول: عرض متغيرات الدراسة واختبارات استقرارية السلاسل.	163

المطلب الأول: عرض متغيرات الدراسة ومصادرها	163
المطلب الثاني: تقديم النماذج	165
المطلب الثالث: الخصائص الاحصائية لمتغيرات الدراسة واستقرارية السلاسل	167
المبحث الثاني: اختبار صلاحية النماذج المقدرة	171
المطلب الأول: اختبار صلاحية نموذج أثر عائدات النفط على المساهمة السنوية لكل من قطاع الفلاحة وقطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي	171
المطلب الثاني: اختبار صلاحية نموذج أثر عائدات النفط على المساهمة السنوية لكل من قطاع الصناعة وقطاع البناء والاشغال العمومية في الناتج المحلي الاجمالي.	176
المطلب الثالث: اختبار صلاحية نموذج أثر عائدات النفط على المساهمة السنوية لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي.	182
المبحث الثالث: اختبار التكامل المشترك والسببية بين متغيرات الدراسة	185
المطلب الأول: اختبار التكامل المشترك و السببية لأثر عائدات النفط على المساهمة السنوية لكل من قطاع الفلاحة وقطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي	193
المطلب الثاني: تقدير نموذج أثر عائدات النفط على المساهمة السنوية لكل من قطاع الصناعة وقطاع البناء والاشغال العمومية في الناتج المحلي الاجمالي.	196
المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك لأثر عائدات النفط على المساهمة السنوية لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي.	201
خلاصة الفصل الثالث	206
الخاتمة	207
قائمة المراجع	217
الملاحق	233

فهـرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01–01	درجة الحرارة التقريبية التي يكون فيها تكرير البترول	07
02–01	حجم الطاقة الحرارية المولدة من كيلوغرام واحد من مصادر الطاقة	08
01–02	دوافع السياحة	85
02–02	عدد الطلبة المسجلين في قطاع التعليم والأساتذة في سنة 2018	91
03–02	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009	122
04–02	تطور الدين الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2001–2022	123
05– 02	مساهمة صندوق ضبط الموارد في تخفيض المديونية العمومية خلال الفترة 2000–2021	127
06–02	مساهمة القطاعات المنتجة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الجاري في الجزائر خلال الفترة (1985 – 2003)	132
07–02	مساهمة القطاعات المنتجة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الجاري في الجزائر خلال الفترة (2004 – 2022)	135
01–03	الخصائص الاحصائية لمتغيرات الدراسة	168
02–03	نتائج اختبار فيليب بيرون لاستقرار السلاسل الزمنية	169
03–03	اختبار Jarque-Berra للتوزيع الطبيعي للبواقي	172
04–03	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	173
05–03	نتائج اختبار white لثبات تباين الأخطاء	173
06–03	اختبار Jarque-Berra للتوزيع الطبيعي للبواقي	175
07–03	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	175
08–03	نتائج اختبار white لثبات تباين الأخطاء	176
09–03	اختبار Jarque-Berra للتوزيع الطبيعي للبواقي	178
10–03	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	178
11–03	نتائج اختبار white لثبات تباين الأخطاء	179

12–03	اختبار Jarque-Berra للتوزيع الطبيعي للبواقي	180
13–03	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	181
14–03	نتائج اختبار white لثبات تباين الأخطاء	181
15–03	اختبار Jarque-Berra للتوزيع الطبيعي للبواقي	183
16–03	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	184
17–03	نتائج اختبار white لثبات تباين الأخطاء	184
18–03	تحديد عدد درجات التأخير في نموذج VAR	186
19–03	سببية غرانجر بين عائدات النفط ومتغير المساهمة السنوية لقطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي	186
20–03	اختبار جوهانسن Johansen لتحديد علاقات التكامل المشترك	187
21–03	نتائج تقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ ECM	188
22–03	تحديد عدد درجات التأخير في نموذج VAR	190
23–03	سببية غرانجر بين عائدات النفط ومتغير المساهمة السنوية لقطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي	190
24–03	اختبار جوهانسن Johansen لتحديد علاقات التكامل المشترك	191
25–03	نتائج تقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ ECM	192
26–03	تحديد عدد درجات التأخير في نموذج VAR	194
27–03	سببية غرانجر بين عائدات النفط ومتغير المساهمة السنوية لقطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي	194
28–03	اختبار جوهانسن Johansen لتحديد علاقات التكامل المشترك	195
29–03	نتائج تقدير معادلة نموذج VAR	196
30–03	تحديد عدد درجات التأخير في نموذج VAR	197
31–03	سببية غرانجر بين عائدات النفط ومتغير المساهمة السنوية لقطاع البناء	198

	والأشغال العمومية في الناتج المحلي الاجمالي	
32–03	اختبار جوهانسن Johansen لتحديد علاقات التكامل المشترك	199
33–03	نتائج تقدير معادلة نموذج VAR	200
34–03	تحديد عدد درجات التأخير في نموذج VAR	201
35 – 03	سببية غرانجر بين عائدات النفط ومتغير المساهمة السنوية لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي	202
36–03	اختبار جوهانسن Johansen لتحديد علاقات التكامل المشترك	203
37–03	نتائج تقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ ECM	204

فهـرس الأشكـال

الرقم	العنوان	الصفحة
01–01	تطور نسب انتاج النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك حسب النوع خلال الفترة (2000–2023)	11
02–01	نسبة احتياطي النفط المؤكد لدول أوبك بالنسبة للاحتياطي الاجمالي لسنة 2022	18
03–01	احتياطي النفط المؤكد في أكبر عشرة دول منتجة للنفط في العالم في سنة 2022	19
04–01	تطورات الإنتاج العالمي من النفط (نفط خام، نفط صخري، رمال نفطية)	20
05–01	تغيرات الطلب على النفط خلال الفترة (1973 – 2021)	21
06–01	توزع الاستهلاك العالمي من النفط لسنة 2021 بين المجموعات الدولية	22
07–01	تطور أسعار النفط خلال الفترة (1970 –1985)	27
08-01	تطور العائدات النفطية لدول أوبك خلال السنوات: 1973–1974–1979–1980	31
09-01	تطورات أسعار وايرادات النفط في الجزائر خلال الفترة (1986 – 1999)	32
10-01	تطور الأسعار الفورية لسلة أوبك وإيرادات النفط الجزائرية خلال الفترة 2000–2022	36
11-01	توزيع انتاج الغاز الطبيعي حسب المناطق في العالم سنة 2022	66
12-01	تطور قدرات الطاقة الشمسية الكهروضوئية في مناطق العالم خلال الفترة 2010–2022	68
13-01	توليد طاقة الرياح في العالم سنة 2021	69
01-02	القيمة الاسمية والحقيقية لصادرات الدول العربية خلال الفترة 2018–2022	104
02-02	الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2022)	113

03-02	تطورات إنتاج النفط وسوائل الغاز في الجزائر خلال الفترة 1985–2022	114
04-02	مقارنة إنتاج واستهلاك إجمالي المشتقات النفطية 2010–2022	115
05-02	تطورات الصادرات الجزائرية ونسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات خلال الفترة 1985–2000	116
06-02	تطور الصادرات الجزائرية ونسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات خلال الفترة 2001–2022	117
07-02	تطور نسبة مساهمة الايرادات النفطية في الايرادات العامة خلال الفترة 1985 –2000	118
08-02	تطور نسبة مساهمة الايرادات النفطية في الايرادات العامة خلال الفترة 2000–2022	119
09-02	تطورات الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1985 – 2003)	129
10-02	تطورات الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004–2022)	133
11-02	الوزن النسبي للقطاعات المنتجة في الناتج المحلي الإجمالي لجزائر خلال الفترة (1985 –2003)	136
12-02	الوزن النسبي للقطاعات المنتجة في الناتج المحلي الإجمالي لجزائر خلال الفترة (2004–2022)	139
01-03	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة	169
02-03	اختبار استقرار النموذج	171
03-03	اختبار جذر الوحدة	174
04-03	اختبار جذر الوحدة	177
05-03	اختبار جذر الوحدة	179
06-03	اختبار استقرار النموذج	182

مقـدمـة

إن النفط مصدر الطاقة والثروة وتقوم عليه أهم الصناعات في عالمنا المعاصر، ويلعب دور مهم في الحروب العالمية والمحلية، كسلعة استراتيجية تزيد من الثروة والقوة التفاوضية في أكثر من فترة، وهذا بينته فترة التسعينات في الوطن العربي، حيث لعب النفط دورا بالغ في مسار وطبيعة التنمية في الدول العربية، سواء المنتجة للنفط، أو المستوردة له، وسيضل هذا الدور بتأثيراته وتوجهاته قائما في الدول العربية.

ومن المعروف أن آليات السوق لا تعمل بكفاءة تامة فيما يخص مادة النفط ويرجع ذلك إلى كون إدارة أسعار هذه المادة تتم بواسطة أجهزة تنظيمية خاصة بها ابتداء من الشركات النفطية العالمية إلى وكالة الطاقة الدولية مرورا بمنظمة الأوبك، وساعد على ذلك السمات الاستثنائية التي تتميز بها مادة النفط من مرحلة إنتاجها، تكريرها وتسويقها.

ومنذ الطفرة الهائلة في أسعار النفط في خريف 1973 اعتمدت الدول العربية النفطية على عائدات النفط في تكوين حصيلة الصادرات، وفي تكوين الإنفاق العام، وتحسين معدلات النمو، وهو ما ساهم في زيادة فرص الاستثمار ومشاريع التنمية، كما أدى إلى خلق فرص عمل ساعدت من تخفيض معدلات البطالة، وبالإضافة إلى الجوانب الايجابية فتوجد العديد من الجوانب السلبية كارتفاع مستويات التضخم وتكاليف المعيشة، فضلا عن الاعتماد الكلي على إيرادات النفط لتمويل عملية التنمية وكذا تأثر عملية استثمار العائدات على التغيرات في أسعاره صعودا ونزولا، وهذا الأمر ولد تبعية عملية التنمية لعائدات النفط، لأن عائدات النفط لا تعتبر دخل عند الخبراء الاقتصاديين لكونها لا تتولد عن نشاط اقتصادي دوري متجدد، بل هي ثروة مخزنة في باطن الأرض وإرث مشترك للأجيال المتعاقبة، ولهذا يجب التخطيط لإعادة تخصيصها في مجالات تنموية مختلفة بما يسمح ببناء طاقات إنتاجية تتمتع بها الأجيال القادمة بمعنى أن يتم شراء معدات وإقامة مشاريع من أجل تطوير القاعدة الصناعية والزراعية في المجتمع.

إن الجزائر كدولة مصدرة للنفط قد اكتسبت موارد مالية خلال فترات ارتفاع أسعار الطاقة، مثل العقد الذي أعقب الغزو الأمريكي للعراق في 2003، وتتراوح نسبة مساهمة الايرادات النفطية في الايرادات العامة للدولة ما بين 30% و80%، كما تتجاوز نسبة مساهمة الصادرات النفطية 90% من إجمالي الصادرات، لكن هذا الأمر جعلها أيضًا عرضة بشكل كبير لتقلبات أسعار النفط الذي ينجم عنه تذبذب الإيرادات الحكومية وهذا ما نلاحظه عندما انخفضت الأسعار بنسبة 75% تقريبًا في الفترة بين 2014 و2016 حيث لم تفرق الأزمة بين الدول النفطية إلا من حيث الدرجة فقط، فالدول ذات العجز تدهورت موازين مدفوعاتها، أما الدول ذات

الفائض فوضعت برامج وخطط ضخمة تتم بأحجام إنفاق مبالغ فيها ولم تستطع استكمالها. وهنا واجهت الجزائر عجز كبير بسبب انخفاض العائدات النفطية الجزائرية من 60.3 مليار دولار في عام 2014 إلى 27.5 مليار دولار في عام 2016، وقد تم تمويله باستخدام احتياطيات الصرف، التي كانت لا تزال تقدر بنحو 195 مليار دولار في ذلك الوقت. وهو ما رفع معدلات التضخم وكذا الطلب على عائدات النفط باعتباره المورد المالي الرئيس.

لمواجهة الأثار السلبية نتيجة الاعتماد على النفط والتي دامت عقودًا في الجزائر، بدأ صناع القرار في الدفاع عن تنويع الاقتصاد بعيدًا عن إنتاج الطاقة إلى الصناعة والزراعة. ويبحثون عن فرص لزيادة الصادرات من المنتجات غير النفطية إلى بقية القارة الأفريقية. خاصة أن الجزائر غنية بالإمكانيات الاقتصادية فهي أكبر دولة في إفريقيا ومجهزة جيدًا بالبنية التحتية. علاوة على ذلك، فإن موقعها الجغرافي يمكن أن يحولها إلى بوابة العالم العربي للاقتصادات الأفريقية المزدهرة، وهنا حاولنا أن نتدارس مدى مساهمة العائدات النفطية في تنمية القطاعات المنتجة كقطاع الفلاحة، المحروقات، الصناعة، الخدمات، البناء والأشغال العمومية.

1.الإشكالية:

بناءً على ما سبق ذكره نطرح الإشكالية الرئيسية المتضمنة في السؤال الجوهري التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تؤثر عائدات النفط على نمو القطاعات المنتجة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1985-2022)؟

وحتى تتم الإحاطة بجوانب الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

ما هي أهم العوامل المؤثرة على أسعار النفط، وكيف تغيرت عائداته خلال الفترة 1985-2022؟

فيما توظف الفوائض الناجمة عن ارتفاع حجم العوائد النفطية؟

كيف تغير معدل نمو القطاعات المنتجة في الجزائر وما هو دور العائدات النفطية في ذلك؟

ما نوع العلاقة بين عائدات النفط وكل من قطاع الفلاحة، المحروقات، الصناعة، الخدمات، البناء والأشغال العمومية في الجزائر؟

2- فرضيات البحث

يتحدد حجم عائدات النفط بالتغير في أسعار النفط صعودا وهبوطا والتي بدورها تتحدد من خلال العلاقة بين الشركات النفطية العالمية، البلدان المنتجة ومنظمات الطاقة العالمية؛

يوظف الجزء الأكبر من الفوائض المالية للموازين التجارية المتأتية من عائدات النفط في الصناديق السيادية، وتمثل عائدات النفط العامل الأساسي في صياغة عملية التنمية للقطاعات المنتجة في الجزائر؛

ساهمت برامج الإنعاش الاقتصادي في زيادة معدلات نمو القطاعات المنتجة في الجزائر؛

توجد علاقة طردية بين حجم عائدات النفط وكل من قطاع الفلاحة، المحروقات، الصناعة، الخدمات، البناء والأشغال العمومية في الجزائر.

3 – أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تطورات العائدات النفطية والعوامل المؤثرة فيها، وهذا نظرا لآثارها بالغة الأهمية على برامج التنمية في البلد، وبالتالي الكشف عن معدلات نمو القطاعات المنتجة خاصة بعد الأزمة العالمية 2014 وتداعياتها على الاقتصاد الوطني؛

تحديد مدى مساهمة قطاع المحروقات في الايرادات العامة للدولة والناتج المحلي الإجمالي؛

إظهار الامكانيات الوطنية في القطاع الفلاحي، الصناعي والسياحي؛

معرفة كيفية تعامل الجزائر مع الفوائض المالية المتأتية من قطاع المحروقات؛

تتبع الاصلاحات المطبقة لرفع إنتاجية قطاع المحروقات في الجزائر، وزيادة الصادرات من أجل تمويل مختلف برامج التنمية وعرض نتائج ذلك على نمو القطاعات المنتجة وكيف ساهمت في زيادة الناتج المحلي الاجمالي.

4– دوافع الدراسة:

– إن واقع اقتصاد الجزائر الحالي كاقتصاد ريعي يعتمد على ايرادات النفط يلقي على عاتق كل باحث مسؤولية مضاعفة، ويجعل المساهمات الفكرية في مجال النفط أعظم إلحاحا، حيث يجب إعطاء اهتمام أكبر لتقييم أثر عوائد النفط على التنمية الاقتصادية، خاصة بعد سلسلة الانهيارات التي عرفتها أسعار النفط بدءا من النصف الثاني من سنة 2014 لـ 2016 وكذا تداعيات جائحة كورونا، وما نتج عنهما من تردي مداخيل الدولة الجزائرية، وتآكل احتياطاتها من العملة الصعبة، وتعطل الكثير من البرامج التنموية، وفي هذا الإطار يأتي موضوع الدراسة كمحاولة لطرق هذه القضية المهمة؛

– المساهمة في إثراء النقاشات الوطنية لمحاولة تقديم الحلول للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري وانخفاض نسبة نمو القطاعات المنتجة، وخاصة بعد تخفيض قيمة العملة الوطنية وتراجع القدرة الشرائية للفرد، ويمكن القول بأن هذا الأخير هو سبب مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية.

5- حدود الدراسة

يتمثل الإطار المكاني والزماني للدراسة فيما يلي:

الحدود المكانية: ترتكز دراستنا هذه في حدودها المكانية على الجزائر حصرا.

الحدود الزّمنية: تم تطبيق الدراسة التحليلية والقياسية في المدة الممتدّة ما بين 1985، إلى غاية 2022.

6- منهجية وأدوات الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة، ومن أجل اختبار صحة الفرضيات التي تمت صياغتها، فإننا سنعتمد في دراستنا على استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع المعلومات ودراستها بهدف تحديد الإطار النظري لجميع المفاهيم الخاصة بمتغيرات الدارسة وتتبع تطورها؛ كما تم التطرق إلى تحليل المتغيرات في الجزائر خلال الفترة المدروسة. وكذا سنعتمد على الأسلوب الاستقرائي لقياس العلاقة بين الإيرادات النفطية وكل من قطاع الفلاحة، المحروقات، الصناعة، الخدمات، البناء والأشغال العمومية كميا، وذلك في محاولة لمناقشة نظرية الدراسة.

7- الدراسات السّابقة:

من بين الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع بحثنا هذا نجد:

دراسة الباحث محمد الحسن عثمان آدم (2006): بعنوان المردود التنموي لاستغلال البترول في السودان 1999-2004، أطروحة دكتوراه في الإدارة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

وقد تناولت الدراسة مفهوم التنمية، والمراحل المختلفة لإنتاجه وتصفيته ونقله وتوزيعه، كما بينت المردود التنموي القومي للبترول السوداني مشتملا أثر البترول على التنمية الاقتصادية، الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، والأنشطة الزراعية، ثم ما حدث للقطاع الصناعي من تطور ومدى تناسبه مع أهميته باعتباره القطاع الذي يضع الدولة على أعتاب الدول المتقدمة، ثم تناول الباحث أثر البترول على أنشطة التجارة وكذا خدمات الصحة والتعليم.

وقد توصلت الدراسة إلى أن استغلال البترول أدى إلى تحسين أداء الاقتصاد السوداني باستقرار سعر الصرف والحفاظ على معدلات التضخم، كما ساهم في جذب المستثمرين إلا انه لم يحقق الهدف المنشود الأمر الذي أدى إلى ضعف الخدمات وبالتالي النزوح والهجرة الكثيفة إلى العاصمة.

دراسة الخبير وائل حامد عبد المعطي (2015): دور الغاز الطبيعي في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد41، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك.

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الغاز الطبيعي في تحقيق تنمية مستدامة بأبعادها الاقتصادية، البيئية والاجتماعية في الدول العربية، خاصة مع تنامي اهمية الغاز الطبيعي لأنه أقل تلويثا للهواء من البترول، حيث تمثل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن احتراق الغاز الطبيعي نحو نصف انبعاثات احتراق الفحم. كما يستخدم كوقود في محطات توليد الكهرباء. وذلك من خلال اظهار مختلف مجالات استغلال الغاز الطبيعي في مختلف القطاعات (القطاع الصناعي، الكهرباء، النقل والقطاع السكني) أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، البيئية والتنمية البشرية. مع إبراز كيفية التغلب على المعوقات الفنية والاقتصادية لحرق الغاز.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– يمكن للغاز الطبيعي لعب أدوار مهمة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية من خلال استخدامه في عدة قطاعات، كقطاع النقل، القطاع الصناعي، قطاع الكهرباء، القطاع السكني والزراعي، وبما يتماشى مع تجارب وخطط الدول العربية.

– تزداد حصة الغاز الطبيعي من الاستهلاك العالمي، كما ارتفع الطلب عليه في الآونة الأخيرة وهذا ما يضمن للدول العربية المصدرة مداخيل من النقد الأجنبي تساعدها في تحقيق التنمية.

– تولي الدول العربية اهتماما بقضية حرق الغاز المصاحب لإنتاج النفط الخام، بحكم دورها الحيوي في صناعة النفط والغاز العالمية ويتضح ذلك من خلال الحرص على الاستمرار في تنفيذ مشاريع لاسترجاع غازات الشعلة للاستفادة منها محليا والامتثال للتشريعات.

– يهيمن الوقود الأحفوري (نفط وغاز وفحم) على مزيج إنتاج الطاقة الكهربائية في الدول العربية، بنسبة تصل إلى 96.4% من إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة. أما مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الكهرومائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية فهي لا تساهم مجتمعة سوى بنسبة 3.6% من إجمالي الإنتاج. ويعد الغاز الطبيعي الوقود الأكثر استخداما، وهو يساهم في توليد نحو 63% من إجمالي الطاقة الكهربائية في الدول العربية.

– يستحوذ القطاع السكني على 67.3% من إجمالي استهلاك غاز البترول المسال في الدول العربية، بينما يمثل قطاع البتروكيماويات نحو 23.1% والتي يستخدم فيها غاز البترول المسال كلقيم، كما تستهلك بعض القطاعات الأخرى كالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي والتجاري والنقل غاز البترول المسال بنسب متفاوتة.

دراسة الباحث بلقلة ابراهيم (2015): بعنوان سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف.

هدف هذه الدراسة هو إبراز الآثار السلبية التي تزاولها تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط ومن ثم البحث عن السياسات والآليات التي تمكن هذه الدول من مواجهة هذه الآثار، إبراز هذا الهدف من خلال تحديد موقع الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية وأهمية النفط ضمن اقتصادياتها، وكذا التعرف على الانعكاسات التي يخلفها تقلب أسعار النفط على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط، ومحاولة إبراز آليات مواجهه الآثار السلبية لهذه التقلبات.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– يتجلى تأثير النفط على اقتصاديات الدول العربية النفطية في كون هيكل التمويل الخارجي والداخلي يعتمد بدرجة كبيرة على مستوى الإيرادات النفطية التي تتحدد بدورها بمستويات الأسعار في الأسواق الدولية الأمر الذي يضفي الطابع الريعي على اقتصادياتها.

– تظهر الآثار السلبية للثروة النفطية على اقتصاد البلد من خلال أثري الإنفاق وانتقال الموارد، إذ تتجلى عوارضه من خلال ركود القطاعات المنتجة للسلع التبادلية وازدهار القطاعات المنتجة للسلع غير تبادلية من جهة، وإلى دورية السياسة المالية والتي تتمثل في سياسات الإنفاق التي تكون توسعية أثناء الانتعاش وتكون انكماشية في فترات الركود. ومن جهة أخرى يعزى الأداء الاقتصادي الضعيف للبلدان العربية إلى طريقة استجابة السياسة المالية لصدمات أسعار النفط، حيث أن الارتباط الكبير بين عائدات النفط، وإيرادات الميزانية العامة أدى إلى عدم استقرار سياسة الإنفاق العام في الجزائر وبالتالي إلى دورية السياسة المالية والتي أصبحت أهم قناة تنتقل بها تقلبات أسعار النفط إلى باقي المتغيرات الاقتصادية.

– إن نمو الإيرادات العامة ومن ثم النفقات العامة لا يرتبط بكفاءة السياسة المالية وإدارتها، بل هو مرتبط بأسعار النفط، ومن العوامل المسؤولة عن الارتباط الوثيق والموجب بين إيرادات النفط ونفقات الحكومة هو أن مستويات الضرائب المفروضة على القطاع غير النفطي ظلت شديدة الانخفاض تاريخيا. على الرغم من المجهودات التي بذلتها الجزائر في سبيل تحقيق الاستقرار في موازنتها العامة وفك ارتباطها المفرط بقطاع المحروقات، من خلال تبني العديد من التدابير والإجراءات، ومنها إصلاح النظام الجبائي بغية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية،

وكذا إنشائها لصندوق ضبط الإيرادات الذي يعتبر كأداة لامتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية من جهة ومساهمته بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تمويل عجز الموازنة من جهة أخرى، ومحاولة تنويع اقتصادها من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية المنتجة.

دراسة الباحثة ادريس أمينة (2016): تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (2014-1990)، أطروحة دكتوراه في الاقتصادية، جامعة تلمسان.

هدفت الدراسة أساسا إلى قياس أثر تقلبات أسعار البترول من خلال تقدير نموذج قياسي يعكس العلاقة الديناميكية بين متغيرات الدراسة في المدى القصير مع تقدير معالم حالة التوازن في المدى الطويل بهدف الوصول إلى نتائج وتقديم توصيات من شأنها إحداث إضافة في الأدبيات المتعلقة بموضوع تقلبات أسعار البترول وتأثيرها على أداء السياسة المالية، وهذا من خلال قياس أثر تقلبات أسعار البترول على إجمالي الإيرادات والنفقات الحكومية، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر أسعار المستهلك، وكذا قياس أثر التقلبات على سعر الصرف الحقيقي بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة بين(2014-1980) ولتحقيق هذا الأهداف تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR.

وقد توصلت الدراسة إلى:

- إن حدوث صدمة هيكلية ايجابية في أسعار النفط مقدرة بـ 1% أو بدولار أمريكي واحد ستتسبب في إحداث أثر ايجابي في بداية فترة الاستجابة.

- إن تأثير الصدمة الإنفاقية ستكون أكبر من الصدمة الإيرادية على طول فترة الاستجابة.

- إن تأثير الإنفاق الحكومي أكبر من تأثير الإيراد الحكومي، مما يدل على أن السياسة المتبعة من طرف صناع القرار السياسي هو إتباع سياسة مالية مسايرة للاتجاهات الدورية.

دراسة الباحث طيبي حمزة (2016): بعنوان أثر تغيرات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية فب البلدان العربية المصدرة للنفط، دراسة حالة الجزائر 2000-2012 (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03.

ومن بين أهداف الدراسة تبيان الدور الذي يلعبه النفط في عملية التنمية في الجزائر، وهل ساهم في بنا البنية التحتية ودفع عجلة النمو الاقتصادي، وكذا تحديد تأثير تداعيات الأزمة العالمية ل2008 على البلدان العربية

المصدرة للنفط بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، ليعطي في الأخير بعض الخيارات الممكنة للجزائر لتنويع مصادر الدخل.

ومن بين النتائج المتوصل إليها نجد:

- تتأثر التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية في الجزائر تأثرا كبيرا بتقلبات أسعار النفط.

- إن سياسة التوسع في الإنفاق لتحفيز الطلب أدت إلى زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية، وارتفاع حجم فاتورة الاستيراد.

- لا يتم توجيه إلا نسبة قليلة من الأصول المالية والفوائض المتراكمة إلى الاستثمارات المنتجة.

- مازالت الجزائر تعاني من هشاشة البنية التحتية ونقص الهياكل القاعدية كذا من مشكلة البيروقراطية مما يؤثر سلبا على المناخ الاستثماري.

Michael L. Ross (2012), The Oil Curse :How Petroleum Wealth Shapes the Development of Nations, Princeton University.

وكان هدف الدراسة شرح لماذا تشكل الثروة النفطية لعنة في وجه نمو الدول، حيث يسود عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والحروب الأهلية في الدول الغنية بالنفط أكثر من بقية الدول، ولماذا تؤدي الموارد الطبيعية في كثير من الأحيان إلى الحكم السيئ، ونمو اقتصادي أقل مما ينبغي، وذلك من خلال إبراز مفهوم لعنة الموارد، وكيف يؤثر المرض الهولندي على القطاع الصناعي والزراعي، خصائص وصفات عائدات النفط ومخاطر الاعتماد عليها لتمويل الانفاق.

وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

توجد علاقة سلبية بين الموارد النفطية ونمو القطاعات المنتجة وتفسر بظاهرة لعنة الموارد الطبيعية، وتعني التناقض بين توفر النفط ونمو القطاعات الاقتصادية في الدولة، إذ تؤدي إلى ظهور نتائج سيئة على مسار النمو والتنمية للبلد.

للمرض الهولندي أثرين، الأول هو صعوبة تقدير سعر الصرف الحقيقي بسبب الارتفاع الحاد في الصادرات النفطية، وارتفاع نسبة الواردات وتكلفتها، أو يتم تحويله لعملة محلية تنفق على السلع المحلية المنتجة من قبل قطاع التجهيز والخدمات، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع المحلية وارتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقي للبلد، وهو ما يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية الخارجية للقطاع الصناعي والزراعي، ونقص الصادرات وانكماش معدلات نموها.

الأثر الثاني هو انتقال رأس المال والعمالة بعيدا عن قطاعي التصنيع والزراعة ورفع تكلفة المنتجات المصنعة والزراعية.

ان مميزات العائدات النفطية كحجمها الكبير ومصدرها، وعدم استقرارها وسريتها بسبب تقييدها في حسابات خارج الميزانية (صناديق سيادية)، يبقي طريقة انفاقها بعيدة عن التدقيق العام، مما يعيق المشاريع التنموية في كثير من الأحيان.

Dr. John Okey Onoh, Dr. Timothy Nwachukwu, Dr. Christian Okechukwu Mbanasor (2018), Growth in OPEC Member States: Oil Export Earnings Versus Non- Oil Export Earnings, International Institute for Science, Technology and Education, Vol.8, No.2, Department of Banking & Finance, Abia State University, Nigeria.

وتناولت الدراسة النمو الاقتصادي المقاس بالناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الحالية للدول الأعضاء في منظمة أوبك والمساهمات المصاحبة لعائدات صادرات النفط وعائدات الصادرات غير النفطية. تمثلت مشكلة البحث في صعوبة التعامل مع تقلبات أسعار النفط بين الدول الأعضاء في أوبك، خاصة في ضوء الحقائق الصعبة في البحث المتزايد حول خيارات الطاقة البديلة، والخلافات السياسية بين دول أوبك، والاعتماد المفرط على النفط من قبل أعضاء، واعتمدت منهجية الدراسة على منهج الانحدار باستخدام طرق العرض الإلكترونية. تم استخدام البرنامج الإحصائي Stata ونموذج المربعات الصغرى المصحح بالمتغير (LSDVC).

وأشارت النتائج إلى أن:

الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق، وموازين الحساب الجاري، وعائدات الصادرات النفطية، وعائدات الصادرات غير النفطية تختلف من دولة إلى أخرى، حيث تمتلك المملكة العربية السعودية وإيران ونيجيريا أعلى إمكانات النمو الاقتصادي من الجابون والإكوادور وليبيا.

في موازين الحسابات الجارية كانت السعودية والإمارات وقطر من بين الدول ذات الإمكانيات الأعلى مما يدل على قدرتها على التجارة وتوازن قوي يعني أن عملتها ستكون أقوى من تلك التي كان ميزانها عجزا مثل فنزويلا والجابون والجزائر.

في فئة الصادرات النفطية وغير النفطية، أظهرت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قدرة على تحقيق مكاسب من صادرات النفط وقدرة على التصدير غير النفطي على التوالي. وأفادت بلدان مثل الجابون

وليبيا عن انخفاض أرباحها خلال هذه الفترة، لكن العراق حقق أقل الأرباح من عائدات الصادرات غير النفطية، – إن الصادرات النفطية خلال فترة الخمس سنوات قيد النظر لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي مقارنة بالصادرات غير النفطية، وهذا يعني أن الدول المصدرة للنفط المنتجة للنفط تعتمد عمومًا بشكل أكبر على الدخل النفطي لتجديد احتياطياتها وتنمية اقتصادها.

Benoît Campagne,Markus Kitzmuller,Silvana Tordo (2020), Designing Oil Revenue Management Mechanisms, Policy Research Working Paper 9402, Trade and Investment Global Practice.

وهدف هذه الورقة هو إبراز إلى أي مدى يمكن لآليات ادارة العائدات النفطية من خلال صناديق الاستقرار إيجاد موازنة مالية تكون أقل مسايرة لتقلبات النفط، وكيف ينبغي أن تستعد لتوفير بديل عن مصدر الدخل المفقود في حال نضوب هذا المورد ؟ وكيف يمكن لها أن تخفف من تأثير تقلبات الايرادات في الاقتصاد والنمو عن طريق ادخار جزء من عائداتها النفطية خلال فترات ارتفاع الأسعار، والسحب من المدخرات خلال الفترات الصعبة باستخدام النموذج الهيكلي الكلي MFMod. وللإجابة على هذه الأسئلة، تم وضع نماذج وتحليلها لصناديق الثروة السيادية وصناديق استقرار الدخل. حيث لدى بعض البلدان صندوق واحد تستخدمه للاستقرار وأيضا للاستعداد لنضوب الموارد. في حين يكون لدى بلدان أخرى صندوقان منفصلان، مما يوفر حائط صد يحمى الصناديق طويلة الأجل من استغلالها في تلبية الاحتياجات قصيرة الأجل.

وتوصلت الورقة البحثية بعد تقييم ومناقشة نقاط القوة والضعف في تطبيق آليات مختلفة لإدارة عائدات النفط إلى:

إن التقلب في الإيرادات يعيق النمو الاقتصادي، لأنه يخلق مشكلتين وهما: أولاً، يزيد ذلك من حالة عدم اليقين التي تشوب مناخ الاستثمار، مما يقلل من مستوى الاستثمار. وثانيًا، غالبًا ما تنظر الحكومات إلى الزيادات في الأسعار على أنها دائمة، والانخفاضات في الأسعار على أنها مؤقتة تتمثل المشكلة المرتبطة بهذا السلوك في أن نفقات الحكومة تصبح تابعة للحالة الاقتصادية pro-cyclical ومتقلبة هي الأخرى.

يمكن لقاعدة الإدارة المصممة جيدًا عزل بنجاح الموازنة العامة من دورة أسعار النفط، مما أدى إلى انخفاض كبير في تقلبات الاقتصاد.

صندوق الاستقرار تم انشاؤه لتحقيق استقرار اقتصادي على المدى القصير. احتمالية أن يتجاوز حجم الصندوق 41000 دولار للفرد الواحد بإجمالي 866 مليار دولار لا تتعدى 5%، حيث إنه من غير المرجح أن

تتجاوز الأموال في الصندوق هذا المستوى قبل تحول ايرادات النفط إلى أنظمة انخفاض الايرادات أو انهيارها، وتبدأ عمليات السحب.

– اتباع استراتيجية استثمار تقسم الصندوق إلى شرائح، حيث تستثمر كل شريحة على أساس الأخذ في الاعتبار احتمالية الحاجة إلى الأموال بعد فترة زمنية معينة، لا يعتمد خيار الاستثمارات لكل شريحة على المدة الأقصر للاستفادة فحسب وإنما يعتمد أيضًا على توزيع الاحتمالات للزمن حتى يتم استخدام الشريحة. نقسم الصندوق إلى ستة شرائح. والاصل الأطول أجلا يدر عائدات أعلى.

–محاولة وضع هيكل مالي لجميع الصناديق: صناديق الاستقرار وصناديق الثروة السيادية، واستراتيجيات الصخ والسحب منهم، وتحديد مخصصات كل صندوق، ومخصصات المحفظة الاستثمارية لمختلف فئات الاصول استنادا إلى توقيت واحتمالات الطلبات المحتملة على الشرائح المختلفة.

8– تموقع الدراسة:

من خلال عرض الدراسات السابقة يتضح أن أغلبها اختلفت عن هذه الدراسة في تحديد أثر أسعار النفط على الإنفاق والسياسة المالية المتبعة من طرف الدولة أو على المبالغ المحددة لبرامج التنمية عموما، ومختلفة في الإطار الزمني عن هذه الدراسة. كما أن بعض الدراسات تتعلق بدول غير الجزائر أو مجمل الدول العربية، في حين تُعد هذه الدراسة من بين الدراسات التي تبحث عن تأثير عائدات النفط على النمو في القطاعات المنتجة والتي لها علاقة مباشرة بزيادة الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث ركزت على تتبع تطورات العائدات النفطية الجزائرية وكيف تأثرت بالأزمات العالمية، وكيف أثرت هي الأخرى على كل قطاع اقتصادي منتج: فلاحة، صناعة، خدمات، بناء وأشغال عمومية، والتي تعبر مكونات الناتج المحلي الإجمالي الجزائري، وكيف تغيرت نسبة مساهمة كل قطاع في النمو الاقتصادي، وايجاد اتجاه العلاقة بين العائدات وهذه القطاعات وقياسها خلال فترة طويلة نسبياً (38 سنة) مقارنة بالدراسات السابقة، لتشمل مراحل مهمة في تاريخ الاقتصاد الجزائري خاصة مع التطورات الحديثة لسوق النفط على إثر ثورة الغاز الصخري الأمريكي، فيروس كورونا، أزمة الحرب الروسية الأكرانية وتداعياتها.

9– هيكل البحث

حتى يتم التطرق إلى هذه الدراسة بشكل مفصل ارتأينا تقسيم العمل إلى ثلاثة فصول هي كالتالي:

الفصل الأول: التطورات الدولية في سوق النفط وآثارها على عائدات النفط الجزائرية

حاولنا من خلال هذا الفصل معرفة أهمية النفط كسلعة استراتيجية عالمية من خلال ابراز مميزاته وخصائص صناعته وكذا تبيان أكثر المناطق استهلاكا وإنتاجا له، مع عرض تاريخي لتطورات الأسعار في السوق الدولية، وآثارها على عائدات الدول المصدرة للنفط عموما والجزائر خصوصا، لنصل في الأخير لتحديد مختلف العوامل الاقتصادية والجيوسياسية المؤثرة على الأسعار.

الفصل الثاني: أثر عائدات النفط على نمو القطاعات المنتجة في الجزائر خلال الفترة (1985–2022)

حاولنا في هذا الفصل ابراز العلاقة النظرية بين النفط وعائداته، والقطاعات المنتجة، وذلك بعد عرض مختلف المفاهيم النظرية للقطاعات المنتجة والتي تساهم في زيادة الناتج المحلي، بدءا من الناتج المحلي لآخر قطاع يساهم في نموه، ثم تبيان أثر لعنة الموارد والمرض الهولندي على الصناعة والزراعة، كما تم اظهار مكانة قطاع النفط في الجزائر، ودور العائدات النفطية في الايرادات العامة الجزائرية، الناتج المحلي الاجمالي، وتمويل برامج التنمية ، لنتعرف في المبحث الأخير على التطورات التي مر بها قطاع الفلاحة، الصناعة، الخدمات، البناء والأشغال العمومية في الجزائر بعد برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي وكيف ساهمت في دعم النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لتأثير عائدات النفط على القطاعات المنتجة في الجزائر خلال الفترة (1985 – 2022)

حاولنا في هذا الفضل تقدير أثر عائدات النفط على الفلاحة والصناعة وذلك بتحديد المتغيرات وتعيين النموذج القياسي ثم عرض النتائج وتحليلها إحصائيا واقتصاديا. حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تم في المبحث الأول وصف النموذج المستخدم مع وصف لمتغيرات البحث (عائدات النفط، المحروقات، الصناعة، الفلاحة، الخدمات، البناء والأشغال العمومية)، أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصيه لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة، في حين تناولنا في المبحث الثالث أهم الاختبارات المتعلقة بالتكامل المشترك الملائمة للموضوع.

الفصـل الأول

تمهيد

نظرا للأهمية المتزايدة للنفط فإن الصراع متواصل حول السيطرة على سوقه من طرف الشركات البترولية، والدول المنتجة التي أغلبها من الدول النامية الساعية دوما إلى رفع الأسعار حتى تضمن لاقتصاداتها النمو والازدهار، وكذلك الدول المستهلكة التي أغلبها من الدول الصناعية الساعية إلى خفض أسعار النفط الخام حتى تستفيد من فوائد مالية جراء استخدامها للنفط الأجنبي الرخيص. ومع تطور الأسواق العالمية والصناعات النفطية أصبحت أسعاره مرتبطة بالتطورات في أكبر البورصات وكذا الاقتصاد العالمي وهو ما جعل السوق النفطية تتميز بعدم الاستقرار والثبات.

ولإعطاء صورة واضحة وشاملة لتطور أسعار النفط والعوامل المحددة لها في السوق العالمية للنفط وكذا إبراز العلاقة النظرية بين العائدات النفطية والقطاعات المنتجة في الدول المصدرة للنفط ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية تتمثل في:

- **المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النفط.**
- **المبحث الثاني: تطورات أسعار النفط والعائدات النفطية الجزائرية في ظل الصدمات.**
- **المبحث الثالث: محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية.**

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النفط

نجح النفط بخصائصه الفريدة ومزاياه المتعددة التي ساعدته على مواكبة ومسايرة التقدم في القطاعات الصناعية والخدماتية الأساسية بغزو العالم والسيطرة عليه. ومع تطور صناعة النفط والتكنولوجيا الحديثة وفتح الأسواق العالمية توسعت وتعددت مجالات استخدامه ليصبح الانسان أسيرا في احتياجاته ومتطلباته خاضعا للنفط.

كما أصبح النفط أهم موضوع في عالمنا المعاصر سياسيا واقتصاديا ومادة تدرس في الجامعات والمؤسسات العلمية بسبب الدور الذي تلعبه عائداته في اقتصاديات الدول، وكذا لمعرفة حجم الاحتياطي العالمي، القدرات الإنتاجية، وتطور كميات الاستهلاك في العالم.

المطلب الأول: ماهية النفط

لقد استخدم قدماء المصريين النفط في التحنيط، كما استعمله سكان العراق، وبلاد فارس في أغراض البناء، طلاء السفن والإنارة. واستخدم في الصين لإنتاج الملح إلا أن أول بئر حفر كان في ولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1856 لتنتقل بعد ذلك عمليات الحفر لكندا، دول أمريكا الجنوبية ومنطقة الشرق الأوسط.

1- تعريف النفط وخصائصه

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم التي أطلقت على هاته المادة وذلك راجع للخصائص الفيزيائية للنفط والتي تميزه عن غيره من المواد.

1-1 تعريف النفط

كلمة البترول من أصل لاتيني Petroléum وهي مشكلة من شقين Petr بمعنى صخر، وoléum بمعنى زيت، فالبترول يعني زيت الصخر والبترول مادة بسيطة ومركبة. فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيميائيا من عنصرين فقط، ومركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها [1].

أما كلمة نفط والمرادفة لكلمة بترول فهي من أصل فارسي Naphta نافتا وتعني قابلية السريان[2].

[1] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص: 08

[2] ختاوي محمد، **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية**، دار النفائس، لبنان، 2010، ص: 07

البترول هو سائل يتكون أساساً من الهيدروكربونات وكذلك على نسبة صغيرة من الكبريت والأوكسجين والنتروجين. يوجد البترول في الطبيعة إما في حالة صلبة أو شبه صلبة كعروق الاسفلت، أو يوجد في حالة سائلة كخام البترول بألوان مختلفة كالأسود، البني، الأخضر، والأصفر أو في حالة غازية، الغازات الطبيعية. وتختلف درجة غليان المنتجات البترولية عن بعضها البعض، ترتفع كلما زاد عدد ذرات الكربون في المركب، وهذا هو أساس عملية تكرير البترول لفصل مركباته عن طريق التسخين والتقطير، حيث يتبخر كل مركب بترولي عند مستوى معين من درجات الحرارة المئوية. وتحدد القيمة لاقتصادية للنفط على أساس درجة الكثافة والمحتوى الكبريتي للنفط[1].

كما أن دفن الرواسب الغنية بالمواد العضوية في صخور على أعماق تزيد على 7500 قدم، يسبب تكسر الجزيئات العضوية الكبيرة إلى جزيئات أصغر والجزيئات التي تحوي ما بين خمس ذرات وعشرين ذرة من الكاربون تكون سائلة أي نفط خام[2].

وتنقسم النظريات المفسرة لتكون البترول إلى نظريات تعتمد على المصدر العضوي النباتي حيث أن المواد النباتية اندثرت وطمرت في باطن الأرض عبر آلاف السنين، وتحللت في باطن الأرض لتكون البترول، ثم انتقل إلى الطبقات الصخرية الخازنة التي يوجد فيها الآن، وأخرى تعتمد المصدر العضوي الحيواني في أصل تكون البترول حيث اندثرت بعض الأسماك والزواحف، وبأعداد كبيرة تحت قاع البحار والمحيطات وتحللت في أعماق الأرض مكونة مادة البترول. كما يقترن وجود البترول عادة بوجود الماء المالح مثل الآبار داخل مياه خليج السويس وبحر الشمال.

1-2 خصائص النفط

تتفرد مادة النفط بمجموعة من الخصائص الكيميائية والفيزيائية تميزه عن غيره من المواد وتجعله.

✓ المكونات الكيميائية

للنفط تركيب كيماوي فريد حيث أن الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره، وتكون تكاليف الدمج باهظة في المصانع.

يتكون البترول أساسا من الكربون والهيدروجين، حيث يشكل الكربون نسبة تتراوح ما بين (84-87)% من الوزن في حين تشكل نسبة الهيدروجين ما بين (11-14)%من الوزن.

---

[1] بيوار خنسي، **البترول: أهميته، مخاطره وتحدياته**، ط1، دار ناراس للطباعة والنشر، العراق، 2006، ص: 11.

[2] كينيث س. ديفيس، ترجمة صباح صديق الدملوجي، **ما بعد النفط**، ط 01، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2009، ص: 54.

كما يوجد في الزيت الخام مجموعة من العناصر والتي تعتبر من الشوائب وهي كالتالي[1]:

- **الكبريت:** تتراوح نسبته بين 0.1% و5.5%؛
- **الأكسجين:** تصل نسبته في الزيت الخام إلى 0.4%؛
- **النتروجين:** وهو أكثر العناصر الثانوية شيوعا في البترول تصل نسبته إلى 82.0%؛
- **بقايا هيكلية سيليسية:** وهي بقايا كائنات حيوانية دقيقة لها أصداف؛
- **مواد فحمية ولجنيت:** وهي نواتج كائنات نباتية؛
- **طحالب وكائنات وحيدة الخلية:** هذه الكائنات تعيش على الزيت الخام؛
- **معادن:** مثل اليورانيوم، الرصاص، الألمنيوم، الكالسيوم، الفضة، والقصدير.

✓ الخصائص الفيزيائية للنفط الخام

للنفط الخام مجموعة من الخصائص الفيزيائية تساعدنا في معرفة نوعية البترول نذكر منها:

- **كثافة النفط الخام Crude Oil Density:** هي الكثافة النوعية أو النسبة بين هذه الكثافة أو كثافة الماء (نسبة وزن حجم مادة معينة إلى وزن حجم مماثل من الماء، عندما تتعادل درجاتهما الحرارية). ويمكن التعبير عنها بدرجة API والتي يمكن أن تعرف من خلال العلاقة التالية[2]:

$$\textbf{Degrees API} = \frac{\textbf{141.5}}{\textbf{Specific gravity at 60° F}} - 131.5 \quad \textbf{..... (01 - 01)}$$

عند درجة الكثافة العالية تكون اللزوجة منخفضة والنفط خفيف والعكس. حيث أن الأنواع الخفيفة أكثر إنتاجا للحرارة عند احتراقها بينما تقل القيمة الحرارية للأنواع الثقيلة[3].

وعادة ما يتم تصنيف النفط على أساس الكثافة، فالكثافة تدل على محتوى النفط من المنتجات عالية القيمة[4].

---

[1] أحمد رمضان شقيلية، **النفط العربي وصناعة تكريره**، تهامة للنشر، جدة، المملكة العربية السعودية، 1981، ص: 30.

[2] سعيد خليفة الحموي، **أساسيات إنتاج الطاقة (البترول، الكهرباء، الغاز)**، ط 01، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص: 115.

[3] أحمد رمضان شقيلية، مرجع سابق، ص: 29.

[4] علي رجب، **تطور فروقات الأسعار بين النفوط الخفيفة، الثقيلة، واتجاهاتها المستقبلية**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 36، عدد 123، مجلة فصلية محكمة تصدر عن منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، الكويت، خريف2007، ص: 12.

ويصنف المعهد الأمريكي للبترول النفط الخام إلى ثلاثة أصناف تبعا لدرجة الكثافة فنجد النفط الثقيل، المتوسط، والخفيف[1]:

- درجة الكثافة المنخفضة وهي رمز للنفط الثقيل تكون أصغر من 22.30 درجة، يتمركز بالأخص في أمريكا اللاتينية؛
- الدرجات الوسطى$22.30 < API < 31.10$ وهي رمز للنفط ذو النوعية المتوسطة للمنتجات النفطية مثل زيت الديزل وزيت التشحيم، يتمركز خصوصا في الشرق الأوسط؛
- الدرجات العالية تكون 31.10 درجة فما فوق كثافة البترول الخفيف، يوجد بالشرق الأوسط، شمال إفريقيا، أمريكا الشمالية، وبحر الشمال في أوربا؛

هذا ويمكن أن ينتج البلد الواحد عدة أنواع من النفط الخام، ولكل نوع كثافته الخاصة.

- ✓ **درجة الغليان والتبخر**: إن النفط خليط من عدد كبير من الأجسام بنسب متفاوتة، ولذلك يتميز كل نوع من أنواع النفط بدرجة الحرارة التي يبدأ فيها بالغليان، وبدرجة الحرارة النهائية التي يتبخر فيها بكامله، ولا تتجاوز الدرجة التي يبدأ فيها النفط بالغليان من أجل بعض أنواع النفط الخفيف 25% وتزيد على 100%م من أجل بعض أنواع النفط الثقيل[2].

والجدول التالي يشرح درجة الحرارة التقريبية التي يكون فيها تكرير البترول، وأهم استخداماتها:

[1] أمجد قاسم، **النفط الثقيل مصدر واعد ولو بعد حين**، مجلة القافلة، أرامكو، 2018، متوفر على الموقع:
https://web.archive.org/web/20190330012620/https://qafilah.com/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D9%8A%D9%84/.

[2] سعيد خليفة الحموي، مرجع سابق، ص: 116.

جدول رقم (01 – 01): يوضح درجة الحرارة التقريبية التي يكون فيها تكرير البترول

درجة الحرارة التقريبية		نوع المشتق	الاستخدامات
مئوية	فهرنهايت		
أقل من 0	أقل من 32	الغازات الذائبة	اسطوانات الغاز والوقود
65	150	البنزين	وقود السيارات
130	270	النفط	يستخدم في اللدائن
200	400	الكيروسين	وقود للطائرات
250	480	زيت التدفئة	وقود لخزانات التسخين
300	570	زيت الديزل	وقود للسيارات والشاحنات
330	620	زيوت التشحيم والشمع	زيوت لتشحيم الآلات والمحركات
370	700	زيت الأفران	وقود للأفران الصناعية
أكثر من 400	أكثر من 759	بيتومين (القار)	تزفيت أرضيات الشوارع

المصدر: سعيد خليفة الحموي، مرجع سابق، ص: 116.

ونلاحظ من الجدول أنه حتى يتحول النفط من سائل لزج وخام إلى أنواع من المنتجات تستخدم في الصناعة. يتم تكريره بوضعه في صهاريج كبيرة ويتم تسخينه للحصول البنزين عند 65درجة، ووقود الطائرات عند 200درجة، بينما المنتجات الثقيلة فتنتج بعد 300درجة مثل الشمع وزيوت التشحيم التي تستخدم لمنع الاحتكاك في المحركات، والبيتومين لإنتاج الاسفلت لتزفيت أرضيات الشوارع.

✓ **الطاقة الحرارية المختزنة:** يحتوي البترول على مقدار كبير من الطاقة، وهذا ما يبينه الجدول التالي[1]

[1] محمد خميس الزوكة، **جغرافيا الطاقة (مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول)**، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص:73.

الجدول رقم (01– 02): حجم الطاقة الحرارية المولدة من كيلوغرام واحد من مصادر الطاقة

مصدر الطاقة	عدد الوحدات الحرارية الناتجة
البترول	10000
الغاز الطبيعي	7700
فحم اللجنيت	2000
كيلوواط ساعة من الكهرباء	2800

المصدر: محمد خميس الزوكة، **جغرافيا الطاقة (مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول)**، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص: 73.

✓ **نقطة الانسكاب:** يقصد بها درجة انسياب المادة البترولية كمادة سائلة، وهي مرتبطة بالمادة الشمعية المتواجدة بالبترول الخام، وتدل على مقدار لزوجته وأقل درجة حرارة ينسكب بها، ويؤثر ارتفاعها على جودة البترول، تكاليف إنتاجه، وبالتالي سعره[1].

وعند ارتفاع نقطة الانسكاب تزيد درجة لزوجة النفط الخام، ومن ثمة يتطلب الأمر تسخينه حتى يسهل تدفقه ونقله، خاصة في البلدان التي تنخفض بها درجات الحرارة لهذا فان ارتفاع نقطة الانسكاب يؤدي إلى[2]:

أ- خفض أو تدني نوعية وجودة البترول الخام؛

ب- تخفض سعر البترول الخام؛

ت- زيادة التكاليف الإنتاجية للبترول.

✓ **نسبة الكبريت في النفط الخام:** تزداد جودة النفط كلما قلت نسبة الكبريت فيه، لأن النسب المرتفعة من الكبريت في النفط الخام تؤدي إلى تكاليف إضافية للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج، كما أن احتراق الكبريت مع البنزين يؤدي إلى ارتفاع نسبة التلوث الجوي، وعلى هذا الأساس يصنف النفط إلى نفط حلو، وهو الذي تكون فيه نسبة الكبريت قليلة ونفط مر، وهو الذي تكون فيه نسبة الكبريت كبيرة.

كما أن الكبريت يسبب تآكل شديد في وحدات التكرير، والتصنيع، كما قد تخفض بعض مركبات الكبريت من فاعلية المواد المضافة أثناء عملية التكرير[3].

[1] محمد عبد القادر، **كيماويات المنتجات البترولية**، الدار المصرية للعلوم، القاهرة، 2008، ص: 87.

[2] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص:10.

[3] حسين عبد الله، **البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص: 02.

2- مميزات النفط

يعتبر النفط عصب الاقتصاد، والمصدر الأولي والأساسي للطاقة على المستوى العالمي، وذلك لما يتمتع به من مميزات من بينها[1]:

- تركيبه الكيماوي فريد: حيث أن الهيدروجين المدموج مع الكاربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد، وهذا الدمج تقدمه الطبيعة مجانا، وقد حاول الإنسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف كانت باهظة جدا؛
- ارتفاع الطاقة الحرارية للنفط وضعف كلفته الإنتاجية مقارنة مع مصادر الطاقة الأخرى: حيث كمية الحرارة المتولدة من البترول أكبر وأعلى من أي مصدر آخر، ويعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر؛
- الاستعمال الواسع وغير المحدود: إن الصناعة البترولية في حد ذاتها سواء الاستخراجية أو التحويلية تعتبر نشاط صناعي واسع وكبير ومهم سواء أكان على صعيد الاقتصاد العالمي أو الوطني، وذلك من خلال مكانة هذه الصناعة من مجموع القطاع الصناعي، وبما تساهم به في الإنتاج والدخل الوطني، كما أنه متوفر بكميات كبيرة، وفضلا عن ارتفاع إنتاجيته وتزايدها بصورة مستمرة وكبيرة مقارنة مع بقية السلع الأخرى، وخاصة المنافسة والبديلة لها، ويستخدم كوقود لوسائل النقل، وفي التدفئة وتوليد الكهرباء، المجال الزراعي، الطبي والهندسي؛
- المرونة الحركية للنفط: النفط سهل الحركة التخزين والنقل من مراكز الإنتاج إلى مراكز الاستعمال والاستهلاك في أي نقطة من العالم، برا أو بحرا أو حتى جويا، وقد ساعد على ذلك الطبيعة السائلة للنفط والقدرة على تخزينه لفترات طويلة دون أن يطرأ عليه أي تغيير في مخازن ومستودعات طبيعية في باطن الأرض؛
- النفط سلعة عالمية: أي أنها تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية، وهي من أكثر السلع المادية تداولا من حيث الحجم والقيمة، ذلك أن قطاع النقل والطيران يعتمد بشكل كامل تقريبا على المنتجات المكررة من النفط الخام، كما أن أنواع الوقود الأخرى لم تحقق أي تقدم ملموس في استخداماتها في ذلك القطاع[2]؛

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص: 64.

[2] عبد الفتاح دندي، **الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة وأهميته في استقراء الأسعار**، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد 38، عدد 140، منظمة اوابك، الكويت، شتاء 2012، ص ص: 33.

- للنفط مجموعة كبيرة من المشتقات: هذا إضافة إلى الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات البترولية كالصناعات البتروكيماوية مثل الأسمدة، المطاط، النسيج الصناعي، المستحضرات الطبية...والتي يتزايد عددها باستمرار مقارنة مع الاستخدامات المحدودة لمصادر الطاقة الأخرى[1]؛
- للنفط ميزة تكنولوجية فنية: إن كل تقدم في تكنولوجيا استغلال النفط يعزز مكانته وأهميته من خلال التخفيض من تكاليف الإنتاج وما ينجر عن ذلك من انخفاض في الأسعار لاحقا، وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الدول النامية المنتجة لهذه المادة الحيوية تفتقر إلى هذه الخبرات الفنية والتكنولوجية مما يزيد من تكلفة إنتاج هذه المادة[2].

3- تصنيف النفط

يصنّف النفط الخام بشكل عام بعدّة أساليب: إمّا حسب مقياس الكثافة النوعية لمعهد النفط الأمريكي (API)، محتوى النفط من الكبريت، أو حسب موقع الإنتاج الجغرافي.

- ✓ يعدّ النفط الخام خفيفاً إذا كانت كثافته قليلة؛ بالمقابل يصنّف ثقيلاً إذا كانت كثافته كبيرة. تقاس الكثافة وفق مقياس الكثافة النوعية حسب معهد النفط الأمريكي، ولها صيغة رياضية خاصّة لحساب الكثافة النوعية تم التطرق لها سابقا؛
- ✓ من جهة أخرى يمكن أن يوصف النفط الخام أنه حلو، إن كانت نسبة الكبريت فيه منخفضة؛ وبأنّه حمضي (أو مرّ) إن كانت نسبة الكبريت فيه مرتفعة.

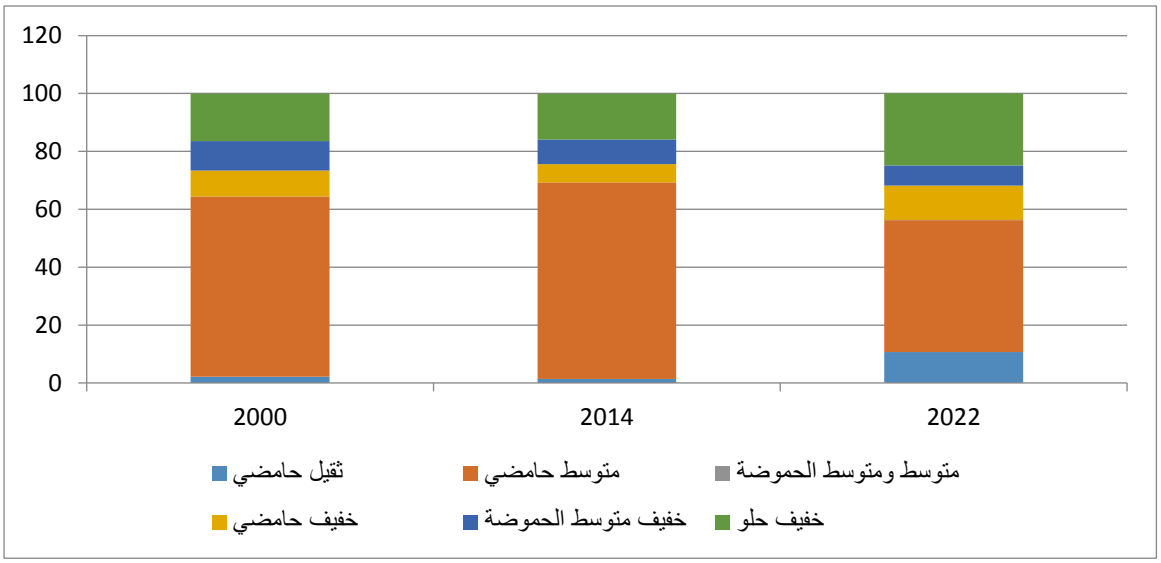
إن معظم إنتاج دول أوابك من الأنواع المتوسطة الحامضية وخصوصا دول مجلس التعاون الخليج العربي كالبحرين، السعودية، العراق والكويت، بينما تتركز الأنواع الخفيفة الجزائر، ليبيا، قطر والامارات وهذا ما يبينه الشكل التالي:

[1] نواف الرومي، **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**، الدار الجماهيرية، ليبيا، 2000، ص: 18.

[2] حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، ط 02، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص: 86.

الشكل رقم (01 – 01) تطور نسب انتاج النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك حسب النوع خلال الفترة (2000–2023)

(%)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات:

- Eni SpA,**World Energy Review2015**, Italy, p: 93.

- Eni SpA,**World Energy Review2023**, Italy, p: 94.

نلاحظ أن نسبة إنتاج النفط الثقيل الحامضي قد ارتفعت من سنة لأخرى لتصل سنة 2022 لـ 10.66% بسبب زيادة إنتاج النفط الثقيل الحامضي السوري، حيث يمثل 68.2% من إجمالي انتاجها.

وكذا زيادة نسبة النفط الخفيف الحلو بسبب زيادة إنتاج خليط صحراء الجزائري الخفيف الحلو 100 % والنسبة الكبيرة للخفيف الحلو 53.3% من النفط القطري، وكذا زيادة انتاج ليبيا وتمثل نسبة انتاج الخفيف الحلو من إجمالي انتاجها للنفط 74.1 %، أما نسبة الخفيف الحلو لتونس من إجمالي انتاجها للنفط فهي 32.6%.

✓ من المزائج النفطية المرجعية المعروفة حسب موقع الإنتاج الجغرافي كلّ من[1]:

- **خام دبي– عُمان**: ويستخدم مرجعاً لنفط الشرق الأوسط الخام الحمضي في أسواق آسيا ومنطقة المحيط الهادي؛
- **خام برنت**: وهو يتألّف من مزيج نفطي من 15 حقل في منطقة برنت في بحر الشمال؛

[1] نصري ذياب، **جغرافيا الطاقة**، ط01، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 48.

- **خام غرب تكساس الوسيط**: (West Texas Intermediate WT) وهو خام خفيف يستخرج من منطقة كوشينغ في ولاية أوكلاهوما، ويستخدم مرجعاً لنفط أمريكا الشمالية؛
- **سلة أوبك**: وهو مزيج نفطي لعدّة دول من مجموعة أوبك (عربي الخفيف المملكة العربية السعودية، بوني خفيف نيجيريا، موربان الامارات، بصرة خفيف العراق، خليط صحراء الجزائر، الكويت تصدير الكويت، ايران ثقيل ايران، السدرة ليبيا، ميري فنزويلا، رابي لايت الجابون، قيراسول انجولا، ديجينو الكنجو، زافيرو غينيا الاستوائية)؛
- **خام تابيس (Tapis)**: من ماليزيا والمستخدم مرجعاً لخام شرق آسيا الخفيف؛ وخام ميناس (Minas) من إندونيسيا والمستخدم مرجعاً لخام شرق آسيا الثقيل.

المطلب الثاني: أهمية النفط

إنّ النفط ليس مصدر للطاقة فحسب بل هو سلعة استراتيجية لها مكانة اقتصادية، سياسية وعسكرية.

✓ **دور النفط في الاقتصاد**

إنّ النفط في وقتنا الحالي يعد المصدر الأول والأساسي للطاقة التي تعتبر محركا مهما لدواليب الاقتصاد، وتشكل الطاقة برأي علماء الاقتصاد المحدثين عاملا جديدا من عوامل الإنتاج، إلى جانب الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، فكما أنه لا فائدة من رأس المال دون عمل كذلك أيضا لا فائدة منه دون طاقة، وهكذا يرتبط الاقتصاد العالمي الحديث في تقدمه وتطوره أشد الارتباط بتوافر الطاقة بأي شكل من أشكالها المتعددة، فالازدياد المستمر لعدد سكان العالم وارتفاع مستوى المعيشة في الدول الصناعية المتقدمة وتطوير البلدان النامية وتصنيعها كل ذلك يتطلب مزيدا من الطاقة، وتعتبر طاقة النفط حتى الآن أوفر وأسهل أنواع الطاقة المستعملة لتشغيل الصناعات الحديثة، وتأمين المواصلات، تحديث القطاع الزراعي وتنمية القطاع التجاري.

✓ **النفط مصدر للإيرادات المالية:**

تستفيد من الريع النفطي كل من الدول المصدرة والمستهلكة له، حيث تعتمد علي عائداته الدول المصدرة للنفط في تمويل خطط التنمية وتشكيل الناتج المحلي الإجمالي. وكذا تستفيد الدول المستوردة على شكل ضرائب تفرضها على المنتجات النفطية المكررة.

✓ **دور النفط في الزراعة**[1]:

– توليد الطاقة للمحركات الزراعية الحديثة، واستعمال المنتجات البتروكيماوية؛

– صناعة الأسمدة والمبيدات الحشرية؛

– يستخدم في الصناعات الغذائية وهي مناعة زيت البترول لامتصاص الماء، بالإضافة إلى أنه عديم الطعم والرائحة تجعل من مادة واقية شائعة الاستخدام لتنظيف أدوات المطبخ الخشبية بمجرد دعك الأداة الخشبية بالزيت بين الحين والآخر يحميها من تعلق رائحة المواد الغذائية بها، وتسهل تنظيفها كما تحافظ عليها، حيث يتشقق الخشب من دوام ابتلاله وتجفيفه أثناء الاستعمال، كما تمنع تجمع البكتريا في الشقوق.

✓ **دور النفط في الاستثمار**

– يعتبر النفط سلعة اساسية في مختلف اوجه النشاطات لاقتصادية، المالية والبنكية. كما تعد سلعة مهمة في التجارة الدولية. إن زيادة أسعار النفط تحفز على زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية التي لها أهمية بالغة على الدول المنتجة من حيث زيادة العوائد المالية وتمويل الاستثمارات دون اللجوء إلى القروض الأجنبية، ومن حيث زيادة إنتاجية النفط، وأيضا من أجل نقل تقنيات التكنولوجيا الحديثة في استخراج النفط.

– هذا فضلا عن تطور المعاملات في البورصات العالمية للنفط ومشتقاته فيمكن لأي شخص الاستثمار في النفط كأصل مالي عبر الانترنت، أي لا يحصل المستثمر على ملكية السلعة بحد ذاتها، وإنما يحصل على أي نوع من أنواع استثمار النفط الخام (صناديق النفط، عقود النفط الآجلة، عقود خيارات النفط) من خلال حساب تداول الكتروني مع وسيط مالي مرخص ومسجل لدى هيئة سوق الأوراق المالية.

✓ **دور النفط في الصناعة**[2]:

– إن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم من دون النفط، فهو الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع ويستخدم كمادة لتغذية صناعة المعادن، كما يعطي الصناعة مادة التشحيم أو التزييت الضرورة لاستمرار عمل الآلات؛

– ان الصناعة الحديثة ما هي إلا حركة وحيث توجد الحركة يوجد الاحتكاك والذي يؤدي بالنهاية إلى إتلاف الآلات وتعطيلها، لذا يجب طلاؤها بطبقة رقيقة من الزيوت لصيانة محركاتها، إذا فالنفط هو الوقود الأساسي

[1] سعيد خليفة الحموي، مرجع سابق، ص: 97.

[2] مداحي محمد، **الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل تنموي ممكن لإحداث التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 08، جوان 2019، ص: 40.

لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع والمعامل فهو يستخدم كوقود لمعظم الصناعات الثقيلة والخفيفة أيضا، وبهذا فهو أساس لكثير من الصناعات مثل المنظفات الصناعية كالفينول، والمطاط الصناعي الذي تفوق على المطاط الطبيعي في بعض الاستعمالات، ويستعمل في استخلاص الزيوت والدهون؛

– ويدخل الكبريت المستخلص من النفط في كثير من الصناعات مثل حامض الكبريتيك اللازم لصناعة الأسمدة والحرير الصناعي ويستخدم الكبريت أيضا في عملية تنقية السكر، هذا فضلا عن استعماله في صناعة العجلات ومختلف المعدات الأخرى وصناعة الأحذية والأقمشة، كما يستعمل النفط كمادة أولية لإنتاج الكيمائيات العضوية وغير العضوية، بدلا من الخامات الأخرى لأنه أكثر فائدة من الناحية الاقتصادية؛

– الاستخدامات الطبية: يستخدم هذا الزيت بعض إضافة بعض المواد الأخرى إليه كزيت للأطفال baby oil في الولايات المتحدة الأمريكية وفي إنجلترا وكندا، ويستعمل كذلك للعناية بالبشرة، كما يمكن معالجة الأكزيما الخفيفة به ويستعمل لتنظيف الأذنين وعلى الأخص إذا دخلت إحدى الحشرات في الأذن، وفي مركبات المراهم.

✓ **دور النفط في التجارة والنقل**[1]:

- النفط سلعة ذات أهمية كبيرة في التجارة العالمية من حيث الحجم والقيمة النقدية بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للنفط وبلدان الشركات النفطية الكبرى، وذلك بسبب الطلب المتزايد على النفط ومشتقاته.
- تستخدم كمية كبيرة من مشتقات النفط في قطاع المواصلات مثل البنزين للسيارات المازوت للشاحنات والبواخر، الكيروسين للطائرات.

✓ **دور النفط في السياسة والمجال العسكري**

- برز الدور السياسي للنفط من خلال الحروب التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، أزمة السويس 1956، حرب أكتوبر1973، حرب العرق وإيران1980، حرب الخليج 1991، العدوان على العراق 2003. أي أن النفط هو سبب هذه الحروب وهدفها الحقيقي؛

– تسعى الدول المتقدمة لبسط النفوذ على مناطق النفط ولهذا تسعى الولايات المتحدة لإقامة الأحلاف السياسية، وإنشاء القواعد العسكرية لتأمين تدفق النفط وحماية طرق إمداداته، كما تحاول منع ايران والعراق من امتلاك التكنلوجيا النووية او القوة العسكرية، لأنها دول منتجة للنفط، وستُشكِّل خطراً على الكيان الاسرائيلي بامتلاك القوة العسكرية والموارد الطبيعية في الوقت ذاته، ومن ضمن أولوياتها السّيطرة بطريقةٍ أو بأخرى على

[1] حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، ط1، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، لبنان 2000، ص: 74.

منابع النّفط الأساسيّة في العالم وبخاصّةٍ منطقة الخليج، إنّ تفاقم التّبعية الاقتصاديّة العربيّة للدّول الصّناعيّة، نتيجة الاعتماد على قطاعٍ واحدٍ هو النفط، وعدم الاستفادة منه للضّغط على دول الغرب، وتزايد مديونية بعض الدّول العربيّة للعالم الخارجيّ، أدّى إلى التّبعيّة السّياسيّة؛

– يؤثر النفط في السياسة من خلال تبني حكومات الدول النفطية سياسات مبنية على مصالحها النفطية، فتستخدم النفط كوسيلة ضغط في المفاوضات التجارية وغيرها. كما تقوم شركات النفط في الدول الديمقراطية بالتأثير في قرارات السياسيين وصناع القرار لتحقيق مصالح هذه الشركات الداخلية منها والخارجية. ومثال ذلك ذلك، الحصار البحري البريطاني على إيران بين عامي 1951 و1953 لمنع إيران من بيع نفطها الذي اعتبرته الشركة الانجلو – إيرانية(بريتيش بتروليوم حاليا) ملكاً لها؛

– لعب الربيع العربي دوراً كبيراً في رفع أسعار النفط فوق 100 دولار للبرميل، وذلك بسبب توقف إنتاج النفط أو انخفاضه في ليبيا وتونس ومصر وسوريا واليمن. هذه أحداث سياسية لم ترتبط بالنفط ولم تستهدف النفط. ولكن نتيجتها كانت وقف أو تخفيض انتاج النفط؛ وتم تعويض النفط الليبي الخفيف الحلو في أوربا بالنفط الصخري الأمريكي، وهذا مما جعل النفط الأميركي يصل إلى أوروبا في السنوات الأخيرة؛ حيث يجري تعويض ارتفاع تكاليف الشحن من الأطلنطي إلى القارة الأوروبية من خلال الحصول على شحنات ثابتة.

– النفط مصدر الوقود الضروري لآلة الحرب الميكانيكية: حيث يزداد الطلب العسكري العالمي على النفط يوما بعد يوم، وترتفع هذه النسبية في حالة الحروب، ويحتل وقود النفاثات من (الكيروسين) مركز الصدارة بين المشتقات النفطية المستعملة.

وتستمر اهمية النفط بالازدياد في الوقت الراهن، خاصة مع استمرار النمو في اقتصاديات الدول الكبرى مثل الصين والهند والدول الناشئة الاخرى، وكثرة استعمالات مشتقاته.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للنفط

إنّ الحديث عن التوزيع الجغرافي للنفط يعني محاولة تحديد كمية المخزون الباطن منه في الأرض، وكيف يتوزع الإنتاج العالمي للنفط، وكذا ما هي أكثر المناطق في العالم استهلاكا له.

1– الاحتياطي العالمي للنفط

يعرف الاحتياطي البترولي بأنه الخام الذي اكتشف وجوده في باطن الأرض ويمكن تقديره بواسطة تحليل البيانات الجيولوجية والهندسية عن طريق حساب سعة المكمن، عرضه وطوله، سمكه، ومسامية الطبقة الحاملة للنفط، بالرغم من أن الاحتياطي البترولي يعتبر من الناحية العلمية قابلا للإنتاج لكن جزء منه فقط يمكن إنتاجه

في ظل الظروف الاقتصادية السائدة والخاصة بالعائد والأسعار. والاحتياطي قد يرتفع بسبب الاكتشافات الجديدة، أو ينخفض بسبب الاستخراج المستمر وهو يتراوح بين 02% و80%[1].

1-1 أنواع الاحتياطي العالمي للنفط: ويمكن تقسيمه إلى الأنواع التالية[2]:

✓ **الاحتياطي المؤكد الوجود: Preved Reserve**

هو الكميات السائلة من البترول والغاز الطبيعي التي يمكن الحصول عليها بالتأكيد من الآبار المحفورة ضمن الظروف الاقتصادية والتقنية الحالية.

✓ **الاحتياطي الراجح الوجود: Probable Reserve**

هو كميات البترول والغاز السائلة التي يؤمل الحصول عليها من الآبار المعروفة على أساس تقدير تقريبي للكميات المتجمعة، لذلك تعتبر كميات مؤكدة الوجود من الناحية الفنية، ولكنها غير معروفة وغير اقتصادية الكلفة بالنسبة للأسعار السائدة وفق الإنتاج المتبع.

✓ **الاحتياطي المحتمل الوجود: Possible Reserve**

هو كميات البترول والغاز الطبيعي السائلة التي يؤمل اكتشافها في أبار غير معروفة أنيا والتي يمكن استخراجها ضمن الظروف الاقتصادية والتقنية والتي يمكن أن تتطور خلال سنوات مقبلة، مع العلم أن حجم الاحتياطي المؤكد من البترول يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على الوسائل المتبعة في عمليات البحث والتنقيب والاستخراج، والتغيرات في التكاليف والأسعار.

✓ **الاحتياطي الاستراتيجي للنفط: Strategic Petroleum Reserve**

يعني احتفاظ الدولة بكميات كبيرة، تصل لتغطية احتياجات البلاد لفترة تتراوح ما بين شهر إلى 3 أشهر. وتختلف هذه المخزونات عن احتياطيات الدول النفطية المنتجة، التي تكون احتياطياتها محتفظا بها في مكامنها، دون الدخول في مرحلة الاستخراج، وهي إما احتياطيات مؤكدة. أو احتياطيات محتملة.

ويتوقف حجم الاحتياطي الاستراتيجي من النفط على حجم التحديات التي تتعرض لها الدول، مما يزيد من كميات الاحتياطي الاستراتيجي، وكلما كانت هناك احتمالات المواجهة صعوبات في الإمدادات، أو انتظار تقلبات حادة في الأسعار تؤدي إلى زيادة سعره في السوق الدولية، لجأت الدول عالية الاستهلاك، لمثل هذه

[1] حسين عبد الله، **البترول العربي: دراسة اقتصادية سياسية**، مرجع سابق، ص: 40-41.

[2] سمير التنير، **استراتيجية النفط العربي**، مركز الدراسات الاقتصادية، بيروت، 1981، ص: 32.

الاحتياطيات. وهو سلوك طبيعي في ظل حالة الصراع المستمرة، وبخاصة في واحدة من أكبر مناطق الإنتاج، وهي منطقة الشرق الأوسط.

تلجأ الدول التي لديها مخزونات الاحتياطي من النفط، إلى استخدام جزء منها أو توظيف هذا المخزون لفترة زمنية معينة، في ظروف استثنائية، مثل ارتفاع الأسعار في السوق الدولية للنفط، أو عند وجود أزمات في الإمدادات من النفط في الدول المنتجة، وبخاصة إذا ما تعطلت حقول الإنتاج لدواعي نزاع مسلح، أو عدم استقرار سياسي.

تاريخيا ومنذ عام 2000، لجأت أميركا 3 مرات لضخ جزء من مخزونها الاستراتيجي لضبط الأسعار في سوق النفط، الأولى في نهاية عهد بيل كلينتون، والثانية في عام 2011 بعهد الرئيس باراك أوباما، والثالثة بعهد جو بايدن نهاية 2021، والذي انضم إليه عدد من كبار الدول مستهلكي النفط في العالم لمواجهة سياسة تكتل أوبك+.

1-2 تطور الاحتياطي العالمي من البترول

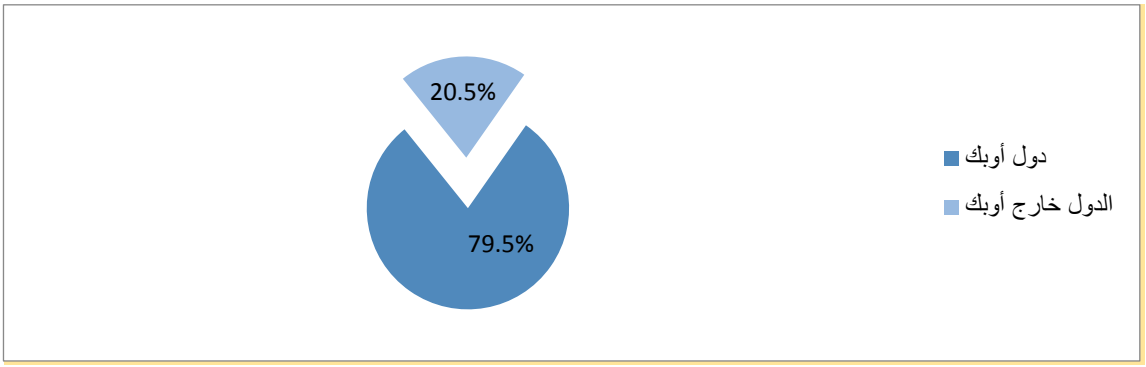
إن الاحتياطي العالمي من البترول العام تميز بالتزايد المستمر خلال طول الفترة الممتدة من 1990- 2018 فبعدما كان 993.278مليار سنة 1990برميل، وصل لـ 1086.65 مليار برميل سنة 2000 ثم 1481.53 مليار برميل سنة 2010، ليصل إلى 1729.5مليار برميل سنة 2018 ولم يسجل أي تراجع في حجم الاحتياطيات العالمية، وهذا ما يعني أن الاحتياطي العالمي لا يتأثر بالأحداث والتطورات التي تعرفها الساحة الدولية بشكل عام والسوق العالمية للبترولية بشكل خاص، بل أن تلك الأحداث إن وجدت يمكن أن تكون سببا أو دافعا لزيادة الاحتياطي وبالتالي تكوين مخزون استراتيجي خاصة للدول المستهلكة وغير المنتجة للبترول لذلك عند تغيير اتجاه الطلب أو تغيير اتجاه العرض فهذا من شأنه دعم عمليات البحث والتنقيب والاستكشاف من النفط.

- سجل الاحتياطي العالمي انخفاضا سنة 2019 وسنة 2021 بسبب جائحة كورونا ثم عاد ليرتفع إلى 1.56 تريليون برميل سنة 2022 مقارنة بـ 1.54 تريليون برميل سنة 2021.

وتقدر نسبة الاحتياطي المؤكد من النفط لدول منظمة أوبك 79.5% من الاحتياطي العالمي وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (01 – 02): نسبة احتياطي النفط المؤكد لدول أوبك بالنسبة للاحتياطي الاجمالي لسنة 2022

(%)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات النشرة الاحصائية السنوية لمنظمة الدول المصدرة للنفط أوبك 2023. متوفرة على الموقع: https://asb.opec.org (12/01/2024).

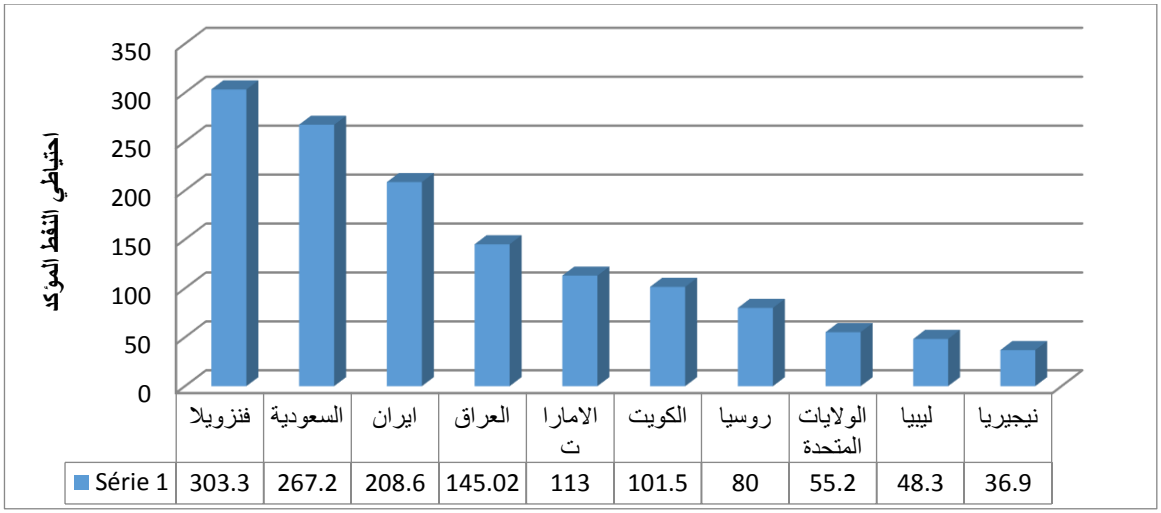
حيث نجد أن نسبة الاحتياطي المؤكد من النفط لدول أوبك أكبر من ثلاثة أرباع احتياطي العالم بقيمة بقيمة 0.317 مليار دولار.1.243%مليار برميل، بينما باقي الدول خارج أوبك فتشكل نسبة 20.5

كما يقدر احتياطي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بـ 78.83 مليار برميل ومن أبرز الدول الأمريكية في المنظمة نجد كندا، المكسيك، الولايات المتحدة الأمريكية والتشيلي. وتعد الدانمارك، النرويج والمملكة المتحدة من أبرز الدول الأوربية، بينما أستراليا هي من أبرز الأعضاء في منطقة آسيا.

ولإعطاء صورة أكثر وضوحا حول احتياطي النفط المؤكد في أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم لسنة 2022 نلاحظ الشكل التالي:

شكل رقم (01 – 03): احتياطي النفط المؤكد في أكبر عشر دول منتجة للنفط في العالم في سنة 2022

(مليار برميل)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات النشرة الاحصائية السنوية لمنظمة الدول المصدرة للنفط أوبك 2023. متوفرة على الموقع:
https://asb.opec.org

حيث نلاحظ أن أكبر احتياطي مؤكد للنفط في فنزويلا بقيمة 303.3 مليار برميل، وتأتي السعودية في المركز الثاني بقيمة 267.2 مليار برميل، كما يشكل احتياطي الشرق الأوسط نسبة 55.7% بقيمة 61.871 مليار برميل بقيادة السعودية، إيران، العراق، الامارات، الكويت.

أما في افريقيا فتحتوي ليبيا على اكبر احتياطي مؤكد للنفط بقيمة 48.3 مليار برميل تليها نيجيريا بـ 36.9 مليار برميل، أما قيمة احتياطي النفط المؤكد للجزائر فيقدر ب 12.2 مليار برميل[1].

2- تطور الانتاج النفطي في العالم

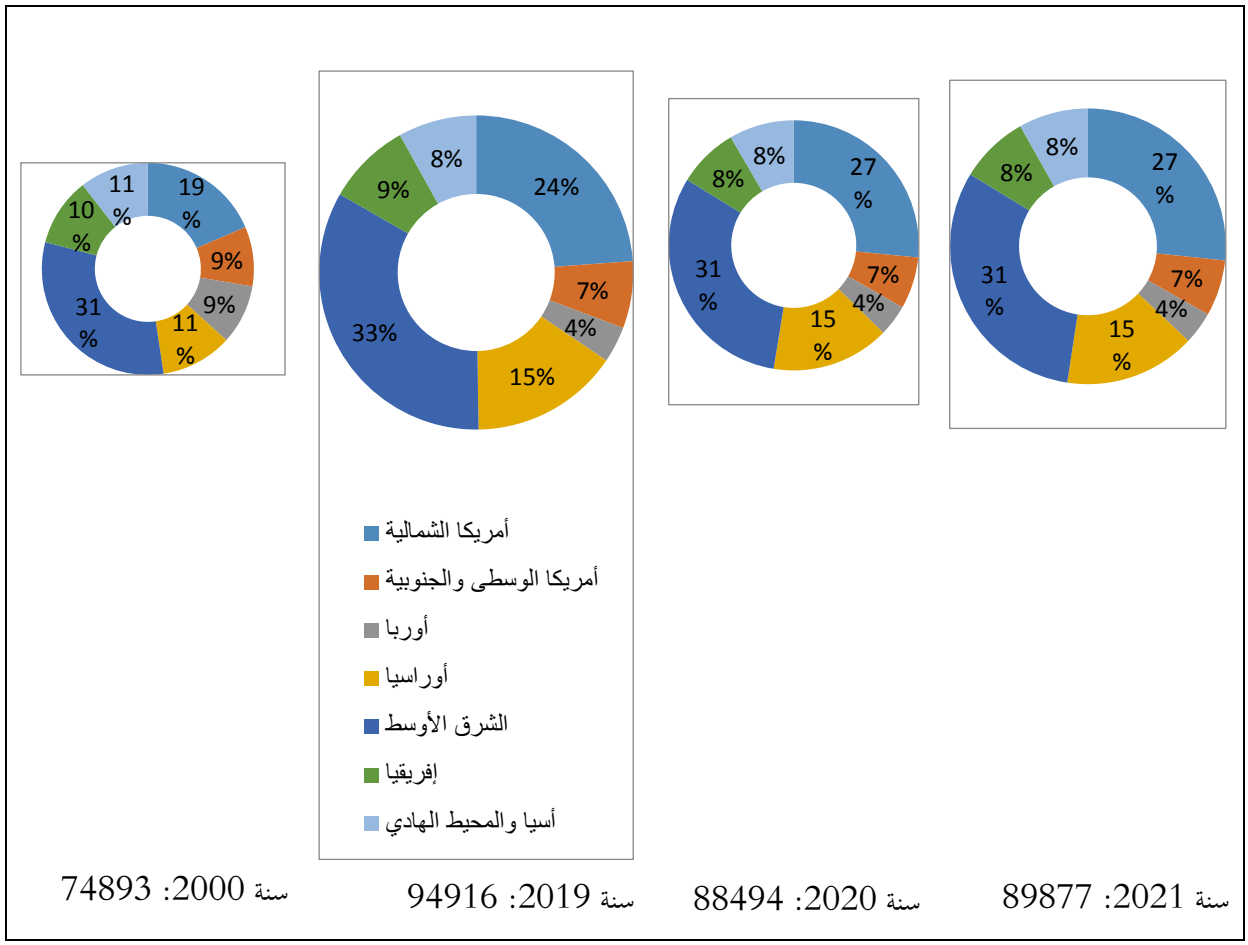
يشير إنتاج النفط إلى براميل النفط المستخرجة يوميًا من عمليات الحفر، وهو في ارتفاع مستمر منذ الثمانينات إلى غاية 2019 باستثناء التراجع المسجل سنة 2009 لـ 81410. ألف برميل/اليوم بعدما كان 83069 ألف برميل/يوم سنة 2008 وذلك بسبب زيادة الاستكشافات وعدد مشاريع الانتاج الراجع لتطوّر وسائل استخراج النفط (مثل تقنيات الاستخراج المحسّن للنفط) وكذلك التطوّر المستمرّ في تقنيات الاستخراج.

ويمثل الشكل التالي تطورات الإنتاج العالمي من النفط (نفط خام، نفط صخري، رمال نفطية) بين سنة 2000 لسنة 2021 وكذا نسبة مساهمة كل مجموعة من المجموعات السبعة الكبرى في الانتاج العالمي.

[1] منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك، **النشرة الاحصائية السنوية 2023**، متوفرة على الموقع: https://asb.opec.org

الشكل رقم (01 – 04): تطورات الإنتاج العالمي من النفط (نفط خام، نفط صخري، رمال نفطية)

(ألف برميل في اليوم)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-BP, **Statistical Reviw of World Energy 2011,** London, p: 22-23.

-BP, **Statistical Reviw of World Energy 2022**, London, p: 15.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن:

- الارتفاع لكمية الانتاج العالمي من النفط بين سنة 2000 وسنة 2019 بنسبة 20% ليصل إلى 94916 ألف برميل/يوم. مع زيادة نسبة إنتاج دول الشرق الأوسط لتصل إلى 33% لتكون أكبر المجموعات، كما تنتج هي ومجموعة دول أمريكا الشمالية (كندا- المكسيك- الولايات المتحدة) النصف الأكبر من الانتاج العالمي؛

- تراجع نسبة مساهمة الدول الافريقية في الانتاج العالمي من 10% سنة 2000 إلى 7% سنة 2021. وذلك بسبب نقص الاستثمارات النفطية أو توقف بعض محطات الانتاج النفطي لأغراض الصيانة أو بسبب مع أعمال التخريب لأنابيب النفط مثل ما يحدث في نيجيريا، وكذا توقف عمليات التنقيب في ليبيا؛

– زيادة نسبة مساهمة دول أمريكا الشمالية بسبب ثورة النفط الصخري، زيادة عدد مشاريع الانتاج الجديدة، وكذا تطور وسائل وتقنيات الاستخراج من جانب شركات النفط؛

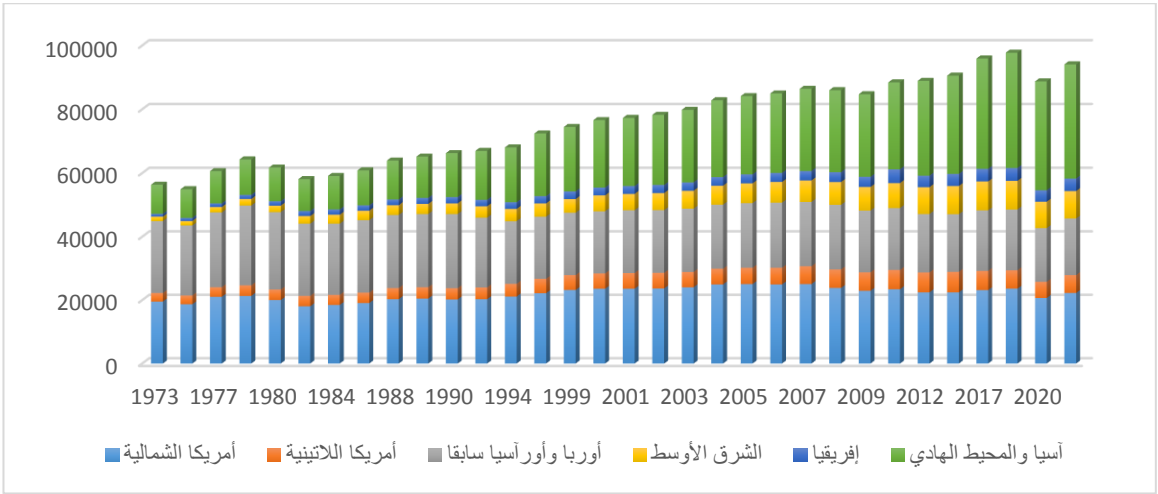
– إن تراجع الانتاج النفطي سنة 2020 راجع لقرارات أوبك + بخفض الانتاج لمواجهة تداعيات موجة فيروس كورونا الاولى والثانية، وما خلفته من تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب فرض الدول لقيود على الحركة، وكذا تراجع أسعار النفط وعدم استقرار السوق النفطية.

3– استهلاك النفط عالميا

يرتبط استهلاك النفط بالوضع الاقتصادي العالمي، فهناك ارتباط وثيق بين استهلاك النفط والقطاعات الصناعية المختلفة مثلا ساعدت وفرة النفط في ثمانينات القرن العشرين في دعم مبيعات السيارات والشاحنات ذات الاستهلاك الكبير للوقود في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويتمركز الطلب على النفط في مناطق محددة ولمعرفة أهم المجموعات الدولية التي يتمركز فيها الطلب على النفط خلال الفترة وأهم تغيراته نلاحظ الشكل التالي:

الشكل رقم (01 – 05): تغيرات الطلب على النفط خلال الفترة (1973 – 2021)

(ألف برميل/يوم)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على البيانات الملحق رقم (01)

ونلاحظ من الشكل:

– تزايد استهلاك النفط وهذا راجع لتعدد مجالات استخدامه من طرف الدول المتقدمة صناعيا والدول الناشئة؛

- يتمركز استهلاك النفط قبل سنة 1998 في أوربا وأوراسيا ثم تحتل مجموعة أمريكا الشمالية المركز الثاني وتشكل هاتان المجموعتان أكثر من 65% أي ما يقارب ثلاثة أرباع الاستهلاك العالمي. ثم تحتل مجموعة آسيا والمحيط

الهادي المركز الثالث مع تزايد مستمر في نسبة حصتها، لتليها دول أمريكا اللاتينية، الشرق الأوسط ثم دول افريقيا، وهذا التوزيع راجع لتمركز استهلاك النفط في الدول المتقدمة صناعيا، والتابعة لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OCDE)؛

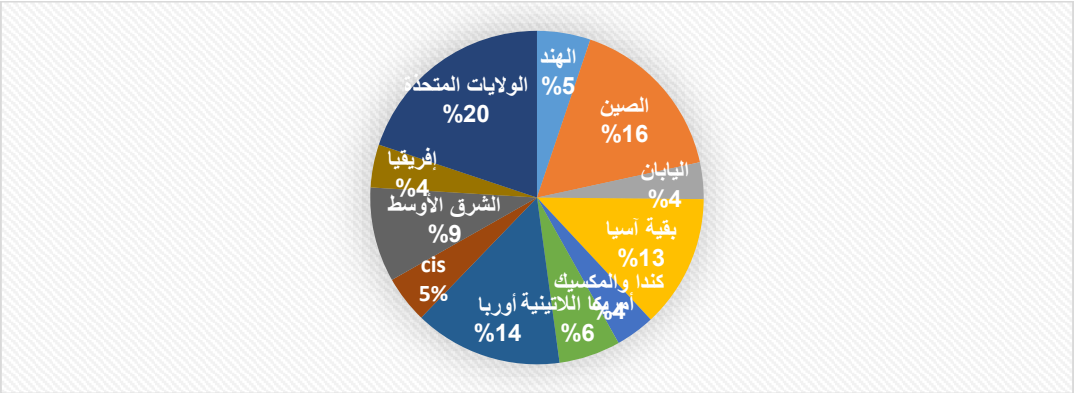
- تفوق حصة آسيا والمحيط الهادي حصة أوربا من استهلاك النفط سنة 1999 لتحتل المركز الثاني، ثم يتواصل الطلب على النمو لدى هذه المجموعة لتصبح الأولى عالميا سنة 2008 بـ 25715 ألف برميل/يوم، مقابل 23841 ألف برميل/يوم لأمريكا الشمالية، و20358 ألف برميل/يوم لأوروبا وأوراسيا. وهذا راجع لتطبيق المجموعتين لسياسة ترشيد الطاقة. بينما حققت مجموعة أسيا والمحيط الهادي نمو بـ 4.31% بين 2010 و2021 وهذا راجع لنمو استهلاك الصين في نفس الفترة بـ 62.54% ليصل سنة 2021 لـ 15442 ألف برميل/يوم، وكذا نمو الهند بـ 47.81% ليصل 4878 ألف برميل/يوم سنة 2021؛

- نلاحظ تراجع استهلاك النفط في العالم سنة 2020 بـ 9000 ألف برميل/يوم مقارنة بـ 2019 وهذا بسبب تراجع استهلاك جميع المجموعات ضمن تداعيات موجة فيروس كورونا الاولى والثانية، وما خلفته من تراجع الطلب العالمي على النفط وفرض الدول لقيود على الحركة.

- عودة استهلاك النفط العالمي إلى الارتفاع سنة 2021 ليسجل 94088 ألف برميل/يوم موزعة بين المجموعات مثل ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01 – 06): توزع الاستهلاك العالمي من النفط لسنة 2021 بين المجموعات الدولية

(%)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (01)

نلاحظ تمركز استهلاك النفط في دول صناعية كبرى هي الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 20% بعدها تأتي الصين في المركز الثاني ب 16% لتحتل الهند المركز الثالث تتبعها اليابان. أما مجموعة أمريكا اللاتينية بقيادة

البرازيل فتمثل نسبة 6%، في حين الشرق الأوسط يستهلك 9% ما يقارب 8640 ألف برميل/يوم، وافريقيا 4% بقيمة 3922 ألف برميل/يوم[1].

[1] BP**, Statistical Review of World Energy 2022**, op cit, p: 20.

المبحث الثاني: تطورات أسعار النفط والعائدات النفطية الجزائرية في ظل الصدمات.

تتأثر أسعار النفط بجملة السياسات والاستراتيجيات المتعارضة بين مصالح الدول الصناعية المستهلكة التي تحتاج النفط لبناء قاعدة نموها الاقتصادي، وبين مصالح الدول المصدرة له التي تسعى لتحقيق لإيرادات أكبر، كما مرت نظم التسعير بعدة مراحل من حيث الجهة التي تسيطر على التسعير، ومدى تأثيرها على الدول.

والجدير بالذكر هو ان الأسعار قبل السبعينات لم تكن تتحدد عن طريق تفاعل العرض والطلب، بل تتحدد وفق مصالح الشركات العالمية الاحتكارية وذلك بفضل عوامل منها: توفر رأس المال الكبير، دخول حر إلى مناطق الإنتاج والتكامل العمودي.

وقد ارتكز نظام تسعير النفط قبل السبعينات على النظم التالية:

✓ **الأسعار المعلنة (Posted Prices)** حيث كانت المصافي تقوم بإعلان الأسعار التي تشتري بها النفط، وظهر أول سعر تجاري للنفط الخام في عام 1860 في ولاية بنسلفانيا وكان في حدود 9.59 دولاراً للبرميل، ولكن نظراً للاستعمالات المحدودة جداً للنفط الخام فضلاً عن دخول عدد كبير من المنتجين في هذه الصناعة، انخفض سعر النفط إلى حوالي (0.49) دولاراً للبرميل واستمرت الأسعار بالتذبذب إلى غاية نشوء الحرب العالمية الأولى، إذ ارتفعت أسعار النفط الخام بنسبة 244% لتزايد الطلب العالمي عليه.

كما تقاسمت الأخوات السبع(Seven Sisters)* سوق النفط العالمي فيما بينها، وحافظت على سيطرتها عليه من عشرينيات إلى ستينيات القرن العشرين[1]. وأدى هذا التقسيم للأسواق والتسعير، إلى وجود كارتل** نفطي، انعدم في ظله توفر أي درجة من درجات التنافس في سوق النفط خاصة فيما يتعلق بالأسعار، فالشركات تسيطر على جميع مراحل الانتاج[2]. أما الدول صاحبة الأرض فليس لها الحق في تحديد سعر النفط، بل تأخذ ايرادات ضعيفة.

---

* اعتمد هذا المصطلح مؤسس شركة إيني الإيطالية إنريكو ماتي ويمثل الشركات النفطية الكبرى: شركة الستاندرد أويل أوف نيوجرسي (Exxon)، شل (Shell)، رويال دوتش (Royal Deutch)، الجلف أويل الأمريكية (Golf)، تكساكو (Texaco)، سكوني موبيل(Scony Mobil)، وشركة ستاندرد أويل كاليفورنيا (Socal).

[1] أيان رتليدج، ترجمة مازن الجندلي، **العطش إلى النفط**، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط: 01، 2006، ص: 20.

** **الكارتل**: تنظيم مشروعات مستقلة، أو أفراد مستقلين بغرض ممارسة شكل من التأثير الاحتكاري على إنتاج أو بيع سلعة أو مجموعة سلع.

[2] محمد زاهر السماك وزكريا عبد الحميد باشا، **دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية**، الموصل، 1979، ص: 234.

وقد تم تحديد الأسعار المعلنة عن طريق ثلاث نظم:

- **نظام نقطة الأساس الوحيدة The Single Basing Point Pricing System** (1936- 1939) حيث تتحدد أسعار النفط في أي مكان في العالم بحسب أسعار خليج المكسيك، حيث كان المشتري للنفط الخام في أي مكان في العالم يدفع ثمن النفط على أساس ذلك الثمن السائد في خليج المكسيك، مضافاً إليه أجور الشحن إلى الأسواق الدولية التي يُصدر إليها، بغض النظر عن المصدر الذي ورد منه النفط سواء كان قريباً من الخليج أم بعيداً، وكان الخليج هو المكان الوحيد في العالم الذي بإمكان مستوردي النفط اللجوء إليه للحصول على شحنات فورية من السوق المفتوحة لتلبية احتياجاتهم [1].

- **نظام نقطتي الأساس The Dual Basing Point Pricing System (1939–1945)** حيث أصبح للأسعار المعلنة للنفط نقطتا أساس هما: خليج المكسيك والخليج العربي، فكان من صالح الأسواق إلى الشرق من إيطاليا أن تستورد احتياجاتها النفطية من نفط الشرق الأوسط، في حين كان من صالح الأسواق غربي إيطاليا أن تشتري النفط من نصف الكرة الغربي[2].

- **نظام نقطة الأساس الأحادية (1945–1950)**: تم اعتماد منطقة غرب انكلترا بدل ايطاليا منطقة تعادل لأسعار سوق المكسيك والخليج العربي.

✓ **الأسعار المتحققة (The Actuel Prices) ساد** خلال الفترة 1950 -1960 بسبب دخول الشركات المستقلة في دول الشرق الأوسط لتنافس كارتل الشركات الكبرى، وقد تمت مناصفة الأرباح بين عام 1950-1953 بين حكومات هذه الدول والشركات المنتجة، لتطالب الحكومات بالمشاركة في الملكية والإنتاج في أواخر الستينيات، وهنا يظهر نوعان آخران للأسعار، السعر الحكومي الذي تبيع على أساسه الدولة حصتها من الإنتاج لطرف ثالث وسعر إعادة الشراء الذي يخصص للشركات النفطية ذاتها[3].

---

[1] صديق محمد عفيفي، **تسويق البترول**، مكتبة عين شمس، القاهرة، ط09،2003، ص: 239.

[2] صاحب ذهب، **البترول العربي الخام في السوق الدولية**، المطبعة العالمية بالقاهرة، 1969، ص: 289.

[3] Bassam Fattouh, **An Anatomy of the Crude Oil Pricing System,** Oxford Institute for Energy Studies,January 2011:, Available Online http://www.oxfordenergy.org/wpcms/wpcontent/WPM40-AnAnatomyoftheCrudeOilPricingSystem-BassamFattouh-2011.pdf (Last visited 16/12/2018):

* انضمت لاحقا قطر(1961 وانسحبت في 2019)، ليبيا واندونيسيا في1962 وأنهت اندونيسيا عضويتها في 2009، الإمارات العربية المتحدة (1967)، الجزائر (1969)، نيجيريا (1971)، الإكوادور والغابون في1973 وانسحبت الاكوادور في 2020، أنغولا (2007)، غينيا الاستوائية (2017)، الكونغو (2018)، ومقرها منذ 1965 فيينا عاصمة النمسا.

✓ **نظام أسعار الإشارة (1960-1970)**: لقد تم تأسيس منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك OPEC* من طرف الموردين الأساسيين لسوق النفط العالمية: فنزويلا، العراق، إيران، الكويت، والمملكة العربية السعودية سنة 1960 هدفها توحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء، تحقيق استقرار للأسعار وضمان حصول الدول الأعضاء على دخل ثابت، ومستقر[1]. حاولت أوبك أن تتعامل وفق نظام سعر الإشارة للنفط العربي الخفيف السعودي كخام مرجعي، في ظل اتفاقيات المشاركة مع الشركات النفطية الكبرى، وقد نجحت في إيقاف تدهور الأسعار إلى حد ما. لكن ظل السعر المعلن لنفط الشرق أوسطية في حدود 1.80 دولاراً للبرميل.

المطلب الأول: تطور الأسعار والعائدات النفطية الجزائرية خلال الفترة (1970- 1985)

تزايد إنتاج أقطار منظمة أوبك من 8.7 مليون برميل/اليوم عام 1960 إلى حوالي 23 مليون برميل/ اليوم عام 1970 وهو مما أدى إلى تزايد نفوذ حكومات الدول المنتجة للنفط، وقد تميزت هذه المرحلة بالدور الرئيس الذي لعبته الدول المصدرة في تحديد السعر، جنبا إلى جنب مع الشركات الاحتكارية، إضافة إلى نشوء السوق المفتوحة، أو السوق الآنية حيث تتم الصفقات البترولية الفورية غير المتعاقد عليها مسبقا[2].

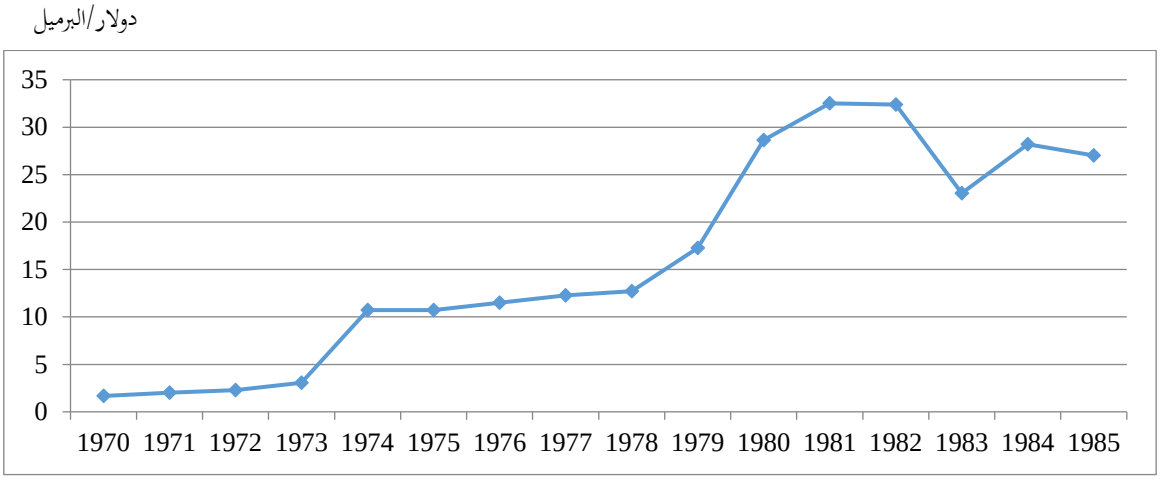
كما انعقدت اتفاقية جنيف الأولى يناير 1972 من أجل معالجة الخسارة الناتجة عن انخفاض القدرة الشرائية للعوائد المالية النفطية لدول الأوبك، وذلك من خلال معيار لقياس التغير في سعر صرف الدولار مقابل معدل أسعار تسع عملات رئيسية عالمية، وتم رفع السعر بنسبة 8.5% ليصل سعر برميل الخام العربي الخفيف إلى حدود 2.47دولار، ومع تخفيض قيمة الدولار للمرة الثانية في فبراير 1973 جاءت اتفاقية جنيف الثانية في شهر يونيو 1973 متضمنة الإبقاء على الإطار العام للاتفاقية الأولى، مع إدخال تعديلات طفيفة تتضمن تصحيح الأسعار شهريا تبعا لتقلب أحدى عشرة عملة، وبذلك ارتفعت الأسعار بنسبة 11.9% محققة مستوى قدره 2.90 دولار للبرميل[3]. ثم سجلت 11.58 دولار/برميل نهاية السنة مشكلا صدمة إيجابية أولى، كما استمرت في الارتفاع لتسجل صدمة إيجابية ثانية في سنة 1979 وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

[1] زهدي الشامي، **الأوبك في الاقتصاد العالمي**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985، ص: 15.

[2] ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط2004**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص:61.

[3] نواف الرومي، مرجع سابق، ص: 92-95.

الشكل رقم (01 – 07): تطور أسعار النفط خام برنت خلال الفترة (1970 –1985)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات البنك الدولي http://data.worldbank.org

ونلاحظ أن متوسط سعر النفط قد قفز من 3 دولار للبرميل لسنة 1973 إلى 10.75 دولار للبرميل سنة 1974، وذلك بسبب عدة عوامل.

1- أسباب ونتائج صدمة 1973

✓ **أسباب الصدمة 1973**: من بين الأسباب التي أدت إلى الارتفاع السريع للأسعار نجد[1]:

- الزيادة الكبيرة في الطلب على النفط ولاسيما الدول الصناعية الكبرى لتكوين الحزين النفطي الاستراتيجي، وعجزها عن خفض استهلاكها بسبب تكيفها على سياسة النفط الرخيص خلال عقد الستينيات؛
- تناقص الفجوة ما بين العرض والطلب في السوق والتي كانت سائدة طول فترة الستينيات وما رافقها من انخفاض مستمر في أسعار النفط؛
- أزمة الدولار الامريكي وتداعياتها لاسيما بعد اعلان الرئيس الامريكي نيكسون (Richar Nixon) عن توقف تحويل الدولار إلى ذهب، مما أدى إلى انخفاض القوة الشرائية للعوائد النفطية التي كانت تستلمها الدول النفطية المنتجة؛
- اندلاع حرب أكتوبر واستخدام العرب النفط كسلاح في المعركة، من خلال مؤتمر الكويت، حيث فرضت ستة دول عربية الحظر النفطي على كل من هولندا والولايات المتحدة الأمريكية لأكثر من 6 أشهر، مع زيادة أسعار نفط أوبك بنسبة 70%؛

[1] محمد صالح سلمان، عبد الحميد عبد الهادي حميد، **دراسة تحليلية لصدمات أسعار النفط الخام في السوق العالمية الاسباب والنتائج**، Journal of Economics and Administrative Sciences, 2018، ص: 255-256.

- التأميمات النفطية في بعض الدول مثل الجزائر العراق وليبيا وبروز دور منظمة أوبك كاتحاد قوي لمنتجي النفط؛
- اجتماع الوزراء العرب في عام 1973 والذي تمخض عنه نتائج مهمة بشأن تخفيض الإنتاج بنسبة 25% كمرحلة أولى ثم تليها خطوات لاحقة بالتخفيض بنسبة 5% شهرية، والتي عدت الشرارة الأولى الارتفاع الأسعار في سوق النفط وتزامن هذا القرار مع انخفاض الإنتاج في كل من الولايات المتحدة وفنزويلا؛
- التوقف الذي حصل في ضخ النفط السعودي عبر انابيب (التابلاين)، والتي كانت بعد المنفذ الرئيس لصادرات النفط السعودي إلى موانئ البحر المتوسط.

✓ **نتائج الصدمة**[1]:

- ارتفاع مداخيل الدول المنتجة للنفط بسبب ارتفاع الأسعار؛
- إعطاء دفعة قوية لأوبك لمواجهة الدول المستهلكة، وكانت أول قمة لرؤساء دول أوبك في الجزائر سنة 1975 تهدف لتحديد استراتيجية واضحة تعتمد على النفط كقوة في التفاوض على الأسعار، كما أوصت القمة بضرورة التعاون وتبادل الخبرات في مجال الصناعة النفطية، بالإضافة إلى تدعيم الحوار بين الشمال والجنوب في إطار المساواة بين الطرفين؛ انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي بشكل ملحوظ خاصة في بعض الدول الصناعية المستوردة للنفط؛
- إنشاء الوكالة الدولية للطاقة IEA* في 1974 كقوة مضادة للأوبك. ألزمت الوكالة أعضائها الاحتفاظ باحتياطي نقطي يعادل 90 يوما من الاستيراد لمواجهة أي انقطاع في التزويد بالنفط، وضعت العديد من الحواجز الجمركية على استراد النفط، وزيادة إنتاجه خارج أوبك، كما نصحت باستخدام الفحم الحجري إلى جانب الطاقة النووية كمصادر بديلة للطاقة؛
- انشاء الكويت لصندوق سيادي سنة 1975، وبروز العقود الآجلة في بيع النفط لمواجهة تقلبات أسعار النفط؛

[1] موري سمية، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص: 75.

وأقدمت أوبك على إلغاء ما كان يعرف بنظام السعر المعلن وإحلاله بالسعر الرسمي، وعلى وجه التحديد منذ مطلع عام 1975 أصبح السعر المعلن غير معول عليه وظهرت الأسعار الرسمية التي تحددها الدول لنفطها[1]. ولم يكن التغير في استراتيجيات التسعير عشوائيا بل نتيجة لعدة عوامل منها[2]:

- قوة الدول المصدرة للنفط في التفاوض على الأسعار؛
- إدراك مدى ضرورة تصحيح أسعار النفط، بالنظر إلى أهميته في اقتصاديات الدول المصدرة؛
- تفاقم معدل التضخم العالمي سواء في أسعار السلع المصنعة والمواد الأساسية، مما يعني تناقص القيمة الحقيقية للعائدات النفطية؛
- اتساع الفجوة بين الطلب والعرض العالمي من النفط؛
- رفض الشركات الاحتكارية التفاوض مع دول منظمة أوبك من اجل تعديل الاتفاقيات.

إنّ الأسعار كانت مستقرة منذ عام 1974 لغاية عام1977 وتتراوح ما بين 11 و12 دولار للبرميل أين، في 1978 تم اتخاذ قرار بزيادة أسعار نفط الإشارة لتفادي صدمة نفطية ثانية، إلا أن الصدمة الثانية للأسعار حصلت عام 1979 مما دفع بالأسعار إلى الارتفاع من 12.7 دولار للبرميل في مارس 1979 إلى 24.5 دولار في ديسمبر من نفس السنة، وواصلت الأسعار ارتفاعها لتبلغ 36 دولار للبرميل في ديسمبر 1980.

1- أسباب ونتائج صدمة** 1979

يمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة النفطية سنة 1979 وبعض نتائجها في النقاط التالية:

---

* وكالة الطاقة الدولية International Energy Agency IEA أسست في نوفمبر 1974 لغرض التعاون بشأن مصادر الطاقة وهي تضم في عضويتها: بلجيكا، كندا، الدانمرك، ألمانيا، الولايات المتحدة، استراليا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورج، بريطانيا، إيرلندا، اسبانيا، البرتغال، السويد، سويسرا، تركيا، هولندا، النمسا، نيوزلندا، النرويج، واليونان، جمهورية سلوفاكيا، بولونيا، فرنسا، فنلندا، هنغاريا، كوريا.

[1] علي رجب، **تطور فروقات الأسعار بين النفوط الخفيفة، الثقيلة، واتجاهاتها المستقبلية**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 36، عدد 123، مجلة فصلية محكمة تصدر عن منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، الكويت، خريف2007، ص: 141.

[2] صديق محمد عفيفي، مرجع سابق، ص: 266-267 –بتصرف-

** الصدمة النفطية هي اختلال في توازن السوق النفطي، ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار وتستمر لمدة زمنية معينة نتيجة عوامل تؤثر في العرض أو الطلب على النفط.

✓ **الأسباب**[1]

- نمو الطلب العالمي بنسبة أعلى من نمو العرض سنة 1979، فضلا عن سياسة دول منظمة الطاقة الدولية المتبعة في بناء مخزونات استراتيجية لمواجهة انقطاع الامداد؛
- انخفاض الإنتاج الإيراني بسبب إضراب العمال الإيرانيين في مصافي النفط في نوفمبر 1978، ثم الثورة الإيرانية في بداية عام 1979 ما أدى إلى نقص الإمدادات النفطية الإيرانية من 6 مليون برميل إلى 1.5 مليون برميل؛
- انخفاض الانتاج العراقي بسبب الحرب بين العراق وايران في جويلية 1980 من 4.3 مليون برميل/يوم إلى 2.6 مليون برميل يوميا؛
- تواصل انخفاض قيمة الدولار، وظهور عملات منافسة بسبب الغاء اتفاقية بروتن وودز في سنة 1975، مما أجبر أعضاء دول أوبك على رفع الأسعار لتعويض القدرة الشرائية لعوائدها النفطية.

✓ **النتائج**[2]

- تزايد عائدات النفط للدول المصدرة للنفط، وتحقيق فائض في ميزان مدفوعاتها ومحاولة استغلالها في عمليات التنمية، وقد شهدت الدول العربية نمو سريع للإنفاق على الواردات السلعية والخدماتية في سنة 1980؛
- تزايد نسبة الدول المنتجة من الريع النفطي حيث أصبحت 64% من الريع الصافي في سنة 1980 مقابل 36% للدول المستهلكة في شكل ضرائب حكومية، بينما بلغ السعر للمستهلك النهائي حوالي 65.80 دولار للبرميل؛
- تطوير الاستثمارات والعلاقات التجارية بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط؛
- اهتمام الشركات النفطية بالسوق الفورية بدلا من العقود طويلة الأجل.

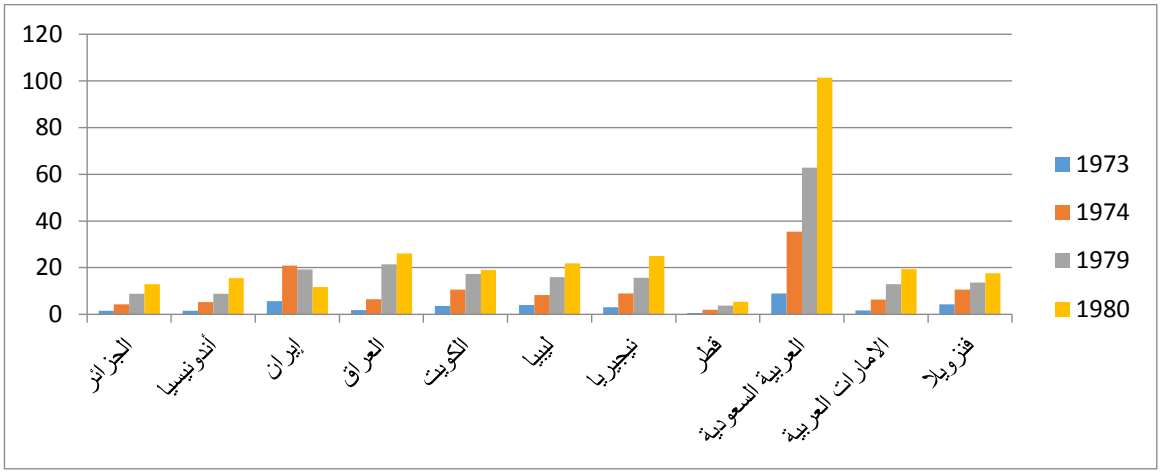
ويبين الشكل التالي كيف تزايدت العائدات:

[1] الكواري علي خليفة، **الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية حالة أقطار دول مجلس تعاون الخليج العربي**، ط01، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص: 246.

[2] حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مرجع سابق، ص: 203.

الشكل رقم (01 – 08): تطور العائدات النفطية لدول أوبك خلال السنوات: 1973–1974–1979–1980

(مليار دولار أمريكي)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات عدة تقارير إحصائية سنوية لأوبك https://www.opec.org/opec_web/en/

ونلاحظ من الشكل أن العائدات النفطية عرفت تطورا معتبرا بسبب صدمة 1973، وصدمة 1979 حيث تضاعفت قيمة العائدات بحوالي 7 مرات ما بين 1980 و1973، فقد ارتفعت عائدات دول أوبك من 41.32 مليار دولار امريكي سنة 1973 إلى 300.12 مليار دولار سنة 1980.

ونلاحظ أن عائدات الجزائر واندونيسيا وقطر هي أقل دول أوبك من حيث عائدات النفط، إلا أن الجزائر واندونيسيا تتضرر أكثر في حال انخفاض الأسعار لأن الكثافة السكانية فيهما كبيرة مقارنة بباقي الدول، بينما تتمركز الحصة الأكبر من العائدات في السعودية، إيران والكويت.

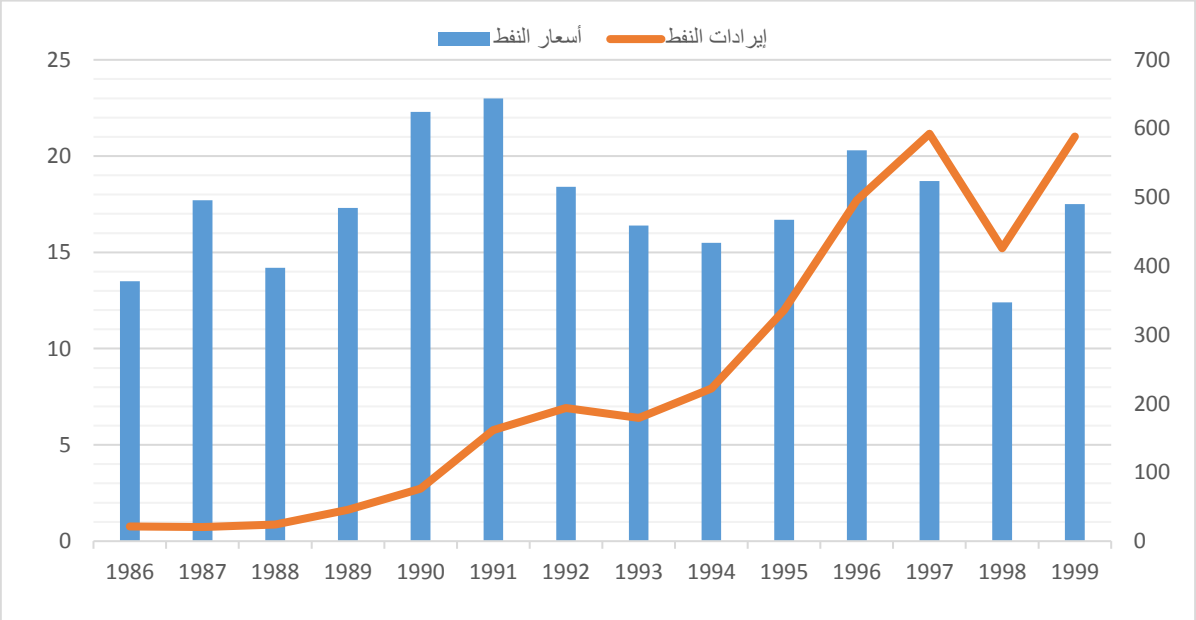
وقد تواصل ارتفاع الأسعار، حتى وصلت إلى حوالي 34 دولار/ للبرميل عام 1981. ولكن نتيجة لزيادة الإنتاج النفطي من الدول خارج منظمة أوبك مع بداية عام 1982 من ثمان دول هي: المكسيك، والمملكة المتحدة، والنرويج، ومصر، وماليزيا، وسلطنة عمان، والبرازيل، والأرجنتين، وشهدت السوق النفطية حالة من التخمة والوفرة النفطية، عملت على إثرها منظمة أوبك على إتباع نظام الحصص، وحُدد الإنتاج الكلي للمنظمة بـ 18. مليون برميل/اليوم[1]. وأجبرت منظمة أوبك على تخفيض السعر من 34 دولار للبرميل إلى 28 دولار للبرميل، واستمر الانخفاض، وأصبحت الأسعار مهددة بالانهيار.

[1] حسن زكريا، **تطلعات العالم الثالث إزاء النفط**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الحادي عشر، العدد 03، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 1985، ص: 103-بتصرف-

المطلب الثاني: تطور الأسعار والعائدات النفطية الجزائرية خلال الفترة (1986-1999)

انخفضت أسعار النفط بشكل سريع خلال الأشهر الأولى لسنة 1986 مشكلة صدمة نفطية، حيث وصل سعر البرميل إلى 13 دولار للبرميل. وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (01 – 09): تطورات أسعار وايرادات النفط في الجزائر خلال الفترة (1986 – 1999)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء:

- OPEC, Annual Statistical bulletin 2004, Kuwait, 2005, p: 125.

- اوابك: تقرير الأمين العام السنوي 26 لسنة 1999، الكويت، 2000 ، ص: 63.

- بيانات الملحق رقم 02.

1- أسباب ونتائج صدمة 1986

إنّ الانخفاض كان نتيجة لخطط وسياسات منسقة وضعتها وقامت بتنفيذها الدول الصناعية للنفط، والتي تنتمي إلى وكالة الطاقة الدولية.

1-1 الأسباب: من بين أسباب الصدمة نجد[1]:

- زيادة الإنتاج النفطي من الدول خارج منظمة أوبك مثل بريطانيا والنرويج وتخفيضها للسعر أدى إلى استمرار الانخفاض في الأسعار حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها، حيث بلغت حوالي 8 دولارات للبرميل في جويلية 1986؛

[1] ضياء مجيد الموسوي، **الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989**، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 1990، ص: 17.

– عدم قدرة أوبك التوصل إلى اتفاق بين أعضائها حول حصص الإنتاج المقررة، حيث يقوم بعض الأعضاء بخرق الاتفاقات التي تقررها المؤتمرات الوزارية لأوبك سواء في تحديد الإنتاج أو هيكل الأسعار، مثل: السعودية، نيجيريا، الإمارات، وليبيا، وهناك سبب آخر هو لجوء بعض الدول إلى اعتماد أسلوب المقايضة، أي تقوم الدولة المعنية بتقديم شحنات النفط مقابل حصولها على الأسلحة أو الحبوب[1]؛

– انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط، وكذا انخفاض الاعتماد على نفط أوبك، حيث قامت دول وكالة الطاقة الدولية بتخفيض 30% كمرحلة أولى من استيرادها لنفط دول الأوبك عام 1985 من خلال ترشيد الاستهلاك، والاستثمار في مصادر الطاقة البديلة كالغاز الطبيعي، الفحم والطاقة النووية.

1-2 نتائج الأزمة

إن انهيار الأسعار خلف جملة من النتائج، ومن أبرزها[2]:

- تراجع قيمة الصادرات للدول النفطية مقارنة ببداية الثمانينات، فقد تراجعت قيمة الايرادات الجزائرية بنسبة 20% لتسجل 20.5 مليار دينار سنة 1987. ومن جهة أخرى فانخفاض الصادرات النفطية لدول الاوبك من شأنه أن يطيل عمر الاحتياطي النفطي لديها، كما يشجع الدول النفطية على تنويع قاعدتها الإنتاجية بدل الاعتماد الشبه كلي على إنتاج وتصدير النفط؛
- انخفاض الناتج الاجمالي الحقيقي وكذا معدل النمو في الدول النفط، الأمر الذي استدعى ترشيد الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وتجنب المشاريع غير الضرورية، واعادة النظر في برامجها التنموية والبحث عن سبل أخرى لتمويلها؛
- تفاقمت المديونية العربية لتصل إلى 118 مليار دولار سنة 1986؛
- تفاقم العجز في موازين المدفوعات للدول النفطية، وحدوث أزمات اقتصادية داخلية بسبب تراجع العائدات وتعد الدول النفطية ذات الطاقة الانتاجية المحدودة هي الأكثر تضررا؛
- بعد أن فشلت الأوبك في سياسة التسعير بسعر البيع الرسمي اتجهت إلى سياسة أسعار السوق منذ 1988 مما أدى إلى ظهور خامات مرجعية جديدة؛

---

[1] عبد الحميد خضر الصافي، **الآثار السلبية لتدهور أسعار النفط على الاقتصاد العالمي**، مجلة النفط والتنمية، السنة 11 العدد02، نيسان 1986، ص:07-08.

[2] بلقة ابراهيم، **سياسات الحد من الأثار غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الاشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2014، ص: 135.

- ارتفاع استهلاك النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بـ 5% في الثلاثي الثاني من 1986، بسبب انخفاض الأسعار مما رفع معدلات النمو للدول الصناعية، وهذا ساهم في خفض معدلات التضخم العالمي؛
- انخفاض عمليات البحث والتنقيب عن النفط بسبب تقلص هامش الربح للشركات النفطية الكبرى.

2- أزمة الغزو العراقي للكويت 1990

في أعقاب الغزو ارتفع سعر النفط بسبب توقف انتاج الكويت من أوت 1990 لـ أوت 1991 لكن ساعد التدخل العسكري السريع للولايات المتحدة من أجل الحفاظ على مصالحها، على التخفيف من المخاطر المحتملة لإمدادات النفط في المستقبل، كما ترتب على هذه الأزمة فرض حظر تجاري على العراق من طرف الأمم المتحدة، وإقصاء العراق من سقف الإنتاج المحدد من طرف المنظمة، ما أدى إلى تردي انتاجه النفطي بنسبة 86%[1]. وبعد استرجاع العراق لحصتها، وزيادة العرض العالمي تراجعت الأسعار خلال 1992، و1993، ثم عادت إلى مستوى ثابت ومرتفع خلال 1994-1997.لتتراوح ما بين 15 و18دولار للبرميل، وصلت خلالها الايرادات النفطية الجزائرية لـ 592.5 مليار دينار سنة 1997.

2-الأزمة الآسيوية 1998

ومن أسبابها:

- عودة الصين والاتحاد السوفياتي كقوى منتجة: حيث نجد أن الصين كان ينتج 1732 ألف برميل يوميا في 1977 ثم أصبح ينتج 3200 ألف برميل يومي، أما الاتحاد السوفياتي فوصل إنتاجه إلى 7200 ألف برميل في اليوم سنة 1997؛
- زيادة إنتاج دول خارج الأوبك: مثل دول بحر قزوين (الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق) ودول بحر الشمال والمكسيك والدول العربية خارج منظمة أوبك، حيث زاد إنتاجها النفطي بحوالي مليون برميل/ اليوم من حوالي 43.6 مليون برميل/اليوم عام 1996، إلى حوالي 44.6 مليون برميل / اليوم عام 1997، كما أن منظمة أوبك ولأول مرة منذ أربع سنوات توافق على زيادة إنتاجها، بهدف الحفاظ على حصتها في السوق، حيث

[1] غانم سلطان، **الغزو العراقي للكويت: قراءة موجزة من جوانب إشكالية الأزمة**، ط01، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1994، ص: 92.

وصل إنتاجها إلى حوالي 27.5 مليون برميل/اليوم في جانفي عام 1998، مقابل انخفاض استهلاك النفط من طرف دول شرق آسيا التي عانت من أزمة مالية، كذلك أزمة روسيا الداخلية خلال تلك الفترة[1]؛

- في 1997 اجتمعت دول أوبك في جاكرتا ورفعت إنتاجها بنسبة 10% دون أن تأخذ بعين الاعتبار الأزمة الآسيوية، هذا فضلا عن عدم احترام نظام الحصص في أوبك، إذ عملت دول منظمة الأوبك في كل مرة على رفع الأسعار من خلال خفض الإنتاج لكنها لم تستطع في ظل عودة العراق كمنتج قوي الذي تزامن مع افتتاح فنزويلا للاستثمارات الأجنبية مع تجاوزها حصتها في الأوبك خلال الفترة 1995 – 1998، كما أن خفض الإنتاج لا يساعد الدول ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة كالجزائر وقطر وهذا ما أدى إلى انخفاض الأسعار حيث وصلت إلى 9 دولار للبرميل لسلة خامات الأوبك في 1998.

وفي محاولة لرفع أسعار النفط، بادرت أوبك لدعوة الدول الرئيسة المصدرة للنفط خارج أوبك للتنسيق معها وتخفيض الإنتاج، وبالفعل تم تخفيض الإنتاج من كلا الطرفين، وفي جويلية 1999 وعاد السعر للارتفاع حيث وصل إلى حوالي 24 دولاراً للبرميل في نهاية عام 1999[2].

المطلب الثالث: تطور الأسعار والعائدات النفطية الجزائرية خلال الفترة 2000-2022

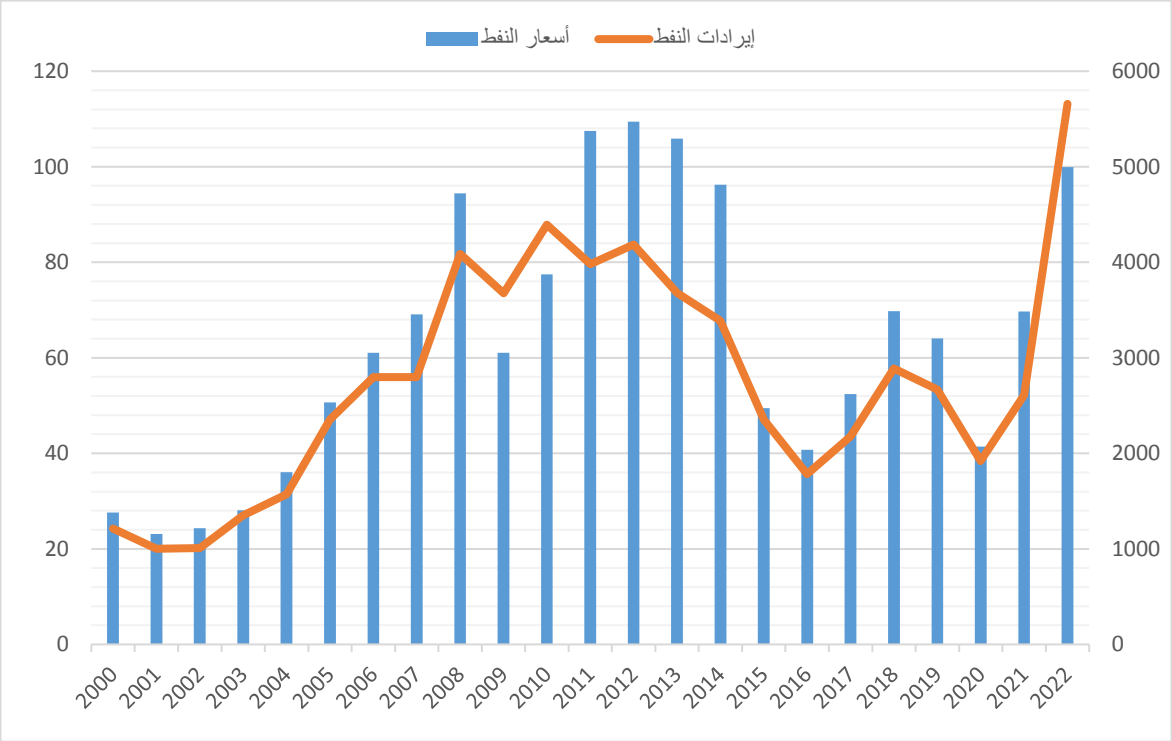
يمكن ملاحظة أهم تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2022 من خلال الشكل التالي:

[1] Energy Information Administration. **World oil market and oil price chronologies**: 1970-2001- January 2002, P23. Available Online: http://WWW.eia.doe.gov/emeu/cabs/chron.html(Last visited: 20/10/2018)

[*] النمور الآسيوية: كوريا الجنوبية، تايلند، الفلبين، ماليزيا، وإندونيسيا.

[2] ضياء مجيد الموسوي، **ثورة الأسعار 2004**، ص: 73.

الشكل رقم (01 – 10): تطور الأسعار الفورية لسلة أوبك وإيرادات النفط الجزائرية خلال الفترة 2000–2022



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على:

- بيانات التقارير الاحصائية السنوية لأوبك: 2005 2009، 2014، 2023.
- بيانات الملحق رقم 02.

ونلاحظ أن سعر النفط قد سجل 27.6 دولار للبرميل سنة 2000 حيث كانت قيمة الإيرادات الجزائرية 1213.2 مليار دينار جزائري، ثم حدثت عدة تقلبات في الأسعار انعكست على أسواق النفط من جهة وعلى قيمة الايرادات النفطية الجزائرية من جهة أخرى.

✓ **أحداث 11سبتمبر2001**: قفز السعر إلى 31 دولار للبرميل في أعقاب هجمات 11سبتمبر لكن لمدة قصيرة ليسجل بعدها انخفاضات متتالية نتيجة للمخاوف من حدوث ركود اقتصادي وتدهور معدلات النمو، فضلا عن الزيادات الملحوظة في مستويات المخزونات حيث شهد إجمالي المخزون ارتفاعا بـ 83 مليون برميل مقارنة بمستوى عام 2000، انخفض الطلب على النفط ليسجل120ألف ب/ي، وانخفض سعر سلة أوبك إلى 23 دولار للبرميل[1]. وعلى إثر هذا الانخفاض، انخفضت قيمة الايرادات لـ 10001.4 مليار دينار.

[1] الطاهر الزيتوني، **التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي**، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد 36، العدد 132، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، شتاء 2010، ص: 19.

✓ **الغزو الأمريكي للعراق:** في سنة 2003 ارتفعت أسعار النفط لتصل إلى 54.61 دولار في بورصة نيويورك، بسبب الغزو الأمريكي للعراق، وتوقف ضخ النفط العراقي وهذا بالرغم من زيادة الإنتاج من طرف السعودية وإيران، كما واصلت أسعار النفط ارتفاعها سنة 2004 بسبب المشاكل السياسية في فنزويلا، الإضراب العام في نيجيريا، فضلا عن انخفاض الإنتاج في منطقة خليج المكسيك بسبب الأعاصير[1].

✓ **استمرار ارتفاع الأسعار الاسمية للنفط خلال الفترة (2003–2008)**: سجلت الأسعار ارتفاعاً متواصلاً لتصل إلى 94.5 دولار للبرميل عام 2008 أي بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 27.5%، نتيجة الزيادة الطلب العالمي على النفط المدعمة بارتفاع معدلات النمو، وبخاصة من الولايات المتحدة والصين والهند، والأوضاع الجيوسياسية والعمالية في بعض الدول المصدرة للنفط كالتوترات عل الحدود العراقية التركية، الأزمة النووية الإيرانية، والاضراب في نيجيريا، قيام روسيا بإيقاف إمدادات الغاز إلى أوكرانيا، والضغوط على سوق المنتجات البترولية نظراً لوجود العديد من المشاكل المرتبطة بتكرير البترول ونوعية المنتجات البترولية المستخدمة وبخاصة الغازولين، علاوة على المضاربة في الأسواق الآجلة للبترول. وفي ضوء ذلك، ارتفعت القيمة الاسمية للصادرات النفطية للدول الأعضاء في أوابك بشكل متواصل خلال نفس الفترة من 159.5 مليار دولار في عام 2003 لتصل إلى 585.3 مليار دولار سنة 2008[2]. وسجلت إيرادات النفط الجزائرية ارتفاعا من 1350 مليار دينار سنة 2003 لـ 4088.6 مليار دينار سنة 2008.

✓ **أزمة الرهن العقاري وصدمة الأسعار 2008**

بحلول عام 2008 شهدت أسعار النفط ارتفاعا ولمستويات قياسية، إلا أنها لم تكن مستقرة فقد بلغ متوسط الأسعار خلال الربع الثاني 118 دولار، ثم تراجع في الربع الرابع لـ53 دولار للبرميل، لينخفض هذا المعدل خلال 2009 إلى 61 دولار للبرميل أي انخفاض بنسبة 35%، أي اختزلت أسعار النفط خلال مدة وجيزة لم تتجاوز ستة أشهر، الزيادة التي حققتها خلال ستة سنوات ونصف.

- **الأسباب:** من بين أسباب صدمة 2008 مايلي[3]:

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، **الأزمة الاقتصادية العالمية 1986–1989**، ص 17–22–بتصرف–

[*] وهي شراء النفط بقصد إعادة بيعه بسعر أعلى، بدلا من استخدامه لأغراض تجارية.

[2] ماجد ابراهيم عامر، **متابعة لدراسة توزيع الايرادات الاجمالية لبرميل النفط وحصة الدول الأعضاء في أوبك منه**، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد41، العدد153، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ،الكويت،2015، ص: 93.

[3] P hilip K. VERLEGER ,**The Oil – Dollar Link , The International Economy**, Washington,2008, p: 48-49.

- بلوغ أزمة الرهن العقاري ذروتها بعد افلاس بنك ليمان براذرز، وحدوث اختلال للنظام المالي والمصرفي العالمي، تراجع الدولار الامريكي وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، فضلا عن قرار الولايات المتحدة الأمريكية الساعي إلى ملء الاحتياطي النفطي الاستراتيجي؛
- إن سياسات الولايات المتحدة المتمثلة بسياسة الاحتياطي الفدرالي التي أعلنت عن تخفيض أسعار الفائدة أثار مخاوف كبيرة من عودة التضخم الركودي، وفضّل مديرو صناديق الاستثمار والتقاعد التحول إلى الاستثمارات في أسوق النفط الآجلة للتحوط من مخاطر التضخم وانخفاض قيمة الدولار، وأصبح الجميع يبحث عن ملجأ للتحوط من تداعيات الأزمة المالية، وتوجهت الانظار نحو سلعة النفط وأسواقها ولاسيما ان هناك طبيعة تنافسية في أسواق العقود الآجلة وسوق النفط مما ولد ضغطا كبيرا في الطلب على النفط؛
- الزيادة في الطلب العالمي على النفط المدعمة بارتفاع معدلات النمو والنمو السكاني، وبخاصة الصين والهند، حيث أصبحت الصين ثاني أكبر دولة مستوردة للنفط سنة 2008.

- تداعيات أزمة 2008[1]:

- هيمنة معدلات النمو السالب على الاقتصاد العالمي ومجموعاته الرئيسية من دول صناعية ونامية ومتحولة على السواء وتراجع الطلب على النفط، فقد انكمش الاقتصاد العالمي بنسبة -6.5% واقتصاد الدول الصناعية بنسبة -8% واقتصاد مجموعة الدول النامية والمتحولة بنسبة-3.9%؛
- ارتفاع الطاقات الإنتاجية الفائضة من النفط الخام لبلدان أوبك خلال فترة الركود وتراجع الطلب، إذ سجل الطلب على النفط نموا سلبيا لفترة سنتين متتاليتين مما أدى إلى هبوط الأسعار؛
- إرباك الأسواق العالمية بسبب إتباع سياسة التقشف المالي والتيسير الكمي من قِبَل البنوك المركزية الكبرى، الزيادة المحدودة في إحداث مناصب الشغل، وانخفاض معدلات التجارة العالمية بسب القيود المالية وموجة السياسات الحمائية[2]؛
- استمرار الديون المرتفعة، بالإضافة إل زيادة المخاطر الاقتصادية وغير الاقتصادية، وبالتالي لم يكن هناك تحفيز للاستهلاك، الاستثمار والنمو[1]؛

---

[1] كريستوفر آلسوب وبسام فتوح، **تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية(1من2)**، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد36، عدد 135، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، خريف 2010، ص:10.

[2] ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد العالمي بين الأزمة المالية والاقتصادية العالمية2008-2009**، ط01، كنوز الحكمة، الجزائر، 2013، ص: 09.

➢ انخفاض ايرادات النفط للدول المصدرة للنفط، ومنها الجزائر حيث انخفضت بنسبة 10% مقارنة بـ2008، مسجلة 3676 مليار دينار.

✓ **ارتفاع الأسعار لتصل لـ77.5 دولار للبرميل عام 2010**: بسبب قيام أوبك بإجراء تخفيضات كبيرة في الحصص الإنتاجية في الربع الرابع من عام2008 والربع الأول من عام 2009، وخلال اجتماع وزراء الطاقة من الدول المنتجة والمستهلكة الرئيسية في كانكون في المكسيك في مارس 2010، كان هناك اتفاق ضمني على نطاق سعري للنفط يتراوح ما بين 70إلى 80 دولار/ برميل، وهو ما أدى لارتفاع القيمة الاسمية لصادرات النفط لأوابك لتصل إلى 450.9 مليار دولار[2]. وقيمة إيرادات النفط الجزائرية لـ4392.4 مليار دينار

✓ **وصول أسعار النفط لمستويات غير مسبوقة سنة 2011**: لتسجل 107.5 دولار للبرميل، وذلك نتيجة التطورات الجيوسياسية في المنطقة العربية، وأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو التي انطلقت في اليونان لتشمل دولا عديدة أخرى في المنطقة وتبنيها سياسات مالية تقشفية لمواجهة مخاطر تفاقم الديون، وفي ظل هذه الاضطرابات بلغ الطلب العالمي من النفط87.8 مليون ب/ي، ونصيب أوبك منها ما يقارب 40% أي حوالي 35 مليون ب/ي وذلك على الرغم من توقف إنتاج النفط الليبي من منتصف فبراير حتى نهاية سبتمبر 2011. لنسجل استقرار تدريجي للأسعار حتى منتصف سنة 2014.

✓ **صدمة انهيار الأسعار (2014–2016)**: انخفضت أسعار البترول إبتداء من شهر سبتمبر 2014 حيث كانت الأسعار تقارب 95 دولار للبرميل ثم بدات تسجل انخفاض مستمر وامتد الوضع إلى سنة 2015 لتصل إلى 40.76 دولار للبرميل سنة 2016.

- **الأسباب:**

➢ انخفاض معدلات النمو في الدول الكبرى المستهلكة للنفط المتقدمة والناشئة أيضاً سنة 2014، أوربا 0.8%، اليابان تراجع بـ 1.5%، الصين تراجع بـ 0.4% بالمقارنة مع 2013، وبالتالي انخفاض الطلب على النفط.

---

[1] عامر العمران، **الاقتصاد الدولي وآفاق المستقبل**، مركز الروابط للبحوث والدراسات، العراق، متوفر على الرابط:
http://rawabetcenter.com/archives/27825 consulté le: 07/08/2018.

[2] علي رجب، **تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد38، عدد 141،منظمة أوابك، الكويت، ربيع 2012 ص:64.

- وجود فائض في العرض، خاصة إنتاج النفط الصخري، ونفط الرمال الزيتية من خارج أوبك كالولايات المتحدة الأمريكية، كندا، والبرازيل، مثلا بلغ انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية 4 مليون برميل يوميا، وبالتالي انخفاض وارداتها من النفط[1].
- عدم رغبة أوبك بخفض الحصص الانتاجية للمحافظة على الحصة السوقية للمنظمة وإجبار الدول خارج أوبك على التنسيق معها، وذلك بجعل عملية استخراج النفط الصخري غير مجدية اقتصاديا، فتتوقف الشركات الكندية والأمريكية عن إنتاجه، لانهم لا يستطيعون تحمل هبوط الأسعار أقل من 70 دولار للبرميل. ويرجع البعض أن قرار السعودية تم بالتنسيق مع الولايات المتحدة كسلاح لمعاقبة ايران بخصوص الملف النووي وتحجيم نفوذها بعد أن أصبحت قادرة على بيع نفطها في الخارج، وكذا معاقبة وروسيا بخصوص الأزمة الأكرانية، ذلك أن نصف عائدات الصادرات الروسية تأتي من تصدير النفط والغاز الطبيعي، فخسر الروبل نحو نصف قيمته على مدى عام[2].
- إرتفاع أسعار الفائدة، وارتفاع سعر صرف الدولار بالنسبة للعملات الأخرى،ففي سنة 2016 عرف أعلى مستوى له منذ 14سنة، وقد تبنى البنك الفيديدرالي الأمريكي سياسة تشددية ورفع سعر الفائدة في ديسمبر 2015 بنسبة 0.50% لتصل إلى 5.25%، الأمر الذي يخفض الطلب على النفط، بسبب زيادة تكلفة النفط ومشتقاته بالعملة المحلية[3].
- إن ثلث تقلبات أسعار النفط هي نتيجة توقعات المستثمرين الماليين حول: سيرورة النظام الدولي، الاضطرابات الجيوسياسية، ومدى التفاهم بين دول أوبك. حيث سارعو إلى بيع الأصول المالية ذات الصلة بالنفط بعد قرار أوبك بعدم تخفيض الانتاج اليومي [4].

---

[1] حمد الحساوي، **مخاطر تراجع سعر النفط، مجلة المصارف**، العدد 135، اتحاد مصارف الكويت، الكويت، فيفري 2015، ص: 09.

[2] غرغوري غوس، **هبوط أسعار النفط: الأسباب والتبعات الجيوسياسية**، مركز بروكينز الدوحة، متوفر على الرابط:
http://www.brookings.edu/ar/research/papers/2015/04/6-falling-oil-prices-gause consulté le (06/04/2018)

[3] أحمد ريان، مثلث الرعب عام 2016 النفط والدولار والصين، متوفر على الرابط:
http://sa.investing.com consulté le :(12/07/2018)

[4] El Mostafa Bentour, **Macro and Sectoral Implications of Oil Price Decrease onOil-Exporting Countries**, Arab Monetary Fund, June 2021, P :07.

– تداعيات الصدمة[1]:

- تراجع الايرادات النفطية للدول المنتجة للنفط حيث تراجعت الايرادات الجزائرية من 3678.1 سنة 2013 لـ 1781.1مليار دينار سنة 2016.
- استنزاف الأسواق العالمية من خلال انخفاض احتياطيات البنوك المركزية والدول الكبرى المصدرة للطاقة. ونضوب الاستثمارات الجديدة في أسواق الأسهم والسندات والعقارات العالمية من صناديق الثروة السيادية التي تغذيها أموال النفط وسط قيام مؤسسات حكومية بسحب مليارات الدولارات من تلك الصناديق.
- المصارف المركزية الكبرى إلى سياسات تيسير مالي غير مسبوقة من خلال طباعة النقود وضخ السيولة في الأسواق في محاولة لمنع انكماش التضخم.
- وتصل التداعيات والأضرار ذروة أخرى في الدول الناشئة، والمصدرة للسلع الأولية من روسيا إلى البرازيل وجنوب شرق آسيا، والتي انهارت عملاتها وشهدت في عام 2015 أول موجة نزوح صافية لرؤوس الأموال إلى الخارج منذ عام 1988.

في مطلع 2016، بلغ فائض معروض النفط أعلى مستوياته منذ أكثر من 10 سنوات، بمتوسط 5 ملايين برميل يوميا، فائضة عن حاجة المستهلكين. وحقق سعر النفط أدنى مستوياته في 12 عاما بـ27 دولار للبرميل.

- ✓ **تحسن ملحوظ للأسعار في 2017 و2018**: وذلك نتيجة تسقيف الانتاج بعد أكثر من 5 اجتماعات في 2016 لأعضاء أوبك + (اتفاق يضم ثلاثة وعشرون (23) دولة مصدرة للنفط، منها ثلاثة عشرة (13) دولة عضوا في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، وعشرة (10) بلدان مصدرة للبترول لكنها ليست من بين أعضاء أوبك، وهذه البلدان هي كل من: روسيا، أذربيجان، البحرين بروناي كازاخستان، ماليزيا المكسيك، عمان، جنوب السودان والسودان)، واتفقوا خلالها على خفض إنتاج للخام بنحو 1.8 مليون برميل، اعتبارا من مطلع 2017. واصلت أسعار النفط الصعود، مدفوعة بالعقوبات على إيران في أوت 2018 لتصل إلى 80دولار للبرميل، حققت خلالها الجزائر زيادة في الإيرادات من 2177 مليار دينار سنة 2017 لـ 2887.1 مليار دينار جزائري.
- ✓ **جائحة فيروس كورونا وانهيار أسعار النفط 2019**: سبب انتشار كوفيد-19 صدمة سلبية على مستوى عرض النفط وكذا على مستوى الطلب.

[1] سلام سرحان، **انهيار أسعار النفط يهدد بتقويض الاقتصاد العالمي**، صحيفة العرب، السنة 38 العدد 10141، يوم2015/12/30.، ص: 11.

فأثر بالسلب على العرض من حيث انخفاض العمالة بشكل مباشر لأن العمال يقعون مرضى بفيروس كورونا، وبشكل غير مباشر بسبب القيود على السفر وجهود الحجر الصحي والعمال المقيمين في المنزل لرعاية أفراد الأسرة المرضى أو الأطفال. وأيضا من حيث نقص المواد الخام، رأس المال والمستلزمات الوسيطة بسبب تعطل النقل وإغلاق الشركات في البلدان المنتجة للنفط.

وأثر بالسلب على جانب الطلب بحيث سبب انخفاض في الطلب على النفط، وكل السلع والخدمات. كما أن انخفاض نمو إجمالي الناتج المحلي في الصين وأوروبا والتدابير الصحية الوقائية التي اتخذتها تأثير سلبي على السياحة، النشاط التجاري الإقليمي، الاستثمارات الأجنبية للدول النفطية والاستهلاك بسبب القيود على الحركة والسفر. وهو ما أدى إلى انخفاض كبير في أسعار النفط وانكماش اقتصادات في آسيا الوسطى وبالتالي تراجع ايرادات الدول الريعية ومنها الجزائر التي تراجعت إيراداتها بـ 7.5% خلال 2019.

✓ **اجتماع مارس 2020م في العاصمة النمساوية فيينا:** اجتمعت دول أوبك بلس في عاصمة الجمهورية النمساوية فيينا، ووافقت فيه 22 دولة على مقترح المملكة العربية السعودية، على تعميق تخفيض الإنتاج بنحو 1.5 مليون برميل يومها، لمواجهة تأثير فيروس كورونا، في حين رفضت روسها المقترح السعودي، وهو ما أدى إلى فشل الاجتماع، وقد حدثت عدة انعكاسات سلبية وكبيرة على أسعار الأسهم العالمية، وهذا ما أصبح يعرف فيما بعد بالاثنين الأسود، والذي تسبب في حدوث حرب أسعار نفطية، ووصف بأنه النسخة النووية من حرب الأسعار.

وفي أعقاب هذه التطورات واستمرار انخفاض الأسعار سنة 2020 لتصل 41 دولار أصبحت التأثيرات على الموازين المالية والتجارية للبلدان المصدرة للنفط من حيث خسائر الإيرادات كبيرة. بالنسبة لمعظم الدول العربية المعتمدة على النفط، حيث تشكل إيرادات المنتجات الهيدروكربونية في بعض الدول أكثر من 50% ولها حصة مهيمنة في الصادرات النفطية تزيد عن 80%[1] ، كالجزائر التي حققت إيراداتها تراجع بنسبة 33.44% مقارنة بـ2018.

وتنعكس الخسائر أيضا في قيم الصادرات النفطية، والقيمة المضافة لقطاع إنتاج وتكرير النفط، الإيرادات النفطية الحكومية من منظور المالية الحكومية. تراجع الاحتياطات من العملة الصعبة، ومع ذلك، فإن آثار انخفاض أسعار النفط على القطاعات الحقيقية (بخلاف صادرات النفط، وقطاع القيمة المضافة لإنتاج النفط، والإيرادات

[1] The Guardian, Major oil-producing nations agree historic 10% cut in output" Jillian Ambrose. Accessible at : https://www.theguardian.com/business/2020/apr/12/major-oil-producing-nations-agree-historic-10-cut-in-output. (12/062021)

النفطية) ليست قابلة للقياس بشكل مباشر، حيث توجد عوامل وسلوكيات اقتصادية أخرى متداخلة غير مباشرة[1].

- **الغزو الروسي لأوكرانيا فيفري 2022**: سجلت الأسعار ارتفاعا في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا، بنحو ما يزيد على 120 دولارا للبرميل، على إثر مخاوف من أن يؤدي فرض سقف جديد على سعر النفط الروسي إلى اضطراب الإمدادات العالمية، وقد حاولت دول مجموعة السبع* فرض حد أقصى لسعر النفط الروسي عند 60 دولارا للبرميل، ويعني ذلك أن النفط الروسي، سيُسمح فقط بشحنه على ناقلات مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي، والعديد من شركات الشحن والتأمين الكبرى موجودة داخل مجموعة الدول السبع. كما تم عزل بعض البنوك الروسية عن نظام المدفوعات سويفت**.كما أدى قرار تمديد وزيادة تخفيضات الإنتاج بـ 2 مليون ب/ي من جانب منظمة أوبك بلس في فيفري ونوفمبر 2023 لدعم الأسعار العالمية إلى ارتفاع سعر الخام بيد أنها لم تتجاوز 100دولار/ب وذلك بسبب[2]:

- مخاوف تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي،
- واعلان روسيا عدم تأثرها بالعقوبات الغربية بوقف استيراد نفطها، بسبب توقيعها اتفاقيات توريد مع الصين والهند، المصنفتين أكبر وثالث أكبر مستوردتين للنفط عالمي؛
- العوامل الجيوسياسية، المرتبطة بحرب غزة، وأزمة البحر الأحمر وتداعياتها؛
- نمو العرض النفطي من دول خارج أوبك بلس كالولايات المتحدة، البرازيل وغيانا.

وعلى إثر ارتفاع الأسعار في سنة 2022 لـ 99.9 دولار، فقد قفزت الإيرادات الجزائرية لتسجل 5657.7 مليار دينار محققة ارتفاع بنسبة 116.8% مقارنة بـ 2021. وسجلت قيمة صادرات النفط للدول العربية أعلى مستوى منذ 2012 وهو نحو 688.4 مليار دولار، بزيادة قدرها 247.3 مليار دولار عن سنة 2021، ما

[1] El Mostafa Bentour, **Op Cit**, P :08.

* ملتقى سياسي حكومي دولي يضم: فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وألمانيا، واليابان، وإيطاليا، وكندا، وتهدف هذه الدول التي تمثل 50٪ من الاقتصاد العالمي، لحماية مصالحها ومعالجة القضايا العالمية الكبرى.

** نظام مالي يربط آلاف المؤسسات المصرفية في أنحاء العالم.

[2] Paolo AGNOLUCCI.KALTRINA TEMAJ. **Oil prices remain volatile amid uncertainty arising from geopolitical conflict. the 2023 Commodity Market Outlook**, a flagship report. World Bank, Accessible at: https://blogs.worldbank.org/en/opendata/oil-prices-remain-volatile-amid-uncertainty-arising-geopolitical-conflict, 10/01/2024.

يعادل نسبة 56.1%، إضافة إلى ارتفاع كمية صادرات النفط الخام للدول العربية من 17.4 مليون ب/ي إلى 19.7 مليون ب/ي لتبدأ الصادرات في الانخفاض بعد قرارات اوبك+ في أكتوبر، ونوفمبر 2022[1].

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023**، أبوظبي، ص: 115.

المبحث الثالث: محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية

تتعدد مكونات أسواق النفط العالمية، والعوامل المحددة لسعره، كما تحظى تطوراته بمتابعة مستمرة، لأنها ليست كباقي الأسواق بسبب كون النفط سلعة استراتيجية سياسية لا يتحدد سعرها وفق عوامل الطلب (الدول المستهلكة)، وعومل العرض (الدول المنتجة) فقط، بل تتدخل أيضا سياسات الحكومات، الاضطرابات الجيوسياسية، وعوامل مالية ونقدية في عملية تحديد السعر.

المطلب الأول: الأسواق النفطية: المميزات، الأنواع والفاعلين فيها

السوق هو مكان يلتقي فيه البائع والشاري لتحديد سعر وكمية السلعة أو الخدمة، إلا أن سوق النفط يتمتع بخصائص اخرى تميزه عن باقي الأسواق. ويتم تسويق النفط فيها بواسطة عدة عقود.

1- **مفهوم الأسواق النفطية وأنواعها:** يعتبر النفط من أكثر السلع تداولا في التجارة العالمية، كما تطورت المعاملات في الأسواق الفورية، والآجلة بتطور النظام المالي العالمي.

1-1 مفهوم الأسواق النفطية

السوق النفطية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمادة النفط، يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات، وبالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق هنام عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية[1].

السوق البترولية هي مكان جغرافي معلوم بصورة فعلية أو وهمية يتم فيه تبادل السلعة البترولية بسعر معلوم وفي زمن معلوم، فهي مكان التقاء قوى العرض (الدول المنتجة) والطلب (الدول المستهلكة)[2]. والسلعة النفطية يمكن أن تكون نفط خام، أو مشتقات نفطية أو الاثنين معا.

1-2 مميزات الأسواق النفطية

كلما كان العرض والطلب على السلعة يتمتع بدرجة كبيرة من المرونة، كلما كان ذلك من العوامل المؤدية الى قيام التوازن تلقائيا دون ان تصاحبه تغيرات كثيرة في الاسعار. أما أسواق النفط فتتمتع بدرجة منخفضة من المرونة

[1] هشام حريز، **دور انتاج الطاقات المتجددة في إعادة هيكلة سوق الطاقة**، ط01، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر، 2014، ص: 78.

[2] فرهاد محمد علي الأهدن، **اقتصاديات الطاقة والبترول**، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2000، ص: 131.

وهذا ما توضحه سرعة تأثرها بالأزمات العالمية، كما تتمتع بمجموعة من الخصائص الأخرى تميزها عن غيرها نذكر منها[1]:

– إن سوق النفط هو سوق احتكار القلة لأنه سوق يكون فيه أكثر من منتج واحد لإنتاج النفط ولكنه غير متجانس، ويسيطر عليه عدد قليل من المنتجين لضخامة رأس المال المستثمر في الصناعة النفطية، كما لا يمكن لأحدهم إهمال قرارات المنتجين الآخرين في تحديد كمية الانتاج او السعر؛

– سيطرة عدد محدود من الشركات الوطنية التابعة لأوبك أو العالمية التابعة للوكالة الدولية للطاقة على جميع مفاصل الصناعة النفطية، وتتمتع هذه الشركات بتأييد حكوماتها مما يزيد من قوتها؛

– إن الطلب على النفط غير مرن بالنسبة للتغيرات في أسعاره، فالكمية المطلوبة منه لا تتقلص بزيادة أسعاره، لأنه لا يوجد بديل جاهز له في المدى القصير خاصة قطاع النفط. ويتطلب التحول إلى مصادر بديلة بعض الوقت. وبسبب قلة المرونة أصبحت المنتجات النفطية أكثر ملاءمة لفرض الضرائب والرسوم، وبالتالي فان عائدات حكومات الدول المستهلكة من كل برميل اعلى من عائدات الدول المنتجة لكل برميل ؛

– إن عرض النفط غير مرن بالنسبة للتغيرات في أسعاره في الفترة القصيرة، فتطوير قدرات انتاجية جديدة يتطلب وقت، كما تتميز نفقات الصناعة النفطية بأنها تقديرية، فنفقات استخراج النفط من منطقة ليس نفسه في منطقة أخرى، كما تصعب المقارنة بين السعر والنفقة لكل برميل، لأنه لا يمكن الفصل بين نفقات الاستكشاف والتنمية ولا يتم حساب النفقات للبرميل الواحد إلا بعد مرور سنوات من استغلال الحقل. كما أن النفط ناضب أي السعر يتضمن نفقة الفاقد[2]؛

– السوق النفطية هي سوق شفافة بسبب تطور الصفقات بسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب من أجل تقدير المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار. وهذا يعني التزام المنتجين اليقظة إزاء تغيرات الأسعار، ولا يتم اتخاذ أي إجراء بهذا الشأن إلا إذا خرجت الأسعار عن الخطط المرسومة[3]؛

– عدم استقرار السوق النفطية بسبب تنامي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي نظرا لتنوع مشتقاته وتعدد استخداماتها، كما يرجع عدم استقرار الأسعار للعوامل السياسية، التطور السريع لهذه السوق، فقد اتسع نطاق

[1] فرهاد محمد علي الأهدن، **مرجع سابق**، ص: 131.

[2] سعد الله داود، **الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر**، مطبعة دار الهومة، الجزائر، 2013، ص: 12.

[3] سالم عبد الحسن رسن، **اقتصاديات النفط**، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999، ص: 166.

الأسواق الفورية مما أتاح الفرصة لنمو المضاربة على الأسعار، كما تطورت أسواق المشتقات المالية وأصبح للمضارب الحق في شراء كميات كبيرة من النفط وبيعها على الورق دون التسليم الفعلي، وهو الأمر الذي وسع نطاق تأرجح الأسعار بين الارتفاع والهبوط[1]؛

– سوق دولية عالمية يتم التعامل فيها بعملة الدولار الأمريكي، وهو بدوره يخضع لتذبذبات سعرية ويتأثر بالسياسة النقدية أو المالية المتبعة؛

– تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات صلة بالنفط، كسوق الناقلات وتكاليف الشحن.

1-3 أنماط الأسواق النفطية

في ظل تزايد أهمية النفط كسلعة مالية تطورت طرق تسويق النفط مثل البيع والتسليم الفوري أو البيع والتسليم الآجل وكذا أسواق المشتقات المرتبطة بالنفط. ونميز نوعين من الأسواق، بالإضافة إلى التعاملات البينية والأسواق الرمادية.

✓ **سوق المبادلات المادية:** ويتم التعامل عن طريق السوق الفورية أو عقود طويلة الأجل.

– **السوق الفورية:** ينطبق مفهوم السوق الفوري على مجمل الصفقات الفورية التي تتم في منطقة يتمركز فيها نشاط مهم للتجارة على منتوج او عدة منتجات[2]. وتبرز الأسعار الفورية واقع الأسعار التي تحقق التوازن بين العرض والطلب البترولي خارج إطار العقود طويلة الأجل[3].كما يمكن استخدام الأسعار الفورية كمؤشر لتخطيط الصناعة النفطية وصناعة البتروكيماويات، حيث تستند قرارات وجدوى إنتاج أحد المنتجات على تكاليف الإنتاج والأسعار الفورية[4].

ويمكن تعريف الصفقة الفورية بأنها إتفاق لبيع أو شراء شحنة نفط بسعر متفق عليه في وقت التعاقد، وتتوفر الأسواق الفورية في أي مكان من العالم، بغض النظر عن بلد المنشأ .كما يمنع هذا النظام الشركات الصغيرة من تغيير أسعار النفط الخام من أجل تحقيق أرباح شخصية

---

[1] عبد الحي زلوم وآخرون، **مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار**، ط 01 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،عمان، الأردن،،، 2008، ص :58.

[2] يهوب مسعود، **دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري(2010-1986)**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تقنيات كمية للتسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2012، ص: 73.

[3] حسين عبد الله، **البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية**، مرجع سابق، ص: 251.

[4] سيد فتحي أحمد الخولي، **اقتصاد النفط**، ط5،دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، ، 1997، ص: 286.

وتتميز الأسواق النفطية بـ[1]:

- تعامل بترولي مكتف؛
- إضافة إلى المنتجين والمستهلكين ينشط نوعان من المتعاملين هم التجار والسماسرة اللذان يساهمان في سيولة السوق؛
- وسيلة عملية للتخلص من بعض الفوائض النفطية بأسعار منخفضة وكذا لتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج اطار العقود طويلة الأجل. حيث تتم عملية التفاوض بين البائع والمشتري بناءا على معطيات الأسعار الفورية التي يتم الحصول عليها من خلال الاتصالات المباشرة، أو عن طريق بيانات النشرات والمجلات المتخصصة مثل نشرة أوبك (OPEC)، نشرة دليل مشتري النفط(Oil Buyers Guide)، النشرة الأسبوعية (Petroleum Intelligence Weekly)؛
- تتأثر كثيرا بالتوقعات والمعلومات المتوفرة لدى المتعاملين والمصرفيين، وكذا حاملي الأسهم، الإعلانات، الأحداث الإخبارية تمامًا مثل الأسواق المالية الأخرى، وهذا ما يجعلها عرضة للتذبذب السريع؛
- تشكل موانئ رئيسية تتوافر فيها خدمات الشحن، ومرافق التخزين، ووفرة وسائل الاتصال الدولي.

وتتميز السواق الفورية عن أسواق العقود، بكون السعر في السوق الفورية قابل للتفاوض، وأكثر استجابة لتقلبات السوق إلا أن عيوبها تتمثل في غموض مقدار السعر، والكمية فضلا عن كونها غير منظمة.

ومن أهم الأسواق الفورية نجد

أسواق فورية للنفط الخام: كل من هذه الأسواق الثلاثة تتعلق بمنطقة مؤثرة

- سوق لندن (International Petroleum Exchange of London IPE): بشكل رئيسي حيث يتم إدراج برميل برنت، والذي لا يزال حتى اليوم أحد أفضل معايير أسعار النفط الخام.
- السوق الفورية في نيويورك (New York Mercantile Exchange Nymex)، الذي يقتبس برميل خام غرب تكساس الوسيط.
- سوق سنغافورة SIMEX الذي يرتبط بالسوق الفورية لمنطقة دبي بأكملها، برميل دبي لايت.

إن الفاعلين الرئيسيين في هذه الأسواق الفورية للنفط الخام هم بالطبع شركات النفط التي تعمل بشكل مباشر في الأسواق من خلال خدماتها التجارية أو الشركات التابعة لها.

[1] Bassam Fattouh, op,cit,p:20.

أسواق فورية للمنتجات المكررة: تتواجد بشكل عام حول مناطق التكرير .وهذا ما يفسر سبب كثرتها.

أهمها الموجودة في شمال شرق أوربا، سوق أمستردام Amsterdam Bourse وفي البحر المتوسط سوق إيطاليا talian Bours، سوق سنغافورة بشرق آسيا SIMEX، سوق الخليج العربي، سوق خليج المكسيك، وسوق نيويورك.

وتتحدد الأسعار في هذه الاسواق بمعادلات مرتبطة بخامات إشارة رئيسية: كخام برنت في أوربا، خام غرب تكساس المتوسط في أمريكا الشمالية، خام دبي في شرق آسيا. وتتحرك أسعار هذه النفوط في الإتجاه نفسه، إلا إنه توجد فروقات تكون على شكل علاوة وخصم بين خام وآخر تسمى فروقات الأسعار حيث تتألف من الفروق النوعية وفروق الموقع الجغرافي

- **الأسواق الآجلة:** نظرا لخطورة التقلبات الكبيرة في سعر النفط، ظهرت عقود لتسليم سلسة من شحنات النفط خلال فترة زمنية معينة، عادة سنة أو سنتين بحيث تحدد الكمية بألف برميل أو ما يعادل اثنان وأربعين ألف غالون. ويتم تحديد المواصفات النوعية بشكل واضح. وعادة يتم اعتماد المواصفات النوعية للنفط الخام الأمريكي (WTI) بمحتوى كبريتي 42% أو أقل وكثافة تتراوح بين 37 درجة - 42 درجة حسب مواصفات معهد النفط الأمريكي . (API) وكذلك مواصفات النفط المنتج من حقول بحر الشمال والذي يطلق عليه مزيج برنت (Brent) بكثافة تتراوح بين 34 درجة - 42 درجة جدول التسليم، الاجراءات المتخذة في حالة العجز، والطريقة التي تم بها حساب سعر الشحنة. ويتم حساب الأسعار حسب طريقة المعادلة السعرية، والتي تربط سعر شحنة في العقد طويل الأجل بالأسعار الفورية وقت التسليم لكل شحنة[1].

وتتميز هذه العقود ب[2]:

- تسمح للمنتجين بضمان منافذ لخاماتهم؛
- تمكن المشتري صاحب المصفاة من التأكد من تواجد النفط الخام اللازم لنشاطه؛
- مؤشر مهم لحركة الأسعار، لكن لا تخضع إلى مراقبة محكمة؛
- تستدعي التسليم المادي للأصول المتعاقد عليها.

[1]Bassam Fattouh**, op,cit**, p:20.

[2] خليل دعاس، **مستقبل السوق النفطية وآفاق الطاقات المتجددة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التخطيط، جامعة الجزائر 03، 2013، ص: 57.

– تقلل من مخاطر تقلبات الأسعار، إذ نجد أن البائع أو المشتري سيتحمل فرق سعر العقد المستقبلي عن السعر الفوري. فإذا كان السعر الفوري أعلى من السعر المستقبلي المتعاقد عليه فأن البائع سيدفع الفرق وبذلك سيكون المشتري قد تحوط تجاه ارتفاع السعر الفوري ويستطيع شراء النفط الخام[1].

✓ **أسواق المشتقات المالية المرتبطة بالنفط (براميل النفط الورقية):**

تم التعامل في هذه الأسواق بالأوراق المالية ليس فقط على بضاعة عينية، والتي تهدف للتحوط من تقلبات الأسعار سواء من قبل المنتجين اوالمستهلكين، وتضم: العقود الآجلة، العقود المستقبلية، الخيارات ووعقود فروقات الأسعار.

– **الأسواق العقود الآجلة: Forward**

وهي سوق مالي لأن العمليات لا تقع على منتجات مادية، ولا يتم التسليم الفوري أو المؤجل للبضائع، فكل عقد يتم شراؤه او بيعه ينحل في أبعد مدى عند تاريخ الإستحقاق، وذلك إما بالتسليم الفعلي، وهو أمر نادر التطبيق فأقل من 1% يتم بالتسليم الفعلي، أو عن طريق المقاصة ودفع الفروقات السعرية دون التسليم الفعلي للبضاعة[2].

– **سوق العقود المستقبلية: Futures**

وهو ما يعرف بالأسواق البترولية الآجلة، والتي يقصد بها شراء عقود بترولية مستقبلية قابلة للتسييل في وقت محدد سلفا، والاحتفاظ بما لعدة أشهر أو سنوات من تاريخ الشراء[3].

وتعرف بأنه التزام نمطي إما لبيع أو لشراء أصل معين بسعر محدد وبتاريخ مستقبلي محدد، والعنصر الأساسي في هذا العقد هو أن السعر والأصل والكمية يتم الاتفاق عليهما عند توقيع العقد، بينما يتم دفع الثمن وتسليم الأصل المتفق عليه في المستقبل[4]. وتضم متعاملين متنوعين مثل تجار المبادلة، صناديق الإدخار، صناديق التحو.

---

[1] عبد الستار عبد الجبار موسى، **العلاقة بين الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق الدولية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64، 2007، ص: 20.

[2] وسام ملاك، **البورصات والأسواق المالية العالمية**، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2003، ص:128.

[3] عبد الستار عبد الجبار موسى، مرجع سابق، ص: 20.

[4] بن اعمر بن حاسين، **فعالية الأسواق المالية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك مالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013، ص:31.

ويتضمن العقد:حجم العقد، عملة التسعير، المدة، وعقود النفط المستقبلية المتوفرة هي لتسع سنوات قادمة، عقود شهرية للعام الحالي والخمس سنوات المقبلة، كما تتضمن العقود أماكن محددة للتسليم، إجراءات التسوية وأمور اخرى[1].

وتختلف العقود المستقبلية عن العقود الآجلة في المدة الطويلة، حيث تصل إلى تسع سنوات أما العقود اللآجلة فلا تتجاوز سنة، كما تتميز العقود المستقبلية بأنها عقود منظمة وتتداول في البورصة فقط مثل بورصة نيويورك للتبادل التجاري (New York Mercantile Exchange)، وبورصة سنغافورة للتبادل النقدي العالم (Singapore International Monetary Exchange). بينما العقود الآجلة لا تتداول في البورصة.

- **عقود الخيارات: Options**

نوع من العقود التي تمنح الحق لمالكها وليس الالتزام أي تعطي مشتري العقد الحق العقود في تنفيذ العقد أو عدم تنفيذه، وذلك نظير مبلغ غير قابل للرد يدفع للطرف الثاني (محرر العقد) على سبيل التعويض أو المكافئة[2].

ويتحتم على كاتب هذه العقود (بائع عقود الخيارات – Option Seller) الالتزام ببنود العقد في حال رغب المشتري في تنفيذه. وتتميز عقود الخيارات بشروط نمطية تختلف عن العقود الأخرى،، تفرض العقود المستقبلية على المشتري الالتزام بالعقد في التاريخ المحدد مسبقاً، بينما لا يكون هناك التزاماً بشراء أو بيع الورقة المالية في عقود الخيارات، دفع مبلغ المكافئة لمحرر العقد الذي يلتزم بتنفيذه عندما يحين تاريخ التنفيذ، كما يمكن تنفيذ العقد في أي وقت قبل انتهاء التاريخ المتفق عليه [3].

- **عقود فروقات النفط** Contracts for Difference :CFDs

تعد عقود فروقات النفط من أكثر أنواع تداول النفط ذات الأسعار المعقولة، والتي لا تتطلب استثمارات كبيرة، حيث يتم تداول عقود فروقات النفط في سوق الفوركس، مما يسمح للمتداولين بالربح من الفرق بين أسعار الافتتاح والإغلاق المستقبلية[4].، ونستنتج من هذا التعريف أن المتداولين لا يحتاجون إلى امتلاك النفط، حيث يكفي أن يكون لديهم وديعة صغيرة. لأنه لا توجد تسليمات مادية للنفط، إنما مبادلة للتدفقات المالية أي دفع

---

[1] Infinity Trading Corp, **Crude Oil Futures and Options**, Available Online: http://www.infinitytrading.com/futures/energy-futures/CrudeOilFutures consulté le:(14/02/2018) .

[2] ابراهيم سلطان وآخرون، **تحليل وتقييم الأوراق المالية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص:347.

[3] بن اعمر بن حاسين، مرجع سابق، ص: 33.

[4] ابراهيم سلطان وآخرون، مرجع سابق، ص:401.

الفروقات السعرية لتسوية الصفقات، إذن في الواقع هي الحق في المضاربة على التغيرات في السعر دون الحاجة إلى شراء النفط فعليًا، بل الاستفادة من الفرق بين فتح العقد وإغلاقه.

✓ **الأسواق الرمادية التعاملات البينية** Gray markets and intra-regional transactions

لقد ازداد البيع عبر قنوات التوزيع غير المصرح بها، وهي ما يسمى بالسوق الرمادية، وهي تنمو من حيث الحجم والنطاق بمعدل ينذر بالخطر. فهي اقتصاد خالٍ من أي قيمة قانونية، إن مصطلح السوق الرمادية لا يعني التجارة بالسلع المسروقة، المهربة أو غير القانونية، مثل التي تباع في السوق السوداء، بل على العكس التجارة في السوق الرمادية قانونية. لكن خارج النظام الدولي، وتلجأ بعض الدول والشركات للسوق الرمادية عندما يكون هناك حظر أو عقوبات على سلعها في الأسواق[1]، كما تفعل دولة إيران أو روسيا مؤخرا في تسويق منتوجاتهما النفطية بعد فرض القيود والحظر على النفط، وتختلف عن السوق العادية في كونها تتم عن طريق مقايضة النفط بسلعة أخرى أو بعملات غير الدولار الأمريكي.، ورغم أن هذه الأسواق تتميز بانخفاض في الأسعار بالمقارنة مع الأسعار المتداولة عالميا لكن تأثيرها يزداد على الساحة الدولية والاقتصادية.

إن التعاملات البينية تكون مباشرة بين المستهلك والمنتج، وعادة ما تجري بعيدا عن الوسطاء وتحصل عادة بين دولتين متجاورتين، وتقرر الأسعار بالتفاوض بين الحكومات، وكمثال عن هذه التعاملات البينية نجد التجارة بين روسيا والهند والصين، حيث ارتفعت مبيعات النفط الروسية للهند أكثر من عشرين ضعفاً سنة 2022، وتمت غالبية هذه المبيعات بعملات غير الدولار. وأيضا اتفاق البرازيل مع الصين حول إجراء العمليات التجارية البينية بعملاتهما المحلية والتوقف عن استخدام الدولار كعملة وسيطة بين الصين والبرازيل (تجاوزت قيمة هذه العمليات 150.5 مليار دولار سنة 2022).

وفي الوضع الحالي أصبح من الضروري على الدول العربية التفكير بأسواق في افريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية وتوسيع تجارة النفط البينية بينها لضمان أسواق لصادرات النفط والغاز المستقبلية، والتخلص من عائق الدولار.

3- الأطراف الفاعلة في السوق النفطية

3-1 شركات النفط: وتضم شركات النفط العالمية، ثم ظهور الشركات المستقلة ثم فيما بعد الشركات البترولية الوطنية التي ترعى مصالح الدول المضيفة.

[1] David R. Sugden**, Gray Markets**: Prevention Detection and Litigation. Oxford University Press. 2009.P:04.

✓ **شركات النفط العالمية:** وكما تطرقنا إليها سابقا فقد احتكرت الشركات السبع كل مراحل الصناعة النفطية وقد مرت بمراحل أساسية هي[1]:

- **المرحلة الأولى** (1950-1970): وتعرف بمرحلة هيمنة شركات النفط الكبرى، ويلاحظ خلال هذه الفترة ازدهار إنتاج شركات النفط العالمية، تركز إنتاجها في قارات أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية، ومنطقة الشرق الوسط.
- **المرحلة الثانية** (1970- 1976): وتعرف بمرحلة التأميم، عندما قامت معظم دول الشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية بتأميم قطاع النفط، وبدا انحسار دورها في هذه المناطق.
- **المرحلة الثالثة** (1976-1989): وتعرف بمرحلة ما بعد التأميم، حيث انحسر دور شركا العالمية في منطقة الشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية، وتركز إنتاجها في قارة أمريكا الشمالية أوربا. ومناطق أخرى من العالم.
- **المرحلة الرابعة** (1998- 2002): وتعرف بمرحلة عمليات الاندماج الكبرى، عندما قامت عمليات اندماج وشراكة كبيرة بين شركات النفط العالمية في أوروبا ومناطق أخرى، وتناقص إنتاجها في قارة أمريكا الشمالية.
- **المرحلة الخامسة** (2002- الوقت الحاضر): وتعرف بمرحلة ما بعد عمليات الاندماج الكبرى، ويلاحظ خلال هذه الفترة انحسار إنتاج شركات النفط العالمية في قارة أمريكا الشمالية، وانتعاش بسيط في منطقة الشرق الوسط وأمريكا الجنوبية، وتركز إنتاجها في أوربا ومناطق أخرى من العالم. وهي على الترتيب حسب قيمة الأرباح لسنة 2023: شركة إكسون موبيل Mobil Exxon، شركة شيفرون chevron، شركة توتال إنرجي Energies Total، شركة شل Shell، شركة BP.

وتتمتع الشركات الاحتكارية بعدة ميزات أهمها[2]:

- تعمل بشكل متكامل ابتداء من مرحلة البحث والتنقيب مرورا بالإنتاج والتكرير وصولا إلى التسويق والتوزيع؛
- الاحتكار: حيث تنقل ثروات الدول النامية إلى بلدانها ويعاد تصديرها على شكل مواد مصنعة، وهذا ما يساهم في خلق نمط استهلاكي يعود بالفائدة على هذه الشركات؛

---

[1] الطاهر الزيتوني، **التحديات الجديدة في ديناميكيات الطاقة العالمية**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد37، عدد 139، منظمة أوابك، الكويت، خريف 2011، ص: 187.

[2] تركي الحمش، **الشركات النفطية المتعددة الجنسيات ودورها في العلاقات الدولية**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 37، العدد 139، منظمة اوابك، الكويت، خريف 2011، ص-ص: 220-226.

- ضخامة رؤوس الأموال التي تديرها؛
- التكاليف الثابتة تشكل نسبة كبيرة من مجمل تكاليف هذه الشركات؛
- عزل هذا القطاع في الدول التي تعمل بها هذه الشركات عن باقي القطاعات الاقتصادية؛
- امتلاكها لطاقات إنتاجية ضخمة يمكن استعمالها للتحكم في الأسعار عند الحاجة؛
- تنوع أنشطة هذه الشركات فهي قد تجمع في فرع واحد أو في فروعها المنتشرة بين أنشطة المال والتجارة والبنوك جنبا إلى جنب مع أنشطة الإنتاج والاستثمار في مختلف فروع الصناعة والزراعة والتعدين والنفط والخدمات طالما كان ذلك مؤديا إلى تحقيق أقصى ربحية[1]؛
- إن هذه الشركات لا تقوم بالاستثمار المباشر إلا إذا كانت السوق المحلية أو الإقليمية تستوعب الطاقة الكاملة للوحدات الإنتاجية المزمع إقامتها، وذلك لأنها توازن باستمرار بين افتتاح فرع لها في إحدى الدول، أو الاكتفاء بإعطاء ترخيص إنتاج، للشركات المحلية في مقابل رسوم امتياز بشرط أن تكون الشركة المحلية قادرة على تطبيق العملية الإنتاجية ذاتها من حيث التكنولوجيا أو الفنون التسويقية المتبعة في الشركة الأم[2].

✓ **الشركات المستقلة:** تزايد عدد الشركات المستقلة خلال الخمسينات بسبب تزايد أرباح قطاع النفط، وتوزعت جنسياتها بين أمريكية ومجموعة شركات لأوربا الغربية (إني الايطالية، إيراب الفرنسية..) ومجموعة شركات يابانية(ميتسوبيشي، مازورن...) لكنها لم تمتلك العمليات المتكاملة عموديا كالشركات الكبرى، إلا أن إمكانياتها الفنية والاقتصادية تزايدت بسرعة وتوسعت أنشطتها البترولية لتصبح من القوى الفاعلة في الصناعة النفطية[3].

✓ **الشركات الوطنية:** من أجل حماية مصالح الدول المنتجة، تم تأسيس شركة النفط الوطنية الإيرانية سنة 1948، ثم شركة سوناطراك في الجزائر عام 1963، شركة الغاز الإيرانية سنة 1965، شركة أبوظبي الوطنية سنة 1971...إلخ.

وتمتع بالدعم المالي من قبل حكوماتها، والإسناد السياسي، ومن بين اهدافها نجد:[4]

- القيام بجميع مراحل الصناعة النفطية (انتاج، نقل، تكرير، تسويق)داخل السوق المحلية؛

---

[1] ابراهيم الحمود، خالد سعد زغلول حلمي، **النظم القانونية والسياسية للنفط العربي ووسائل تسوية المنازعات النفطية**، دون ناشر، 2000، ص:26. متوفر على الموقع:

http://www.askzad.com (10/07/2018).

[2] ابراهيم الحمود، خالد سعد زغلول حلمي، نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] عبد العزيز مؤمنة، **البترول والمستقبل العربي**، إكسبراس إنتر ناشيونل للنشر، لبنان، 1979، ص: 111.

[4] حسين عبد الله، **البترول العربي: دراسة اقتصادية سياسية**، مرجع سابق، ص: 123.

- تنمية واستغلال الموارد النفطية بمفردها أو بالشراكة مع شركة أجنبية على حسب العقود المحررة من طرف الدولة للتنقيب وانتاج النفط؛
- الاشراف على تنفيذ عقود الامتياز الممنوحة للأجانب من أجل الاستفادة من خبرات الشركات الأجنبية في التعامل مع مختلف الأنشطة محليا وخارجيا.

3-2 المنظمات الدولية

✓ **منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول OPEC**: من طرف الموردين الأساسيين لسوق النفط العالمية: فنزويلا، العراق، إيران، الكويت، والمملكة العربية السعودية سنة 1960، انضمت لاحقا قطر(1961 وانسحبت في 2019)، ليبيا واندونيسيا في1962 وأنهت اندونيسيا عضويتها في 2009، الإمارات العربية المتحدة (1967)، الجزائر (1969)، نيجيريا (1971)، الإكوادور والغابون في1973 وانسحبت الاكوادور في 2020، أنغولا (2007)، غينيا الاستوائية (2017)، الكونغو (2018)، ومقرها منذ 1965 فيينا عاصمة النمسا، وهدفها توحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء، تحقيق استقرار للأسعار وضمان حصول الدول الأعضاء على دخل ثابت ومستقر من خلال تحديد سقف للإنتاج وحصة كل عضو منه.

✓ **منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول OAPEC**: تأسست في أعقاب القمة العربية سنة 1968 في الخرطوم وتظم السعودية الكويت وليبيا وانظمت الجزائر، الامارات البحرين وقطر في 1970، العراق وسوريا في 1972، مصر 1973، تونس1982. وتتمثل اهدافها الرئيسية في[1]:

- اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية البترولية والأنظمة القانونية المعمول بها في الأقطار الأعضاء؛
- مساعدة الأعضاء على تبادل المعلومات والخبرات وإتاحة فرص التدريب والعمل لمواطني الأعضاء؛
- تعاون الأعضاء في حل ما يعترضهم من مشكلات في صناعة البترول؛
- الإفادة من موارد الأعضاء وامكانياتهم في انشاء مشروعات مشتركة في مختلف أنشطة صناعة البترول.

✓ **أوبك + (OPEC+)**: اتفاق في نوفمبر 2016 خلال اجتماع فيينا لتخفيض الانتاج وتحسين الأسعار، ويضم ثلاثة وعشرون (23) دولة مصدرة للنفط، منها ثلاثة عشرة (13) دولة عضوا في منظمة البلدان المصدرة

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **أهداف المنظمة**، متوفرة على الموقع:
https://oapecorg.org/ar/Home/About-Us/Objective-of-the-Organization(12/12/2023)

للبترول (أوبك)، وعشرة (10) بلدان مصدرة للبترول لكنها ليست من بين أعضاء أوبك، وهذه البلدان هي كل من: روسيا، أذربيجان، البحرين بروناي كازاخستان، ماليزيا المكسيك، عمان، جنوب السودان والسودان. وقد ازداد دورها في التأثير على عرض النفط مؤخرا.

✓ **الوكالة الدولية للطاقة IEA (International Energy Agency):** وكالة مستقلة تابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، أسست في نوفمبر 1974 لغرض التعاون بشأن مصادر الطاقة، التنمية الاقتصادية والوقوف في وجه أوبك من أجل التحكم في الأسعار. وهي تضم في عضويتها: بلجيكا، كندا، الدانمرك، ألمانيا، الولايات المتحدة، استراليا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورج، بريطانيا، إيرلندا، اسبانيا، البرتغال، السويد، سويسرا، تركيا، هولندا، النمسا، نيوزلندا، النرويج، واليونان، جمهورية سلوفاكيا، بولونيا، فرنسا، فنلندا، هنغاريا، كوريا.

3-3 سياسات الدول الأكثر استهلاكا للنفط: مثل الولايات المتحدة التي تعتبر ايضا من كبار المنتجين بفضل تطورها التكنولوجي في مجال النفط الصخري، وسياساتها المتبعة للتأثير في سوق النفط عن طريق المخزونات الاستراتيجية، فرض العقوبات والتدخل العسكري. هذا فضلا عن التأثير الكبير للصين والهند بسبب زيادة استهلاكها للنفط كما لاحظنا في المبحث الأول بسبب نموها الاقتصادي والديمغرافي السريع.

4-3 بورصات النفط والمضاربين: البورصات هي أسواق منظمة للتعاملات النفطية، وتلعب توقعات المتداولين في البورصات دور مهم في التأثير على السوق، خاصة المضاربين الذين يشترون النفط لأنهم يتوقعون ارتفاع أسعار النفط أي الدافع هو الاستفادة من تغير الأسعار وليس الاستفادة من استغلاله. ويمكن أن يؤدي ازدياد نشاط المضاربة إلى زعزعة استقرار الأسعار في السوق النفطي.

المطلب الثاني: مفهوم السعر النفطي وانواعه

تطور السعر النفطي مع تطور الصناعة البترولية، فقد ظهرت عدة أنواع منذ اكتشافه، وكما تناولنا في المبحث السابق فقد كانت تلك الأسعار تخدم مصالح الشركات الاحتكارية لغاية سنة 1973، حيث بدأ التفاوض مع الدول لمنتجة، ثم ظهرت مع تطور المعاملات في الأسواق النفطية أسعار مرجعية حسب النوعية من حيث كثافة النفط، مكوناته، ومواصفاته وثمة ثلاثة أنواع معتمدة وهي نفط خام غرب تكساس، نفط (برانت)، إضافة سلة أوبك الذي يتألف من معدل نظري وليس فعلي لـ13 نوع.

1-مفهوم السعر النفطي

السعر النفطي هو القيمة النقدية لبرميل النفط، ولكل نوع من النفط سعر محدد، بحسب كمية المنتجات التي تُشتق منه، وبحسب السوق وطبيعتها. فالهند مثلا سوق كبيرة للديزل، ولهذا تميل إلى النفط الثقيل والمتوسط لأنه

عند التكرير يعطي كميات أعلى من الديزل. بينما اليابان تحتاج لخامات خفيفة كالنافثا لاستخدامه في مصانع البتروكيماويات.

✓ **معادلة التسعير**

يحسب سعر برميل النفط على أساس معادلة سعرية، تعتمد على صيغة معينة، مبنية على نشرة معينة، ولذا يعتبر نظام مبني على أسعار السوق[1]. والتسعير قد يرتكز على السوق الفورية للنفط المرجعي، أو على مؤشر يحتسب على أساس السعر المتحصل عليه من السوق المستقبلية المرتبطة بهذا النفط المرجعي[2].

ولكل سوق عالمية نفط إشارة (Maker Crude) خاص به يستخدم كأساس لتسعير برميل النفط وهي:

– **سوق أوربا:** نفط الإشارة هو نفط برنت (Brent) المنتج من بحر الشمال، ينتج من شركات تابعة للدول المستهلكة، وما ساعد في توسع الاتجار به هو طبيعة النظام الضريبي في بحر الشمال، وبزيادة تعقيد أسواق برنت بطبقاتها المختلفة، الأسواق الفورية أو المستقبلية، تزايدت هيمنة برنت على المستوى العالمي وأصبح يستخدم كنفط إشارة مرجعي لتسعير النفط المتجه إلى وجهة أوربا، وتزايد خلال السنوات الأخيرة استخدامه كنفط إشارة في السوق الآسيوية، كما أن نفط غرب إفريقيا وبحر الشمال إلى السوق الأمريكية تسعر عادة بالربط بأسعار برنت

– **سوق أمريكا:** نفط الإشارة هو نفط غرب تكساس (NYMEX WTI)، وهو أكثر عقود النفط الخام سيولة ونشاطًا من ناحية التداول في العالم، API=°38.7، منخفض المحتوى الكبريتي (0.45%) وهو ينافس النفط المستورد إلى السوق الأمريكية، ويستهلك بالكامل تقريبا داخل السوق الأمريكية، إلا أنه يستخدم كنفط إشارة بسبب الحجم الهائل للمبادلات اليومية التي تتم في سوق نايمكس المستقبلية[3].

– **أسواق آسيا والمحيط الهادي:** نفط الاشارة هو معدل سعر خام دبي – عمان المنتج من عمان والامارات، فمعظم الشحنات المصدرة من الشرق الأوسط إلى سوق آسيا تسعر على أساس هذين النفطين، إلا أن الانخفاض في إنتاج دبي قد أدى إلى زيادة هيمنة نفط عمان في تسعير النفط، فضلا عن أن عمان ليست عضو في أوبك وبالتالي فان الإنتاج غير خاضع لنظام الحصص الخاص بالمنظمة[4].

---

[1] عبد الحي زلوم وآخرون، مرجع سابق، ص: 49.

[2] Bassam Fattouh, Op,Cit, P:25.

[3] Bassam Fattouh, Ibid ,P:40.

[4] علي رجب، **تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية**، مرجع سابق، ص: 54.

ومن أهم الخصائص الواجب توفرها في نفط الإشارة ما يلي[1]:

- حجم إنتاج عالي، وتنويع في الجهات المنتجة؛
- حرية الاتجار في السوق، وعدم وجود تقييدات بخصوص الوجهة النهائية؛
- الشفافية في تحديد السعر.

ويتم تقدير الأسعار الفورية من قبل أطراف متخصصة لا علاقة لها بالجهة المصدرة أو المستوردة ومن أهمها شركتا بلاتس (Platts) وأرغوس (Argus) والتي تستخدم كل منهما طرق تقدير مختلفة، ما يؤدي إلى حصول تفاوت في تقديراتهما، أما الأسعار المستقبلية فحسب نشرات الأسعار للبورصات أو الأسواق التي يتم فيها متاجرة تلك الأنواع من النفوط مثل سوق (Nymex) وسوق (ICE) في لندن[2].

ويكون نموذج معادلة احتساب سعر النفط كالتالي[3]:

سعر النفط = سعر نفط الإشارة (الفوري أو المستقبلي) ± فروقات سعرية

ويتم الاتفاق على الفروقات السعرية في الوقت الذي يوقع فيه العقد، ويحدد من طرف البلد المصدر، أو هيئات متخصصة، ويمكن تطبيق المعادلة على العقود الفورية، المستقبلة أو طويلة الأجل.

وتوجد ثلاثة فروقات سعرية هي[4]:

- **فروقات النوعية**: حيد الكثافة API لإجمالي قيمة المنتجات للنفط المصدر عن مواصفات قيمة المنتجات لنفط الإشارة؛
- **فروقات جغرافية**: تكاليف النقل والتامين لنفط الإشارة مطروح منها تكاليف النقل والتامين للنفط المصدر؛
- **فروقات شهرية**: تحددها اللجنة المختصة في شركة تسويق النفط سلبا أو إيجابا.

وتهدف المعادلة السعرية لتحقيق بعض الأهداف منها[5]:

- تحرير الدول المصدرة من عبء مهمة اكتشاف السعر الاقتصادي للنفط وتركه للسوق؛

---

[1] علي رجب، نفس المرجع، ص: 44.

[2] علي رجب، نفس المرجع، ص: 42.

[3] إحسان العطار، **العوامل المؤثرة في تسعير النفط الخام العراقي في الأسواق العالمية**، شبكة الاقتصاديين العراقيين، متوفرة على الموقع:
http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2017/07/Ihsan-Al-Attar-Factors-inhfluancing-the-pricing-of-Iraqi-crude-oil-final.pdf.

[4] إحسان العطار، نفس المرجع، نفس الصفحة.

[5] علي رجب، **تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية**، مرجع سابق، ص: 40.

- يضمن المصدر من خلال استخدامه للمعادلة تحقيق الأسعار التي تعكس المستويات العامة لحركة الأسعار في السواق الدولية.
- ضمان التنافسية بين النفط المصدر الذي ترغب دولة ما في تسويقه، ومجموعة البدائل القريبة الأخرى من النفط المصدرة من قبل الدول الأخرى في السوق.

2- أنواع السعر النفطي

بالإضافة إلى أنواع سعر النفط التي تم تناولها سابقا، فتوجد انواع اخرى شائعة نذكر منها:

2-1 سعر التحويل: هو سعر تبادل النفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تابعة للشركة الأم أو انتقال النفط من نشاط الإنتاج أو النقل أو التكرير في نفس الشركة، في مثل هذه الحالة يتفق على سعر صوري أو حسابي يراعي في تقديره محاولة جعل الضرائب على أرباحها النفطية لدى الدولة المسجلة فيها حد أدنى[1].

2-2 **سعر التكلفة الضريبية Tax Cost Price**: وهو يمثل تكلفة البرميل النفطي المستخرج زائدا الضرائب التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول على برميل من النفط المنتج بموجب الامتيازات التي عقدتها مع حكومة الدولة المنتجة للنفط المعنية. وفي نفس الوقت، تعتبر هذه الأسعار القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية، إذ أن بيع النفط الخام بأقل من هذه الأسعار يعني الخسارة بطبيعة الحال. ويحتسب سعر التكلفة كالتالي[2]:

سعر الكلمة الضريبية = تكلفة الإنتاج + عائد الحكومة.

حيث أن عائد الحكومة هو الربع بالإضافة إلى الضريبة

2-3 **سعر السوق**: يمثل السعر الفعلي الذي يباع به النفط في السوق الحرة، وهذا السعر يتحقق بالنسبة للكميات المباعة بين الشركات النفطية. ومن المعروف أن هذه الأسعار تقل عن الأسعار المعلنة بنسبة تزداد كلما ازدادت المنافسة في عمليات البيع، ونظرا لهذا الانخفاض في أسعار السوق فإن الشركات النفطية تستخدمه أساسا في احتساب ما يترتب عليها من ضريبة أو إتاوة.[3]

2-4 السعر الحقيقي للنفط

---

[1] عبد الحسن سالم رسن، **اقتصاديات النفط**، ط01، دار الكتب الوطنية، طرابلس، ليبيا، 1999، ص: 193.

[2] نواف الرومي، مرجع سابق، ص:23.

[3] عبد الرضا نبيل جعفر، **اقتصاد النفط**، ط01، دار احياء التراث العربي للنشر والتوزيع، بيروت، 2011، ص: 105.

من الخطأ النظر إلى زيادة الأسعار كفوائض لأنها لا تعكس الزيادة الحقيقة في القيمة ولا تعكس القوة الشرائية، ذلك لأن لكل من التضخم العالمي، والتغيرات النقدية للعملات الرئيسية وخاصة الدولار الأمريكي، والذي يعتبر العملة النقدية التي يباع بها برميل النفط، أثر كبير على أسعار النفط، ويمكن التمييز بين نوعين من الانخفاض في قيمة الدولار، لأن لكل منهما تأثير مختلف على قيمة الصادرات النفطية، والقوة الشرائية وهما[1]:

- الانخفاض الاسمي الناتج عن ارتفاع معدلات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية نسبة إلى الدول الأخرى التي تتعامل معها تجاريا، في هذه الحالة فان أسعار النفط ستصاب بالتضخم مثل السلع الأخرى، ولذلك قيمة الصادرات النفطية الحقيقية لن تتأثر.
- الانخفاض في القيمة الحقيقية للدولار، بحيث يكون ذلك الانخفاض متسارعا ولا يمكن تبريره بالفروقات في معدل التضخم، وهذا يعني أن أسعار النفط ستنخفض في البلد الذي ارتفعت قيمة عملته أمام الدولار.

بعد تصحيح أسعار النفط الاسمية باستخدام عنصري سعر الصرف وتضخم الدولار تظهر الأسعار الحقيقية، والتي يعرضها صندوق النقد العربي في تقريره الموحد للدول العربية كل سنة والذي يبين أن الزيادة في الأسعار الاسمية يقابلها نقص في قوتها الشرائية بدليل أن الفرق بين الأسعار الاسمية والحقيقة يتسع من سنة لأخرى، فمثلا كان السعر الاسمي سنة 2001 هو 23.1 دولار للبرميل، يقابله السعر الحقيقي 22.7دولار بفارق 0.4 دولار، بينما في سنة 2010 كان السعر الاسمي 77.4 دولار يقابله السعر الحقيقي 65دولار أي بفارق 12.4 دولار، وهذا ما يؤثر على القيمة الحقيقية للصادرات النفطية فهناك أيضا اتساع في الفجوة بين القيمة الاسمية والحقيقية، ففي سنة 2018 كانت قيمة الصادرات العربية الاسمية 463مليار دولار بينما الحقيقية 384 مليار دولار بفجوة 77 مليار دولار، لتتسع الفجوة سنة 81 مليار دولار سنة 2019 ثم 96 مليار دولار سنة 2021، لتصل الفجوة 177 مليار دولار كفارق بين قيمة القيمة الاسمية والحقيقية[2].

إنّ انخفاض سعر صرف الدولار يرفع أسعار النفط من خلال: أثر مباشر قصير الأجل، وأثر غير مباشر. يتمثل الأثر المباشر في زيادة حدة المضاربات في أسواق النفط الآجلة ويرفع الطلب على النفط شكليا، الأمر الذي يساهم في ارتفاع أسعاره، وذلك لان النفط المقيم بالدولار يصبح أرخص مقارنة بالاستثمارات الأخرى المقدرة بالعملات الأجنبية، ومنها انخفاض الدولار يوازيه انخفاض في أسعار الفائدة مما يجعل الخيارات الاستثمارية المرتبطة

[1] عبد الفتاح دندي، **تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار العضاء**، مجلة النفط والتعاون العربي، عدد125، منظمة أوابك، الكويت، ربيع 2008، ص: 41.

[2] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023**، مرجع سابق، ص: 322.

بأسعار الفائدة مثل السندات أقل جاذبية للمستثمرين، أما الأثر غير المباشر فيتمثل في أن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى تخفيض الإنتاج وزيادة الطلب على النفط خاصة في الدول التي ترتفع عملاتها مقابل الدولار لأن النفط يصبح ارخص[1].

المطلب الثالث: محددات السعر النفطي

يتحدد السعر في سوق النفط عن طريق تفاعل العرض والطلب ومجموعة من العوامل اللأخرى، وتتحدد كمية كل من العرض والطلب بناءا على مجموعة من المحددات حاضعة للسوق أو خارجة عن نطاقه.

1- العرض النفطي ومحدداته

العرض النفطي هو تلك الكميات الممكن عرضها وتبادلها في السوق بين الأطراف المتبادلة خلال فترة زمنية محددة، وتشمل البترول المنتج أو المعروض ومقدار التخزين أو الاحتياطي. وتكون مرونة العرض النفطي في المدى القصير شبه معدومة لأنه ارتفاع الأسعار لا يؤدي إلى زيادة العرض بسبب عقبات منها بطاقات الإنتاج القصوى، التخزين والنقل، فضلا عن العقبات الاقتصادية المتعلقة بتعذر زيادة الاستثمارات النفطية في المدى القصير بسبب ضخامة رأس المال[2]. إن زيادة العرض تؤدي لانخفاض الأسعار والعكس صحيح، ويختلف العرض من النفط عن غيره لكونه يتأثر بعدة عوامل منها ما يخضع للسوق، ومنها ما هو خارج عن السوق: كالكوارث الطبيعية، العوامل الجيوسياسية، وسياسات الدول المنتجة.

1-1 العوامل المؤثرة على عرض النفط والتي تخضع للسوق

يتأثر العرض النفطي بمجموعة من العوامل: كحجم الطلب العالمي على النفط، كمية الاحتياطات العالمية، الطاقة الانتاجية الفائضة ومخصصات الاستثمارات، العوامل الفنية، الأسعار والتكاليف، والقطاعات الأخرى في الصناعة النفطية.

[1] محمد راتول، لقمان معزوز، **انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار واليورو على اسعار النفط العالمية**، النفط والتعاون العربي، المجلد37، العدد 139، منظمة أوابك، الكويت، خريف 2011، ص: 95.

[2] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص:115.

✓ **حجم الطلب على النفط**

إن زيادة الطلب على سلعة ما يزيد من حجم العرض، ويتأثر الطلب على النفط الخام بالطلب على المنتجات النفطية من طرف الانسان، ونظرا لكون الحاجات الانسانية متطورة ومتزايدة فإن الطلب على النفط متطور ومتزايد بصورة كمية ونوعية، وهذا ما تعكسه الأرقام في التقارير الرسمية[1].

ولأن العرض النفطي هو استجابة لما يطلبه المستهلكون، فان العوامل المؤثر في الطلب النفطي هي بالكاد نفسها المحددة للعرض النفطي، والعلاقة التكافئية المتشابكة والمعقدة بين العرض والطلب هي نتيجة لحوار حاد بين الدول المنتجة والمستهلكة من خلال مجموعة من السياسات تستعملها كل جهة للوصول إلى مصالحها[2].

✓ **الإحتياطات:**

ترتكز سياسة الإنتاج النفطي على كمية الاحتياطات النفطية، وأي سياسة للإنتاج او التصدير ينبغي أن تتحقق من التقدير الحقيقي لتلك الاحتياطات التي تشمل الكميات النفطية المكتشفة علميا، والمقدرة كميتها بصورة كاملة أو جزئية وغير نهائية، والممكن استخراجها بوسائل ومعدات الإنتاج المتوفرة،وكذلك الممكن استخدامها في عرض السلعة النفطية[3].

وتقدر كمية البترول المكتشفة حسب سعة المكمن، عرضه وطوله، سمكه، ومسامية الطبقة الحاملة للنفط، ولا يعني أن كل النفط الموجود في المكمن يمكن استخراجه، ويعبر بمعامل الاستخلاص عن كمية النفط الممكن استخراجها من كمية النفط الموجودة فعلا، وهو يتراوح بين 02% و80%[4].

✓ **الأسعار والتكاليف:** يستجيب العرض النفطي للتغيرات الحاصلة في الأسعار، إذ أن السعار المرتفعة تشجع الدول المنتجة على زيادة الإنتاج، وتزداد عمليات البحث والتنقيب كما حدث في الثمانينات عندما ظهرت دول جديدة منتجة للنفط أما إذا حدث العكس فان الامدادات النفطية تتقلص خاصة في المناطق التي بها أبار ذات تكاليف عالية. كذلك الكلفة الإنتاجية تعتبر من العوامل الأساسية المؤثرة على العرض البترولي بصورة إيجابية في حالة تناقص مقدار ومستوى الكلفة ، وبصورة سلبية في حالة ارتفاع مقدارها، مستواها أو في تزايدها[5].

---

[1] محمد أحمد الدوري، نفس المرجع، ص: 147.

[2] حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مرجع سابق، ص: 132.

[3] محمد احمد الدوري، مرجع سابق، ص: 122.

[4] حسين عبد الله، **البترول العربي: دراسة اقتصادية سياسية**، مرجع سابق، ص:40.

[5] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص: 124.

✓ **الطاقة الانتاجية الفائضة:** يتأثر حجم العرض بمدى توافر الامكانيات الانتاجية الفائضة في وقت معين التي تستخدم لمواجهة الانخفاض الفجائي للامدادات العالمية وهذا ما نلاحظه بعد 2002 حيث لم تمتلك اوبك قدرات فائضة، أو تستخدم لمواكبة الزيادة الفجائية للطلب، ويعد نشاط الحفر البترولي وعدد الحفارات العاملة في العالم خلال فترة زمنية معينة مؤشر جيد يعكس النشاط الاستثماري في مجال توسعة الطاقات الانتاجية رغم نقص بيانات المخصصات الاستثمارية لدى المنتجين من خارج اوبك وتتأثر المشاريع الاستثمارية في قطاع النفط بالأسعار وتوقعات اتجاهاتها المستقبلية[1].

✓ **الاعتبارات الهندسية والتقنية:** ان توفر احتياطات نفطية واستثمارات معقولة لا يعني أن يستخرج النفط بأقصى سرعة ممكنة، حيث هناك مستوى تحدده الاعتبارات الهندسية والتقنية لا يمكن تجاوزه، حتى لايؤثر سلبا على ما يمكن استخلاصه من النفط على مدى عمر الحقل[2].

6- **تقنيات وقدرات التكرير:** يعتمد إنتاج النفط على هيكل الصناعة النفطية وبنيتها التحتية من تقنيات ووسائل قادرة على استخراج النفط، معالجته، تخزينه ثم ضخه حتى سطح الناقلة أو موقع المصفاة، كذلك تحدد قدرات التكرير والطاقات الانتاجية لمصافي النفط العالمية لحجم العرض من المنتجات النفطية[3]. وما حدث من اختناقات في قطاع التكرير خلال عام 2007 وأثره على عرض المنتجات النفطية دليل على ذلك.

1-2 العوامل المؤثرة على العرض والخارجة عن نطاق السوق

وهي العوامل التي لايمكن التحكم فيها أو توقعها وهي:

✓ **العوامل الجيوسياسية:** تلعب العوامل الجيوسياسية دورا مهما في التأثير على الامدادات النفطية، إذ أن نقص إنتاج بلد لا يمكن تعويضه من بلد آخر، لأن مصافي النفط غير قادرة على إستيعاب كل أنواع النفط، بل إن كل مصفاة مصممة حسب نوعيات معينة من أنواع النفط، ضمن مواصفات ومعدلات معينة. وهذا ما حدث خلال حرب الخليج الأولى والثانية. كما أن للتوترات السياسية تأثير على الامدادات[4].وهو ما

---

[1] الطاهر الزيتوني، **التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي**، مرجع سابق، ص: 35.

[2] حسان خضر، **أسواق النفط العالمية**، سلسلة جسر للتنمية، السنة الخامسة، عدد57، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص: 09.

[3] حسان خضر، مرجع سابق، ص: 29.

[4] عبد الحي زلوم وآخرون، مرجع سابق، ص: 55.

- ✓ **العوامل الجوية:** تؤثر الكوارث الطبيعية العرض العالمي للنفط، حيث يتمثل أثر الأعاصير في انخفاض مؤقت للامدادات بسبب إخلاء المنصات البحرية، وتوقف عمليات الإنتاج البحرية، فضلا عن تأخر وصول النفط إلى الموانئ، ومثل ما حدث من انخفاض للإنتاج النفطي الأمريكي نتيجة إعصار كاترينا 2005[1].
- ✓ **تدخل الحكومات في سوق العرض:** تتدخل حكومات الدول المنتجة أو المستهلكة للتأثير في العرض فالدول المنتجة ممكن أن ترفع إنتاجها لحاجتها للموارد المالية، في حين تقوم دول أخرى بالإنتاج بالشكل الذي لا يضر السوق وتكون أهدافها طويلة الأمد. كما تتدخل الدول المستهلكة في العرض مثل ما فعلت الولايات المتحدة عقب الحرب الروسية الأكرانية 2022 من تحرير للمخزونات الاستراتيجية لزيادة العرض.

2- الطلب النفطي ومحدداته

كثيراً ما يُعزى ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع الطلب أي الحاجة المتزايدة بسرعة لسلعة النفط في جانبها الكمي والنوعي كخام أو كمنتجات نفطية عند سعر معين وخلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع الحاجات الانسانية سواء لأغراض استهلاكية أو إنتاجية[2]. ويعتبر الطلب على النفط طلبا مشتقا من الطلب على المنتجات المكررة، التي تتضمن أسعارها قدر كبير من ضرائب من طرف الدول المستهلكة.

إن الطلب على النفط يتاثر بمجموعة من العوامل هي: النمو الاقتصادي، مستويات الأسعار، أسعار البدائل الطاقوية ، السياسات الحكومية، وقيمة المخزونات النفطية.

2-1 النمو الاقتصادي: يُعزى ارتفاع الطلب إلى الحاجة المتزايدة بسرعة إلى الطاقة في الاقتصادات الناشئة مثل الصين أو الهند وارتفع معدلات نمو الدول الصناعية التي تحتاج النفط لدعم التصنيع، خاصة مع ازدياد دور القطاع الصناعي كقطاع اقتصادي قائد لبقية القطاعات.

ويتأثر الطلب العالمي على النفط بحجم النشاط الاقتصادي العالمي، سواء المقاس بالناتج المحلي الاجمالي أو المقاس بدخل الأسر ، حيث أنه وحسب مبادئ الاقتصاد تغير الدخل يؤدي إلى تغير الكمية المطلوبة من السلعة في نفس الاتجاه أي توجد العلاقة طردية بين النمو الاقتصادي والطلب على النفط[3].

وعلى الرغم من انخفاض مرونة الدخل أو كثافة إستهلاك النفط في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، هناك عتبة محددة للأسعار عند تجاوزها يمكن لأي تغير في الأسعار أن يحدث انخفاض كبير في الطلب

---

[1] عبد الحي زلوم وآخرون، نفس المرجع، ص: 56.

[2] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص: 147.

[3] كريستوفر آلسوب وبسام فتوح، **تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية (1من 2)**، ص:30.

على النفط. وعلى الرغم من أنه في المراحل المبكرة من التنمية الاقتصادية ينمو استهلاك النفط نموا بطيئا، ولكن بشكل ثابت، وبمجرد أن يصل دخل الفرد في البلد حد معين، يتزايد الاستهلاك بعدها بشكل سريع، حيث سيصاحب ذلك ارتفاع في مبيعات السيارات، وبالتالي ارتفاع في استهلاك النفط، وهذا ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية في أوربا واليابان، وكذلك اقتصاديات النمور الآسيوية في مرحلة لاحقة[1].

2-2 **مستويات الأسعار**: كأي سلعة فان انخفاض السعر يؤدي إلى زيادة وتوسع الطلب وعكسه يكون تماما، ويعبر عن هذه العلاقة بمرونة الطلب السعرية التي تقيس نسبة التغير في الكمية المطلوبة من السلعة إلى نسبة التغير في سعرها، وتعتبر مرونة الطلب السعرية للنفط منخفظة، وذلك لكون النفط سلعة ضرورية غير متاحة للاحلال على المدى القصير في أغلب أوجه استخدامها خاصة قطاع النقل والمواصلات[2].

إن الطلب على النفط طلبا مشتق من الطلب على المنتجات المكررة، التي تتضمن أسعارها قدر كبير من الضرائب الحكومية خاصة الغازولين والديزل، والمستهلك النهائي لا يحصل على المشتقات النفطية بنفس أسعار السوق الحر، وهنا نصل لحقيقة أن أسعار المنتجات النهائية هي التي تحدد الطلب على النفط وليس اسعار النفط الخام.

2- 3 أسعار البدائل الطاقوية : السلع البديلة هي إحدى العوامل الأساسية المؤثرة في الطلب النفطي إيجابا أو سلبا. وتأثر الأسعار النسبية على مزيج الطاقة عن طريق الاحلال الهامشي فعندما ينخفض السعر النسبي لوقود معين، تميل حصته النسبية في مزيج الوقود للارتفاع. فمثلا لايمكن تجاهل الفحم والغاز في قطاع النقل مع دخول السيارات الكهربائية والسيارات المستخدمة للغاز الطبيعي المضغوط. إضافة إلى عدة سلع بديلة ومنافسة للنفط تصنف إلى مصادر ناضبة وأخرى متجددة.

- ✓ **المصادر الناضبة**: وهي تلك الموارد التي يستحيل تشكيل و تكوين أرصدة جديدة منها أو يحتاج هذا التكوين لفترات زمنية طويلة قد تصل إلى مئات آلاف السنين[3]. ومن بينها:

- **الفحم**: وهو أرخص أنواع الوقود لكنه يسبب الضباب الدخاني القاتل، والأم وثاني أكسيد الكاربون، ويعتبر من أكثر أنواع الوقود الأحفوري وفرة[1].

---

[1] هيرمان فرانسن، **أسواق النفط وآلياتها**، مجلة النفط والتعاون العربي، عدد 122، منظمة أوابك، صيف 2007، ص: 186.

[2] الطاهر الزيتوني، **التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي**، مرجع سابق، ص: 23.

[3] كتوش عاشور، **الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطن**ي، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص:13.

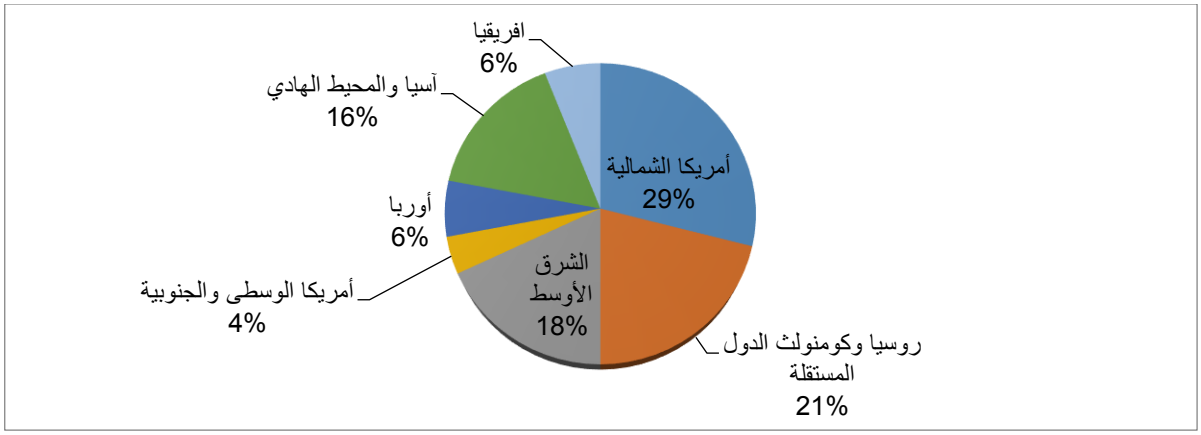
– **السجيل النفطي والرمال القيرية** : تتواجد الرمال القيرية في أحواض وبحيرات، وهي عبارة عن مزيج من البتيومين والرمل والماء والطين، تتم معالجتها لفصل المكونات.ويتميز النفط الثقيل بدرجة لزوجته العالية، ما يجعل التدفق داخل البئر شديد البطء، وغير اقتصادي، أما السجيل فهو ترسبات صخرية تحتوي على مواد هيدروكربونية صلبة، ويتم تكسيره إلى قطع تحت الأرض وتسخينه موقعيا لاستخلاص النفط[2].

– **الغاز الطبيعي**: هو مزيج من الغازات القابلة للاحتراق(الميثان، الإيثان، البروبان، البيوتان وغيرها) وتتغير نسب هذه الهيدروكاربونات من حقل لآخر، ويوجد في حقول خاصة به أو في حقول البترول ويسمى حينها بالغاز المصاحب[3]، ويعتبر وقود نظيف لأنه عديم الرائحة ويحترق بسهولة دون أن يلوث البيئة وله عدة استخدامات كالتدفئة والطهو وغيرها، ويتميز بالامكانية العالية لإحلاله محل النفط في معظم استعمالاته[4] .

واحتلت الجزائر المركز العاشر في ترتيب أكبر عشرة دول انتاجا للغاز سنة 2022بـ 100.17 مليار متر مكعب.

الشكل رقم (01 – 11): توزيع انتاج الغاز الطبيعي حسب المناطق في العالم سنة 2022

(%)



- Eni, **World Energy Review 2023**, Italy, p: 129.

ونلاحظ أن اكثر المناطق انتاجا للغاز هي دول أمريكا الشمالية بنسبة 29% من إجمالي الانتاج، ما يقارب 1368.95 مليار متر مكعب، بسبب تطور التقنيات والتكنولوجيات الحديثة في استخراج الغاز الصخري، ثم

[1] كينيث س.ديفيس، مرجع سابق، ص: 151.

[2] علي رجب، **تطور إنتاج النفوط غير التقليدية وانعكاساته على الأقطار الأعضاء**، مجلة النفط والتعاون العربي، عدد 125، ربيع 2008، ص:96.

[3] عبد الحكيم جمعة، **الغاز الطبيعي: مستقبل النمو الاقتصادي في مصر**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012، ص: 17.

[4] كتوش عاشور، مرجع سابق، ص: 38.

منطقة روسيا والدول المستقلة عنها بـ 21%، لتليها دول الشرق الأوسط بـ 18%، واحتلت الجزائر المركز العاشر في ترتيب أكبر عشرة دول في العالم انتاجا للغاز سنة 2022بـ 100.17 مليار متر مكعب.

– **الطاقة النووية**: إن اول مفاعل نووي كان في شيكاغو سنة 1942، ثم قامت الدول ببناء محطات نووية لضمان الوقود النووي، من خلال مراكز دولية للوقود النووي تعمل تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث أن انشطار اليورانيوم يولد طاقة حرارية تستعمل في إنتاج البخار ذي الضغط العالي الذي يستخدم لإدارة التوربينات، وإنتاج الطاقة الكهربائية وأغراض أخرى صحية وزراعية،[1].

– **الهيدروجين**: يمكن الحصول على الهيدروجين من الماء عن طريق الطاقة الكهربائية،أو بحرق غاز الميثان أو الفحم مع الهواء سوية مع البخار لرفع درجة الحرارة، ثم تبرد الغازات الناتجة ويتم فصل الهيدروجين[2].

✓ **مصادر الطاقة المتجددة**: هي تلك الموارد التي تتجدد تلقائيا وبشكل سريع يفوق المعدل المحتمل لاستغلالها بحيث لايكون هناك خوف من نفاذها[3]، ولقد تسارع الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة خاصة الاتحاد الأوربي ودول آسيا والمحيط الهادي وذلك بفضل الاعانات والحوافز الضريبية ودعم البحث والتطوير، وتختلف نسبة التحول حسب القدرات المالية والتطور التكنولوجي لكل منطقة، ومن بين هذه المصادر مايلي:

– **الطاقة الشمسية**: وهي الاشعاع الحراري المبعث من الطبقة الخارجية للشمس ويخترق الغلاف الجوي للأرض، ويتم نقل طاقة الشمس في موجات كهرومغناطيسية، بحيث يتم تركيز الأشعة من خلال المرايا والعدسات في المناطق قليلة السحب، ويمكن استخدام هذه الطاقة عن طريق العديد من الوسائل والتكنولوجيات وهي[4]:

- الطاقة الشمسية الحرارية التي تشمل تدفئة المباني، ومياه حمامات السباحة؛
- توليد الكهرباء الضوئية بتحويل مباشر لأشعة الشمس إلى كهرباء عن طريق الخلايا الضوئية؛
- تركيز الطاقة الشمسية للحصول على سوائل ذات حرارة عالية لدفع المحركات والمولدات الكهربائية؛
- استخدام الطاقة الشمسية لإنتاج الوقود القابل للإستخدام.

وتسعى العديد من الدول لتطوير قدراتها لإنتاج الطاقة الشمسية الكهروضوئية وهذا ما يبينه الشكل التالي:

---

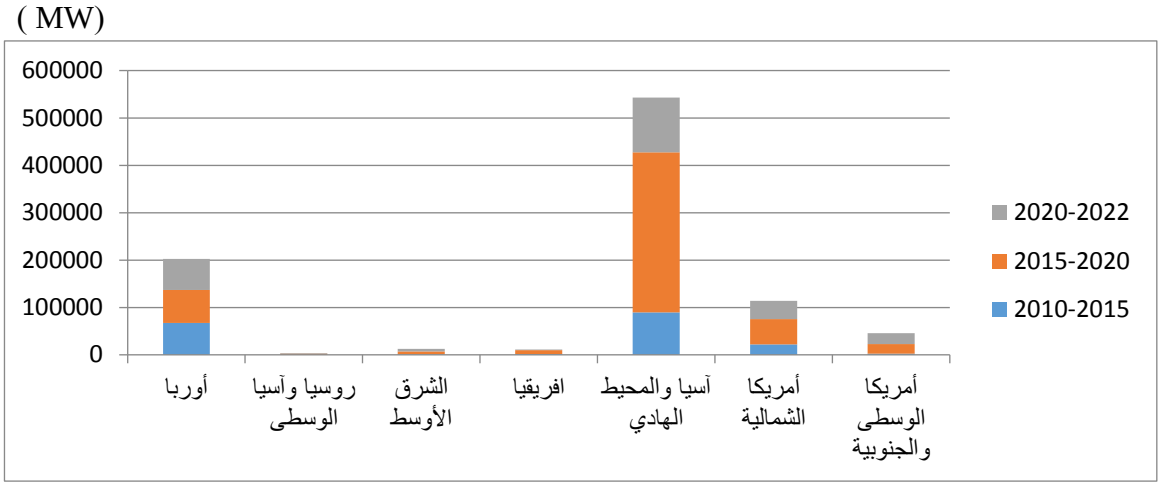
[1] عدنان شهاب الدين، **دور الطاقة النووية والطاقة المتجددة في توليد الكهرباء**، مجلة النفط والتعاون العربي، عدد133،منظمة اوابك، ربيع 2010، ص: 14.

[2] كينيث س.ديفيس، مرجع سابق، ص: 259.

[3] كتوش عاشور، مرجع سابق، ص:11.

[4] The Intergovernmental Panel on Climate Change assessment report, disponible sur :www.ipcc.ch. (10/12/2021).

الشكل رقم (01 – 12): تطور قدرات الطاقة الشمسية الكهروضوئية في مناطق العالم خلال الفترة 2010–2022



-Eni, **World Energy Review2023**, p:.182

ونلاحظ أن انتاج آسيا والمحيط الهادي من الطاقة الشمسية يتطور بسرعة حيث تضاعف بين 2010 و2022 بـ 46.2% وذلك بسبب تزايد انتاج الدول: الصين، اليابان، الهند، أستراليا، كوريا الجنوبية، حيث ساهمت على التوالي بـ 37.2%، 7.9%، 6%، 2.8%، 2.3% من مجموع القدرات العالمية للطاقة الشمسية خلال 2022.

كما شهد إنتاج أوربا خلال آخر عامين زيادة كبيرة بـ65183 مليون واط، وذلك بسبب ارتفاع قدرات ألمانيا، إيطاليا، نرويج حيث تمثل على التوالي بـ 6.3%، 2.4%، 1.8%، من مجموع القدرات العالمية للطاقة الشمسية خلال 2022.

وقد عرف قدرات الطاقة الشمسية الكهروضوئية لأمريكا الشمالية تطور ملحوظ هو اللآخر بسبب نمو قدرات الولايات المتحدة التي تساهم بـ 10.6% من مجموع القدرات العالمية للطاقة الشمسية.

كما تتميز الطاقة الشمسية بعدة خصائص منها[1]:

- تعد صديقة للبيئة، فضلا عن التجديد التلقائي وصفة الديمومة؛
- نجاح تخزين الطاقة الشمسية باستغلال الطاقة المحصلة في إنتاج غاز الهيدروجين، الذي يمكن تخزينه ونقله بشكل سائل أو مميع؛
- تقلل الاعتماد على واردات النفط؛

[1] سالم عبد الحسن رسن، **اقتصاديات النفط**، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999، ص:112.

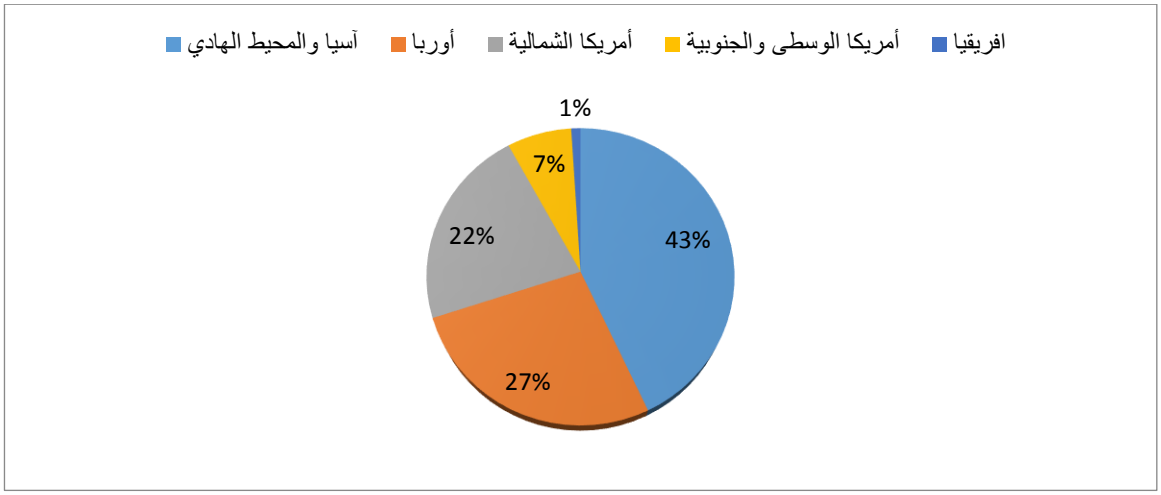
- توفر عنصر السيليكون اللازم لاستخدام الطاقة الشمسية بكميات كبيرة في الأرض.

– طاقة الرياح: يتم تحويل الطاقة الحركية عند هبوب الرياح إلى طاقة ميكانيكية بواسطة تربينات، تستخدم مباشرة او يتم تحويلها إلى طاقة كهربائية من خلال مولدات ولا تحتاج إلى نقل للوقود، ولا تحدث تلوث أو تخلف نفايات. وتقسم محطات طاقة الرياح لمحطات برية وأخرى بحرية[1].

ويتزايد استخدام هذه الطاقة خاصة في آسيا والمحيط الهادي، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (01 – 13): توليد طاقة الرياح في العالم سنة 2021

(GW/H)



-Eni **,World Energy Review 2023**, p: 206.

ونلاحظ أن أكثر الدول استخداما لطاقة الرياح هي دول آسيا والمحيط الهادي والدول الصناعية في أوربا، لتليها دول امريكا الشمالية، وذلك بسبب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، مما ينجم عنه زيادة في استهلاك الطاقة بجميع مصادرها، خاصة مع توجه السياسات الحكومية لتحفيز الاستثمار في الطاقات المتجددة، وتقديم الاعانات والتسهيلات للطاقات النظيفة.

– الطاقة الكهرومائية: وتعتمد على سقوط المياه من علو أو تدفقات الأنهار أو السدود، وتحريك التربينات التي تدير مولدات كهربائية، ويتم توليد الطاقة الكهربائية من محطات السدود ذات الخزانات، وتبنى السدود والبحيرات الاصطناعية لتوفير كميات كبيرة من الماء تضمن تشغيل هذه المحطات بصورة دائمة، وكذا محطات مجرى النهر. إلا

[1] Wizelius T, **Developing Wind Power Projects** , Taylor and Francis Editions, USA, 2007, P: 03.

ان هذه التقنية كثيفة رأس المال، وتتميز بطول فترة الانجاز بسبب أعمال الهندسة وتكلفة المعدات الكهربائية والميكانيكية[1].

2-4 السياسات الحكومية: تعتبر الدول المستهلكة من الأقطاب الفاعلة في السوق النفطية إلى جانب الدول المصدرة، وهذا ما نلاحظه مؤخرا، حيث شهد عام 2022 زيادة في التدخل الحكومي في أسواق النفط العالمية، حيث أصبحت المخاوف المتعلقة بأمن الطاقة والقدرة على تحمل التكاليف هي المحرك الرئيسي لسياسة الطاقة. مما رفع حالات عدم اليقين التي لم تؤثر على الأسواق على أرض الواقع فحسب، بل أيضا على أسواق العقود الآجلة للنفط، مثل في أسواق الغاز، فرض الاتحاد الأوروبي حدوداً قصوى للأسعار في أسواق الغاز، وأدخل سياسات للشراء المشترك للغاز، كما تستخدم الولايات المتحدة الاحتياطي الاستراتيجي للنفط كأداة للتأثير على توازنات السوق وتوقعاته، ومنذ 2000 لجأت أميركا لضخ جزء من مخزونها الاستراتيجي لضبط الأسعار في سوق النفط 4 مرات: في نهاية عهد بيل كلينتون، وفي 2011 بعهد الرئيس باراك أوباما، والثالثة بعهد جو بايدن نهاية 2021، والذي انضم إليه عدد من كبار الدول مستهلكي النفط في العالم لمواجهة سياسة تكتل أوبك بلاس. والرابعة بعد الحرب الروسية الأكرانية 2022 حيث بلغ إجمالي إطلاق النفط الخام من الاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي 221 مليون برميل.

وتقوم الدول المستهلكة ببلورة توجهاتها عن طريق الوكالة الدولية للطاقة IEA. وهي جهاز مستقل تأسس في نوفمبر 1974 ضمن إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ويمكن حصر السياسات التي تعتمدها وكالة الطاقة الدولية في[2]:

- تكوين مخزون استراتيجي كبير من النفط الخام والمنتجات المكررة، والذي قد يتجاوز استهلاك سنة كاملة؛
- العمل على استيعاب فائض الأرصدة المالية لأوبك في شكل استثمارات وودائع، وتنمية صادرات الدول الصناعية لأوبك؛
- تكثيف الأبحاث الجارية للتعجيل بتطوير بدائل النفط؛
- تكثيف الجهود وتوجيه الاستثمارات اللازمة للتنقيب على النفط، سواء على مستوى الدول الصناعية أو على مستوى الدول النامية خارج اوبك؛

[1] Forsund F R, **Hydropower Economics** , Springer Science+Business Media, New York, 2015, P :14.

[2] كريستوفر آلسوب وبسام فتوح، **تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية(1من2)**، مرجع سابق، ص: 41.

- فرض الضرائب على المنتجات النفطية النهائية في سوق الاستهلاك من أجل تخفيض الطلب عى هاته المنتجات.

2-5 قيمة المخزونات النفطية: يستخدم كحاجز ضد الانخفاضات الحادة للامدادات، وقد وضعت الوكالة الدولية للطاقة قوانين تنص على أنه يجب على كل دولة عضو الاحتفاض بمخزون يساوي على الأقل 90 يوم من الاستيراد. وتتسم المخزونات بالتغيرات الموسمية فهي نموذجيا تنزل بسرعة في منتصف الشتاء، ويعاد بناؤها في الربيع، خاصة في النصف الشمالي للكرة الأرضية، حيث يزداد الطلب على وقود التدفئة، وترتبط مخزونات المنتجات كذلك بنشاط مصافي التكرير حيث تتم زيادة الإنتاج في الصيف، وتتم جدولة صيانة المنتجات في الخريف، وتجدر الاشارة إلى أن المخزونات قد تكون على شكل نفط خام أو منتجات مكررة، ويؤثر المخزون النفطي في حجم الطلب على النفط عند قيام الدول المستهلكة باستخدام كميات من مخزونها التجاري، سينخفض حجم الطلب، و تساعد عمليات بناء المخزون التجاري في الرفع من مستوى حجم الطلب[1].

ويمكن تمييز نوعين من المخزون حسب أغراض الاحتفاظ وهي[2]:

- **المخزون غير القابل للتصرف:** وهو المخزون الواجب الاحتفاظ به لتسيير عجلة صناعة النفط، أي أنه مخزون بالاسم فقط تحكمه ظروف الطلب وطبيعته، وينقسم إلى المخزون الحكومي الإلزامي، المخزون التشغيلي الأدنى، والمخزون العابر.
- **المخزون القابل للتصرف:** وهو المخزون الذي تحتفظ به الشركات النفطية بمحض اختيارها لأغراض أخرى لا تعد حيوية بالنسبة لنظام الإمدادات العالمي، كالتحوط الإضافي من الانقطاع المفاجئ في الإمدادات أو لأغراض الوقاية من ارتفاع الأسعار.

3- محددات أخرى لسعر النفط

مع تطور الأسواق المستقبلية، المشتقات المالية ودخول المضاربين سوق النفط ظهرت محددات أخرى لسعر النفط وهي:

3-1 أسعار صرف الدولار الأمريكي نسبة إلى العملات الأخرى

[1] الطاهر الزيتوني، **التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي**، مرجع سابق، ص: 29.

[2] عبد الفتاح دندي، **تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار العضاء**، مرجع سابق، ص: 71.

تتم الصفقات النفطية التجارية بالدولار، ولهذا فأي ضعف في أسعار صرف الدولار نسبة إلى عملات الدول المستهلكة يزيد من الطلب على النفط ويؤدي إلى زيادة في الاسعار، والعكس صحيح.

إلا أن الضعف في أسعار صرف الدولار يعني تراجع قوته الشرائية، وانخفاض الدخول الحقيقية للدول المصدرة للنفط وبالتالي تراجع عدد الاستثمارات في مجال الاستكشاف والانتاج، وهذا سيؤثر مستقبلا على عرض النفط على المدى الطويل.

3-2 المضاربة

يوجد فرق بين الاستثمار والمضاربة، فالاستثمار هو شراء الأصول، سواء كانت أسهماً أو سندات أو معادن ثمينة، والاحتفاظ بها لفترة طويلة نسبياً، لا تقل عن سنة، على أمل تحقيق أرباح من خلال إعادة بيعها بسعر أعلى، أو من خلال الحصول توزيعات الأرباح. بينما المضاربة شراء وبيع متكررة على أساس أسبوعي او يومي بهدف الاستفادة من تقلّبات الأسعار الكبيرة وتحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح، والمميز في المضاربة أن الأرباح لا تتحقق من ارتفاع الأسعار بل من تقلباتها، ففي حين يأمل المستثمرون بتحقيق أرباح تصل إلى 10% على أساسٍ سنوي، يهدف المضاربون إلى تحقيق أرباح أعلى بكثير، وتعمل على تنشيط السيولة لكن عند تجاوزها حد معين تؤدي إلى خسارة المضارب والتضخم[1].

المضاربة في سوق النفط هي شراء النفط الخام ليس للاستهلاك الحالي ولكن للاستخدام المستقبلي عادةً ما تتم عمليات شراء النفط بالمضاربة لأن المشتري يتوقع ارتفاع أسعار النفط أي الدافع هو الاستفادة من تغير الأسعار وليس الاستفادة من استغلاله. ويمكن أن تؤدي إلى استقرار الأسعار أو زعزعة استقرار الأسعار، اعتمادًا على حجم نشاط المضاربة والنطاق الذي يتحرك فيه سعر الأصل جنبًا إلى جنب مع تأثيرات المضاربة. كلما زاد عدد المضاربين الذين يشترون الأسهم عندما يتوقعون سعرًا أعلى، كلما زاد تأثير المضاربة على السعر الفعلي وكلما قام المضاربون بتغيير توقعاتهم السعرية في مواجهة التغير في السعر الحالي، كلما زاد ارتفاع أسهمهم أو انخفاضها . ومن خلال هاتين المرونتين، يتم تقييم تأثير المضاربة. ويعتمد سعر النفط الناتج على مرونة أسعار العرض والطلب على النفط .وكلما انخفضت مرونة الأسعار، كلما ارتفعت أسعار النفط أو انخفضت دون أن يتم التصدي لها من خلال استجابات العرض والطلب. فهناك مستثمرون عقلانيون يبنون توقعات حول القيمة الحقيقية للأصل، والتي من المفترض أن تكون محددة بشكل دقيق، أما المستثمرون غير العقلانيين فيقومون بالشراء عندما يكون السعر

[1] سهيل مقابلة، **كيف تستثمر بسوق الأسهم: حالة سلطنة عمان**، الراية، الأردن، 2013، ص: 116.

منخفضًا ويبيعون عندما يكون مرتفعًا .وهم يبحثون عن تنويع محفظتهم والحماية من التضخم، ولا يأخذون بعين الاعتبار أساسيات سوق النفط، بل يستخدمون معدلات التضخم ومخاطر سوق الأوراق المالية كمؤشرات لاتخاذ قرار بشأن شراء النفط، وبالتالي قد يحركون سعر النفط، وينحرف السعر عن القيمة الأساسية للأصل فتنشأ فقاعة مضاربة الأمر الذي يجذب المستثمرين عند ارتفاع السعر، فيتصرفون على افتراض أن السعر يعود دائمًا إلى قيمته الأساسية ويشاركوا في فقاعة المضاربة .فإذا زاد العرض عن الطلب وبدأت الأسعار تتناقص اتجه المستثمرون لبيع النفط، أي البيع على المكشوف، وسوف يتكبدون خسائر مالية متزايدة .وبمجرد أن يدرك المتداولون أن السعر أعلى من القيمة الأساسية، يسارعون أكثر في البيع وتنفجر الفقاعة، وتتهاوى أسعار النفط أكثر[1].

3-3 سوق النقل والتأمين العالمية

تنقل كميات النفط الخام من منابع الانتاج إلى مراكز الاستهلاك بوسيلتين رئيسيتين اما الضخ عبر انابيب ذات اقطار كبيرة أو بواسطة ناقلات بحرية عملاقة تمخر عباب البحار والمحيطات ما بين موانئ التصدير وموانئ التفريغ وهو الكم الأكبر. وتعتبر كلفة النقل والتأمين من العوامل الاضافية في معادلة تحديد السعر النهائي للبرميل المباع حيث يزداد بازدياد مسافة النقل وتعاظم مخاطر التامين في هذه السوق سواء كان النقل بالأنابيب او الناقلات البحرية[2].

3-4 الأسواق الرمادية والتعاملات البينية Gray markets and intra-regional transactions

لقد ازداد البيع عبر السوق الرمادية والتعاملات البينية، من حيث الحجم والنطاق بمعدل كبير عقب فرض عقوبات على ايران وروسيا، فتتم مقايضة النفط بسلع أخرى وبعملات غير الدولار الأمريكي.، وتتميز هذه الأسواق بانخفاض في الأسعار بالمقارنة مع الأسعار المتداولة عالميا ويزداد تأثيرها على الساحة الدولية والاقتصادية بمرور الوقت.

[1] Basil OBERHOLZER, **Monetary Policy and Crude Oil: Prices, Production and Consumption New Directions in Post-Keynesian Economics series**. Edward Elgar Publishing, 2017,p: 14.

[2] إحسان العطار، **العوامل المؤثرة في تسعير النفط الخام العراقي في الأسواق العالمية**، شبكة الاقتصاديين العراقيين، متوفرة على الموقع:
http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2017/07/Ihsan-Al-Attar-Factors-inhfluancing-the-pricing-of-Iraqi-crude-oil-final.pdf

خلاصة الفصل:

إن تزايد الأهمية الاقتصادية والسياسية والعسكرية للنفط راجع لتعدد مشتقات النفط واتساع مجالات استخدامه، وبروز الصناعة النفطية كأهم الأنشطة الصناعية للاقتصاد العالمي، وهذا ما يدل عليه الارتفاع المستمر للاحتياطي المؤكد للنفط، معدلات الانتاج العالمي للنفط، واستهلاكه عبر مناطق العالم باستثناء التراجع سنة 2009 نتيجة تداعيات أزمة الرهن العقار، وسنة 2020 نتيجة تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وتداعياته. حيث لاحظنا تضاعف انتاج دول الشرق الأوسط بـ33 % بين سنة 2000 و2019، وكذا دول أمريكا الشمالية بسبب ثورة النفط الصخري، وتطور وسائل وتقنيات الاستخراج من جانب شركات النفط، في مقابل تراجع نسبة مساهمة الدول الافريقية في الانتاج العالمي من 10% سنة 2000 إلى 7% سنة 2021. وذلك بسبب نقص الاستثمارات النفطية أو توقف بعض محطات الانتاج النفطي لأغراض الصيانة أو بسبب مع أعمال التخريب لأنابيب النفط مثل ما حدث في نيجيريا، وكذا توقف عمليات التنقيب في ليبيا.

إن التطور التاريخي للسوق النفطية كان له أثر كبير الدول الصناعية المستهلكة له والتي تحتاجه لبناء قاعدة نموها الاقتصادي، وعلى قطاع المحروقات وقيمة إيراداته في الدول المنتجة والمصدرة له عامة والجزائر خاصة، كما مرت نظم التسعير بعدة مراحل من حيث الجهة التي تسيطر على التسعير، وطرق حساب الأسعار إلى أن وصلت حاليا إلى حساب الأسعار على أساس معادلة سعرية تعتمد هي الأخرى على نفط إشارة وفروقات سعرية تحددها البورصات العالمية ونشريات هيئات متخصصة.

وبدون شك تلعب عوامل أساسيات السوق من عرض وطلب دور مهم في تحديد أسعار النفط وبالتالي قيمة العائدات النفطية للدول المصدرة، إلا أن عوامل أخرى متعلقة بمميزات السوق النفطية من تطور لأسواق المشتقات المالية، تزايد أنشطة المضاربات، اتساع التعاملات البينية والأسواق الرمادية، معدل صرف الدولار، وكذا التغيرات في موازين القوى والتحولات الاقتصادية والسياسية العالمية تؤثر بشكل كبير في القيمة الحقيقية لعائدات النفط.

الفصـل الثـاني

تمهيد

تعتبر دراسة امكانيات الجزائر في قطاع النفط، وتتبع تطور عائداته وتأثيرها على نمو القطاعات المنتجة من أهم مواضيع في وقتنا الحالي بسبب التغيرات الجديدة في السوق النفطية وميزان استهلاك الطاقة لصالح الطاقات المتجددة، كما أن لدراسة مساهمة هذه القطاعات المنتجة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي اهمية بالغة لمعرفة اكثر قطاع منتج يساهم في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر.

ويتصدر النفط قائمة الصادرات السلعية في الجزائر، وتعد إيرادات المحروقات الجانب الأكبر من إيرادات الحكومة لهذا قامت الجزائر بجملة من الإصلاحات من أجل توسيع هذا القطاع وتشجيع الاستثمار فيه، والنهوض بالاقتصاد الوطني الذي عرف بداية التسعينات وضعا صعبا بسبب اختلال التوازنات الاقتصادية الكبرى، وهو ما أجبر الجزائر على الدخول في سلسلة من الإصلاحات لتحسين نمو القطاعات المنتجة ورفع الانتاج المحلي الاجمالي، وكان أولها مدعوما من طرف المؤسسات المالية الدولية لغاية 1998 لتبدأ برامج استثمارات ذاتية باستخدام العائدات النفطية، تهدف لدعم الفلاحة والصناعة وقطاع الخدمات من أجل تنويع الصادرات خارج المحروقات والتخلص من تداعيات تقلبات الايرادات النفطية على ميزان المدفوعات، مستوى الانفاق وبرامج التنمية.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول أن نقدم تحليل للعلاقة بين العائدات النفطية والقطاعات المنتجة في الجزائر، وتتبع تطور نمو هذه القطاعات في ظل استخدام العائدات النفطية، وذلك وفق ثلاثة مباحث رئيسية تتمثل في:

- **المبحث الأول: العلاقة النظرية بين عائدات النفط والقطاعات المنتجة.**
- **المبحث الثاني: عائدات النفط في الجزائر.**
- **المبحث الثالث: تحليل تطور القطاعات المنتجة في الجزائر خلال الفترة (1985 – 2022)**

المبحث الأول: العلاقة النظرية بين عائدات النفط ونمو القطاعات المنتجة

ظهرت مجموعة كبيرة من المؤلفات التي تناولت آثار العائدات النفطية وتقلباتها على الدول، ولكن حجم هذه الآثار يختلف من بلد إلى آخر على حسب ما إذا كانت هذه البلدان مستوردة أو مصدرة لهذه السلعة الحيوية، واهتم الباحثون بشكل خاص بالنفط ودور عائداته في دعم نمو القطاعات المنتجة في الدول المصدرة التي تعتمد عليه لتحقيق التنمية، حيث زيادة الايرادات النفطية تعني زيادة قيمة وعدد البرامج التنموية، في حين أن صدمات أسعار النفط السلبية تحرمها من مصدر إيراداتها الرئيسي، وتسبب تعثر تحقيق النمو والتنمية، ذلك لان النمو يتطلب تراكم رأسمالي واستخدام الموارد الطبيعية والمالية في دعم وتمويل مختلف القطاعات المنتجة.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول القطاعات المنتجة والناتج المحلي الاجمالي

نقصد بالقطاع الإنتاجي، مجموع الأنشطة المنظمة والموجهة لاستخدام الموارد المتاحة، وتوجيهها لإنتاج منتجات وخدمات جديدة تشبع حاجات الإنسان، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي مؤشر مهم يوضح حالة النشاط الاقتصادي للبلد، فالدولة التي لديها ناتج محلي إجمالي ضعيف مقارنة بدولة أخرى هي أضعف اقتصاديًا وتسمى فترات النمو الإيجابي للناتج المحلي الإجمالي فترات التوسع، وتسمى فترات النمو السلبي للناتج المحلي الإجمالي فترات الركود [1].

1-الناتج المحلي الاجمالي

1-1 المفهوم

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه إجمالي القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل اقتصاد ما خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة[2]. يمكن أيضًا اعتبار قيمة السلع والخدمات النهائية هي مجموع القيمة المضافة من قبل جميع المؤسسات في الاقتصاد

كما يعرف على أنه مجموع الدخل في الاقتصاد خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة[3]. أي لا يتضمن الدخل الناتج عن السلع والخدمات المنتجة في السنوات السابقة.

1-2 طرق حساب الناتج المحلي الاجمالي

- **طريقة الإنتاج**: أي جمع القيم السوقية لكل السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها محليًا، ويتم حسابه على أنه مجموع القيم المضافة للسلع والخدمات عبر جميع الوحدات الإنتاجية في الاقتصاد، أي نضيف قيمة جميع السلع

1 DAVID JOHNSON, Olivier Blanchard, **MACROECONOMICS**, FIFTH CANADIAN EDITION, Pearson Education, Inc, Upper Saddle River, New Jersey, USA, 2015, P: 24.
2 William J. Baumol, Alan S. Blinder, John L. Solow, **Macroeconomics: Principles And Policy**, Fourteenth Edition, Cengage Learning, Inc, United States of America, 2020 , p: 21.
3 Olivier Blanchard, **MACROECONOMICS**, Global Edition, Pearson Education, Inc, United States of America, 2017, p: 44.

والخدمات المنتجة في الاقتصاد ثم نطرح قيمة جميع السلع الوسيطة المستخدمة في عملية الإنتاج للحصول على إجمالي القيمة المضافة[1].

– **طريقة الانفاق:** حيث يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي لسنة معينة من جانب الإنفاق عن طريق جمع المصروفات اللازمة لشراء الناتج النهائي المنتج في تلك السنة. أي حساب المبلغ الإجمالي الذي تنفقه كل فئة من الفئات الأربعة (الأسر، الشركات، الحكومة، القطاع الخارجي) على السلع النهائية والخدمات وطرح الإنفاق على السلع والخدمات المستوردة[2].

– **طريقة الانفاق الاستهلاكي (الاستهلاك):** هو إنفاق الأسر على السلع والخدمات مثل الطعام، السيارات والترفيه، وينقسم إلى ثلاث فئات[3]:

- السلع الاستهلاكية المعمرة هي سلع استهلاكية طويلة العمر مثل: السيارات والأثاث؛
- السلع الاستهلاكية غير المعمرة أي سلع ذات عمر أقصر مثل الطعام والملابس؛
- الخدمات وهي عنصر منفرد في الإنفاق الاستهلاكي وتشمل أي خدمة مثل: النقل، السياحة، والخدمات القانونية والمالية الصحة والتعليم.... الخ.

1–3 النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بما يحقق زيادة في الدخل الحقيقي للفرد، أي أن تفوق الزيادة في الناتج المحلي معدل النمو السكاني، وأن تكون الزيادة حقيقية لا نقدية فقط، وينقسم إلى[4]:

– النمو الاقتصادي الموسع (Croissance extensive) أين يكون معدل نمو الدخل بنفس معدل نمو السكان أي يكون نصيب الفرد من الدخل ساكن؛

– النمو الاقتصادي المكثف (Croissance intensive) : يتمثل هذا النوع من النمو في كون نمو الدخل أكبر من النمو السكاني وبالتالي يرتفع دخل الفرد.

1بوخاري محمد، **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار خطوة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2024، ص: 73.

2بوخاري محمد، نفس المرجع، نفس الصفحة.

3 CHRISTOPHER T.S. RAGAN, **MACROECONOMICS,NFIFTEENTH CANADI A NEDITION**, Pearson Education, Inc, Upper Saddle River, USA, 2017 , p:462.

4 سليم مجلخ، **التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية في الجزائر خلال 197–2020**، مجلة دراسات وابحاث، اقتصادية في الطاقات المتجددة، مجلد10، عدد01، 2023، ص: 288.

وهكذا نلاحظ أن النمو ذو محتوى كمي، بينما التنمية تعني تغيرا نوعيا أو تحولا في بنية الاقتصاد، نتيجة تنوع وتعدد الأنشطة الاقتصادية المنتجة، والتزايد التدريجي لمكانة قطاع الصناعة، خاصة الصناعة التحويلية[1]. ويتعرض منحنى النمو الاقتصادي للتذبذب صعودا وهبوطا (سلباً أو إيجابا)، أما التنمية فتسير على خط أكثر ثبات وأقل تذبذبا[2].

2-قطاع الفلاحة

يعتبر القطاع الفلاحي أهم قطاع في أي دولة لأنه يوفر مستلزمات الأفراد الأساسية من كميات الغذاء المتزايدة سنويا بسبب النمو السكاني، تطور أنماط المعيشة والاستهلاك، كما له تأثير كبير على باقي القطاعات، وهو يعتمد على الموارد الطبيعية والتكنولوجية لكل دولة.

وتعرف الفلاحة بأنها علم ومهارة استغلال الموارد الأرضية، وليست طريقة للعيش فقط فهي من القطاعات الفعالة التي تشمل الإنتاج الزراعي من حبوب، بقول جافة خضر حمضيات..إلخ، والانتاج الحيواني، والزراعات الصناعية[3].

2-1 مكونات القطاع الفلاحي

✓ **الإنتاج الزراعي**: ويعتمد على توفر إمكانيات طبيعية وأخرى مادية.

- **الامكانيات الطبيعية**

➢ **الأرض**: تعتبر أهم عامل وتشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، ويجب حمايتها وتنميتها من خلال زيادة المساحة الزراعية (توسع أفقي) أو زيادة المحصول بزيادة إنتاجية وحدة المساحة (توسع رأسي)، وتعد أحد محددات الأمن الغذائي لما تقدمه من إنتاج زراعي وحيواني. وتتكون الأراضي في الجزائر حسب آخر إحصاء من[4]:

❖ **المساحة الزراعية الصالحة**: 853468 هكتار

- أراضي صالحة للحراثة: 7470807 هكتار؛
- مزروعات عشبية: 4561388 هكتار؛

---

[1] منير الحمش، **مقاربة الواقع العربي في ضوء العلاقة بين التنمية والاستقرار**، مجلة المستقبل العربي، العدد 353، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص: 19.

[2] عبد الباسط وفاء، **النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي: نظريات النمو الذاتي**، دار النهضة العربية، مصر، 2006، ص: 06.

[3] عياش خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، 2010-2011، ص: 18.

[4] الديوان الوطني للإحصاء، **الجزائر بالأرقام**، نتائج 2016-2018، رقم 49، نشرة 2021، ص: 35.

- أراضي سباتية: 2909419 هكتار؛
- مزروعات دائمة (مروج طبيعية، كروم، حقول أشجار الفواكه): 1065661 هكتار؛
- أراضي رعوية ومروج:32798673 هكتار؛
- أراضي غير منتجة تابعة للمزارع:243614 هكتار.

❖ **أراضي أخرى:** حلفائية، غابية، وغير منتجة.

➢ **الموارد المائية:** يبلغ إجمالي المياه العذبة 6227 مليون متر مكعب، مقسمة 2115 مليون متر مكعب لاستعمال الأسر، 3620 مليون متر مكعب للفلاحة، 430 مليون متر مكعب للصناعة، وتشمل[1]:

❖ **موارد مائية تقليدية:** تشمل المياه السطحية (الأمطار والنهار) ويختلف حجمها في الصحراء عن الشمال، و موارد مائية جوفية، وتقدر كميتها بـ 2.5 مليار متر مكعب في الجزائر؛

❖ **موارد مائية غير التقليدية:** وتعني استخدام المياه بعد المعالجة، وتظم مياه الصرف الصحي، عدد محطات التصفية 138 موزعة بين العاصمة، وهران، عين تموشنت، سكيكدة، عنابة، جيجل وبومرداس، كما تستخدم تقنية تحلية مياه البحر وقدرت المياه المحلاة في الجزائر بـ 0.66 مليار م^3/سنة؛

❖ **مياه السدود:** ويبلغ عدد السدود المستغلة 68 تستخدم في التزويد بمياه الشروب أو الري.

- **الامكانيات المادية:** وتتوقف على نسبة توفر:

➢ **الموارد البشرية:** ويمثل سكان الأرياف أغلبية العمالة في القطاع الفلاحي؛

➢ **مستلزمات القطاع الفلاحي:** ويتمثل في الآلات والمعدات الزراعية (جرارات، حاصدات)، الأسمدة الفلاحية (معدنية وعضوية)؛

➢ **القروض المقدمة للاستثمار في الزراعة واستخدام التكنولوجيا لزيادة الإنتاجية.**

✓ **الانتاج الحيواني:** ويتمثل في المواشي، الدواجن والنحل. وقدر معدل إنتاج اللحوم الحمراء بنحو 4.7 مليون قنطار خلال فترة 2010-2017، بزيادة قدرها 55% مقارنة بالعقد السابق، كما ازدادت اللحوم البيضاء بشكل حاد خلال فترة 2010-2017.

ويبلغ إنتاج بيض الاستهلاك سنويًا 5.7 مليار وحدة، وبالنسبة للعسل، فقدر معدل انتاجه 57000 قنطار في فترة 2010-2017، ومعدل جني صوف الغنم قدر بـ 334.970 قنطار[2].

[1] الديوان الوطني للإحصاء، **الجزائر بالأرقام**، نفس المرجع، ص: 30، 31،32.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **الاحصائيات الفلاحية 2019**، متوفرة على الموقع https://madr.gov.dz /

✓ **الزراعات الصناعية:** ترتكز المحاصيل الصناعية على الطماطم الصناعية والتبغ بمعدل سنوي للمساحة وصل 19.380 هكتار للطماطم خلال 2010-2017. وبالنسبة للتبغ بلغ معدل مساحته 4.850 هكتار.

2-2 دور القطاع الفلاحي في زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي

يساهم القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي من خلال[1]:

- تحقيق الأمن الغذائي، حيث يساهم قطاع الفلاحة في توفير ما يحتاجه المجتمع من منتجات زراعية وحيوانية؛
- مساهمة القطاع الفلاحي في التصدير وتنويع الصادرات، وتخفيف العبء على الميزان التجاري، وتحسين ميزان المدفوعات، وتوفير النقد الأجنبي وتخفيض تكلفة الواردات؛
- توفير مناصب الشغل، حيث أن القضاء على البطالة يعتبر من أولويات البرامج الاصلاحية والزراعة هي قطاع قادر على استيعاب قدر كبير من العمالة بسبب التوسع الزراعي الأفقي والرأسي وأنشطة التسويق للمنتوجات؛
- يساهم القطاع الفلاحي في الدخل الوطني، كما يدعم النشاط الصناعي بالموارد الطبيعية من ماء ونباتات ومواد أولية.

3-قطاع الصناعة

3-1 المفهوم

تعرف الصناعة بأنها مجموعة من الوحدات أو الشركات المملوكة للأفراد أو القطاع العام أو التي تعمل على تطبيق الفنون الإنتاجية في ظل الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع لإنتاج مجموعة من المنتجات، السلع أو الخدمات اللازمة لسد احتياجات العنصر البشري[2].

وتعرف بأنها طريقة جديدة للإنتاج أو أسلوب جديد يضمن للعمل الفعالية الاقتصادية، وهذا الأسلوب الجديد يتجسد في تطوير الأساليب المحسنة لإنتاج الثروة والمسيرة بالقوة الآلية[3].

وعليه يعرف القطاع الصناعي بأنه مجموع الفروع الصناعية، التصنيع، التعدين، الطاقة صناعة البناء وهو يمثل نظاما أو وحدة رئيسية ضمن الاقتصاد الوطني الذي يضم عددا من المنشآت التي تتوزع فيما بين فروع صناعية مختلفة، منها من تقوم باستخراج المواد الخام أو التي تقوم بتحويل هذه المواد إلى سلع أو خدمات[4]. وهذا يعني أنه

---

[1] بن تارزي خير الدين، **الأمن الغذائي وتحديات التنمية الزراعية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، تخصص تهيئة إقليمية، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة-الجزائر، 2016-2017، ص: 52.

[2] محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**، دار الوفاء دنيا الطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص:101.

[3] مدحت القريشي، **الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر**، ط02، الأردن، 2005، ص: 24.

[4] مدحت القريشي، نفس المرجع، ص: 26.

يشمل الصناعات الاستخراجية (مواد من باطن الأرض او منتجات زراعية)، والتحويلية أين تتم إعادة معالجة المواد الاستخراجية أو الانتاج الزراعي في شكل منتجات قابلة للاستهلاك.

3-2 أنواع الصناعات

✓ **الصناعات الخفيفة** تشمل السلع الاستهلاكية الأساسية مثل: الصناعات الغذائية، الصناعة الإلكترونية، الصناعة الجلدية، الصناعة الكهربائية، صناعة التبغ، صناعة اللباب والورق، صناعة اللعب، صناعة الملابس، صناعة النسيج، صناعة تستخدم الخشب، وتمكن هذه الصناعات من استيعاب العمالة العاطلة، وبالتالي هذه الصناعات هي الأنسب للبلدان ذات الأسواق الصغيرة والتي تفتقر إلى القدر الكافي من الموارد.

✓ **الصناعات الثقيلة:** فتشمل السلع الإنتاجية و السلع الاستهلاكية المعمرة، مثل الصناعة النفطية، الصناعات الكيميائية، الصناعة الفضائية الجوية، الصناعة المعدنية، صناعة الأسلحة، صناعة الإنشاءات، صناعة الخردة المعدنية، صناعة الزجاج، صناعة الطائرات، صناعة الطاقة، صناعة المطاط، صناعة المعادن، صناعة المكنات، صناعة اليورانيوم، صناعة تحويل المعادن، وهي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة و تكنولوجيا عالية، وقد عملت الدول النامية على رفع حصتها في الناتج الصناعي من الصناعات التحويلية، لكن حصتها من الإنتاج العالمي للصناعات الثقيلة لم ترتفع كثيرا بسبب ضيق أسواقها المحلية وافتقارها إلى التكنولوجيا.

3- 3 خصائص الصناعة: تتميز الصناعة عن غيرها الأنشطة الاقتصادية في أنها:

- يعتبر القطاع الصناعي مقياس التقدم والتطور الاقتصادي للبلد، فهو يعتمد على مستوى التكنولوجيا؛
- يعتبر القطاع الصناعي من أكبر القطاعات القادرة على تحقيق التنويع الإنتاجي، وتشغيل العمال؛
- يتميز القطاع الصناعي بعلاقته التشابكية مع بقية القطاعات الأخرى خاصة من خلال قطاع الصناعة التحويلية الذي يخلق الترابطات الإنتاجية الخلفية عن طريق شراء المواد الأولية من القطاعات الصناعية الأخرى والترابطات الأمامية من خلال توجيه هذا الإنتاج إلى باقي القطاعات الاقتصادية. مثل: تحويل الانتاج الزراعي لطحين، والقطن لنسيج، وتعليب الأسماك، صناعة تكرير البترول والصناعات البتروكيماوية.

3-4 مقومات التصنيع: من بين العوامل التي تدعم عملية التصنيع نجد[1]

- الموقع القريب من مصادر المواد الاولية، ووسائل النقل لتسهيل الحصول على القوة العاملة؛
- توفر رأس المال المادي من مصانع وآلات ورأس المال البشري من أجل التحسين المتواصل للإنتاجية؛

[1] سيد سالم عرفة، **التسويق الصناعي**، ط01، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص: 44، 78.

- توافر المواد الأولية النباتية (خشب، قطن، مطاط، قصب سكر، قمح)، مواد حيوانية (جلود، صوف، حليب ولحوم)، معدنية(حديد، نحاس، ذهب)؛
- توفر الأسواق للمنتوجات المصنعة، أي على كل شركة توفير ما تحتاجه المنطقة من حاجات استهلاكية؛
- القوانين والتشريعات في الدولة ونسبة الضرائب على الشركات الصناعية.

3-5 أهمية القطاع الصناعي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي

يبرز دور القطاع الصناعي في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية من خلال[1]:

- يرتبط القطاع الصناعي مع القطاعات الأخرى من خلال ما يقدمه لها من منتجات، كما انه يستخدم الكثير مما تقدمه القطاعات الأخرى، فيوجد علاقة تكامل بين الصناعة الزراعة والخدمات والنقل والتجارة الخارجية
- المساهمة في توفير احتياجات المجتمع من السلع الاستهلاكية، وكذا توفير مناصب الشغل، وتطوير مهارات العاملين، وبالتالي رفع مستوى المعيشة.

- الصناعة تدعم الاستقلال الاقتصادي الذي أصبح ضرورة لا غنى عنها لتعزيز الاستقلال السياسي، حيث أن تطوير القطاع الصناعي يمكن أن يقلل من اعتماد البلد في توفير احتياجاته على الخارج، ويوفر القدرة الذاتية للاقتصاد على التطور وتقليل الواردات؛
- الصناعة تساهم في معالجة الاختلال في الهيكل الاقتصادي الناشئ، أين يتم الاعتماد على أنواع محدودة من النشاطات يتضمنها قطاع أو قطاعين لتساهم في تكوين الناتج القومي، أي تنويع هيكل الاقتصاد؛
- لصناعة قطاع إنتاجي يمكن أن يساهم بشكل مهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

4-قطاع الخدمات

تشمل الخدمات مختلف الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالمنتجات غير المادية، منها ما هو متعلق بخدمات الاستثمار كالسياحة والخدمات المالية (البنوك، التأمين)، ومنها ما هو متعلق بالتجارة كالنقل والتوزيع، ومنها ما هو متعلق بالتجارة والاستثمار معا كالخدمات الصحية، التعليم، الخدمات البيئية والاتصالات.

4-1 قطاع السياحة

تعتبر السياحة قطاع حيوي ومهم وتحتل الصناعة السياحية المرتبة الرابعة بين الصناعات العالمية بعد الصناعة النفطية، الصناعة الكيماوية وصناعة السيارات.

[1] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص: 33-35.

✓ **مفهوم السياحة**

عرفت السياحة على أنها جميع الأنشطة التي يقوم بها الأشخاص أثناء سفرهم وإقامتهم في أماكن خارج بيئتهم المعتادة لفترة متتالية لا تزيد عن عام واحد، لقضاء وقت الفراغ والعمل وأسباب أخرى لا تتعلق بممارسة نشاط مدفوع الأجر في المكان الذي تمت زيارته[1].

وعرفها الاقتصادي النمساوي "هيرمان فوشوليرون" على أنها الاصطلاح الذي يطلق على أي عملية من العمليات الاقتصادية التي تتعلق بانتقال وإقامة وانتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة أو اية بلدة ترتبط بهم ارتباطا مباشرا[2] . ومن هنا يتبين لنا ان السائح الزائر هو الذي يقضي في البلد الذي يزوره 24 ساعة على الأقل ويكون هدفه قضاء وقت الفراغ، التسلية، قضاء عطلة، العلاج، الدراسة، الرياضة، البعثات والاجتماعات الدولية[3].

وقد قسمت لجنة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة عام 1993 السياحة إلى[4]:

- **السياحة المحلية:** تتضمن مواطني البلد الذين يسافرون داخل بلدهم.
- **السياحة الوافدة:** تضم غير المقيمين المسافرين للبلد المقصد.
- **السياحة الخارجية:** وهي النشاطات المتعلقة بسفر أفراد الدولة إلى الخارج. وتعتبر السعودية من أكبر مصدري السياحة الخارجية وذلك نظراً لرفاهية مواطنيها وحبهم للاستطلاع والمشاهدة والتمتع والترفيه[5].
- **السياحة الدولية:** تضم السياحة الوافدة والسياحة المحلية (الطلب السياحي).

ويرى الباحثون أن ثورة التكنولوجيا والتنمية الصناعية الهائلة أثبت التغييرات بعيدة المدى في نمط حياة الفرد، والتواصل الشخصي والجماعي أنها عوامل جديدة في تشكيل المجتمع، علاوة على ذلك زادت سرعة وحجم التغيير بشكل كبير، مما دفع الأفراد للإنفاق على السفر والترفيه[6].

ويبين الجدول التالي أهم دوافع السياحة[7]:

---

[1] Sylvain Audet, MBA, **Le marketing et la communication en tourisme, hôtellerie et restauration**, Les Éditions JFD inc, Montréal (Québec), 2022, p:23.

[2] نسيسة فاطمة الزهراء وآخرون، **الإستثمارالسياحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، الفا للوثائق الجزائر، 2019، ص: 120.

[3] زيد منير عبوي، **مبادئ السياحة الحديثة**، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص: 20.

[4] رعد مجيد العاني، **الاستثمار والتسويق السياحي**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص: 16.

[5] خالد بن عبد الرحمان آل دغيم ، **الإعلام السياحي وتنمية السياحة الوطنية** ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن، 2014، ص:29.

[6] Leonard j. lickorish et Carson l. Jenkins**, an introduction to Tourism**, British library cataloguingin Publication data,1997,P:12.

[7] ريهام يسري السيد، **أسس صناعة السياحة**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2019، ص: 25،26.

الجدول رقم (02 – 01): دوافع السياحة

دوافع ثقافية، تاريخية و تعليمية واجتماعية	زيارة الآثار والمواقع الأثرية للتعرف على تاريخ الحضارات القديمة
	حضور مهرجانات أو حفلات ثقافية أو معارض
	الاطلاع على حياة الناس في البلدان الأخرى للتعرف على أعمالهم، ثقافتهم وحضارتهم.
	زيارة البلد الأم أو أماكن سكن الأهل الأقرباء، الأصدقاء
دوافع دينية	السفر بدافع الحج إلى الأماكن المقدسة أو العمرة مثل مكة المكرمة، القدس والفاتيكان
دوافع الراحة والاستجمام والترفيه	الهروب المؤقت من الجو الروتيني اليومي للعمل والابتعاد عن صخب المدينة
	حب الاستمتاع بأوقات الفراغ في الأماكن الهادئة أو على سواحل الشواطئ أو في مناطق جبلية
دوافع صحية	الابتعاد عن الجو البارد والثلوج وتجنب الجو الحار، وخاصة بالنسبة لكبار السن والمرضى.
	السفر لأغراض العلاج، أو النقاهة والاسترخاء بعد الشفاء من مرض معين أو لغرض الراحة النفسية بعد إصابة الشخص بمرض أو أزمة نفسية.
دوافع اقتصادية	انخفاض الأسعار وفرق العملة في بلد ما يؤدي إلى تدفق السواح للتمتع بالخدمات المقدمة باقل الأسعار والحصول على السلع والخدمات بأسعار أقل. وكذا لغرض الأعمال والحصول على صفقات تجارية بالنسبة للمستثمرين.
دوافع رياضية	السفر لغرض مشاهدة مباراة رياضية أو تشجيع فريق معين، أو المشاركة في دورة رياضية أو ممارسة رياضة معينة كالتزلج.

المصدر: ريهام يسري السيد، أسس صناعة السياحة، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2019، ص:25،26.

✓ كيف تساهم السياحة في زيادة مداخيل قطاع الخدمات وزيادة النمو الاقتصادي

نظرا للخصائص التي تتميز بها السياحة كنشاط حيوي، فهي تساهم في النمو الاقتصادي للدولة عن طريق[1]:

– تعد السياحة نشاطا اقتصاديا متزايدا او متضاعف الطبيعة، ذلك أن اقدام السياح على الإنفاق وتحويل نقودهم الى عملات الدولة التي يزورونها من أجل تسديد تكاليف الخدمات التي يحتاجونها، ومشترياتهم من الهدايا والتذكارات، يعني انتقال النقود من السياح الى عدة أشخاص وقنوات، مما يؤدى الى تزايد الدخل وهو ما يطلق عليه بالمضاعف.

[1] كواش خالد، **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية – حالة الجزائر–** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2003–2004 ص: 20.

– زيادة فرص العمل، فمن خصائص صناعة السياحة، العمالة السياحية المتزايدة التي تتصف بها نظرا لاحتياجها الى اعداد كبيرة من العاملين، من عمالة غير مؤهلة واصحاب الكفاءات العالية والخبرات المتخصصة، وهي القوى العاملة المرتبطة بصورة مباشرة بصناعة السياحة، اذ توجد أعمال اخرى ترتبط بصناعة السياحة بصورة غير مباشرة كبعض الخدمات التي تستمر في التواجد والممارسة طالما السياحة قائمة كنشاط.

– تعتبر السياحة صادرات غير عينية، فهي لا تتمثل في ناتج مادي يمكن نقله من مكان إلى آخر، وهي تعتبر واحدة من الصناعات القليلة التي يقوم فيها المستهلك، بالحصول على المنتج بنفسه من مكان إنتاجه، وعليه فإن الدولة المصدرة للمنتج السياحي "الدولة المضيفة" لا تتحمل نفقات نقل خارج حدودها، كما هو الحال بالنسبة للمنتجات الأخرى، التي تتطلب بالإضافة إلى تكاليف إنتاجها، تكاليف نقلها.

– السوق السياحية سوق للتداول بسرعة بسبب ارتباط عملية الإنتاج بالاستهلاك مما يستوجب تنقل المستهلك بحثا عن السلعة أو الخدمة وبالتالي تمثل السياحة قطاعا تصديري دون الحاجة إلى شحن للمنتج السياحي. هذا فضلا عن كونه سوق قابل للتوسع بسبب تعدد وتباين أنواع السياحة وأغراضها.

– تمثل الإيرادات السياحية مصدرا مهما للعملات الأجنبية لكثير من الدول المتقدمة والنامية التي أولت أهمية لقطاعها السياحي، فهي كلما تحققه الدولة من إنفاق السياح على مختلف السلع والخدمات ومختلف الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع، وما يحققه الأفراد، المؤسسات، الفنادق وشركات الطيران، نضير خدماتهم، وتتأثر هذه الايرادات بـ المناطق السياحية ،أسعار السلع ومستوى الخدمات السياحية المقدمة للسياح، مدى الوعي السياحي لدى المواطنين والموظفين، طبيعة العلاقات السياسية بين الدول[1].

– تساهم مواردها المالية في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وبالتالي زيادة قدرة الدولة على التعاقد مع الخارج وسداد ديونها حيث أن الموارد السياحية تنعش التجارة الدولية وتوسع قاعدة الالتزامات المالية نحو الخارج سواء على شكل زيادة الواردات أو عن طريق القدرة على سداد المستحقات[2].

– إن توزيع المشاريع السياحية على الأقاليم، يساهم في تنميتها وتطويرها، بإعطاء فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة، وتطوير استغلال الموارد الطبيعية المتوافرة في هذه الأقاليم.

[1] الهذبة مناجلية، **الإمكانيات والمقومات السياحية في الجزائر**، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 08، العدد 26، مارس2017 ص: 8.

[2] زهير بوعكريف، **تحليل تموضع المنتج السياحي الجزائري: دراسة ميدانية على عينة من السياح الجزائريين**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة البليدة 2 ،2017-2018. ص: 23.

- تساهم السياحة في زيادة الاستثمار المحلي و الأجنبي يؤدي انتعاش القطاع السياحي إلى زيادة القيمة المضافة والناتج الوطني فهي توفر مجالات متعددة للاستثمار كمراكز الاستشفاء، المراكز الرياضية، المطاعم، كالات السفر، سائل النقل، وكل هذه المجالات تتطلب استثمارات، إضافة إلى الاستثمارات في المشاريع الكبرى كتهيئة المناطق السياحية وتطويرها وهذا ما تسعى إلى تحقيقه الجزائر حاليا باتخاذ إجراءات تحفيزية عديدة لجلب الاستثمار الأجنبي[1].

والجدير بالذكر هو أن نمو القطاع السياحي لا يتوقف فقط على مدى توافر الموارد وتنوع المقومات والتجهيزات السياحية، بل وعلى غيرها من العوامل كأسعار الخدمات، ومستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة والتقدم التكنولوجي في وسائل المواصلات والاتصال والتقلبات الاقتصادية. كما تعد مجالا لاستخدام التكنولوجيا المتطورة، لذا فهي تتطلب مستوى أكبر من الكفاءة والتأهيل في ظل وجود منافسة دولية.

4-2 الخدمات المالية (البنوك، التأمين وسوق المال)

وهي الأنشطة التي من شأنها انسياب من مصادر متنوعة إلى استخداماته المتنوعة، وتصنف إلى[2]:

- **الخدمات البنكية التجارية:** وتتعلق بأنشطة المصارف التجارية التي تقوم بتحصيل الودائع ومنح الائتمان وسداد المدفوعات، وأشكال هي:

- الأعمال البنكية الخاصة بالائتمان الاستهلاكي كمنح الاعتماد وسداد المدفوعات للأفراد؛
- الأعمال البنكية الشخصية كإدارة الحسابات الشخصية لثروات الأشخاص وودائعهم؛
- الأعمال البنكية للشركات والتي تقوم بتقديم الأعمال البنكية لتأسيس الشركات سواء الأشخاص طبيعيين أو معنويين مثل بنوك الائتمان الخاصة، التي تقوم بتسهيل القروض وسداد المدفوعات النقد وتوفير التدفقات المالية للمشروعات.

- **الخدمات البنكية الاستثمارية** تتعلق بسوق الأوراق المالية، وتقوم البنوك وشركات الاستثمار بتقديم هذا النوع من الخدمات حيث تقدم المعلومات والإرشادات المتعلقة بالتداول على الأوراق المالية، أو تقوم بعمليات الاكتتاب لصالح عملائها أو إدارة المحافظ الاستثمارية أو محافظ الأوراق المالية، والتي تتضمن إصدار وطرح الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية، والقيام بعمليات السمسرة وإبرام الصفقات التجارية.

---

[1] زيد منير عبوي ، **مرجع سابق**، ص:37.

[2] توبين علي، **تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية وانعكاساتها على الأنظمة العربية المصرفية: حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الحلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012-2013، ص: 52.

- **خدمات التأمين** وتتضمن[1]:

➢ خدمات التأمين مباشرة على الحياة مثل: المرض، العجز والوفاة، والتأمين على الممتلكات، ويكون ذلك ضد السرقة الحريق الإتلاف وغيرها؛

➢ خدمات إعادة التأمين؛

➢ خدمات الوساطة في التأمين مثل السمسرة والوكالة؛

➢ خدمات المساندة في مجال التأمين مثل الاستشارة، وخدمات الحسابات المتعلقة بالتأمين، وتحديد المخاطر وفض النزاعات.

4-3خدمات النقل

يمكن تعريف النقل على أنه نشاط خدمي يهدف إلى نقل الأشخاص والبضائع من مكان إلى آخر على مسافة طويلة نسبيا باستخدام وسيلة نقل مناسبة، أي خلق منفعة زمانية ومكانية تسهل تبادل البضائع والخبرات وذلك وفق شروط جودة معينة[2]. ويقسم إلى نقل بري للركاب والبضائع، التأجير والصيانة بواسطة سكك حديدية، مترو أنفاق، أنابيب، ترامواي، سيارات وحافلات، ونقل بحري(سفن وناقلات النفط)، والنقل الجوي الذي يعتمد على خدمات شركات الطيران التي تربط بين مطارات معينة ملتزمة بجداول زمنية ثابتة.

✓ **أهمية قطاع النقل في تحقيق النمو الاقتصادي**

تتمثل الأهمية الاقتصادية لقطاع النقل ودوره في تحقيق التنمية في[3]:

➢ التأثير على نمط واستراتيجية التنمية الاقتصادية التي تعتزم الدولة انتهاجها خاصة في القطاع الصناعي وذلك لأن خدمات قطاع النقل بمختلف أنواعه تأثر على عملية التوطن الصناعي من حيث اختيار مراكز الانتاج ومنافذ التسويق، ذلك لأن خدمات النقل تؤثر في تكاليف الانتاج وبالتالي سعر السلعة المقدمة والطلب عليها؛

➢ المساهمة في زيادة معدلات التكوين الرأسمالي المادي والبشري حيث تعمل خدمات قطاع النقل على تيسير عملية انتقال المعرفة التكنولوجية التي تزداد فاعليتها في رفع معدلات النمو الاقتصادي، إن زيادة الانفاق على قطاع النقل لتأمين شبكة متطورة من وسائل النقل من شأنه المساهمة في تصدير فائض الدولة من إنتاج السلعة التي

---

[1] خيري محمد، **واقع وآفاق تطوير قطاع الخدمات في الجزائر: حالة القطاع السياحي**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية الحلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2019-2020، ص: 120.

[2] رماس محمد الأمين، **تسويق خدمات النقل**، مطبوعة جامعية لقسم علوم التسيير، كلية الحلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، 2021-2022، ص: 13.

[3] رماس محمد الأمين، **تسويق خدمات النقل**، مرجع سابق، ص: 14.

تمتلك فيها ميزة نسبية إلى الأسواق العالمية، والحصول على النقد الأجنبي وتحسين ميزان المدفوعات الذي يستخدم لتوفير المستلزمات السلعية والرأسمالية التي تحتاجها برامج التنمية الاقتصادية؛

- يمارس نشاط النقل البحري دور فعال في توفير تكاليف نقل المنتجات المصدرة الى الخارج وبالتالي تخفيض معدلات عجز ميزان المدفوعات .
- تدعيم علاقات الترابط والتكامل الاقتصادي سواء بين الصناعات المختلفة داخل القطاع الواحد أو فيما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. كما يساهم في تدعيم المؤسسات الوطنية بنقل عمالها، إنتاجها وكذا التخزين[1].

4-4 خدمات التوزيع

وهي جميع الأنشطة التي تمارسها الشركة من أجل إيصال السلع والخدمات إلى المستهلكين في الوقت والمكان المناسبين وبالكمية المطلوبة وبأقل التكاليف لتحقيق رضا المستهلك[2].

- **وتأخذ خدمات التوزيع شكلين**[3]:
- **توزيع مباشر للسلع والخدمات:** عن طريق فروع البيع المملوكة للمنتج، وهي عبارة عن متاجر تابعة للمنتج ويبيع فيها منتجاته للمستهلكين، أو البيع بالبريد، الطواف بمنازل المستهلكين؛
- **توزيع غير مباشر للسلع والخدمات:** ويتبع هذا النمط بعض المؤسسات مثل مؤسسات الطيران، الفنادق، ويتم التوزيع عن طريق تجار الجملة، تجار التجزئة، الوكلاء والسماسرة، شركات الخدمات.

4-5 خدمات الاتصال

وهي الخدمات التي تضمن تدفق المعلومات(صوت صورة فيديو نص)، السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من وإلى أي نقطة في العالم، وفي أي وقت باستخدام وسائط الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، وذلك بإيجاد روابط فعالة بين أطراف النشاط الاقتصادي، وتشمل الخدمات البريدية، والاتصالات المسموعة أو غير المسموعة والمرئية، والاتصالات عن بعد، الخدمات عبر الانترنت والتعيم الالكتروني[4].

- ✓ **تصنيف خدمات الاتصالات:**

- **خدمات الصوت:** مثل خدمات الهاتف المحمول والثابت المؤتمرات الصوتية، خدمات الراديو؛

---

[1] خيري محمد، **مرجع سابق**، ص: 125.

[2] زياد محمد الشرمان، **مبادئ التسويق**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص: 26.

[3] محمود جاسم الصميدعي، **سليمان شكيب الجيوسي**، تسويق الخدمات المالية، ط01، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص: 368.

[4] جعفر حسن جاسم، **مقدمة في الاقتصاد الرقمي**، ط01، دار البلدية ناشرون وموزعون، الأردن، 2013، ص: 90.

- **خدمات الصورة:** ونشاهدها في شكل صورة مرئية؛
- **خدمات الانترنت:** مثل التجارة الالكترونية، التعليم الالكتروني عن بعد، الطلب الالكتروني لحجز السفر المطاعم والفنادق عن طريق الانترنت.

✓ **دور قطاع الخدمات في زيادة النمو الاقتصادي**

- يساهم قطاع الخدمات في ارتفاع صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، توفير مناصب شغل في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ويساهم في العملية التعليمية من خلال تطوير مهارات العنصر البشري، والمناهج وطرق التدريس والتعليم الرقمي ومشروعات البنية التحتية للمدارس. وكل هذا يرفع مستوى النمو الاقتصادي [1].
- تسهيل انتقال الموارد المالية، توسع الأسواق المالية وتداول العقود الالكترونية، وهنا نفهم انه صارت للمعلومة قوة في المجتمعات المعاصرة، ولم تعد الموارد الطبيعية المفتاح الرئيسي الوحيد للتطور الاقتصادي، ولا العد الكمي للقوة البشرية كذلك[2].
- يعتبر نمو التجارة الالكترونية وتطورها في بلد ما دليل على مدى اندماجه في الاقتصاد الرقمي، واستعمال التكنولوجيا لتسهيل المعاملات التجارية وتحقيق النمو الاقتصادي.

وبالتالي يجب على الدولة الاستثمار بأعلى مستويات التقنية الحديثة لتكنولوجيا الاتصالات وتطبيقاتها، جنبا إلى جنب مع الاستثمار في رأس المال البشري، حتى تتمكن من تحسين تغطية البنية التحتية للألياف الضوئية لما لها دور فائق الأهمية لا يقتصر على التواصل بين الأفراد، بل يمتد ليلعب دوراً محورياً في تطور وتقدم مختلف القطاعات الاقتصادية.

4-6 خدمات الصحة والتعليم

تسعى مختلف الدول لتحسين إنتاجية العامل من خلال تحسين مستوى التعليم وهياكله، وكذا زيادة الهياكل الصحية وعمال القطاع الصحي من الناحية الكمية والنوعية من أجل إيصال خدمات الرعاية الصحية إلى المواطنين في مختلف المناطق لأن الفرد هو أساس التنمية في المجتمع.

---

[1] حسين العلمي، **دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس والجزائر**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف-1-، 2012-2013 ، ص: 114.

[2] جعفر حسن جاسم، مرجع سابق، ص: 92.

وتعرف خدمات الصحة بأنها مجمل الخدمات التشخيصية أو العلاجية أو الاستشفائية والتي تهدف لتعزيز الصحة سواء في عيادة خاصة أو مستشفى حكومي أو مخابر التحليل[1].

وحسب الديوان الوطني للإحصاء، يبلغ عدد العمال في السلك الطبي في الجزائر سنة 2018،109589 عامل بينهم: 81751طبيب مقسمة بين القطاع العمومي والخاص، 15008 جراحو أسنان، 12898 صيادلة. أما عدد العمال في السلك شبه الطبي فبلغ 139232 تقنيون ومساعدون في السلك شبه الطبي.

– المنشآت القاعدية الصحية: يبلغ عدد المؤسسات الاستشفائية العامة في 2018، 206 بعدد اسرة يبلغ 40442سرير، أما المؤسسات الاستشفائية الخاصة 09، المراكز الاستشفائية 15، دور الولادة الخاصة 135.

– المنشآت القاعدية خارج المستشفيات: يبلغ عدد المؤسسات العمومية للصحة الجوارية 273، عيادة متعددة الخدمات 1715، قاعات العلاج 6003، دور ولادة عمومية 410.

كما تعرف خدمات التعليم بأنها التصميم المنظم للخبرات التي تساعد المتعلم على تحقيق أهداف العملية التعليمية، فهي تقوم بخدمة تكون مقصودة ومخططة يقوم بها ويشرف عليها عضو هيئة التدريس داخل مؤسسة تعليمية أو خارجها لاكتساب خبرات[2].

ويبين الجدول التالي عدد الطلبة في الجزائر في سنة 2018

الجدول رقم (02 – 02): عدد الطلبة المسجلين في قطاع التعليم والأساتذة في سنة 2018

الأطوار	عدد التلاميذ/ الطلبة	عدد الأساتذة
التعليم الابتدائي	4513749	18244
التعليم المتوسط	2979737	15905
التعليم الثانوي	1222673	102279
المؤسسات الجامعية(في التدرج)	144910	63189 دائمين
جامعة التكوين المتواصل(في التدرج)	5423	120 دائمين

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، **الجزائر بالأرقام**، نتائج 2016-2018، رقم 49، نشرة 2021، ص: 24،25،26.

[1] رشدي قطاش وآخرون، **الرعاية الصحية الأولية**، دار اليازوري، الأردن، 2000، ص: 11.

[2] خيري محمد، مرجع سابق، ص: 131.

✓ **أثر خدمات الصحة والتعليم على النمو**

– إن توفير وتحسين الرعاية الصحية من هياكل أطباء معدات طبية وعلاجية وأدوية تعتبر محور رئيسي لتحديد جودة الحياة للمواطنين والمجتمع لان الانسان هو غاية أي نشاط تنموي في دولة ما، ويعتبر التعليم والصحة من اهم مرتكزات النمو لأنهما يؤثران ويتأثران بالخطط والبرامج التنموية. فضلا عن قوة امكانيات رأس المال الاجتماعي المادية والمعنوية على دعم ومساندة برامج وسياسات النمو المستدام في كافة القطاعات الاقتصادية وقد احتلت الجزائر المركز 83 في ترتيب الدول وفق مؤشر التقدم الاجتماعي لعام 2020 بعدما كانت تحتل 88 في 2016[1]؛

– يرفع التعليم من إنتاجية العامل، فالتعليم يؤثر بشكل غير مباشر على الإنتاجية من خلال التأثير على الصحة، فقد أثبتت الدراسات أن الأمية والجهل يؤثران تأثيراً فعالاً على مستويات الصحة الفردية والعامة، وبشكل عام يساهم التعليم في تحسين الموارد البشرية وتطويرها من خلال رفع الكفاءة والمقدرة الذهنية وسعة الاستيعاب ورفع إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد، يضاف إلى ذلك أن تعليم مهارات الإنتاج الحديثة لمن هم حاصلون على تعليم أساسي جيد، أسهل وأقل تكلفة من تدريب غير المتعلمين؛

– وفي عصر الصناعات المعتمدة على رأس المال البشري، أو ما تسمى بـ صناعات العقل البشري، فإن على العامل تطوير مهاراته باستمرار، ويعتبر قطاع التعليم العالي قناة لنقل ونشر المعارف المولدة في الخارج. كما يساعد الباحث العلمي، وأنشطة البحث والتطوير في استيعاب التقنيات الأجنبية الجديدة وتطوير الاختراعات التكنولوجية التي لها أثر على كل الجوانب الاقتصادية [2]؛

– يؤثر التعليم على النمو الاقتصادي بشكل مباشر، وتفيد دراسات البنك الدولي التي أجريت على دول شرق آسيا أن التعليم مجال مربح للاستثمار، ويعد المساهم الأكبر في النمو الاقتصادي الإجمالي لهذه الدول، إلا أن مساهمة التعليم الإيجابية في التنمية تعتمد على نوعية التعليم، ومدى ملاءمته لاحتياجات المجتمع في المراحل التنموية المختلفة.

---

[1] ياسر ابراهيم محمد داود، عصام أحمد البدري، **دور تحسين خدمات الرعاية الصحية والعلاجية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمصر**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، مجلد03، عدد02، جزء04، جويلية 2022، ص: 392.

[2] ميشيل تودارو، ترجمة محمود عبد الرازق، محمود حسن حسني، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص:393.

المطلب الثاني: الأثر المتبادل بين النفط والقطاعات المنتجة وظاهرة لعنة الموارد

من الناحية النظرية أظهرت الدراسات ارتباط النمو والتنمية الاقتصادية بالإيرادات النفطية في اقتصاديات الدول المصدرة للنفط خاصة الدول العربية منها، ذلك أن التنمية الاقتصادية تتطلب تراكم رأسمالي واستخدام الموارد الطبيعية والمالية في دعم وتمويل مختلف القطاعات الأخرى، كما لاحظنا عجز الموازين التجارية وتراجع الاحتياطيات من الصرف الأجنبي للدول خلال الأزمات النفطية، هذا فضلا عن تراجع النمو الاقتصادي للصناعة والزراعة بسبب ظاهرة لعنة الموارد.

1-الأثر المتبادل بين النفط والقطاعات المنتجة

تستخدم مادة النفط في القطاعات المنتجة كما تدعم إيراداته نموها، وأيضا يؤثر نمو القطاعات المنتجة على النفط، إذن هناك علاقة متبادلة.

1-1 أثر النفط على القطاعات المنتجة

ويرتبط قطاع النفط والغاز الطبيعي بالتنمية في الدول العربية بشكل عام، من خلال عنصرين أساسيين الأول عن طريق استخدام النفط والغار كمصدر للطاقة ومادة أولية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، كقطاع الصناعة والنقل وفي الاستهلاك المحلي من ناحية والثاني من خلال توفيرهما للعوائد المالية وإنفاقها في مشاريع البنى التحتية والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

✓ **تعزيز الأنشطة في القطاعات الاقتصادية:** يساهم النفط في تعزيز الأنشطة الاقتصادية من خلال[1]:

- يمهد استهلاك النفط والغاز الطبيعي في القطاعات المختلفة سبيل لبناء قاعدة صناعية متطورة في مجال الصناعات اللاحقة. فالنفط يوفر المواد الأولية للصناعات التحويلية التي قامت في الدول العربية، وتعمل على الاستفادة من القيمة المضافة التي تنتج عن عملية تحويل النفط الخام إلى سلع نهائية. كذلك في مجال الصناعات البتروكيماوية التي تعتمد على النفط والغاز الطبيعي كمادة خام لها والتي تحقق عدة مكاسب مقارنة مع تصدير النفط خام في صورته الأولية؛
- مصادر الطاقة الضرورية للتنمية في القطاعات الأخرى كالنقل وقطاع البناء والعقارات والتجارة والزراعة؛
- فتح المجال للاستثمارات الأجنبية خصوصا في الدول العربية التي تتميز بضآلة الاستثمارات اللازمة في مرحلة الإنتاج بالمقارنة مع بلدان العالم الرأسمالي، فبينما يلزم استثمار 90 مليون دولار في الولايات المتحدة لإنتاج طن

[1] سميح مسعود، **قضايا اقتصادية عربية**، ط01، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 422.

من النفط فإن 5 ملايين فحسب كافية لإنتاج الكمية نفسها في المنطقة العربية، ويعود سبب ذلك إلى غزارة إنتاج الحقول العربية، ضخامة الاحتياطي الثابت وتدني أجور الأيدي العاملة؛

- وبالإضافة إلى استخدام الطاقة في القطاعات سالفة الذكر، فهي تستخدم أيضا في تشغيل النشاطات المرتبطة بقطاع الطاقة ذاته، مثل محطات توليد الطاقة الكهربائية، ومصافي تكرير النفط، ومرافق تصنيع الغاز الطبيعي وتسبيله، إضافة إلى عمليات نقل النفط والغاز الطبيعي، وهنا فالطاقة تلعب دور مزدوج فتوفرها يساعد على التوسع في النشاطات الاقتصادية لاسيما الصناعية منها وهذا التوسع يؤدي إلى زيادة التوسع في الطلب على خدمات الطاقة مما يترتب عليه زيادة العائدات النفطية ويكون له أثر على التنمية.

✓ **توفير العائدات المالية:** يتم تصدير الفائض من النفط والغاز إلى الأسواق العالمية مما يترتب عليه تحقيق إيرادات بترولية يتم انفاقها في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يساهم في دفع عجلة النمو، لان التراكم الرأسمالي يعد أحد محددات النمو، وتؤثر العائدات النفطية على الدخل الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، وأصبحت الميزانية العامة في الدول العربية تعتمد عليه، مما أثر على الإنفاق العام للدول، وساهم في إنشاء المشاريع، بسبب الفوائض التي حققتها الموازين التجارية، والتي تؤثر بدورها ترفع الاستثمار والاستهلاك وتوفر النقد الأجنبي. وهو ما يترتب عنه من زيادة للواردات من السلع الرأسمالية الوسيطية والاستهلاكية.

كما استخدمت العوائد النفطية في الانفاق على قطاع الدفاع والتسليح الحديث مما عزز من مكانتها الدولية، هذا فضلا عن أن أغلب الدول المنتجة أنشأت صناديق سيادية لادخار فوائض الحساب الجاري منذ 2002 واستثمار هذه العائدات لتحقيق التنمية، أو للتخفيض من المديونية الخارجية. وهذا ما فعلته أغلب الدول العربية حيث لاحظنا انخفاض الدين العام للدول العربية بين 2002 و2006. بالإضافة إلى جلب العملة الصعبة وزيادة الاحتياطيات الأجنبية لدى البنوك المركزية للدول المصدرة.

1-2 أثر نمو القطاعات المنتجة على النفط وإيراداته

إن زيادة انتاج الأنشطة الصناعية يعني زيادة استهلاك النفط لأنه يدخل كمادة أولية في اغلب الصناعات مثل: صناعة العجلات ومختلف المعدات الأخرى وصناعة الأحذية والأقمشة، ويعتبر الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع، ويستخدم كمادة لتغذية صناعة المعادن، كما يعطي الصناعة مادة التشحيم أو التزييت الضرورة لاستمرار عمل الآلات، هذا فضلا عن استعماله كمادة أولية لإنتاج الكيمائيات العضوية وغير العضوية، كما أن زيادة إنتاج الزراعة تعني زيادة استعمال الآلات والمحركات التي تعمل بالوقود وكذا الأسمدة

الكيماوية، أما نمو قطاع البناء والتشييد فيعني زيادة استخدام المعدات والتجهيزات التي تحتاج بدورها إلى وقود...إلخ.

إن نمو القطاعات المنتجة يعني زيادة النمو الاقتصادي الذي يعتبر احد محددات الطلب على سلعة النفط، فزيادة نمو الصناعة، وارتفاع الطلب الكلي يرفع من قيمة ايرادات النفط وهذا ما لاحظناه خلال نهاية عقد السبعينات حيث دفع النمو أسعار النفط صعودا محدثا الطفرة النفطية الثانية 1979، أما حدوث العكس فيؤدي إلى نتائج سلبية على الأسعار أي اتباع سياسة تقشفية و انخفاض نمو القطاعات المنتجة كالصناعة والزراعة التجارة البناء والخدمات يؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط، وبالتالي اتجاه الأسعار نحو الأسفل وانخفاض عائداته، مثلما حدث في منتصف الثمانينات أين تم ترشيد الاستهلاك من طرف دول وكالة الطاقة الدولية وتقلص نمو القطاعات الاقتصادية وانخفض الطلب على النفط محدثا الأزمة النفطية العكسية 1986. وخلال النصف الثاني لـ2008 و2009 على إثر تراجع النشاط الاقتصادي بسبب أزمة الرهن العقاري، وأيضا خلال تراجع الطلب على النفط خلال 2020 على إثر تداعيات فيروس كورونا من انخفاض لنمو الناتج المحلي في الصين وأوروبا، والتدابير الصحية الوقائية التي أثرت على السياحة، النشاط الصناعي التجاري والإقليمي، الاستثمارات الأجنبية للدول النفطية بسبب القيود على الحركة والسفر. وهو ما أدى إلى انخفاض كبير في أسعار النفط وانكماش اقتصادات في آسيا الوسطى وبالتالي تراجع ايرادات الدول الريعية ومنها الجزائر التي تراجعت إيراداتها بـ 7.5% خلال 2019.

2– أثر لعنة الموارد على القطاعات المنتجة والتنمية

مع تقسيم النظام الاقتصادي الدولي إلى دول مصدرة للسلع المصنعة، ودول مصدرة للمنتجات الأولية، ارتبطت الأولى بالنمو السريع في حين أن هذه الأخيرة ارتبطت نسبيا بالنمو البطيء. حيث كان أداء البلدان ذات نقص في الموارد أفضل بكثير من الدول ذات الموارد الوفيرة من حيث توزيع الدخل والناتج القومي الإجمالي. وأكدت الأبحاث الكمية أن هناك علاقة سلبية بين النفط ونمو القطاعات المنتجة. حيث كانت البلدان التي تحركها المعادن من بين الأضعف والأكثر عرضة لفشل السياسات التي بدورها تؤدي إلى ضعف النمو والتنمية الاقتصادية.

وهذه العلاقة السلبية للتوافر الكبير للموارد، ونمو القطاعات المنتجة تفسر بظاهرة لعنة الموارد الطبيعية (Resource Curse) وتعني التناقض بين زيادة الموارد الطبيعية غير المتجددة مثل النفط ونمو القطاعات

الاقتصادية، إذ تؤدي إلى ظهور نتائج سيئة على مسار النمو والتنمية للبلد[1]. ذلك أن نسبة عالية من التغير في معدل النمو الاقتصادي هي نتيجة التغير في أسعار النفط وايراداته، وليس زيادة انتاجية القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الاجمالي. وهنا نجد أن لعنة الموارد لا تعني توفر البلد على كميات كبيرة من الموارد الطبيعية، وإنما البلد الذي تمثل فيه إيرادات صادرات مورد معين نسبة عالية من الناتج المحلي وبالتالي يقل الاهتمام بالقطاع الزراعي والصناعي مما يؤدي بالدولة إلى إتباع سياسة حمائية وتقل تنافسية القطاعات الأخرى، الأمر الذي يرفع من نسبة الواردات، يفاقم من عجز الميزان التجاري ويرفع نسبة البطالة[2].

ومن بين التفسيرات للعنة النمو على أن النفط يعمل كقيد، بدلا من أن يكون كأحد الأصول مايلي[3]:

2-1 العوامل الخارجية: ولها علاقة بتأثير القوى الاقتصادية الدولية على الاقتصاد المحلي، ومكانة البلد في الاقتصاد الدولي وتضم تفسيران.

✓ **المرض الهولندي:** الذي يصيب الاقتصادات ذات وفرة في الموارد. حيث تضعف قطاعات الموارد المزدهرة القدرة التنافسية للقطاعات المنتجة الأخرى.

ويشير المرض الهولندي إلى العملية التي تسبب طفرة في قطاع الموارد الطبيعية لبلد ما، وتحدث انخفاضا في قطاعيه الصناعي والزراعي، **وذلك بسبب تأثيرين:**

- صعوبة تقدير سعر الصرف الحقيقي: بسبب الارتفاع الحاد في الصادرات النفطية، تزداد المداخيل من الصرف الأجنبي، الذي يتم إنفاقه على الاستيراد، وترتفع نسبة الواردات وتكلفتها، أو يتم تحويله لعملة محلية تنفق على السلع المحلية المنتجة من قبل قطاع التجهيز والخدمات، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع المحلية وارتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقي للبلد، وهو ما يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية الخارجية للقطاع الصناعي ونقص الصادرات وانكماش معدلات نموها.

واندونيسيا كمثال في 1978 و1983 بعد فترات الازدهار، خفضت الحكومة قيمة الروبية كان الهدف على وجه التحديد هو منع ارتفاع سعر الصرف الذي من شأنه أن يثبط الصادرات غير النفطية. ومن المؤكد أن

---

[1] محمد رمضان، **تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية**، مركز الأبحاث Senyar Capital ، الكويت، يوليو 2012، ص: 08.

[2] بن عدة محمد وحداب محي الدين، **دراسة تحليلية لأثر العلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الدولي حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لجذب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 28-29 أكتوبر 2014، ص: 02.

[3] Michael L.Ross, **The Oil Curse: How Petroleum Wealth Shapes the Development of Nations**, Princeton University Press, the United Kingdom, 2012, p:47.

تخفيضات قيمة العملة عززت القطاع غير النفطي بشكل كبير، حيث ازدادت الصادرات المصنعة بنسبة 260% بعد أول تخفيض كبير في قيمة العملة.

– **انتقال رأس المال والعمالة إلى قطاع النفط والبناء:** بعيدا عن قطاعي التصنيع والزراعة، وبالتالي زيادة الضغط على الإنتاج في تلك القطاعات من خلال رفع تكاليف إنتاجها. وتؤدي هذه الآثار مجتمعة إلى انخفاض في صادرات المنتجات الزراعية. والسلع المصنعة والانكماش، وزيادة في كل من السلع المستوردة، وإنتاج (وتكلفة) المواد غير القابلة للتداول كقطاع البناء والتجهيز والعقارات.

وهناك جدل كبير حول قابلية تطبيق المرض الهولندي على تجارب البلدان المصدرة للنفط. لأنه يقتصر على اقتصادات العمالة الكاملة، مثل هولندا والنرويج بينما يدعي آخرون أن النتيجة الأكثر اتساقا هي الانخفاض في الانتاج الزراعي.

ويصر آخرون على أن المرض الهولندي ليس دليلا على "لعنة الموارد" وأن التركيز في قطاع معين يعني التغير في الميزة النسية لبلد ما. حيث أظهرت الدراسات الحديثة أن الحكومات يمكن أن تعوض عن تأثير المرض الهولندي، إذا رغبوا في ذلك. بادخارهم المكاسب غير المتوقعة المؤقتة أو استثمارها خارج البلاد، مثل الكويت والنرويج وفنزويلا، وبذلك تعقيم آثاره على المدى القصير على الاقتصاد الكلي وقد تعوض أيضا الضغوط على الاستثمار في القطاعات المنتجة إما عن طريق الشروع في برامج التصنيع، كما فعلت الجزائر وإندونيسيا والعراق وإيران ما قبل الثورة، أو عن طريق استهداف التنمية الريفية، كما فعلت إندونيسيا، في الواقع، المرض الهولندي ليس حتميا. طالما الحكومات الوطنية تنفذ سياسات لكبح جماح الاستهلاك الخاص ونفقات الاستثمار، واعتماد برامج استثمار إنتاجية في القطاعات التجارية غير النفطية، فانه يمكن تقليل آثارها إلى الحد الأدنى، إن لم يتم تجنبها[1].

✓ **كثرة تقلبات السوق النفطية وأسواق المواد الأولية:** تخضع المنتجات الأولية لتقلبات أكبر في الأسعار في السوق الدولية من السلع المصنعة. في غياب تنويع الصادرات وتقلب الأسعار يمكن أن يؤدي إلى انهيار النمو الاقتصادي.

2–2 عوامل الداخلية وتتعلق العوامل بالسمات الهيكلية والمؤسسية المحلية، وتؤكد أهمية سوء الإدارة النسبي للعائدات في التأثير على نتائج الأداء. فمثلا ساهم النفط وعائداته في بناء البنية التحتية للدول العربية المصدرة للنفط، خلق قرص عمل، زيادة الاحتياطات الرسمية وكذا متوسط دخل الفرد، وبالتالي يعود الأمر للهيكل البنيوي الاقتصادي للدول المصدرة للنفط وحسن توظيف العائدات النفطية من أجل تحسين جودة المؤسسات والاستثمار

[1] Miriam R. Lowi, **Oil Wealth and the Poverty of Politics Algeria Compared**, Cambridge University Press, United States, 2009, p:.28

في رأس المال البشري، وليس مجرد توزيع الريع النفطي على أغراض وأنشطة غير اقتصادية مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

وفي العديد من الدول المصدرة للنفط، كان الاقتراض الأجنبي في كثير من الأحيان هو العلاج المفضل لتباطؤ النمو الاقتصادي أو تغطية عجز الميزان التجاري في فترات انخفاض الايرادات، كما تم تشجيعه من قبل البنوك (الأجنبية)، مع الاعتراف بالموارد الطبيعية عالية القيمة "ضمانات واضحة". ومع ذلك، فقد ثبت أن الاقتراض الخارجي كان مسكنا مؤقتا. كما أن اللجوء إلى الائتمان من أجل الإنفاق الحكومي المدفوع بالازدهار غير الفعال في كثير من الأحيان[1].

يعزز النفط إيرادات الحكومة لكن يساهم في نمو القطاعات المنتجة بنسبة أقل:

إن التنقيب عن النفط وإنتاجه يتطلبان رأس مال شديد التركيز والتكثيف، بسبب المعدات باهظة الثمن والقليل من اليد العاملة نسبيا، وكذلك الشركات المنتجة للنفط تشتري من الشركات المحلية مدخلات إنتاج قليلة نسبيا لا تساهم بشكل كبير في الاقتصاد المحلي، وتستخدم معدات باهظة الثمن تصنع في الدول المتقدمة. وغالبا ما يفشل النفط في تعزيز نمو القطاع الزراعي والصناعي ذلك بسبب[2]:

- **تأثير حركة الموارد:** عندما يزدهر قطاع الموارد، يجتذب القوى العاملة ورأس المال إليه ويبعدهما عن القطاعين الزراعي والصناعي، فيرفع تكاليف الإنتاج في كليهما؛
- **تأثير الإنفاق:** عندما تتدفق الأموال من قطاع النفط المزدهر إلى اقتصاد دولة ما، ترفع معها سعر الصرف الحقيقي للعملة. أي يصبح استيراد السلع الزراعية والمواد المصنعة أرخص تكلفة من تصنيعها محلياً.

ونتيجة لذلك، قد يخسر القطاعان الصناعي والزراعي حصة من السوق المحلية، بسبب منافسة المواد المستوردة والأرخص سعراً، فيصبح أمر المنافسة في الأسواق العالمية أشد صعوبة، بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وسعر صرف العملة الحقيقي. بينما السلع والخدمات التي لا يمكن استيرادها، أي السلع غير القابلة للمتاجرة في القطاعات مثل البناء والأمن والتعليم تبقى محمية من تأثير هذه عوامل. بل يتجه القطاع الخاص للاستثمار في قطاع البناء والتشييد والعقارات لأنها أكثر استقرار وربحية.

وهذا ما حدث بعد السبعينيات، حيث تضرر القطاعين الصناعي والزراعي في كثير من البلدان المصدرة للنفط، حيث توصل الباحث Thorvaldur Gylfason إلى أن أغلب البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تتميز

[1] Miriam R. Lowi, **Ibid**, p:.28
[2] Michael L.Ross, **op cit**, p: 48

بمعدلات نمو منخفضة مقارنة بالبلدان الفقيرة بالموارد، ويضرب مثلا ببلد يعتبر من أكبر البلدان المنتجة والمصدرة للنفط، وهو نيجيريا، فالناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد في هذا البلد الأفريقي حاليا هو ليس أكبر مما كان عليه منذ استقلاله سنة 1960، وهذا لا يخص نيجيريا وحدها بل أغلب الدول المصدرة للنفط، ومنها الجزائر، كولومبيا، الإكوادور، نيجيريا وفنزويلا، ويرجع هذا الباحث هذا الارتباط السلبي بين وفرة الموارد وتراجع النمو إلى تراجع نسبة الصادرات الزراعية والمواد المصنعة في إجمالي الصادرات، وظهور سلوك البحث عن الريع في الاقتصاديات النفطية (Rent-Seeking) حيث يتم استخراج الثروة من الأرض وتوزيع الريع، دون البحث عن إنشاء الثروة، أو الاستثمار في الموارد البشرية وتخصيص نفقات منخفضة للتعليم[1].

وفي نيجيريا مثلا فقد تسبب المرض الهولندي في تخفيض قيمة المنتجات الزراعية، فأنهك الصناعات المعتمدة على تصدير الكاكاو، زيت النخيل، والمطاط. وفي الجزائر، أدى ازدهار صادرات النفط إلى انخفاض صادرات المواد المصنعة مرتين مرة أواخر السبعينيات، وأخرى أواخر التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين

ومن منظور اقتصادي محض، ليس المرض الهولندي مهلكاً بالقدر الذي يوحي به اسمه. لأنه وفقاً لنظرية الميزة المقارنة، إن ازدياد حجم صادرات النفط والغاز يفترض أن يزاحم أنواعاً أخرى من الصادرات، لأنه يستلزم تحولاً في الميزة المقارنة لبلد بعينه. فإذا كان الدخل المتأتي من قطاع النفط أكبر من الدخل المفقود في قطاعي التصنيع والزراعة الأمر الذي يعد صحيحاً وفقاً لنماذج اقتصادية بسيطة، ينبغي أن يبقى البلد أكثر غنى وأفضل حالاً. وفي الوقت الراهن توسع إيرادات النفط للقطاع العام، يقلل حجم القطاعين الزراعي والصناعي حيت أنهما يكونان عادة في حوزة القطاع الخاص[2].

المطلب الثالث: أثر عائدات النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط

إن عائدات النفط لا تعتبر دخل لكونها لا تتولد عن نشاط اقتصادي دوري متجدد، وإنما عملية تبادل للنفط مقابل الموارد المالية، ولهذا فإن الدول التي تعتمد على إيرادات النفط والغاز للحصول على موارد لتمويل عملية التنمية تكون عرضة للتغيرات في أسعار النفط صعودا ونزولا، وهذا الأمر يولد تبعية عملية التنمية لعائدات النفط، وليس لمساهمة القطاعات المنتجة. خاصة ان مميزات العائدات النفطية كحجمها الكبير وعدم استقرارها

[1] Thorvaldur Gylfason**, Natural Resources, Education, and Economic Development**, European Economic Review, Volume 45, May 2001, Amsterdam, p: 849.
[2] Michael L.Ross, **op cit**, p: 48.

يعيق المشاريع التنموية في كثير من الأحيان، هذا فضلا عن اتباع الحكومات لاستراتيجية تنمية غير متوازنة يكون فيها قطاع النفط هو قائد القطاعات الأخرى[1].

1- مميزات عائدات النفط: تعرف العائدات بأنها الايرادات التي تحصل عليها الدول المنتجة والمصدرة للنفط مقابل تصدير النفط، ولها أربعة مميزات وهي[2]:

1-2 حجم العائدات ومصدرها: إن الحجم الهائل لهذه الإيرادات يسهل على الحكومات أمر إسكات المعارضة، مثلا زاد الإنفاق الحكومي الإجمالي بنسبة كبيرة في كل من أذربيجان وغينيا الاستوائية. ويمكن أن يؤدي أيضاً إلى قيام حركات تمرد وعصيان عنيفة عندما يسعى مواطنو المناطق الغنية بالنفط في بلد ما للحصول على حصة أكبر من هذه العائدات الهائلة. ومع ذلك، لا يمكن لحجم العائدات وحده أن يسبب لعنة النفط. فلدى كثير من البلدان الأوروبية ايرادات أكبر حجماً من البلدان المنتجة للنفط، وتحقق نمو اقتصادي كبير، ذلك أن مصدر هذه الإيرادات يعتبر مهم أيضاً، فالحكومات التي تستمد مواردها المالية من عائدات النفط تصبح أقل اتكالا على الضرائب المفروضة على السلع والخدمات بنسبة 30% من الدول غير المنتجة للنفط، عندما تتمول الحكومات عبر فرضها ضرائب تصبح أكثر تقييداً من قبل مواطنيها؛ لكن عندما تتمول من عائدات النفط، تصبح أقل عرضة للضغوطات العامة.

1-2 التقلبات وعدم استقرار عائدات النفط: بسبب التغير في الإنتاج والقدرات المحلية او تقلب أسعار النفط العالمية، وارتفاع احتياطيات بلد ما وانخفاضها، يمكن أن يؤدي إلى تقلبات كبيرة على صعيد توفير الموارد المالية للحكومة. فتزداد صعوبة مهمة الحكومات والتي نادراً ما تتمكن من استكمال أهدافها المسطرة بسبب عدم الاستقرار المالي، كما أن اعتماد الموازنة العامة على الايرادات النفطية يستلزم استخدام هذه الايرادات في تغطية نفقات قصيرة ومتوسطة الأجل، كي لا يتم الإهدار المتكرر لثروة الموارد الطبيعية[3].

1-3 سرية عائدات النفط: تعلن بعض الدول عن إيراداتها مثل البرازيل نيوزيلاندا، النرويج، وولاية ألاسكا الأمريكية، بينما تستعمل دول أخرى حسابات خارج الميزانية تستخدم لتبقي القسم الأكبر من إنفاقها خارج

[1] حمزة طيبي وناصر مغني، **النفط في البلدان العربية بين التنمية الاقتصادية ولعنة الموارد**، الملتقى الدولي حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لجذب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 28-29 أكتوبر 2014، ص:04.

[2] Michael L.Ross, **op cit** , p: 32

[3] Benoît Campagne,Markus Kitzmuller,Silvana Tordo, **Designing Oil Revenue Management Mechanisms: An Application to Chad, P**olicy Research Working Paper 9402, Trade and Investment Global Practice, September 2020, p:06.

نطاق السجلات، أو ضمن حسابات شركات النفط الدولية بعيدا عن التدقيق العالم. وغالباً ما تتواطأ الحكومات مع شركات نفط عالمية لإخفاء صفقاتها وتعاملاتها التجارية أو شركاتها النفطية الوطنية لإخفاء إيراداتها ونفقاتها.

1-4 قابلة للنفاذ: العائدات النفطية تأتي من تصدير مورد ناضب وهو النفط، أي يمكن أن تتناقص وتنعدم بنضوب النفط، ولهذا يجب على الدول النفطية الادخار على المدي الطويل، حتى يتسنى للحكومات إيجاد مصادر مالية اخرى في حالة النفاذ دون الوقوع في ازمة[1].

2- أثر العائدات النفطية على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط

إن حدوث صدمة اقتصادية هو منعطف حاسم للدولة المصدرة للنفط. فالتغير السريع في إيراداتها يؤثر على كل من قدراتها التوزيعية للدخل والخيارات التي تتخذها للتنمية القائمة على النفط، عواقب وخيمة على الدولة. ولنتذكر أن إيران وإندونيسيا استسلمتا لانهيار النظام وتغيير النظام في عامي 1979 و1998 على التوالي، على الرغم من أن إندونيسيا نجحت في النجاة من الصدمات الاقتصادية السابقة. وفي المقابل، ظلت المملكة العربية السعودية مستقرة، على الرغم من الانكماش الاقتصادي الحاد الذي شهدته في أواخر الثمانينيات، وكانت الغَلَبة للنظام. ومثل الجزائر، أصبح العراق غير مستقر بشكل حاد بعد صدمة عام 1986.

1- حالة ارتفاع العائدات النفطية

إن ارتفاع أسعار النفط في فترات معينة، قد أكسب الدول المنتجة والمصدرة للنفط تدفقات مالية ضخمة جراء ارتفاع قيمة الصادرات النفطية التي تعتبر الداعم الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المصدرة، وبالرغم من النواحي الايجابية لهذه العائدات في تحسين المستوى المعيشي للفرد، إلا أن لها نواحي سلبية تتعلق بنقص قوتها الشرائية بسبب ارتفاع التضخم.

1-1 **الايجابيات:** لارتفاع عائدات النفط مجموعة من الايجابيات نذكر منها[2]:

- ارتفاع قيمة الصادرات النفطية من اجمالي صادرات الدول المنتجة؛
- زيادة عدد الاستثمارات الأجنبية الموجهة لقطاع المحروقات والصناعات التحويلية؛
- توسيع طاقات تكرير النفط، وانشاء المعامل البتروكيماوية ومعامل تسييل الغاز؛
- انشاء المشاريع الانتاجية خاصة الصناعية منها مثل مصانع الحديد والصلب والالمنيوم، وصناعات مواد البناء والمواد الغذائية، كما أنشأت بعض الحكومات الأحواض الجافة لصيانة وإصلاح السفن؛

[1] Benoît Campagne,Markus Kitzmuller,Silvana Tordo, ibid, p:06.
[2] Abdullah Shalmani and others, **Effects of World Crude Oil Prices on Crude Oil Import: Evidence from Pakistan**, ResearchGate, vol 04, N° 02, june 2015.p32.

– تقليص البطالة وتوفير مناصب شغل لفئة كبيرة من المجتمع خاصة في قطاع المحروقات والصناعات التحويلية؛

– ارتفاع نسبة مساهمة الايرادات النفطية في الايرادات العامة للدولة، وقد وصلت نسبة مساهمة الايرادات النفطية في الايرادات العامة للدول العربية لـ 59% سنة 2022. مما يؤثر على زيادة الانفاق العام الجاري والاستثماري. كما ارتفعت مساهمتها كنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية مجتمعة لـ 17.2% سنة 2002 مقارنة بـ 15% سنة 2021[1]؛

– ارتفاع مداخيل قطاع الخدمات، ذلك أن زيادة الانفاق الحكومي يعني رفع الطلب الكلي وزيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية والخدمات المرتبطة بها من تسويق، نقل وتأمين وغيرها؛

– تحسن المستوى المعيشي في الدول العربية المصدرة للنفط، بزيادة الإنفاق الحكومي على الجانب الاجتماعي التعليمي أو الصحي، وتحتل دول الخليج المراتب الأولى عالميا وعربيا في متوسط الدخل؛ مما سمح لها بالتوسع في المشاريع والاستثمارات[2]؛

– نجحت الدول العربية من خلال العوائد النفطية في تحسين البنى التحتية وتوسيع شبكة الطرق، وتوفير المرافق العامة ووسائل الرفاهية. والأكثر من ذلك نجحت دول الخليج في توفير الأساسيات والكماليات من حاجيات أفرادها؛

– بناء هوامش الأمان المالي والمحافظة على زخم الاصلاحات المالية العامة للمضي بتنفيذ خطط التحول والتنويع الاقتصادي؛

– تعزيز الاحتياطيات الأجنبية لدى البنوك المركزية: لقد لوحظ ارتفاع كبير في مستوى الاحتياطيات الأجنبية للدول العربية النفطية، حيث ارتفعت هذه الاحتياطيات بمقدار الضعف حتى وصلت إلى ما يتجاوز 500 مليار دولار مع بداية العام 2006، وتعزيز المدخرات من خلال إنشاء صناديق الاستقرار المالي(صناديق سيادي) تضم الايرادات الاضافية المتراكمة على إثر ارتفاع الأسعار[3]؛

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023**، مرجع سابق، ص: 116.

[2] عاطف سليمان، **الثروة النفطية ودورها العربي: الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص: 206.

[3] جاسم المناعي، **تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاديات العربية: الايجابيات والاشكاليات والاصلاحات المطلوبة**، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 30 ماي2006، ص:05.

– التخفيض بشكل ملموس في مديونية القطاع العام بالنسبة للدول العربية، بشكل عام، فقد انخفض الدين العام من 70% من الناتج الاجمالي المحلي في عام 2002 إلى 42% في 2006. ثم 23.4% في 2022، ومن بين الدول منخفضة نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي نجد: الجزائر، السعودية والكويت [1]؛

– استثمار عائدات النفط في الدول الصناعية الكبرى، حيث أن معظم العوائد النفطية العربية مستثمرة في أذونات وسندات الخزينة الأمريكية التي سعر فائدتها متدن، أو مودعة في البنوك الأمريكية والأوروبية خاصة في سويسرا فرنسا وبريطانيا، كما تم استخدام هذه العوائد الزيادة الاحتياطيات الرسمية للدول العربية في صندوق النقد الدولي الذي يعيد إقراضها بشروط أكثر إجحافا للدول النامية، وتتضارب الأرقام حول حجم عوائد النفط العربية سواء العامة أو الخاصة المستثمرة في الدول الصناعية[2].

2–1 السلبيات: من بين سلبيات ارتفاع عائدات النفط على الدول المصدرة للنفط نجد:

– ارتفاع معدلات التضخم في البلدان المصدرة للنفط بعد الارتفاعات الكبيرة لأسعار البرميل منذ 2002 والتي ساهمت فيها العديد من العوامل الخارجية والمحلية وهي[3]:

– العوامل الخارجية: وتتمثل في غلاء أسعار السلع المستوردة ناجم عن ارتفاع الأسعار في بلد المنشأ، وهو ما يشكل النسبة الأكبر من معدل التضخم السائد في البلدان النفطية، علماً بأن غلاء الأسعار في بلد المنشأ ناجم بدوره عن تضاعف أسعار النفط الذي ترك آثاراً تضخمية غير مسبوقة في البلدان الصناعية ذاتها، والتي تعبر المزود الرئيسي للبلدان النفطية بمعظم احتياجاتها من السلع والخدمات؛

– عوامل محلية: وتكمن في الفرص الاستثمارية الكثيرة التي ظهرت مع ارتفاع أسعار النفط وما تبعها من إعلان عن مشاريع ضخمة للبنى التحتية وبرامج تنموية مختلفة في كافة بلدان المنطقة وتدفق المزيد من الشركات والاستثمارات الأجنبية، مما أدى إلى ارتفاع الطلب المحلي على السلع المختلفة والخدمات بصورة كبيرة، وبالأخص الطلب على العقارات السكنية والتجارية، وارتفاع أسعارها بصورة خيالية خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً. كما ارتفعت المنتجات المحلية لأنها تعتمد على المواد الأولية المستوردة من الخارج؛

---

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023**، مرجع سابق، ص:179.

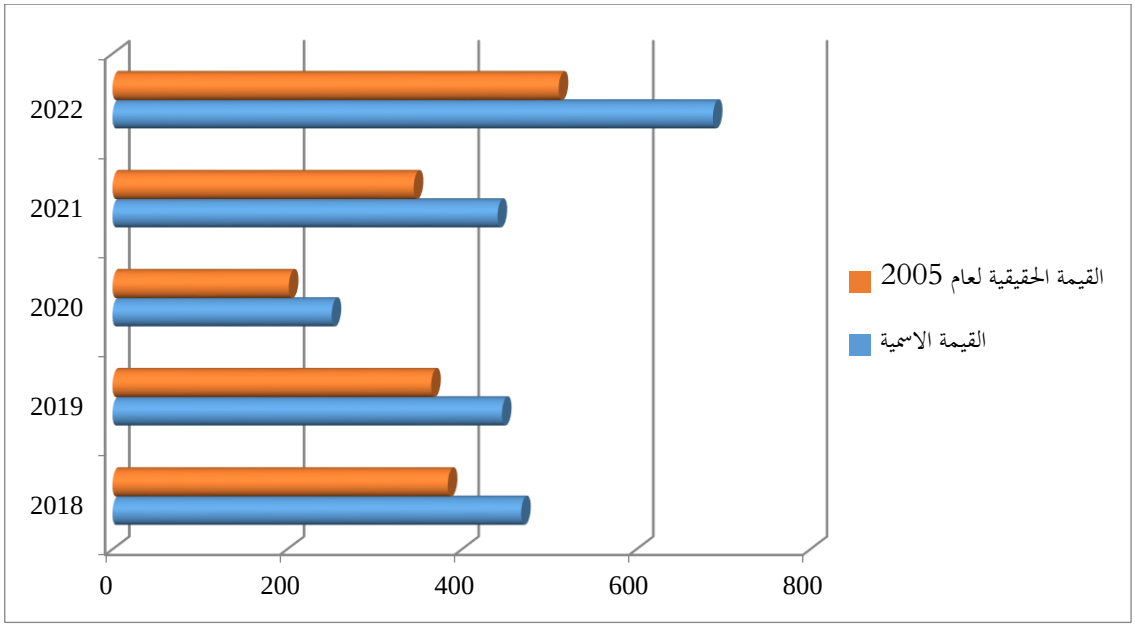
[2] حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال 1986–2008**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008–2009، ص: 122.

[3] عدناني خولة، **أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية: دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر والامارات العربية المتحدة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، 2021–2022، ص: 65.

- إن الزيادة في القيمة الاسمية يقابلها اتساع الفجوة بين القيمة الاسمية والحقيقية وفقدان عائدات الصادرات لقوتها الشرائية. وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (02 – 01): القيمة الاسمية والحقيقية لصادرات الدول العربية خلال الفترة (2018-2022)

(مليار دولار)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023**، أبوظبي، ص: 322.

ونلاحظ اتساع في الفجوة بين القيمة الاسمية والحقيقية لصادرات النفط، ففي سنة 2018 كانت قيمة الصادرات العربية الاسمية 463 مليار دولار بينما الحقيقية 384 مليار دولار بفجوة 77 مليار دولار، لتتسع الفجوة سنة 81 مليار دولار سنة 2019، ثم تناقصت الفجوة لـ 49 مليار دولار على اثر تراجع قيمة الصادرات، ثم عادت للارتفاع لـ 96 مليار دولار سنة 2021 على اثر ارتفاع معدلات التضخم العالمي، لتصل الفجوة 177 مليار دولار كفارق بين قيمة القيمة الاسمية والحقيقية[1].

وهذا التضخم هو ما يرفع من قيمة السلع المستورة والمحلية على حد سواء، ويؤدي بانخفاض في القدرة الشرائية للأفراد، وهو ما يدفع بالدولة لزيادة الانفاق على الأجور لتعويض انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد.

- إن التوسع في الانفاق عند ارتفاع العائدات النفطية، يجعل الدولة غير قادرة على تخفيضه عند تراجع العائدات، مما يضطرها الى اللجوء الى الاقتراض، وهو ما حدث في الدول العربية الخليجية حيث تزايد الإنفاق حتى

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023**، مرجع سابق، ص: 322.

في خلال فترات انخفاض أسعار النفط، مما أدى إلى تزايد العجز في الموازنات العامة لهذه الدول. وعلى سبيل المثال، فإن عائدات النفط في المملكة العربية السعودية في الفترة ما بين (1975 - 2000) بلغت 01.14 تريليون دولار. ويرى الخبراء أن هذا الدخل ولد التبذير، فمنذ عام 1983، راكمت السعودية عجزا ماليا في الموازنة العامة تجاوز 230 مليار دولار معظمه تم تحويله بالاقتراض من مؤسسات مالية حكومية وغير حكومية، وبلغ العجز أكثر من 170مليار دولار. وتبلغ الفوائد المدفوعة على ديون السعودية 07 مليار دولار سنويا[1].

- من التأثيرات السلبية الأخرى لارتفاع عائدات النفط ارتفاع فاتورة الاستيراد بسبب ضعف الانتاج، واحتمالات تراخي جهود الاصلاح، حيث إن زيادة النفقات الجارية خاصة فيما يتعلق بالأجور والرواتب والمنح والإعانات قد تضعف سياسات الترشيد وتقلل من أهمية الانضباط المالي وتزيد من هيمنة القطاع العام.

2- حالة انخفاض العائدات النفطية

يختلف أثر انخفاض العائدات النفطية على الدول المصدرة للنفط بحسب امكانياتها الاقتصادية وحجم صادراتها. النفطية.

2-1 الايجابيات

قد يكون من الغريب أن يكون لانخفاض أسعار النفط إيجابيات لكن في الواقع قد يحدث ذلك، ويمكن توضيح ذلك أكثر على النحو التالي[2]:

✓ زيادة وعي الحكومات إلى المخاطر المحدقة بالاقتصاد، وعدم الاتكال على سياسة توزيع الريع، وهذا من شانه دفعها إلى إجراء إصلاحات هيكلية مالية ونقدية، كما يشجع الدولة على ترشيد الإنفاق العام، والتوجه إلى سياسة شد الحزام الدفع؛

✓ دفع الدولة إلى تنويع صادراتها والخروج من دائرة تصدير المواد الأولية، من خلال تشجيع وتقديم الدعم المالي واللوجيستي للمصدرين، وإزالة كل القيود الجمركية والإدارية ورفع الرقابة على سعر الصرف؛

✓ تشجيع وفسح المجال للقطاع الخاص لتحسين نمو القطاعات المنتجة، وتراجع هيمنة القطاع العام على بعض القطاعات كالبنوك والنقل الجوي والبري؛

---

[1] صباح عبد الرسول التميمي، **دور النفط العربي في تحقيق الأمن الاقتصادي العربي**، مجلة كلية التربية للبنات، مجلد 21، عدد01، جامعة بغداد، العراق، 2010، ص: 132.

[2] بالقط فيصل، **أثر الصدمات النفطية على توازن بعض المتغيرات الاقتصادية الخارجة في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية 1990-2020**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2021-2022، ص: 42.

✓ تحرك الدول للاستثمار في الطاقة المتجددة خاصة مع التحولات الجديدة في أسواق الطاقة وزيادة كهربة وسائل النقل.

2-2 السلبيات: إن البلدان المصدرة للنفط وخاصة مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي، راكمت احتياطيات مالية في وقت ارتفاع أسعار النفط مما سمح لها ببناء هوامش مالية قوية والتمتع بمستوى عالٍ من التنمية والمعيشة، فإن الصدمات النفطية السلبية تهدد استدامة ماليتها العامة مما يؤدي إلى تكبدها خسائر عائدات النفط عدة تداعيات على الدول المصدرة للنفط نذكر منها:

✓ عجز في الموازنة العامة، تدهور موازين الدفوعات وتراجع في الناتج المحلي الاجمالي نتيجة انخفاض مساهمة قطاع المحروقات، ما ينجم عنه ضعف معدلات النمو الاقتصادي؛

✓ تأكل احتياطات النقد الأجنبية المتراكمة من فوائض حسابات ميزان المدفوعات خاصة الميزان التجاري لسنوات الرخاء، مما يعرض قيمة العملة المحلية للتراجع مقابل العملات الرئيسية خاصة للدول التي تعتمد على سعر الصرف المدار وليس لديها احتياطات أجنبية كافية تمكنها من تطبيق سياسة التعقيم[1]؛

✓ تراجع في الانفاق الحكومي، واتباع سياسة تقشفية وبالتالي تراجع في نسب التوظيف، وارتفاع في تكاليف الإنتاج وأسعار السلع وبالنتيجة تدني القدرة الشرائية للأفراد ومستوى معيشتهم، وهذه المشاكل قد تؤدي لحدوث اضطرابات سياسية واجتماعية؛

✓ قيام بعض الدول النفطية وخصوصا التي بها الصناديق السيادية، بالسحب من الأموال المودعة بها، لتغطية جزء من إنفاقها الجاري والاستثماري، وذلك بدلا من استثمارها أو الاحتفاظ بهذه المدخرات لتغطية احتياجات الأجيال المقبلة بعد نفاذ الموارد الطبيعية؛

✓ تراجع مستوى النشاط الاقتصادي، وقلة عدد الاستثمارات الموجهة للصناعات البترولية من إنتاج ونقل وتكرير، كما يتوقف الاستثمار في البحث والاستكشاف على الحقول الجديدة، وقد تتوجه الدولة إلى إجراء تعديلات في نظام الجباية البترولية لتشجيع المستثمر الأجنبي؛

أكد الباحثون تأثير انخفاض أسعار النفط وايراداته على سلوك الاستهلاك، التضخم وعوائد أسواق الأسهم. فضلاً عن التأثير على أسعار السلع العالمية الأخرى مثل الذهب والأسعار المحلية على السواء. ويمكن أن يؤثر انخفاض أسعار النفط وايراداته أيضًا على الطريقة التي يتم بها تصميم السياسات الاقتصادية (أي السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف) عبر البلدان وتشكلها فينخفض الانفاق ويتم التوجه نحو التقشف. وإلى جانب

[1] بالقط فيصل، **مرجع سابق، ص: 43**.

تأثيرها المباشر على الحساب الجاري من خلال مكونات الميزان التجاري فتقل الايرادات ويحدث عجز للميزان التجاري، قد يكون لانخفاض الايرادات أيضًا تأثير على سعر الصرف. والواقع أن انخفاض أسعار النفط وايراداته من المرجح أن يؤدي إلى انخفاض قيمة عملة الدولة المصدرة للنفط[1].

وتعزز كل هذه التطورات أهمية التوجه الجاد والمستدام نحو تنويع مصادر الدخل على المدى المتوسط والبعيد. علاوة على ذلك، إذا تم تقدير هذه الخسائر بشكل مباشر وسهل، فإن آثارها الكلية والقطاعية لا يمكن قياسها بشكل مباشر.

[1] El Mostafa Bentour, **Op Cit**, P :08

المبحث الثاني: عائدات النفط في الجزائر

تعود قصة اعتماد الاقتصاد الجزائري على الإيجارات المستمدة من بيع المحروقات إلى عام 1956 عندما تم اكتشاف رواسب ضخمة في عجيلة وحاسي مسعود، مما حوّل البلاد بسرعة إلى أكبر منتج للغاز في إفريقيا وثاني أكبر منتج للنفط. تعمق هذا الاعتماد مع زيادة عائدات الطاقة، أولاً من خلال تأميم صناعة النفط والغاز في أواخر الستينيات، وثانيًا مع الزيادات الهائلة المفاجئة في أسعار الطاقة العالمية التي أعقبت صدمة النفط عام 1973.

وقد ظلت الصادرات النفطية تمثل ما يقارب 98% من إجمالي الصادرات لسنوات عديدة لغاية سنة 2013، أين بدأت النسبة تتناقص لصالح الصادرات خارج المحروقات، كما تعد إيرادات المحروقات الجانب الأكبر من الإيرادات العامة، هذا فضلا عن المساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي.

المطلب الأول: القطاع النفطي في الجزائر

إن قانون البترول الجزائري تم تعديله مرتين، المرة الأولى سنة 1959 لتوسيع صلاحيات الدولة الفرنسية، والتعديل الثاني كان سنة 1961 وفيه تم فرض إلغاء اللجوء إلى مجلس الدولة في حالة حدوث منازعات نفطية وأقر بضرورة اللجوء إلى التحكيم الدولي وهذا بهدف حماية المصالح الفرنسية بعد استقلال الجزائر[1]. وتجدر الإشارة إلى أنه عند الاستقلال كانت الشركات الفرنسية تسيطر على حوالي ثلثي إنتاج البترول الجزائري[2].

1- النصوص التشريعية المنظمة لقطاع النفط

ومنذ الاستقلال تغير التشريع الجزائري الخاص بقطاع النفط عدة مرات، ويمكن تمييز ثلاثة مراحل تميزت كل واحدة بملامح خاصة بها، وهي:

1-1 مرحلة الاتفاقيات الجزائرية الفرنسية وسيادة نظام الامتيازات: حيث تم إلزام الجزائر بموجب اتفاقيات ايفيان بضمان جميع الحقوق البترولية التي منحتها فرنسا للشركات الفرنسية والأجنبية بموجب تطبيق قانون البترول الصحراوي قبل تاريخ الاستقلال[3].

---

[1] وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص: 177.

[2] يسري محمد ابو العلا، **مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص: 442.

[3] بلقاسم سرايري، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد في افق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص: 96.

* SONATRACH: Société Nationale de Transport et de Commercialisation des Hydrocarbures

وقد حاولت الجزائر بسط سيطرتها على ثرواتها النفطية وطالبت بتاريخ 1963/03/19 بإعادة فتح باب المفاوضات من جديد لمراجعة البنود الخاصة باستغلال المحروقات الواردة في اتفاقية إيفيان كما قامت بإنشاء شركة سوناطراك(SONATRACH)* في 1963/12/31 من أجل[1]:

- القيام بالدراسات التمهيدية المتعلقة ببناء وسائل النقل البرية والبحرية للمحروقات.
- بناء وسائل النقل.
- شراء وبيع المحروقات.
- الحصول على التراخيص البترولية، وتوقيع الاتفاقيات لإنجاز كافة المشروعات المتعلقة بالبترول.

وبموجب المرسوم رقم 66 – 292 الصادر بتاريخ 1966/09/22 اتسع نطاق عمل سوناطراك ليشمل كافة مراحل صناعة المحروقات من خلال تعديل القانون الأساسي لها و تغيير بياناها، ورفع رأس مالها[2].

1–2 مرحلة التأميمات وسيطرة شركة سوناطراك على الأنشطة: نتيجة فشل المفاوضات بين الجزائر وفرنسا حول أسعار النفط، قامت الحكومة الجزائرية بإعلان قرار التأميم من طرف الرئيس هواري بومدين يوم 24 فيفري 1971 ودفع تعويضات عادلة للشركات المؤممة [3].والتاميم هو نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخواص إلى ملكية الدولة، وتكون إما ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها أو احتكار الدولة لبعض أنشطته دون السماح لأطراف أخرى سواء كانت محلية أو دولية بالعمل فيه[4]. ومن أهم اسباب التاميم نجد[5]:

- السيطرة الكبيرة للشركات العالمية واحتكارها لجميع مراحل صناعة النفط؛
- تزايد أهمية النفط كمحرك للنشاط الصناعي الدولي؛
- الرغبة في زيادة الادخار ثم الاستثمار وتوفير مصادر تمويل التنمية للقطاعات الأخرى.

وعلى إثر تراجع الايرادات وتقلص الانتاج في الثمانينات، حاولت الحكومة الجزائرية مراجعة سياستها، إذ أظهرت هذه التطورات أيضا محدودية قدرات شركة سوناطراك، لاسيما في مجال اكتساب التكنولوجيا اللازمة المواجهة انخفاض الحقول الناضجة، ونتيجة لذلك لم يكن للسلطات الجزائرية خيار سوى تقديم قانون محروقات

---

[1] عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخظر، باتنة، 2008، ص: 28.

[2] يسري محمد ابو العلا، **مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري**، مرجع سابق، ص: 296.

[3] يسري محمد ابو العلا، نفس المرجع، ص: 287.

[4] بن رمضان أنيسة، **دراسة إشكالية استغلال الموارد الناضبة وأثرها على النمو**، هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2014 ، ص: 223.

[5] Abdelkader Sid Ahmed, **Développement sans croissance: L'expérience des économies pétrolières du tiers-mond**, O.P.U, Alger, 1983, p: 49

جديد سنة 1986، تم من خلال مراجعة الشروط الجبائية في محاولة لجذب الاستثمار الأجنبي إلى أنشطة الاستكشاف والتطوير[1].

1–3 مرحلة الإصلاحات منذ سنة 1986:

✓ **القانون رقم 86–14**: المؤرخ في 1986/09/19، المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، نص على أن لا يشرع في أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها إلا برخصة منجمية، أي يجب على أي شخص أجنبي معنوي يرغب في ممارسة أعمال التنقيب والبحث أن يقوم بالاشتراك مع مؤسسة وطنية، هذا فضلا عن تحديد نسبة انتفاع المؤسسة الوطنية التي لا يجب أن تقل عن 51%، وكذا حدد أشكال الاشتراك وطريقة انتفاع الشريك الأجنبي[2].

✓ **القانون رقم91–21 المعدل والمتمم لقانون 86–14**: مؤرخ في 1991/12/04 وقد جاء هذا القانون بمجموعة من التعديلات منها[3]:

- يمكن لأشخاص معنوية أجنبية القيام بأنشطة التنقيب والبحث، مع توسيع إطار الشراكة ليشمل قطاع الغاز؛
- منح تخفيضات في نسب الأتاوة والضريبة على النتائج بحسب أهمية الجهد المبذول في البحث والاستغلال ونوع الإنتاج والتقنيات المستخدمة في الاستخراج؛
- يمكن للشريك الأجنبي أن يمول، ينجز ويستغل القنوات المرتبطة بنشاط المحروقات لحساب مؤسسة وطنية؛
- في حالة فشل المصالحة بين الدولة وأحد أطراف الاشتراك يمكن اللجوء إلى التحكيم الدولي.

✓ **القانون رقم 05–07**:المؤرخ في 2005/04/28 يتعلق بالمحروقات، ومن أهم ما ورد فيه نجد[4]:

- أهداف القانون: وتتضمن تحديد النظام القانوني لنشاطات البحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بواسطة الأنابيب وتكريرها، وتخزين وتوزيع المنتجات البترولية، وكذا الهياكل والمنشآت التي تسمح بممارسة هذه النشاطات، فضلا عن تحديد حقوق والتزامات الأشخاص لممارسة النشاطات المذكورة.
- ابرز القانون أهم الصيغ المعتمدة في التعاقدات النفطية كالصناعات البترولية، ومنطقة الاستغلال

[1] Bassem Fattouh, **North African Oil and Foreign Investment in Changing Market Conditions**», OISE, Uk, july 2008, p: 9.

[2] قانون رقم 86–14 يتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 35، 1986/09/27، المواد: 3، 9، 20، 22، 24.

[3] قانون رقم 91–21 المعدل والمتمم لقانون 86–14 مؤرخ في 1991/12/04، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 63، 1991/12/07.

[4] القانون رقم 03–07 المؤرخ في 2005/04/28 يتعلق بالمحرقات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 50، 2005/07/19.

- تم استحداث وكالتين وطنيتين مستقلتين هما، الوكالة الوطنية لمراقبة نشاطات المحروقات، الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات

ويعتبر الهدف الرئيس للقانون هو الفصل بين صلاحيات السلطة العمومية للدولة والمهام التجارية التي هي من صلاحيات شركة سوناطراك.

✓ **أمر رقم 06-10 يعدل ويتمم القانون رقم 05-07**: مؤرخ في 2006/07/29 من قبل رئيس الجمهورية والمتعلق بالمحروقات ينص على تعديل بعض الحكام التعاقدية والجبائية كما يلي[1]:

- إعادة تحديد نسبة مساهمة شركة سوناطراك في عقود الاشتراك ب51% على الأقل.

- إنشاء مجلس مراقبة لدى كل وكالة يكلف بمتابعة ممارسة مهام الوكالة في إطار تنفيذ السياسة الوطنية في مجال المحروقات.

- تخفيض الضريبة التكميلية على الناتج من 30% إلى 15% في حالة المشاركة في نشاطات توزيع الكهرباء والغاز.

- فرض رسم غير قابل للحسم على الأرباح الاستثنائية التي يحققها الشركاء الأجانب.

✓ **القانون رقم 13-01 يعدل ويتمم القانون رقم 05-07**: مؤرخ في 2013/02/20 يتعلق بالمحروقات ويتضمن: إجراءات وأحكام جديدة لجهة استكشاف الغاز غير التقليدي، شروط ممارسة التنقيب والاستكشاف، أفسح المجال أمام تمديد فترة التنقيب لأعمال المسح، ولم يغير نسبة مساهمة شركات النفط العالمية المقدرة بـ 49% ومن بين اهم ما جاء في القانون نجد[2]:

- توسيع المراقبة الجبائية إلى الشركات البترولية الأجنبية التي تشتغل بالجزائر وهو إجراء كان يطبق فقط على مجمع سوناطراك الذي كان يخضع لإجراءات مراقبة الشركات التي تضمنها قانون الضرائب الجزائري؛

- تعطى الأولوية لتلبية احتياجات السوق الوطنية من المحروقات السائلة والغازية لاسيما عن طريق نصوص تلزم المتعاقدين بالتخلي عن جزء من إنتاجهم؛

- توضيح وتحديد بعض مهام وكالات المحروقات.

[1] أمر رقم 06-10 يعدل ويتمم القانون 05-07 مؤرخ في 2006/07/29، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48، 2006/07/30.

[2] القانون رقم 13-01يعدل ويتمم القانون رقم 05-07 مؤرخ في 2013/02/20، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، 2013/02/24.

وبالرغم من هذا التعديل لم تتحفز الشركات الأجنبية على الاستثمار في الجزائر لأنها لم تكن تنافسية بالنظر إلى تلك التي يمكنها الحصول عليها في بلدان أخرى وهو الأمر الذي تطلب إعادة النظر في قوانين المحروقات حتى تتكيف مع النظام الدولي الطاقوي الجديد.

✓ **القانون رقم: 19-13** :المؤرخ في 2019/12/11 ينظم نشاطات المحروقات، وألغى جميع احكام القانون 05-07 المتعلق بالمحروقات باستثناء أحكام المادة 12 و101مكرر[1]: ومن بين أهم ما جاء فيه[2]:

- احتفظ القانون بوكالتي المحروقات لكن عدل في وضعهما القانوني، طريقة تنظيمهما، عزز استقلاليتهما ووزع الاختصاصات بينهما؛
- تعميم حق الشفعة على مجمل النشاطات الطاقوية من غاز وبترول وغاز صخري؛
- العودة إلى نظام التعاقد الذي كان سائد في ظل القانون 86-14 أي اختيار المتعاقد بناء على آلية طلب العروض أو التفاوض المباشر؛
- تمديد آجال تراخيص البحث والاستكشاف لسبعة سنوات مع إمكانية إضافة سنتين؛
- منح عدة اعفاءات جبائية من رسوم واتاوات، كالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة في حالة استراد سلع او خدمات مرتبطة بنشاطات البحث والتنقيب، كما خفف الأعباء الضريبية على العمال الأجانب ضمن عقود الشراكة في قطاع المحروقات.

2-واقع قطاع النفط في الجزائر

2-1 الاحتياطات الجزائرية من النفط

إن حجم الاحتياطي المؤكد من النفط للبلد مهم، لقد تزايدت الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في الجزائر خلال الفترة 1985-2005 بشكل مستمر ثم استقرت، وهذا ما يبينه الشكل التالي:

[1] القانون رقم: 19-13 المؤرخ في 2019/12/11، ينظم نشاطات المحروقات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 79، 2019/12/22.

[2] بو الخضرة نورة، **دور وكالتي النفط في ضبط قطاع المحروقات في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2020، ص: 187.

شكل رقم (02-02): الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2022)

(مليار برميل)



المصدر: نظم بالاعتماد على معطيات التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة أوبك متوفرة على: http://www.oapecorg.org/

ونلاحظ من الشكل أن الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في الجزائر لم تشهد انخفاضات حادة بل تتزايد بشكل مستمر حتى وصلت لقيمة 12.2مليار برميل سنة 2005، وذلك راجع للاستثمارات المبذولة في أنشطة البحث والتنقيب. ثم استقرت عندها لغاية يومنا هذا ويرجع الباحثون السبب إلى عزوف الشركات الأجنبية على الاستثمار في نشاطات البحث والاستكشاف واحتكار سوناطراك للنشاطات النفطية بسبب النصوص التشريعية المتعلقة بتنظيم قطاع المحروقات.

أما احتياطي الجزائر من الغاز الطبيعي فهو الآخر كان يقارب 3500 مليار متر مكعب خلال الفترة 1985-1998، ليستقر عند 4504 مليار متر مكعب منذ 1999 لغاية يومنا هذا[1].

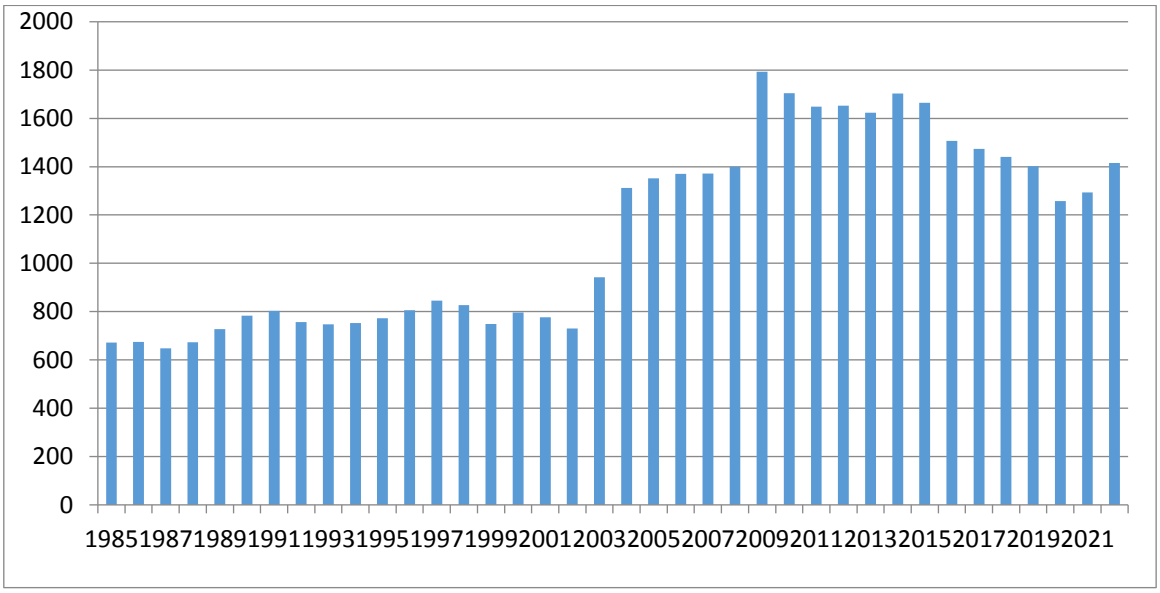
2-2 إنتاج النفط وسوائل الغاز في الجزائر خلال الفترة 1985-2022

احتلت الجزائر سنة 2022 المرتبة السادسة في مجموعة أوابك من حيث إنتاج النفط الخام والمرتبة الثالثة من حيث إنتاج الغاز الطبيعي، ويبين الشكل التالي تطورات إنتاج النفط وسوائل الغاز.

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، **التقرير الاحصائي السنوي 2023**، الكويت، ص: 17.

الشكل رقم (03-02):تطورات إنتاج النفط وسوائل الغاز في الجزائر خلال الفترة 1985-2022

(ألف برميل /يوم)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 04

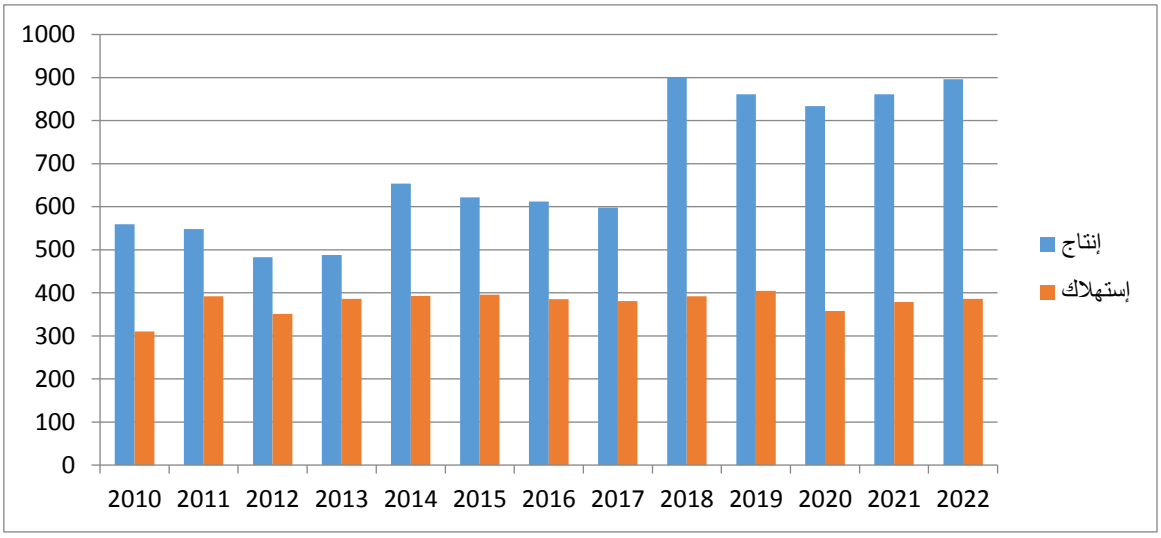
سجل إنتاج النفط في الجزائر سنة 1985و1986 حوالي 673 ألف ب/ي، لينخفض سنة 1986 بـ 25 ألف ب/ي، وبقي يتذبذب بين 750و850 ألف ب/ي لغاية سنة 2002 بسبب قلة التحفيز للمستثمرين الأجانب للاستثمار في أنشطة البحث والتنقيب، منذ سنة 2002 ارتفعت أسعار النفط وارتفع الطلب العالمي عليه مما زاد من تدفق الاستثمارات نحو مجال الطاقة وزيادة الانتاج من شركة سوناطراك والشركاء الأجانب وحقق الانتاج قفزة في سنة 2004 بسب استثمار سوناطراك لأكثر من 3 مليار دولار في مجال الطاقة مع وضع خطط لزيادة الانتاج لـ 2 مليون برميل في سنة 2010، استغلال أبار جديدة في الانتاج، وقد وصل انتاج النفط وسوائل الغاز سنة 2009 لـ 1793الف ب/ي لكن بسب تداعيات أزمة الرهن العقاري وتسجيل الطلب على النفط لنمو سلبي واجراء تخفيض الحصص الانتاجية لأوبك سنة 2008 و2009 بدأ الانتاج الجزائري في التراجع لغاية 2013، ليسجل تحسن في السنتين 2014و 2015، لكن بسبب زيادة العرض النفطي من الغاز الصخري لدول أمركا الشمالية، وإعادة تخفيض حصص الانتاج لأوبك للحفاض على استقرار الأسعار، انخفض الانتاج الجزائري لـ 1440ألف ب/ي سنة 2018 وتعمق هذا الانخفاض مع تداعيات فيروس كورونا وتراجع الطلب على النفط، ليصل إلى 1292.8 ألف ب/ي سنة 2021، ثم شهد انتاج النفط وسوائل الغاز تحسن في 2022 ليرتفع بنسبة 9% مقارنة مع 2021.

2-3 انتاج واستهلاك المشتقات النفطية في الجزائر

يشهد استهلاك مشتقات النفط (غاز بترول مسال، الغازولين، وقود الطائرات، زيت الغاز والديزل ومشتقات اخرى) في الجزائر استقرار، في حين ارتفع إنتاجها بشكل ملحوظ وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (04-02): مقارنة إنتاج واستهلاك إجمالي المشتقات النفطية 2010-2022

(ألف ب/ي)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 05.

ونلاحظ استقرار استهلاك مشتقات النفط في حدود 310 و400 ألف ب/ي طول فترة الدراسة، بينما شهد انتاج المشتقات زيادة بنسبة 37.60% بين سنة 2010 و2022 وهذا راجع لزيادة إنتاج غاز البترول المسال بنسبة 93.77% ليصل إلى 301.8 ألف ب/ي وتعتبر الجزائر أكبر دولة في اوابك إنتاجا لغاز البترول المسال، وارتفاع نسبة إنتاج الغازولين خلال نفس الفترة بـ23.28% محققا 79.9 ألف ب/ي خلال 2022[1] كما ارتفع انتاج زيت الغاز والديزل بنسبة 19.79% حيث بلغت انتاجه 193.5 ألف ب/ي. تحتل الجزائر المرتبة الرابعة في أوابك من حيث إنتاج زيت الغاز والديزل[2].

المطلب الثاني: أهمية عائدات النفط في الاقتصاد الجزائري

لقد تناولنا في المبحث الثاني من الفصل الأول تطورات إرادات النفط الجزائرية وكيف تأثرت بالصدمات النفطية العالمية، مما يؤثر على حجم الصادرات وقيمة عائداتها والتي تمثل المصدر الأساسي للموازنة العامة، وتكوين

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، **التقرير الاحصائي السنوي 2023**، مرجع سابق، ص: 33.

[2] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، **التقرير الاحصائي السنوي2023**، نفس المرجع، ص: 35.

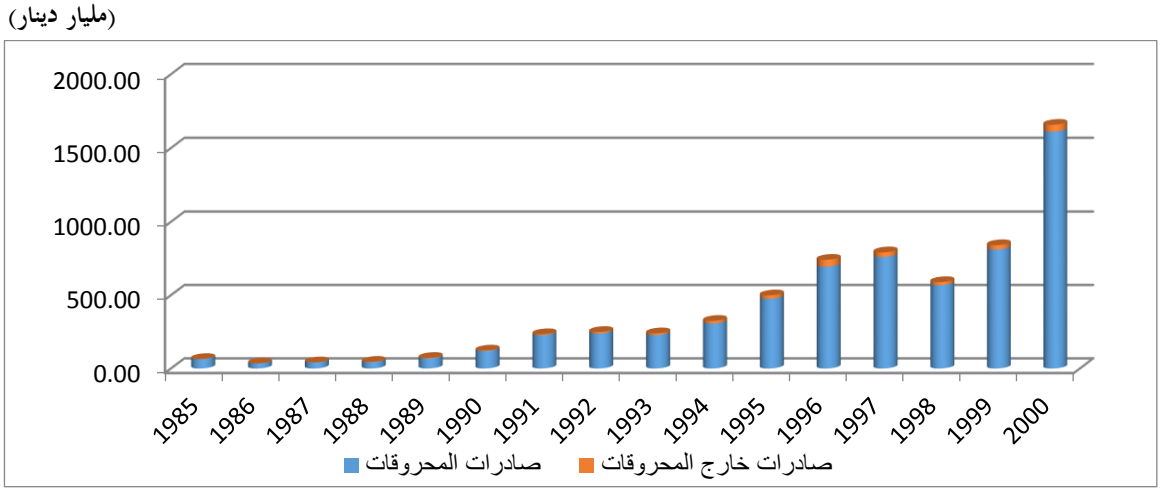
الاحتياطيات الرسمية من العملة الجنبية، كما يعتبر قطاع المحروقات وعائداته من أكبر القطاعات المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

1- مكانة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات

اتحتلت المحروقات الجزء الأكبر في مجمل الصادرات الجزائرية، حيث تجاوزت نسبتها 90% من إجمالي الصادرات، ونظرا لانخفاض قيم الصادرات قبل سنة 2000، فإننا قسمنا الفترة 1985-2022، إلى قسمين:

✓ **الفترة من 1985-2000**: ويمكننا ملاحظة تطورات الصادرات الجزائرية خلال هذه الفترة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (05-02): تطورات الصادرات الجزائرية ونسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات خلال الفترة 1985-2000



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق 03.

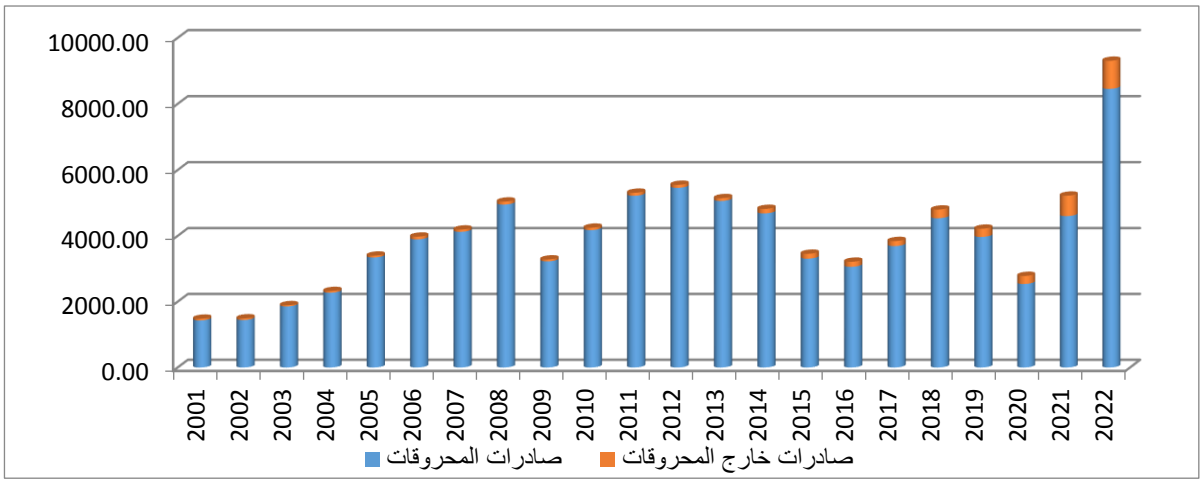
حيث نلاحظ أن إيرادات الصادرات النفطية الجزائرية سجلت 63.30 مليار دينار، أما باقي الصادرات فسجلت 1.27 مليار دينار سنة 1985، وتزايدت هذه القيمة باستمرار خلال الفترة 1985-2000 باستثناء سنة 1998 أين سجلت انخفاض بقيمة 33.4%، ثم بدأت في الارتفاع لتسجل قفزة سنة 2000 بـ 111.14 مليار دينار. بسبب تحسن الأسعار مما دفع بالدولة لزيادة التصدير من اجل تمويل البرامج التنموية.

كما نلاحظ انه طول الفترة سجلت الصادرات خارج المحروقات أعلى قيمة سنة 1996 و2000 بـ46 مليار دينار، لكنها لم تتجاوز 6% طول الفترة.

✓ **الفترة من 2000-2022**: ويمكننا ملاحظة تطورات الصادرات النفطية ونسبتها في مجمل الصادرات الجزائرية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (06-02): تطور الصادرات الجزائرية ونسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات خلال الفترة 2001-2022

(مليار دينار)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق 03.

سجلت صادرات المحروقات نموا متزايدا من سنة 2001 لغاية بلوغها 4951.4 مليار دولار سنة 2008، بسبب ارتفاع الأسعار وزيادة الانتاج الجزائري من النفط، لتبدأ بعدها في التناقص على لإثر تداعيات أزمة الرهن العقاري، وتراجع الطلب على النفط، واضطرار أوبك لتخفيض حصص الانتاج، بسبب انخفاض أسعار النفط بنسبة 35%، أي اختزلت أسعار النفط خلال مدة وجيزة لم تتجاوز ستة أشهر، الزيادة التي حققتها الصادرات خلال 4 سنين، لتصل إلى 3225.81 مليار دينار سنة 2009، ثم بدأت صادرات المحروقات في الارتفاع من جديد حتى سنة 2012 محققة زيادة بـ2233مليار دينار مقارنة بـ2009 بسبب تحسن أسعار النفط، وسجلت صادرات المحروقات تراجع مستمر خلال الفترة 2013-2016 على إثر تراجع أسعار النفط إبتداء من النصف الثاني لـ2014-2016 بسبب وفرة المعروض من النفط الصخري الأمريكي.

وعلى إثر تخفيضات الانتاج لـ أوبك+ بدأت الأسعار تتحسن وتزداد معها قيمة صادرات المحروقات لغاية 2018 محققة 4538.3 مليار دينار[1]،، لكن سرعان ما تأثرت[2]، بتداعيات فيروس كورونا وفرض قيود الحركة تناقص الطلب على النفط لتسجل انخفاضا لسنتين متتابعتين، وتتحسن سنة 2021، وتحقق قفزة سنة 2022 بـ83.76% مقارنة بـ2021. بقيمة 8455.59 مليار دينار بسبب ارتفاع الأسعار على إثر الغزو الروسي

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2019**، ديسمبر 2020، الجزائر، ص: 152.

[2] بنك الجزائر، **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2022**، سبتمبر 2023، الجزائر، ص:102 .

لأكرانيا وكذا لزيادة عدد المشاريع الجديدة بعد صدور قانون القانون رقم 19-13 لمؤرخ في 2019/12/11 الذي ينظم نشاطات المحروقات، خاصة في حاسي بير الركايز، جنوب بركين، زملة العربي، حاسي مسعود وتقرت.

سجلت الصادرات خارج المحروقات نسبة ما بين 02% و04% من سنة 2001 لغاية 2013 في حدود 50 و80 مليار دينار، ثم بدأت تزداد نسبتها حتى وصلت 22%، سنة 2021 مسجلة قيمة 619مليار دينار، لتعاود نسبتها الانخفاض سنة 2022 لـ10% من إجمالي الصادرات بالرغم من ارتفاع قيمتها لـ849 مليار دينار[1]، منها زيادة في تصدير الأسمدة المعدنية أو الكيميائية الآزوتية، التمور، مواد البناء والحديد، وتراجع النسبة هو بسبب الارتفاع الكبير المسجل سنة 2022 لصادرات المحروقات.

2-مساهمة الايرادات النفطية في الميزانية العامة للدولة

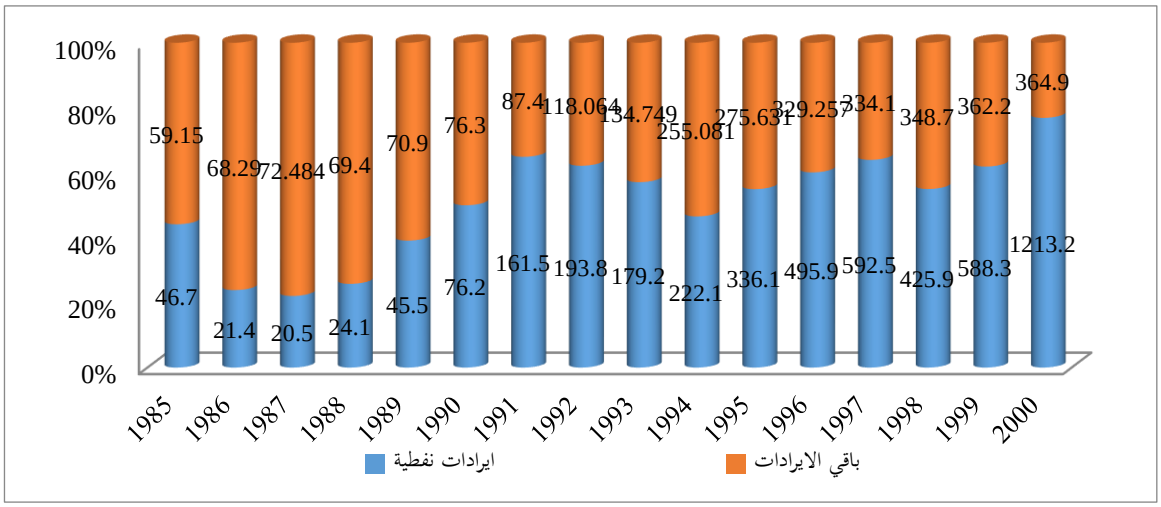
تحتل حصة الجباية البترولية الجزء الأكبر من الايرادات العامة والتي تستعملها الدولة لتغطية النفقات، وحتى نتمكن من ملاحظة أهم التغيرات التي طرأت عليها ارتأينا تقسيم المدة من 1985 إلى 2022، إلى فترتين:

2-1 الفترة من 1985-2000

يمكننا معرفة مكانة الايرادات النفطية من الاقتصاد بتتبع نسبتها من إجمالي الايرادات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (07-02): تطور نسبة مساهمة الايرادات النفطية في الايرادات العامة خلال الفترة 1985- 2000

(%)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحقين2و3.

عرفت نسبة مساهمة مداخيل النفط في الايرادات العامة تذبذبا على طول الفترة 1985-2000 ما بين 20% و 80% بسبب تقلبات أسعار النفط وعائداته على إثر الأزمات كأزمة 1986 أين سجلت إيرادات

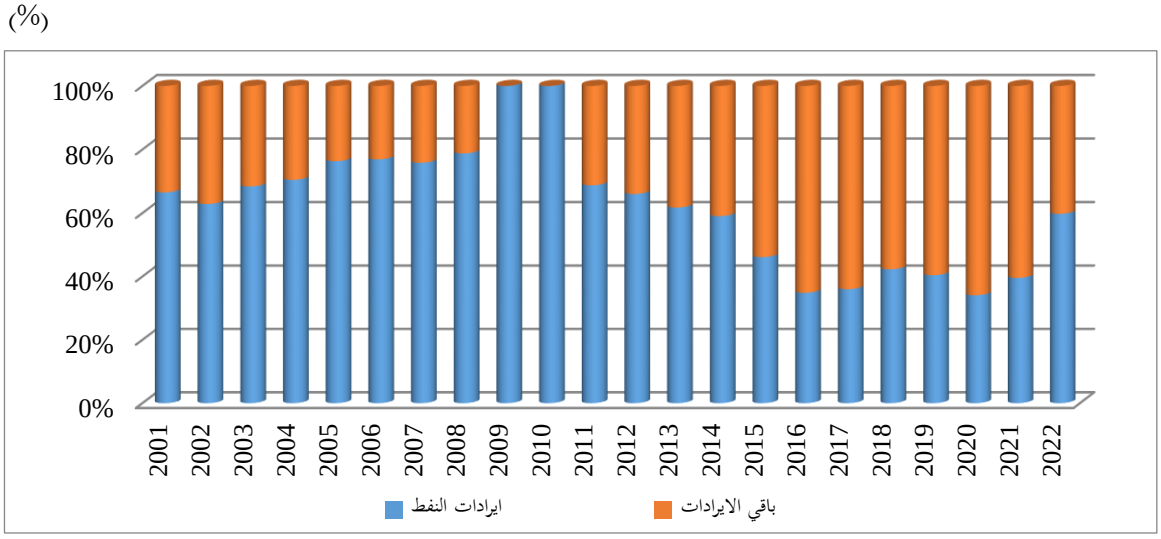
[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2022**، نفس المرجع، ص:102 .

النفط 20% فقط من إجمالي الايرادات بسبب تراجع الأسعار من جهة وتراجع الاستثمارات في إنتاج النفط ما ولد ضعف الصادرات أيضا، وكذا أزمة النمو الآسيوية 1928سجلت النسبة 45% بسبب عاملين هما تراجع الأسعار من جهة، وتراجع الصادرات من جهة أخرى، وهذا ما يؤكد مخاطر اعتماد الموازنة العامة للدولة عليها، لأن طبيعة النشاط النفطي يخرج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والتي تقتضي مقابلة الايرادات بالتكاليف، فلا تتوقف أسعار البيع على التكاليف وإنما هناك عوامل أخرى اقتصادية سياسية تتحكم في تلك الايرادات[1].

ومند 1999 بدأت نسبة الايرادات النفطية ترتفع مسجلة سنة 2000، 77% بقيمة 1213 مليار دينار جزائري، بسبب تحسن الأسعار وزيادة الصادرات.

2–2 الفترة 2001–2022 تميزت هذه الفترة بارتفاع مساهمة قطاع المحروقات إلى ما فوق 60% على طول الفترة من 2001–2013 كما نلاحظ في الشكل التالي:

الشكل رقم (02 – 08): تطور نسبة مساهمة الايرادات النفطية في الايرادات العامة خلال الفترة 2000–2022



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحقين2و3

شهدت الفترة من 2001 لغاية 2008، ارتفاع نسبة الايرادات النفطية من الايرادات العامة راجع لارتفاع أسعار النفط وكذا ارتفاع الاستثمارات الجديدة في الانتاج وبالتالي زيادة حجم الصادرات والايرادات العامة.

[1] +عبد الخالق مطلك الراوي، **محاسبة النفط والغاز**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص: 227.

وفي سنة 2009 و2010 ارتفعت نسبة الايرادات النفطية من إجمالي الايرادات بسبب انخفاض الايرادات على إثر تراجع الأسعار متأثرة بأزمة الرهن العقاري، وهذا يبين الاعتماد الكلي على الايرادات النفطية في تشكيل الموازنة العامة للدولة.

ونلاحظ تراجع في نسبة الايرادات النفطية وتفوق نسبة الجباية العادية على الجباية البترولية ابتداء من 2012 لغاية 2016 حيث سجلت سنة 2016 نسبة 36% بقيمة 2100 مليار وهي أقل قيمة منذ 2003 وذلك بسبب تراجع الاسعار بسبب زيادة العرض من النفط الصخري الأمريكي، وتراجع الصادرات، مما اضطر الجزائر لاتخاذ مجموعة من الاجراءات لزيادة حصيلة الإيرادات الجبائية العادية والاعتماد عليها بدلا من الايرادات الجبائية النفطية، ومن اهم هذه الإجراءات نجد ما جاء في نص قانون المالية لسنة 2016، وكذلك التعديلات التي جاءت في قانون المالي التكميلي 2015، والتي جاءت بهدف زيادة حصيلة الجباية العادية لمواجهة التراجع الحاد في حصيلة الجباية النفطية، وتخفيض الإنفاق العام ولزيادة الجباية العادية تمت مراجعة الضريبة على أرباح الشركات لتصبح 19 الأنشطة إنتاج السلع ، و 23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وتأسيس رسمي سنوي عقاري على الملكيات المبينة[1].

في السنوات 2017، 2018 و2019 نلاحظ ارتفاع نسبة الايرادات النفطية بسبب الزيادة في الايرادات النفطية المتأثرة بزيادة الصادرات وتحسن الأسعار مما رفع الايرادات العامة مسجلة سنة 2019 قيمة 2668 مليار دينار. لتنخفض نسبة الايرادات النفطية من جديد على إثر تداعيات أزمة كورونا في 2020 مسجلة 1921.6 مليار دينار وفي 2021 سجلت 2609.2 مليار دينار،

لتحقق إيرادات النفط قفزة سنة 2022 بـ 5657.7 مليار دينار. إلا ان نسبتها لم ترتفع كثيرا بسبب الزيادة الكبيرة للإيرادت خارج المحروقات بسبب تنويع الصادرات من حديد، أسمدة ومواد بناء، وكذا زيادة إيرادات الجباية العادية.

[1] فريحة مراد، **أثر تغيرات أسعار النفط على الايرادات العامة للدولة: دراسة حالة الجزائر 1986–2018**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، 2020-2021، ص: 104.

المطلب الثالث: استخدامات عائدات النفط

استخدمت عائدات النفط لعدة اغراض منها التوسع في الانفاق الحكومي على تمويل الخطط والبرامج التنموية، تمويل برامج استثمارية في القاعدة الهيكلية الأساسية، كما تم إنشاء صندوق ضبط الموارد وإيداعها فيه، لمواجهة التقلبات المحتملة في الأسعار، هذا فضلا عن استعمالها لتسديد الديون الخارجية.

1-التوسع في الانفاق الحكومي

يعتبر حجم العائدات النفطية من اهم العوامل المحددة للسياسة الاقتصادية المتبعة في الجزائر فكل الأنشطة الاقتصادية ومخصصات الاستثمار وبرامج التنمية تعتمد عليها.

تمويل الخطط والبرامج التنموية

- تم الاعتماد في فترة الثمانينات على المخطط الخماسي الأول(1980-1984) والثاني (1985-1989) اللذان يهدفان لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، مواصلة الانتاج والاستثمار لضمان الأهداف الرئيسية للعشرية المقبلة، إعادة التوازن الاقتصادي ومواصلة سياسة التشغيل وتشجيع القطاع الخاص[1].

وعلى إثر عبء الديون خلال التسعينات اتبعت الجزائر مجموعة من الاصلاحات الهيكلية مدعومة من الصندوق الدولي والبنك الدولي لاستعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي.

- مع انتعاش أسعار النفط تبنت الجزائر سياسة استثمارية تنموية من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004 وخصص له 525 مليار دينار جزائري، مع زيادة في قيمة الغلاف المالي بإضافة مشاريع اخرى تهدف لـ[2]:

- معالجة أشكال الفقر والمساهمة في إنشاء مناصب شغل وتحسين الخدمات العامة؛
- دعم البرامج المخصصة لعودة سكان الريف لمناطقهم؛
- دعم القطاعات المنتجة خاصة القطاع الفلاحي،
- تهيئة وإنجاز الهياكل القاعدية لتنشيط حالة الركود في النشاطات الاقتصادية.

- وفي إطار مواصلة وتيرة البرامج جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 خصص له 4203 مليار دينار جزائري موزعة على القطاعات حسب الجدول التالي:

---

[1] هجيرة عبد الجليل، **العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه في المالية الدولية، مدرسة الدكتوراه، التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017، ص: 59.

[2] قويدر معيزي، **دور البرامج التنموية في مكافحة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، البليدة02، العدد 18، جوان 2018، ص: 273.

الجدول رقم (02 – 03) مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009

(مليار دج)

القطاعات	المبالغ	النسب%
تحسين ظروف المعيشة	**1908.5**	**45.5**
تطوير المنشأة الأساسية	**1703.1**	**40.4**
دعم التنمية الاقتصادية	**337.2**	**8**
تطوير الخدمات العمومية	**203.9**	**4.8**
تطوير تكنولوجيا الاتصال	**50**	**1.1**
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، أفريل 2005، ص: 07.

ونلاحظ من خلال الجدول أن أولويات هذا البرنامج كانت لتحسين ظروف المعيشة، وتطوير المنشأة الأساسية ، تطوير الخدمات العمومية وتكنولوجيا الاتصال، كما له أهداف أخرى تتمثل في[1]:

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي والأمني؛
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي؛
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي، وذلك عن طريق ترقية المستوى التعليمي، والمعرفي للأفراد؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيس والنهائي لهذا البرنامج.

[1] رابحي بوعبد الله، **البطالة والتشغيل في الجزائر من خلال البرامج التنموية للفترة (2001 – 2014)**، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001 – 2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 11 – 12 نوفمبر 2014، ص: 11.

- تخصيص مبلغ 21.214 مليار دج لبرنامج توطيد النمو 2010-2014، وكانت أكبر نسبة من نصيب تحسين التنمية البشرية بـ49%، ثم تحسين المنشآت الأساسية، تحسين الخدمة العمومية، التنمية الاقتصادية، مكافحة البطالة، البحث العلمي والتكنولوجي، وعموما كان يهدف لاستكمال المشاريع الكبرى من طرق، محطات تحلية مياه البحر، السدود، وسكك حديدية[1].

- كما نصت المادة 121 من قانون المالية 2015 على البرنامج الخماسي لتوطيد النمو 2015-2019 من اجل أحداث نمو اقتصادي تبلغ نسبته 07% مع استمرار السياسة الاجتماعية للحكومة، عبر دعم الطبقات المحرومة، دعم المؤسسات المصغرة، وعصرنة الادارات وتحسين الخدمة العمومية[2].

2- تسديد الديون

أخذت الديون مسارا تصاعديا خلال التسعينات بسبب ارتفاع خدمات الدين، وبلغت أوجها سنة 1996، ثم بدأت تأخذ مسار تنازلي مع تحسن أسعار النفط في الألفية الثالثة، حيث بدأت الجزائر تتبع سياسة التسديد المسبق للديون، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (02- 04): تطور الدين الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2001-2022

(مليار دولار)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الدين الخارجي	22.70	22.64	23.35	21.82	17.19	5.61	5.60	5.58	5.68	5.53	4.41
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الدين الخارجي	3.69	3.39	3.73	3.02	3.84	3.98	4.042	3.831	3.449	3.070	3.036

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك الجزائري 2004، 2005، 2008، 2013، 2017، 2019، 2022.

[1] عمارية مكي، **أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1986–2017**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2017-2018، ص: 225.

[2] الهروشي خطاب، فطيمة نسمن، **أثر الواردات الفلاحية على نمو القطاع الفلاحي بالجزائر 2001–2014: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، جامعة مستغانم، الجزائر، العدد 05، أفريل 2017، ص: 34.

ونلاحظ أن الدين العام خلال السنوات من 2001 إلى 2004 تتراوح ما بين 21مليار إلى 23 مليار دولار، ثم يأخذ مستوى الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل اتجاه هبوطي منذ عام 2004، انخفض إلى 17.19مليار دولار في نهاية عام 2005، وكان هذا الانخفاض بسبب السداد المبكر المحرز في 2004 و2005، وبلغت خدمة الديون لعام 2005 قيمة 5.85 مليار دولار، منها 3 مليارات دولار رئيسية 1,94 مليار دولار مدفوعات مسبقة و898 مليون دولار فائدة.

ثم استمر إجمالي الدين الخارجي في الانخفاض حتى سجل في سنة 2015 أدنى مستوى له بـ 3,02 مليار دولار، وفي سنة 2017 و2018 سجل إجمالي الدين الخارجي ارتفاعا طفيفا ليصل إلى 3.99 مليار دولار، ثم 4.042 مليار دينار.

ليعاود الانخفاض ويسجل 3.07مليار دولار سنة2021 وفيما يتعلق بالديون الخارجية المستحقة على المدينين المتوسط والطويل، فتقدر قيمتها بـ 1,473 مليار دولار في نهاية عام 2021 مقارنة بـ 1,665 مليار دولار في نهاية عام 2020. وهذا الانخفاض في رصيد الديون المتوسطة والطويلة الأجل البالغ 192 مليون دولار ناتج عن سداد أصل الدين البالغ 147 مليون دولار وعمليات تعبئة ائتمانات جديدة لما يقارب من 70 مليون دولار أمريكي والتأثير الإيجابي لسعر الصرف بنحو 115 مليون دولار أمريكي على المبلغ المستحق لعام 2021. ويرتبط هذا الأخير بانخفاض قيمة اليورو مقابل الدولار خلال نفس الفترة. وتجدر الاشارة الى ان جميع عمليات التعبئة في عام 2021 تتعلق بالسلف النقدية الممنوحة من الشركات الأم لشركاتها التابعة في الجزائر بمبلغ إجمالي قدره 70 مليون دولار أمريكي. وقد بلغ الدين الخارجي سنة 2022، 63.03 مليار دينار[1].

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021، **التطور الاقتصادي والنقدي**، الجزائر، ديسمبر 2022، ص 84.

3-زيادة الاحتياطيات الأجنبية

ساهمت عائدات النفط في توفير النقد الأجنبي، وتعزيز احتياطيات الصرف بشكل كبير في الجزائر بسبب ارتفاع الأسعار حيث وصلت في نهاية ديسمبر 2011 إلى 114,13 مليار دولار أمريكي، إلا أن العجز الكبير في ميزان المدفوعات المسجل منذ عام 2014 إلى تقلص حاد في الاحتياطيات الأجنبية الرسمية حيث انخفضت من 182,22 مليار دولار أمريكي إلى 114,13 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2016، منتهية عند 45,30 مليار دولار أمريكي في نهاية ديسمبر 2021، أي تأكل في مخزون الاحتياطيات بأكثر من 75% في غضون 10 سنوات. وهو ما يمثل انخفاضا سنويا متوسطه 14 مليار دولار تقريبا .ورغم الانخفاض في مخزون الأصول الاحتياطية فإن مستواها لا يزال ملحوظا، ويمثل نحو 13 شهرا من الواردات من السلع والخدمات لا سيما وأن مستوى الدين الخارجي على المديين المتوسط والطويل لا يزال منخفضا (1.25% من الناتج المحلي الإجمالي 2021). ويفسر المستوى الذي وصلت إليه هذه الاحتياطيات مرونة الاقتصاد الوطني في مواجهة الانخفاض الحاد في أسعار النفط الذي حدث اعتبارا من جوان 2014. ولهذا السبب فبالإضافة إلى الحفاظ الضروري على مستوى كاف في شهور الاستيراد، من الضروري إيلاء الأولوية لتخصيص احتياطيات النقد الأجنبي هذه، وبدرجة أكبر لتمويل واردات السلع والخدمات التي تسهم في نمو الاستثمار الإنتاجي، والتجاري في الصناعات التحويلية، والخدمات المنتجة لأنها الضمان الوحيد لتنويع الاقتصاد الوطني، وزيادة الصادرات خارج المحروقات[1].

4- دور صندوق ضبط الموارد في الاستخدام الأمثل لعائدات النفط

بعد تحقيق عائدات نفطية معتبرة من طرف الدول المصدرة للنفط جعلها تفكر في أسلوب لتوظيفها، توجهت الدول لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الداخل، بينما اختارت أخرى أسلوب توظيفها في الداخل أو الخارج. وكل ذلك من أجل تنمية القطاعات الإنتاجية لإيجاد مصدر آخر للدخل، أو ادخار جزء من الإيرادات في صناديق لمواجهة التقلبات المحتملة مثلما فعلت الجزائر حيث أنشأت صندوق ضبط الموارد من خلال قانون المالية التكميلي الذي صدر في جوان 2000، بعد تحقيق الجزائر لفوائض مالية شملت الموازنة العامة وميزان المدفوعات.

4-1 تعريف صندوق ضبط الموارد: هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة، بالضبط لحسابات التخصيص الخاص، أهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة، أي لا تخضع لقواعد

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021، **التطور الاقتصادي والنقدي**، مرجع سابق، ص:83.

ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، كما لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية[1]. وتعتبر وزارة المالية هي الهيئة المكلفة بتسيير الصندوق، أما الآمر بالصرف الرئيسي فهو وزير المالية. أما موارد الصندوق فهي تعتمد على فائض قيمة الجباية النفطية.

وتتمثل أهدافه في[2]:

- تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية؛
- تخفيض المديونية العمومية على إثر تعديل عام 2004، وذلك بإضافة مورد جديد للصندوق يتمثل في تسبيقات بنك الجزائر الموجه لتسيير المديونية؛
- تمويل عجز الخزينة العمومية بالإضافة إلى عجز الموازنة على ان لا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري. حسب ما جاء في قانون المالية التكميلي 2006.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم التخلي عن سقف 740 مليار دينار، حسب ما جاء به قانون المالية 2017 حيث جاء في المادة 121 أنه يقيد في باب النفقات الخاصة بصندوق ضبط الايرادات. وبالتالي إمكانية تمويل عجز الميزانية لغاية انعدام رصيده.

4-2 دور الصندوق في تخفيض المديونية العمومية

إن ارتفاع فائض قيمة الجباية النفطية يكون بسبب ارتفاع الأسعار أكبر من السعر المرجعي المعتمد في قوانين المالية، ويبين الجدول التالي كيف ساهم صندوق ضبط الموارد في سداد الدين العام للدولة.

[1] بوفليح نبيل، **فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، مجلد 02، عدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2010، ص: 85.

[2] بوفليح نبيل، مرجع سابق، ص: 85.

الجدول رقم (02 – 05) : مساهمة صندوق ضبط الموارد في تخفيض المديونية العمومية خلال الفترة 2000–2021

السنوات	الوحدة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الدين العام الداخلي	مليار دج	1022.9	999.4	980.5	982.2	1000	1094.3	1779.7	1044.1	734	808.8	1099.2
الدين العام الخارجي	مليار دولار	25.3	22.7	22.6	23.4	21.8	1.2	5.6	5.5	5.60	5.8	5.5
سداد الدين العمومي	مليار دج	221	184.5	170.1	156	222.7	247.8	618.1	314.6	465.4	0	0
السنوات	الوحدة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الدين العام الداخلي	مليار دج	1215	1312.2	1171.7	1239	1380.8	3407.3	4957.9	7558	9225.4	3108	4952
الدين العام الخارجي	مليار دولار	4.4	3.7	3.4	3.7	3	3.8	4	4	4.1	4.2	6.1
سداد الدين العمومي	مليار دج	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على موقع وزارة المالية المديرية العامة التوقعات و السياسات
https://dgpp.mf.gov.dz/wp-content/uploads/2022/11

شهد الدين العام الخارجي للجزائر انخفاضاً كبيراً خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2021. ويعزى هذا التخفيض إلى المساهمة الكبيرة لصندوق ضبط الإيرادات الذي تمكن من خفض الدين العام وفيما يتعلق بتطور الدين العام الداخلي، كان هناك تذبذب ملحوظ بين الانخفاض والزيادة اللاحقة على مدار الفترة 2000 إلى غاية 2021. حيث وصلت كمية الدين العام الداخلي لأدنى مستوياتها في عام 2008 حيث بلغت 734 مليار دينار، ووصلت ذروتها في عام 2019، بإجمالي 92254 مليار دينار. وفيما يتعلق بمساهمة صندوق الإيرادات في سداد الدين العمومي، تجدر الإشارة إلى أن الصندوق قدم مساهمة كبيرة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008، وكانت أكبر مساهمة من حيث القيمة في عام 2006، حيث ساهم بمبلغ 618.111 مليار دينار.

ومنه يمكن القول أن صندوق ضبط الموارد يجمع في تحقيق المهام الموكلة له في تخفيض حجم المديونية العمومية سواء الداخلية أو الخارجية خلال الفترة (2000–2021) إلى مستويات مقبولة نوعا ما يشار إلى أن صندوق

ضبط الموارد لعب دوراً في سداد الدين العام ولو بشكل غير مباشر، من خلال مساهمته في تمويل عجز الخزينة العمومية، حيث في السابق كانت تعتمد على الاقتراض المحلى لتغطية النفقات الحكومية، والتي تم تنفيذها كجزء من سياسة الانتعاش الاقتصادي التي تضمنت زيادة مستوى الإنفاق الاستثماري الحكومي.

3-4 تمويل عجز الميزانية

بعد إحداث تعديل على أهداف الصندوق الرئيسية سواء في قانون المالية لسنة 2004 وكذا قانون المالية التكميلي لسنة 2006، انطلق الصندوق في المساهمة في سداد جزء من عجز الموازنة العامة بعد التعديلات على دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج مع الإبقاء على تخفيض حجم المديونية العمومية، حيث شرعت الحكومة في استخدام موارد الصندوق في تمويل عجز الخزينة العمومية المتزايد من سنة لأخرى نتيجة ارتفاع الإنفاق الحكومي الاستثماري المستمر عن طريق المخطط الخماسي الثاني لدعم النمو الذي قارب 4202,7 مليار دينار أي 75 مليار دولار ، بالإضافة إلى الاستمرار في عمليات التسديد المسبق للمديونية وتسديد تسبيقات بنك الجزائر، وقام صندوق ضبط الموارد سنة 2006 بتحويل أكثر من 91 مليار دج إلى الموازنة العامة التي سجلت عجز بقدر بـ 593100 مليون دج أي أن الصندوق غطى ما نسبته 15.43% من العجز في الموازنة العامة، فيما شهدت سنة 2010عجز موازني قدر : 1392300 سدد الصندوق ما قيمته 791938 مليون دج أي ما يعادل 56.88% ، ويرجع سبب الارتفاع القياسي في عجز الموازنة في هذه الفترة إلى بسبب تنفيذ الحكومة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، خاصة مع انخفاض الجباية البترولية لسنة 2014 في وقت تزداد تكلفة نفقات التجهيز والواردات[1].

خلال الفترة 2016-2021 انتهجت الجزائر سياسة تقشفية محاولة تخفيض النفقات العامة قائمة، بإيقاف بعض المشاريع المبرمجة ومحاولة توسيع الإيرادات العامة خارج الجباية البترولية التقليص عجز الموازنة.

ومما سبق نستنتجّ أن الصندوق نجح في دوره الأساسي المتمثل في تسديد الدين العام، خاصة الديون الخارجية، فضلا عن استخدامه في تمويل عجز الميزانية ابتداء من سنة 2006، وتمويل العجز يعتبر سياسة مستهدفة من اجل التوسع في الإنفاق وتنفيذ برامج الإنعاش.

[1] وزارة المالية المديرية العامة التوقعات و السياسات، متوفرة على الموقع:
f.gov.dz/wp-content/uploads/2022 .(15/04/2022).

المبحث الثالث: تحليل تطور القطاعات المنتجة في الجزائر خلال الفترة (1985 – 2022)

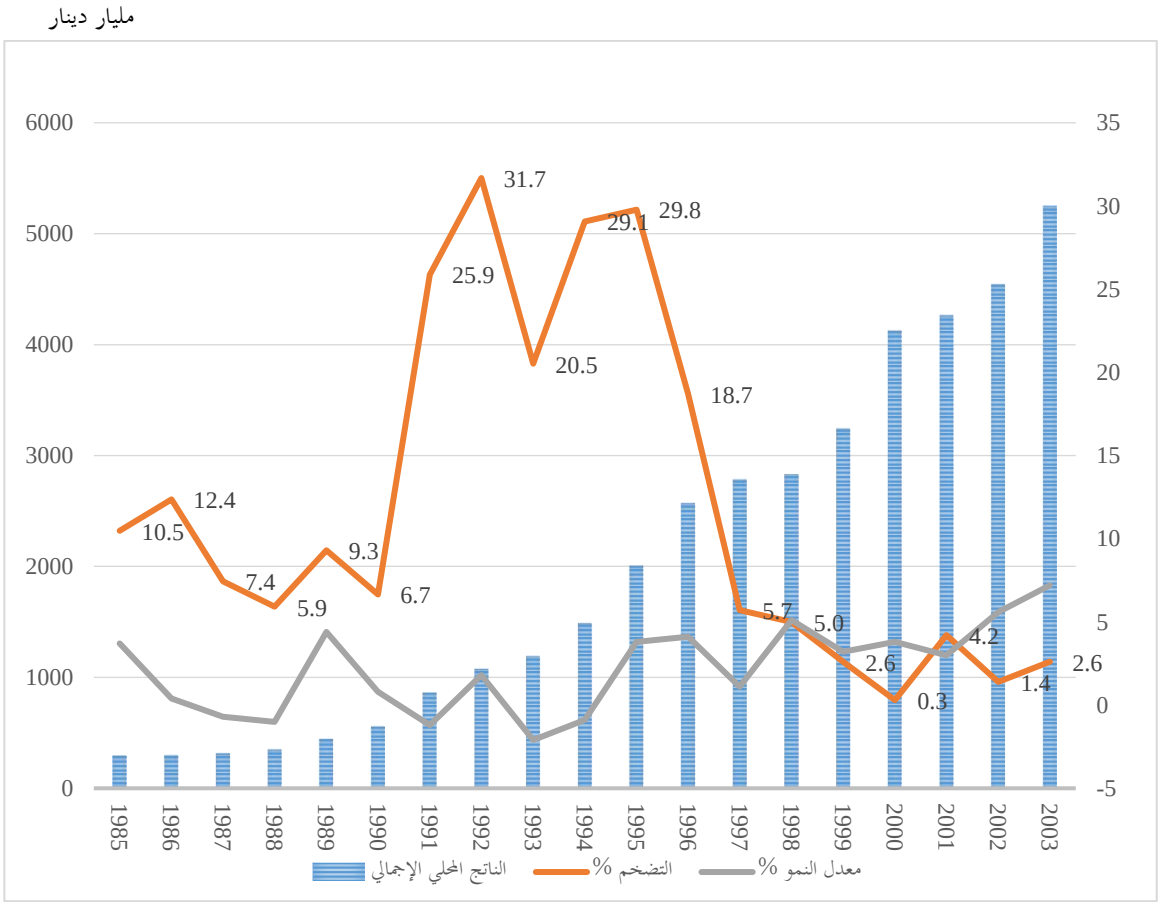
يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المعايير التي تعكس حالة النشاط الاقتصادي لأي دولة، وتعتبر القطاعات المنتجة المتمثلة أساسا في قطاعات الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الخدمات وقطاع المحروقات المحدد الرئيسي للناتج الإجمالي لأي دولة، وتتغير أهمية كل قطاع حسب خصوصيات أي دولة. سنقوم من خلال هذا المبحث بتحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تغير القطاعات المنتجة، ثم تحليل تطورات كل قطاع من القطاعات المنتجة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1985 إلى غاية سنة 2022.

المطلب الأول: تحليل تطورات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1985 – 2022)

1- تطورات الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1985 – 2003)

يوضح الشكل (02 – 09) تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، التضخم ومعدل النمو في الجزائر خلال الفترة (1985 – 2003):

الشكل رقم (02 – 09): تطورات الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1985 – 2003)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الموجودة في الملحق رقم (2) والجدول رقم (02 – 07)

يلاحظ من الشكل رقم (02- 09) خلال سنة 1985 بدأ تباطأ النشاط الاقتصادي الوطني المقاس بنمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث انتقل من 3.70% سنة 1985 إلى 0.4% سنة 1986، ويعود ذلك إلى التراجع القوي في وتيرة توسع قطاع المحروقات فبالرغم من المساهمة الإيجابية لكل من قطاعات الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات والتي ساهمت كل منها في نمو الناتج المحلي الإجمال الجاري بـ: 0.75%، 2.31%، 2.77% و4.62% على التوالي إلا أن تراجع في مساهمة قطاع المحروقات ب -9.05% ساهم بشكل كبير في تراجع معدل النمو وهذا ما يوضحه الجدول رقم (03 -)، واستمر تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليشكل عجزا خلال السنتين 1987 و1987 حيث بلغ -0.7% خلال سنة 1986 و-1.0% خلال سنة 1987 ويعود السبب الرئيسي لهذا العجز إلى الارتفاع الكبير إلى الارتفاع الكبير في المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة وهذا ما توضحه معدلات التضخم المرتفعة المبينة في الجدول (02 -06) بالإضافة إلى تراجع وتيرة توسع قطاع البناء والأشغال العمومية الذي ساهم في تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الجاري ب -0.78% و-0.68% خلال سنتي 1987 و1988 وساهم قطاع الصناعة في هذا التراجع ب0.29% خلال سنة 1988. وبالرغم من المساهمة الإيجابية لبعض القطاعات المنتجة في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة إلا أن معدل النمو كان سلبا، حيث ساهم قطاع الفلاحة ب 1.86% و2.24% في نمو الناتج المحلي الإجمال الجاري خلال سنتي 1987 و1988 على التوالي، وساهم قطاع المحروقات ب 2.18% و2.29%، وقطاع الخدمات ب 1.88% و5.30%، وساهم قطاع الصناعة ب 1.5% خلال سنة 1988.

وقد شهد الاقتصاد نمو ملحوظ بزيادة تقدر ب 05.4 نقطة مئوية خلال سنة 1989 ويرجع ذلك إلى بالدرجة الأولى إلى توسع قطاع الخدمات الذي ساهم في نمو النتاج المحلي الإجمالي الجاري ب 12.59%، قيما كانت هناك مساهمة إيجابية لبقية القطاعات المنتجة بدرجات متفاوتة، حيث ساهمت قطاع الصناعة ب 0.28 والبناء والأشغال العمومية ب 2.86 فيما ساهمة كل من الفلاحة وقطاع المحروقات ب 3.70% و6.21% على التوالي خلال نفس السنة. ليشهد الاقتصاد حالة من الركود استمرت خمسة سنوات تقريبا، حيث انتقل معدل النمو من 0.8% سنة 1990 إلى -1.20%، 1.80%، -2.1% خلال السنوات 1991، 1992، 1993 و1994 على التوالي وهذا الركود إلى التضخم الكبير الذي شهدته الجزائر خلال هذه الفترة حيث انتقل من 6% في سنة 1990 ليبلغ ما يقارب 30% خلال السنوات الممتدة من 1991 إلى 1994. ليشهد النشاط الاقتصادي توسعا ملحوظا، حيث بلغ معدل النمو 3.8% ثم 4.1% خلال سنتي 1995

و1996 على التوالي، ويعود ذلك إلى توسع القطاعات المنتجة خاصة قطاعي المحروقات والخدمات، حيث ساهمت هاته الأخيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الجاري ب 11.98% و12.21% بالنسبة لقطاع المحروقات، و10.55% و7.22% بالنسبة لقطاع الخدمات، فيما ساهمت الفلاحة ب 3.42% و4.05%، والصناعة 2.17% و0.97%، والبناء والأشغال العمومية ب 2.94% و1.62% خلال سنتي 1995 و1996.

وقد شهد معدل النمو انخفاض إلى 1,10% في سنة 1997، ويعود ذلك انكماش قطاع الفلاحة الذي كانت مساهمته سلبية في نمو الناتج المحلي الإجمالي ب -1.37%، بالإضافة إلى انخفاض مساهمة باقي القطاعات، حيث انخفضت مساهمة قطاع المحروقات إلى 3.45%، الصناعة إلى 0.38%، البناء والأشغال العمومية إلى 1.2%، وقطاع الخدمات إلى 4.5%. ليعود النشاط الاقتصادي إلى التحسن في سنة 1998 حيث ارتفع معدل النمو إلى 5.1%، ليشهد النشاط الاقتصاد استقرار خلال السنوات الثلاثة الموالية بمعدل يقارب 3% ويعود هذا إلى المساهمة الإيجابية المستقرة لأغلب القطاعات المنتجة بالإضافة إلى الانخفاض الملحوظ للتضخم خلال هذه الفترة وهذا ما يوضحه الجدول رقم (02 – 06) أدناه:

الجدول رقم (02 – 06): مساهمة القطاعات مساهمة القطاعات المنتجة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الجاري في الجزائر خلال الفترة (1985 – 2003)

(%)

السنوات	مساهمة القطاعات المنتجة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الجاري					نمو الناتج المحلي الإجمالي الجاري	معدل النمو	معدل التضخم
	الفلاحة	المحروقات	الصناعة	البناء والاشغال العمومية	الخدمات			
1985	/	/	/	/	/	/	3.70	10.48
1986	0.75	-9.05	2.31	2.77	4.62	1.71	0.40	12.37
1987	1.86	2.18	-0.29	-0.78	1.88	5.43	-0.70	7.44
1988	2.24	2.29	1.50	-0.69	5.30	11.19	-1.00	5.91
1989	3.70	6.21	0.28	2.83	12.59	27.12	4.40	9.30
1990	2.51	11.52	4.17	1.59	3.27	25.43	0.80	6.65
1991	4.43	20.03	5.88	4.17	15.70	55.50	-1.20	25.87
1992	4.77	1.64	3.20	3.16	11.05	24.66	1.80	31.68
1993	0.25	-0.28	0.35	2.10	7.75	10.70	-2.10	20.52
1994	1.22	6.72	2.59	2.92	8.76	25.02	-0.90	29.06
1995	3.42	11.98	2.17	2.94	10.55	34.80	3.80	29.78
1996	4.05	12.21	0.97	1.62	7.22	28.20	4.10	18.69
1997	-1.37	3.45	0.38	1.20	4.50	8.16	1.10	5.70
1998	2.95	-7.22	1.21	0.87	3.65	1.81	5.10	5.00
1999	1.23	8.93	0.48	0.24	3.55	14.40	3.20	2.60
2000	-0.42	22.40	0.63	0.84	2.60	27.34	3.80	0.30
2001	1.60	-4.18	0.53	0.58	3.95	3.33	3.00	4.20
2002	0.12	0.78	0.56	1.20	2.19	6.60	5.60	1.40
2003	2.16	8.63	0.31	0.78	3.10	15.54	7.20	2.60

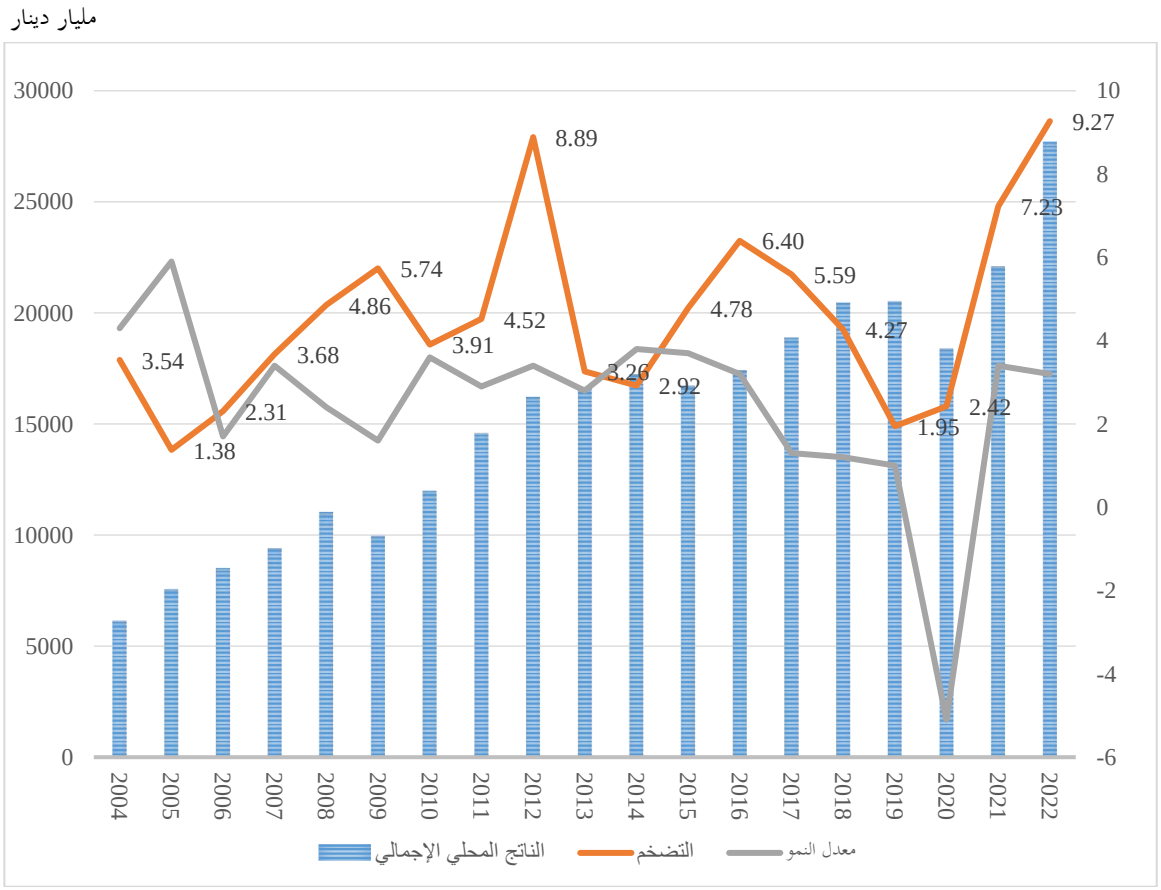
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الموجودة في الملحق رقم (02)، وبينات الديوان الوطني للإحصاء

كما يلاحظ تحسن معدل النمو الذي ارتفع إلى 5.60% ثم 7.20% خلال سنتي 2003 و2004 على التوالي ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى توسع قطاع لمحروقات الذي ارتفعت مساهمته في نمو الناتج المحلي الإجمالي الجاري إلى 0.78% سنة 2002 الذي كانت مساهمته سلبة ب-4.8% في السنة التي سبقتها، وقد ارتفعت مساهمة قطاع المحروقات إلى 8.63% في سنة 2003، بالإضافة إلى المساهمة الإيجابية لبقية القطاعات في نمو الناتج المحلي الإجمالي الجاري خلال سنتي 2002 و2003.

2- تطورات الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004–2022)

يمكننا ملاحظة تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، التضخم ومعدل النمو في الجزائر خلال الفترة (1985 – 2003) من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02 – 10): تطورات الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004–2022)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الموجودة في الملحق رقم (02) والجدول رقم (02 – 07)

ويلاحظ من الشكل رقم (02 –10) توسع النشاط الاقتصادي الوطني المقاس بالناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2004، حيث انتقل معدل النمو من 4.30% سنة 2004 إلى 5.9% سنة 2005، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى التوسع القوي لقطاع المحروقات حيث ساهم هذا الأخير في نمو الناتج المحلي الإجمالي الجاري ب 16.8%، بالإضافة إلى المساهمة الإيجابية لكل من قطاعات الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات والتي ساهمت كل منها في نمو الناتج المحلي الإجمال الجاري بـ: 0.02%، 0.76%، 1.20% و4.59% على التوالي.

وقد شهد النشاط الاقتصاد تراجعا خلال سنة في سنة 2006، حيث انخفض معدل النمو نمو إلى 1.7% ويرجع ذلك إلى انخفاض مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي إلى 7% فيما بقيت مساهمة بقيت

القطاعات المنتجة مستقرة. وقد ارتفع معدل النمو إلى 3.4% في سنة 2007 وقد ساهمت في ذلك توسع القطاعات المنتجة حيث سهام قطاع الفلاحة ب 0.74%، المحروقات ب 2.43%، الصناعة ب 0.31%، البناء والأشغال العمومية ب 1.77%، والخدمات ب 4.7% في نمو الناتج المحلي الإجمالي الجاري. ليشهد النشاط الاقتصادي تراجعا ملحوظا في السنتين المواليتين، حيث انخفض معدل النمو إلى 2.4% ثم إلى 1.6% في ستي 2008 و2009 على التوالي، ويعود ذلك بشكل مباشر إلى تراجع في توسع قطاع المحروقات الذي ساهم في تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الجاري ب-17.10% في سنة 2009.

وقد شهد النشاط الاقتصادي تحسنا في سنه 2010، حيث ارتفع معدل النمو إلى 3.6%، ويعود بذلك بشكل أساسي إلى توسع قطاع المحروقات الذي ساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي الجاري ب 10.76% بالإضافة إلى المساهمة الإيجابية لبقية القطاعات المنتجة. وقد شهد النشاط الاقتصادي استقرارا خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2016 عند معدل نمو يقارب 3%، حيث كانت مساهمة أغلب القطاعات المنتجة إيجابية في نمو الناتج المحلي الإجمالي الجاري خلال هذه الفترة، فيما عدا قطاع المحروقات الذي كانت مساهمته سلبية خلال السنوات من 2013 إلى 2016 والذي عوضه توسع بقية القطاعات المنتجة بالإضافة إلى انخفاض معدلات التضخم وهذا ما يوضحه الجدول رقم (02 -07).

كما يلاحظ من الشكل رقم (02 -10) انخفاض معدل النمو إلى 1.3% في سنة 2017 ويعود هذا إلى انخفاض مساهمة أغلب القطاعات المنتجة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الجاري فيما عذا قطاع المحروقات، وقد استقر معدل النمو عند هذا المعدل تقريبا (1%) خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2019، ويعود هذا إلى المساهمة الإيجابية المستقر للقطاعات الإنتاجية في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

كما يلاحظ أن النشاط الاقتصادي دخل في حالة عجز في سنة 2020 بمعدل نمو يقدر ب -5.10%، ويعود ذلك إلى انكماش القطاعات المنتجة التي ساهمت هذه القطاعات بشكل سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث سهام قطاع المحروقات ب - 6.91%، الصناعة ب - 0.04%، البناء والأشغال العمومية ب - 0.46%، والخدمات ب -2.65% فيما عدا القطاع الفلاحي الذي كانت مساهمة إيجابية في نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 0.53%، ويعود هذا الانكماش بشكل أساسي إلى ما خلفته جائحة كورونا من انكماش في الاقتصاد الوطني وحتى الدولي، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (02 - 07) أدناه:

الجدول رقم (02 – 07): مساهمة القطاعات المنتجة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الجاري في الجزائر خلال الفترة (2004 – 2022)

(%)

السنوات	مساهمة القطاعات المنتجة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الجاري					نمو الناتج المحلي الإجمالي الجاري	معدل النمو	معدل التضخم
	الفلاحة	المحروقات	الصناعة	البناء والاشغال العمومية	الخدمات			
2004	1.24	8.59	0.76	1.20	4.59	17.21	4.30	3.54
2005	0.02	16.80	0.50	0.92	3.99	22.99	5.90	1.38
2006	0.79	7.00	0.38	1.45	2.98	12.56	1.70	2.31
2007	0.74	2.43	0.31	1.77	4.76	10.49	3.40	3.68
2008	0.25	9.65	0.46	1.40	4.33	17.38	2.40	4.86
2009	1.85	-17.10	0.46	1.25	3.24	-9.74	1.60	5.74
2010	0.84	10.75	0.47	1.63	6.29	20.30	3.60	3.91
2011	1.40	8.86	0.39	0.63	9.49	21.66	2.90	4.52
2012	1.63	2.01	0.45	1.08	4.40	11.11	3.40	8.89
2013	1.35	-3.51	0.26	0.84	2.76	2.70	2.80	3.26
2014	0.79	-1.86	0.39	1.00	3.15	3.49	3.80	2.92
2015	0.95	-8.84	0.48	0.72	3.07	-2.99	3.70	4.78
2016	1.23	-0.65	0.36	0.93	2.68	4.15	3.20	6.40
2017	0.45	3.87	0.35	0.75	1.92	8.44	1.30	5.59
2018	1.07	4.50	0.36	0.76	1.31	8.35	1.20	4.27
2019	0.53	-2.73	0.26	0.71	1.10	0.24	1.00	1.95
2020	0.34	-6.91	-0.04	-0.46	-2.56	-10.33	-5.10	2.42
2021	0.49	12.71	0.42	0.98	4.81	20.10	3.40	7.23
2022	2.35	16.78	0.56	1.44	3.50	25.41	3.20	9.27

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الموجودة في الملحق رقم (02)، وبيانات الديوان الوطني للأحصاء

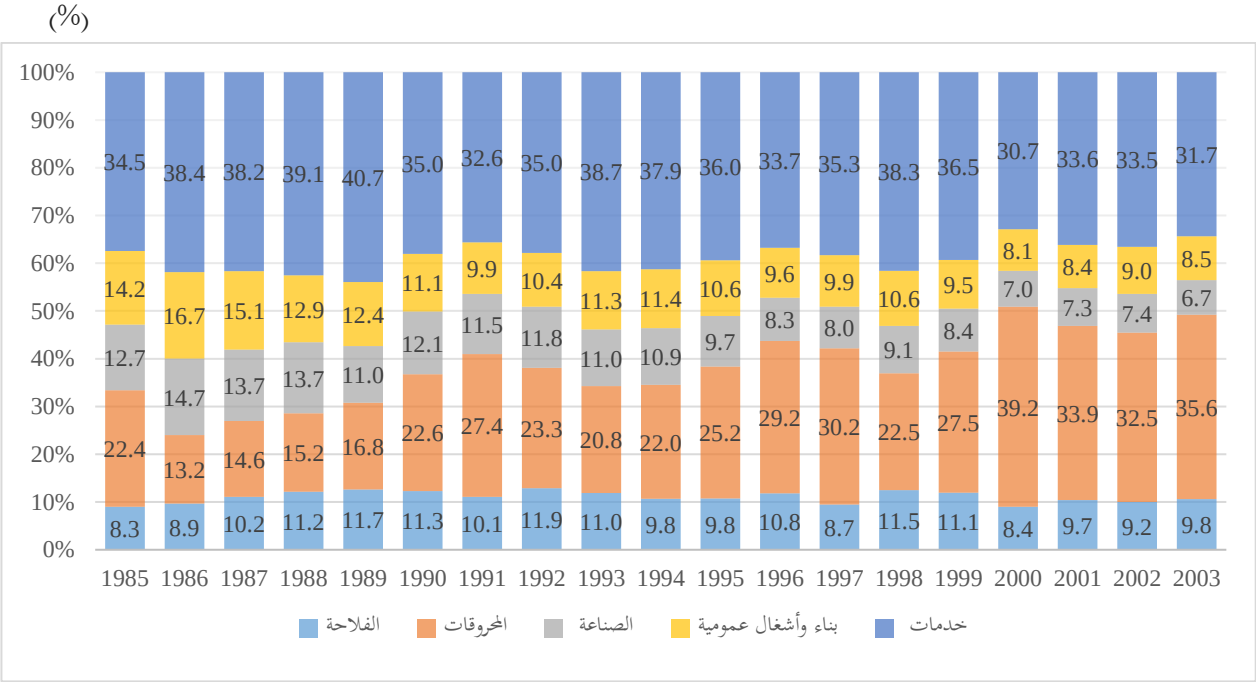
كما يلاحظ عودة النشاط الاقتصادي إلى التحسن حيث سجلت معدلات النمو ارتفاع ملحوظ ب 3,4% و3.2% خلال سنتي 2021 و2022 ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى توسع قطاع المحروقات الذي ساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي الجاري ب 12.71% و16.78% خلل نفس الفترة، بالإضافة إلى المساهمة الإيجابية لكل القطاعات الإنتاجية بدرجات متفاوتة كما هو موضح في الجدول رقم (02 – 07) أعلاه.

نستنتج مما سبق أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال القترة الممتدة من سنة 1985 إلى سنة 2022 يرجع بشكل أساسي إلى قطاع المحروقات الذي يتأثر بشكل كبير إلى تقلبات أسعار المحروقات، وهذا يجعل عرضة لأي صدمة نتيجة تبعية الاقتصاد بشكل كبير لقطاع واحد.

المطلب الثاني: تحليل تطورات قطاعي الفلاحة والخدمات في الجزائر خلال الفترة (1985 – 2022)

يوضح الشكل رقم (02 - 11) الوزن النسبي لقطاعات الفلاحة، الخدمات، البناء والأشغال العمومية، الصناعة والمحروقات من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1985 – 2003):

الشكل رقم (02 – 11): الوزن النسبي للقطاعات المنتجة في الناتج المحلي الإجمالي لجزائر خلال الفترة (1985 –2003)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الموضحة في المرفق رقم (02)

1– تحليل تطور قطاع الفلاحة خلال الفترة (1985 – 2022)

حقق القطاع الفلاحي نتائج جديدة في سنة 1986، حيث شكل 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي في مقابل 8.3% في السنة التي سبقتها، وسجل نموا قدره 9.09% بواقع 26.27 مليا دينار في مقابل 24.08 في سنة 1985، ويعود هذا لارتفاع إنتاج كل من البقول الجافة بمعدل 18.32% والخضر 7.19% والحمضيات ب 3.72% والزيتون 26.71%، فيما سجل إنتاج الحبوب تراجع بمعدل -17.65%. وقد استمر تحسن القطاع الفلاحي في سنة 1987 بمعدل نمو 20.97% بواقع 31.78 مليار دينار، حيث شكل 10.2% من الناتج المحلي الإجمالي ويعود هذا لارتفاع إنتاج كل الخضر 9.72%، والحمضيات ب 9.52%

والزيتون 26.71%، هذا بالرغم انخفاض انتاج كل من إنتاج الحبوب بمعدل -14.03%، البقول الجافة بمعدل -1.17% والزيتون بمعدل -16.61%. واستمر نمو قطاع الفلاحة خلال سنة 1988 بمعدل 22.3% بواقع 38.78 مليار دينار ليشكل 11.2% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود ذلك إلى الزيادة في الأسعار بالإضافة إلى زيادة إنتاج الحمضيات بمعدل 12.48%، فيما سجل إنتاج كل من الحبوب، الخضر، البقول الجافة والزيتون تراجعا بنسب متفاوت. وقد حافظ قطاع الفلاحة على وزنه الهيكلي في الناتج المحلي الإجمالي عند معدل يقارب 11% خلال الفترة الممتدة من 1988 إلى غاية 1993.

استمر القطاع الفلاحي في التحسن في سنة 1989 بمعدل نمو 33.14% بواقع 51.63 مليار دينار، ويعود هذا لارتفاع إنتاج كل من الحبوب بمعدل 93.91%، البقول الجافة بعدل 38.95% والخضر 14.05%، فيما سجل إنتاج الحمضيات تراجع بمعدل -14.04% والزيتون -35.29%. وفي سنة 1990 سجل القطاع الفلاحي نموا بمعدل 21.48% بواقع 62.72 مليار دينار إلى الزيادة في الأسعار بالإضافية إلى لارتفاع انتاج كل من الحمضيات بمعدل 4.81% والزيتون بمعدل 92.53%، فيما سجل إنتاج كل من الحبوب، الخضر، والبقول الجافة وتراجعا بنسب متفاوت. واستمر قطاع الفلاحة في أدائه الجديد خلال سنة 1991 بمعدل نمو 39.19% بواقع 87.30 مليار دينار، ويعود هذا لارتفاع إنتاج أغلب المحاصيل الفلاحية، حيث ارتفع انتاج كل من الحبوب بمعدل 134.25%، الخضر بمعدل 29.94%، البقول الجافة بعدل 80%، الحمضيات بمعدل 15.16%. ونما قطاع الفلاحة في سنة 1992 بمعدل 47.09% بواقع 128.41 مليار دينار، ويعود هذا لارتفاع إنتاج كل من البقول الجافة بمعدل 0.5% والخضر 4.40%، الحمضيات بمعدل 11.83%، والزيتون بمعدل 202.87%، هذا بالرغم من انخفاض إنتاج الحبوب بمعدل -12.58%. فيما تراجع آداء قطاع الفلاحة في سنة قطاع الفلاحة في سنة 1993 بمعدل نمو 2.09% فقط ويعو هذا إلى تراجع في إنتاج كل من الحبوب بعدل -56.38%، والبقول الجافة بمعدل -24.01%، الخضر بمعدل -3.34%، الحمضيات بمعدل -0.27%، والزيتون بمعدل -22.44%.

وفي سنة 1994 حقق القطاع الفلاحي نتائج جيدة بمعدل نمو 11.07% بواقع 145.61 مليار دينار، ويعود هذا لارتفاع الأسعار بالإضافة إلى ارتفاع إنتاج كل الحمضيات ب 18.81% والتمور بمعدل 21.21%، فيما سجل إنتاج باقي المنتجات الفلاحية انخفاضا بنسب متفاوتة. وقد تراجع الوزن الهيكلي لقطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنتي 1994 و1995 إلى معدل 9.8%. واستمر القطاع الفلاحة في النمو في سنة 1995 بمعدل 34.98% بواقع 196.55 مليار دينار، ويعود هذا لارتفاع إنتاج كل من الحبوب بمعدل

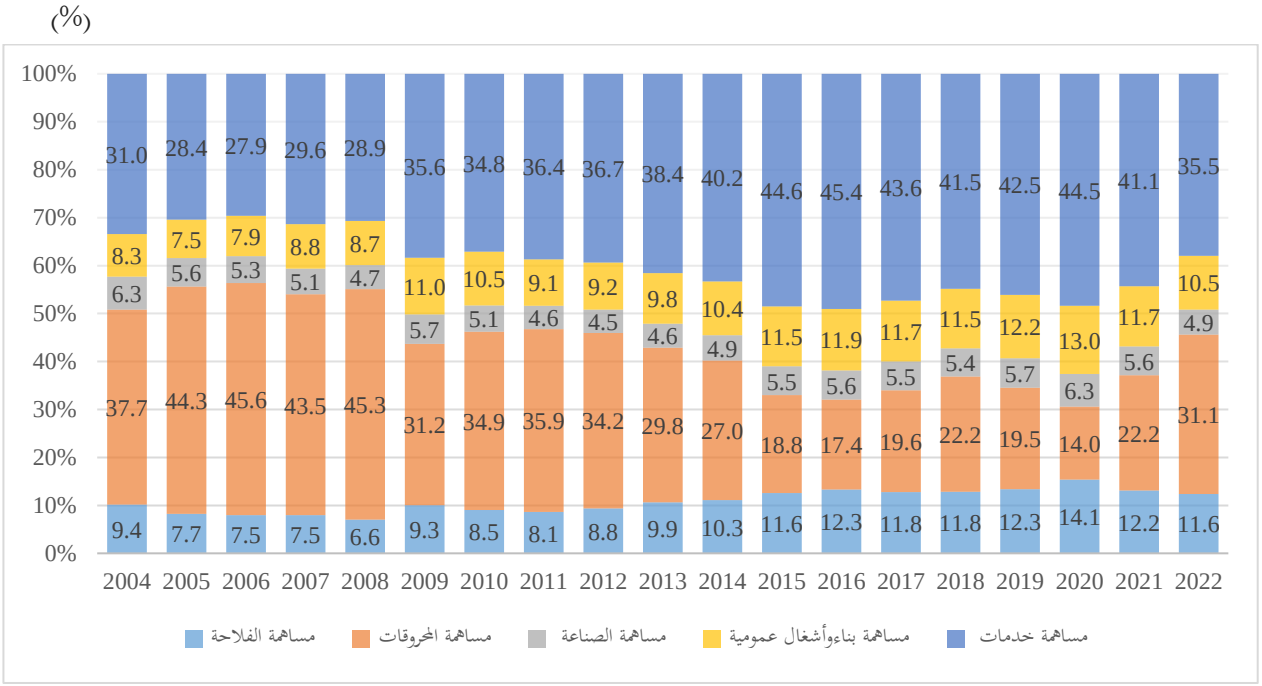
121.96%، البقول الجافة بعدل 8.37% والخضر 24.48%، فيما سجل إنتاج الحمضيات تراجع بمعدل -14.15% والزيتون -24.72%. وواصل قطاع الفلاحة أداءه الجديد في سنة 1996 بمعدل 41.36% بواقع 277.44 مليار دينار، ويعود هذا إلى لارتفاع إنتاج كل من الحبوب بمعدل 129.16%، البقول الجافة بمعدل 61.25%، الحمضيات بمعدل 3.40% والزيتون بمعدل 139.34%، فيما سجل إنتاج الخضر تراجع بمعدل -1.66%، حيث شكل القطاع الفلاحي 10.8% من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي سنة 1997 حقق القطاع الفلاحي نتائج سيئة بمعدل سلبي يقدر ب -12.65% لأول مرة منذ 13 سنة، بواقع 242.70 مليار دينار، ويعود هذا بالأساس إلى في إنتاج كل من الحبوب بمعدل -82.25%، البقول الجافة بمعدل -51.41%، الخضر بمعدل 4.36%، حيث شكل القطاع الفلاحي تراجعا في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي إلى 8.7%. وقد عاد النشاط الفلاحي إلى التحسن في سنة 1998 بمعدل نمو 33.83% بواقع 324.80 مليار دينار، ويعود ذلك إلى لارتفاع إنتاج كل من الحبوب بمعدل 247.89%، البقول الجافة بمعدل 63.04%، الخضر 9.19%، الحمضيات بمعدل 19.26%، فيما سجل إنتاج الزيتون -61.17%. حيث تحسن موقع قطاع الفلاحة في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 11.5% متجاوزا قطاعي الصناعة والبناء والأشغال العمومية لأول مرة منذ 1985، ويحتل المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات. وقد سجل نمو في سنة 1998ولكن بوتيرة أقل من السنة التي سبقتها بمعدل 10.75% بواقع 359.70 مليار دينار، ويرجع هذا إلى التراجع في إنتاج كل من الحبوب بمعدل -33.22%، البقول الجافة بمعدل -12.44% والخضر -3.34%، فيما سجل بعض لمنتجات ارتفاعا منها الزيتون الحمضيات بمعدلات متفاوتة. حيث شكل القطاع الفلاحي 11.1% من الناتج المحلي الإجمالي متفوقا على قطاعي الصناعة والبناء والأشغال العمومية، ويحتل المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات.

وقد شهد قطاع الفلاحة انكماشا ملحوظا خلال سنة 2000 بمعدل -3.75% بواقع 346.20 مليار دينار، ويرجع هذا إلى التراجع في إنتاج كل من الحبوب بمعدل -53.76%، البقول الجافة بمعدل -44.67%، الخضر -0.23%، الحمضيات بمعدل -4.60%، والزيتون بمعدل -40.26%، وقد تراجع موقع قطاع الفلاحة في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 8.4% وبقي محافظا على مركزه الثالث بعد قطاعي المحروقات والخدمات. ليشهد هذا القطاع تحسنا في سنة 2001 لمعدل نمو 19.04% بواقع 412.10 مليار دينار، ويرجع هذا إلى ارتفاع إنتاج أغلب المحاصيل الفلاحية، حيث ارتفع انتاج كل من الحبوب بمعدل 184.7%، الخضر بمعدل 1.63%، البقول الجافة بعدل 76.14%، والحمضيات بمعدل 8.62%، فيما سجل انتاج الزيتون انخفاضا

بمعدل -7.73%، وقد شهد قطاع الفلاحة تحسنا في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 9.7% محافظا بذلك على مركزه الثالث بعد قطاعي المحروقات والخدمات. وفي سنة 2002 تراجعا في النمو 2002 بمعدل 1.24% بواقع 417.20 مليار دينار، ويرجع هذا إلى التراجع في إنتاج كل من الحبوب بمعدل -26.59%، الزيتون بمعدل -4.19%، مع أنه شهد إنتاج البقول، الخضر الحمضيات ارتفاعا بنسب متفاوتة، وقد تراجع موقع قطاع الفلاحة في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 9.2% وبقي محافظا على مركزه الثالث بعد قطاعي المحروقات والخدمات. ليشهد هذا القطاع تحسنا ملحوظا في سنة 2003 بمعدل نمو 23.51% بواقع 515.30 مليار دينار، ويرجع هذا إلى ارتفاع إنتاج كل المحاصيل الفلاحية، حيث ارتفع انتاج كل من الحبوب بمعدل 118.5%، الخضر بمعدل 27.91%، البقول الجافة بعدل 32.4%، والحمضيات بمعدل 7.79%، فيما سجل انتاج الزيتون انخفاضا بمعدل -12.66%، وقد شهد قطاع الفلاحة تحسنا في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 9.8% محافظا بذلك على مركزه الثالث بعد قطاعي المحروقات والخدمات.

الشكل رقم (02 – 12): الوزن النسبي للقطاعات المنتجة في الناتج المحلي الإجمالي لجزائر خلال الفترة (2004–2022)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الموضحة في المرفق رقم (02)

كما يوضح الشكل رقم (02 – 12) وفي سنة 2004 تراجع في نمو قطاع الفلاحة إلى 12.65% بواقع 580.50 مليار دينار، ويرجع هذا إلى التراجع في إنتاج كل من الحبوب بمعدل -5.46%، مع أنه شهد إنتاج البقول، الخضر، الحمضيات والزيتون ارتفاعا بنسب متفاوتة، وقد تراجع موقع قطاع الفلاحة في هيكلة الناتج

المحلي الإجمالي بمعدل 9.4% وبقي محافظا على مركزه الثالث بعد قطاعي المحروقات والخدمات، واستمر تراجع نمو قطاع الفلاحة في سنة 2005 إلى 0.19% بواقع 581.60 مليار دينار، ويرجع هذا إلى التراجع في إنتاج كل من الحبوب بمعدل -12.52%، البقول الجافة بمعدل -18.79%، الزيتون بمعدل -32.50%، مع أنه شهد إنتاج كل من الخضر، الحمضيات ارتفاعا بنسب متفاوتة، وقد تراجع موقع قطاع الفلاحة في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 7.7%، ومع ذلك بقي محافظا على مركزه الثالث بعد قطاعي المحروقات والخدمات.

وقد عاد النشاط الفلاحي إلى التحسن في سنة 2006 بمعدل نمو 10.26% بواقع 641.30 مليار دينار، ويعود ذلك إلى لارتفاع إنتاج كل من الحبوب بمعدل 13.72%، الخضر 0.006%، الحمضيات بمعدل 3%، فيما سجل إنتاج الزيتون والبقول الجافة انخفاضا بنسب متفاوتة، ويلاحظ انخفاض موقع قطاع الفلاحة في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 7.5% وينزل إلى المرتبة الرابعة بعد قطاعات المحروقات، الخدمات والبناء والأشغال العمومية. وقد سجل قطاع الفلاحة نموا ايجابيا في سنة 2007 ولكن بوتيرة أقل من السنة التي سبقتها بمعدل 9.81% بواقع 704.20 مليار دينار، ويرجع هذا إلى التراجع في إنتاج كل من الحبوب بمعدل -10.22%، الزيتون بمعدل -21.26% والخضر -7.32%، فيما سجل بعض لمنتجات ارتفاعا منها الحمضيات البقول الجافة وبمعدلات متفاوتة، وقد شكل القطاع الفلاحي 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الرابعة بعد قطاعات المحروقات، الخدمات والبناء والأشغال العمومية. واستمر قطاع الفلاحة في نمو في سنة 2008 ولكن بوتيرة أقل من السنة التي سبقتها بمعدل 3.29% بواقع 727.40 مليار دينار، ويرجع هذا إلى التراجع في إنتاج كل من الحبوب بمعدل -57.37%، البقول الجافة بمعدل -19.8%، فيما سجل بعض لمنتجات ارتفاعا منها الخضر، الحمضيات والزيتون بمعدلات متفاوتة، وقد تراجع موقع قطاع الفلاحة في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 6.6%، في المرتبة الرابعة بعد قطاعات المحروقات، الخدمات والبناء والأشغال العمومية.

وفي سنة 2009 حقق القطاع الفلاحي نتائج جيدة بمعدل نمو 28.03% بواقع 931.30 مليار دينار، ويرجع هذا إلى ارتفاع إنتاج كل المحاصيل الفلاحية، حيث ارتفع انتاج كل من الحبوب بمعدل 242.2%، الخضر بمعدل 20.15%، البقول الجافة بعدل 60.09%، والحمضيات بمعدل 21.09%، والزيتون بمعدل 87.04%، وقد شهد قطاع الفلاحة تحسنا في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 9.3% في المركز الرابع قطاعات المحروقات، الخدمات والبناء والأشغال العمومية. واستمر قطاع الفلاحة في نمو خلال سنة 2010 ولكن بوتيرة أقل من السنة التي سبقتها بمعدل 9.02% بواقع 1015.30 مليار دينار، ويرجع هذا إلى التراجع في

إنتاج كل من الحبوب بمعدل -23.83% الحمضيات بمعدل -6.67% والزيتون بمعدل -34.49%، وارتفاع إنتاج كل من البقول الجافة بمعدل 12.61%، الخضر بمعدل 18.50%، وقد تراجع موقع قطاع الفلاحة في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 8.5%، في المرتبة الرابعة بعد قطاعات المحروقات، الخدمات والبناء والأشغال العمومية.

وفي سنة 2011 حقق القطاع الفلاحي نتائج جيدة بمعدل نمو 16.54% بواقع 1183.20 مليار دينار، ويرجع هذا إلى ارتفاع إنتاج كل المحاصيل الفلاحية، حيث ارتفع انتاج كل من الحبوب بمعدل 6.14%، الخضر بمعدل 10.74%، البقول الجافة بعدل 8.99%، والحمضيات بمعدل 40.42%، والزيتون بمعدل 96.24%، ومع ذلك تراجع موقع قطاع الفلاحة في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 8.1%، في المرتبة الرابعة بعد قطاعات المحروقات، الخدمات والبناء والأشغال العمومية، وقد كلفت واردات الحبوب فقط ما لا يقل عن 3,99 مليار دولار في 2011. واستمر قطاع الفلاحة في نمو خلال سنة 2012 ولكن بوتيرة أحسن من السنة التي سبقتها بمعدل 20.16% بواقع 1421.70 مليار دينار، ويرجع هذا إلى ارتفاع إنتاج أغلب المحاصيل الفلاحية، حيث ارتفع انتاج كل من الحبوب بمعدل 20.96%، الخضر بمعدل 8.70%، البقول الجافة بعدل 6.85%، فما تراجع إنتاج كل من الحمضيات والزيتون بنسب متفاوتة، وقد تحسن موقع قطاع الفلاحة في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 8.8%، في المرتبة الرابعة بعد قطاعات المحروقات، الخدمات والبناء والأشغال العمومية. واستمر قطاع الفلاحة في نمو خلال سنة 2013 ولكن بوتيرة أقل نسبيا من السنة التي سبقتها بمعدل 15.35% بواقع 1640 مليار دينار، ويرجع هذا إلى التراجع في إنتاج كل من الحبوب بمعدل -4.38%، وارتفاع إنتاج كل من البقول الجافة بمعدل 13.77%، الخضر بمعدل 14.09%، الحمضيات بمعدل 10.75%، والزيتون بمعدل 46.95%، وقد تحسن موقع قطاع الفلاحة في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 9.9%، ليسترجع المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات كما يوضح الشكل رقم (02 – 12) أعلاه.

وقد استمر قطاع الفلاحة في نمو خلال سنة 2014 ولكن بوتيرة متراجعة عن السنة التي سبقتها بمعدل 8.06% بواقع 1772.20 مليار دينار، ويرجع هذا إلى التراجع في إنتاج كل من الحبوب بمعدل -30.07%، البقول الجافة بعدل -2.19%، والزيتون بمعدل -16.57%، فيما ارتفاع إنتاج كل من الخضر بمعدل 3.61%، الحمضيات بمعدل 5.49%، وقد تحسن موقع قطاع الفلاحة في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 10.3%، ومع ذلك تراجع إلى المرتبة الرابعة بعد قطاعات المحروقات، الخدمات والبناء والأشغال العمومية. واستمر قطاع الفلاحة في نمو خلال السنتين المواليتين بوتيرة أحسن، حيث بلغ معدل النمو 9.19% في سنة

2015 بواقع 1935.10 مليار دينار، ويرجع هذا إلى ارتفاع إنتاج أغلب المحاصيل الفلاحية، حيث ارتفع انتاج كل من الحبوب بمعدل 9.46%، الخضر بمعدل 1.39%، الحمضيات بمعدل 5.57% والزيتون بمعدل 35.39%، فيما تراجع إنتاج البقول الجافة، وقد تحسن موقع قطاع الفلاحة في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 11.6%، ليسترجع المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات، وقد بلغ معدل النمو القطاع الفلاحي 10.6% في سنة 2016 بواقع 2140.30 مليار دينار، ويرجع هذا إلى ارتفاع إنتاج بعض المحاصيل الفلاحية، حيث ارتفع انتاج كل من الخضر بمعدل 4.90%، هذا بالرغم من تراجع إنتاج بعض المحاصيل الفلاحية، وقد تحسن موقع قطاع الفلاحة في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 12.3%، محافظا على المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات.

وفي سنة 2017 شهد قطاع الفلاحة تراجع كبيرا بمعدل نمو بلغ 3.68% بواقع 2219.10 مليار دينار، ويرجع هذا إلى التراجع في إنتاج كل من الخضر بمعدل -0.47%، والزيتون بمعدل -1.72%، هذا بالرغم من زيادة إنتاج بعض المحاصيل الفلاحية بنسب متفاوتة، وقد تراجع موقع قطاع الفلاحة في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 11.8% وبقي محافظا على مركزه الثالث بعد قطاعي المحروقات والخدمات، وقد عاد النشاط الفلاحي إلى التحسن في سنة 2018 بمعدل نمو 9.13% بواقع 2421.60 مليار دينار، ويعود ذلك إلى لارتفاع إنتاج كل من الحبوب بمعدل 74.43%، البقول الجافة بمعدل 28.35%، الخضر 4.90%، الحمضيات بمعدل 9.90%، والزيتون بمعدل 25.75%، وقد بقي قطاع الفلاحة محافظا علة وزنه النسبي في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 11.8%، محافظا بذلك على مركزه الثالث بعد قطاعي المحروقات والخدمات.

وقد استمر قطاع الفلاحة في نمو خلال سنة 2019 ولكن بوتيرة متراجعة عن السنة التي سبقتها بمعدل 4.44% بواقع 2529.10 مليار دينار، ويرجع هذا إلى التراجع في إنتاج كل من الحبوب بمعدل -7.12%، البقول الجافة بعدل -1.01%، فيما ارتفاع إنتاج كل من الخضر، الحمضيات والزيتون بنسب متفاوتة، وقد تحسن موقع قطاع الفلاحة في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 12.3%، محافظا بذلك على مركزه الثالث بعد قطاعي المحروقات والخدمات. واستمر قطاع الفلاحة في نمو خلال سنة 2020 ولكن بوتيرة متراجعة بمعدل 2.74% بواقع 2598.50 مليار دينار، ويرجع هذا إلى التراجع في إنتاج كل من الحبوب بمعدل -22.08% والتي تأثر انتاجهم بالظروف المناخية، والنتائج الإيجابية للإنتاج الخضر الذي يُمَثلُ جُزءاً معتبراً من القيمة المضافة لهذا القطاع، وبالرغم من وضع يتسم بأزمة اقتصادية ناتجة عن جائحة كورونا، يُعد القطاع الفلاحي القطاع الوحيد، من بين القطاعات المنتجة، الذي سَجَّلَ نُمُواً إيجابياً في سنة 2020، رغم أنه منخفض مقارنةً بمستوى

السنة السابقة، وقد تحسن موقع قطاع الفلاحة في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 14.01%، ليرتقي إلى المرتبة الثانية بعد قطاعي الخدمات لأول مرة. وقد استمر قطاع الفلاحة في نمو خلال سنة 2021 ولكن بوتيرة أحسن عن السنة التي سبقتها بمعدل نمو 3.46% بواقع 2688.30 مليار دينار، ويرجع هذا إلى زيادة أسعار المدخلات الزراعية وتشديد شروط استيرادها، فيما سجلت بعض قطاعات القطاع الفلاحي معدلات نمو إيجابية لاسيّما اللحوم الحمراء والطماطم الصناعية والتمور وزراعة الكروم بمعدلات 2%و 20% و3% و14% على التوالي، فيما شهدت بعض المنتجات الفلاحية التراجع في الإنتاج على غرار الحبوب، البقول الجافة والخضر، وقد تراجع موقع قطاع الفلاحة في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي إلى 12.2%، في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات.

وفي سنة 2022 حقق القطاع الفلاحي نتائج جيدة بمعدل نمو 19.32% بواقع 3207.80 مليار دينار، نتيجة للظروف الجوية المواتية، حيث ارتفع إنتاج محاصيل الحبوب بشكل ملحوظ بمعدل 51.4% في سنة 2022، بعد انكماش قوي بمعدل 37% في السنة التي سابقتها، وعرف قطاع زراعة الكروم والحمضيات نفس الاتجاه حيث ارتفع إنتاج الحمضيات بنسبة 7.5% مقابل انخفاض بمعدل 3.25% في السنة السابقة، ومع ذلك تراجع موقع قطاع الفلاحة في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 11.1%، في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات.

2- تحليل تطور قطاع الخدمات خلال الفترة (1985 – 2022)

حقق قطاع الخدمات نتائج جديدة في سنة 1986 بمعدل نمو 13.40% بواقع 100.47 مليار دينار، حيث شكل 38.41% من الناتج المحلي الإجمالي في مقابل 34.45% في السنة التي سبقتها، في صدارة القطاعات المنتجة المحققة للثروة. وقد تراجع قطاع الخدمات سنة 1987 بمعدل نمو 4.90% بواقع 119.51 مليار دينار، حيث شكل 38.22% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة محافظا على المرتبة الأول في هيكلة القطاعات المنتجة في الناتج المحلي الإجمالي.

عاد قطاع الخدمات في تحقيقه لنتائج جيدة في سنة 1988 بمعدل نمو 13.8% بواقع 136.07 مليار دينار، حيث شكل 39.13% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الأولى من بين القطاعات المنتجة. وقد استمر هذا القطاع في تحقيق نتائج جيدة في سنة 1989 وبوتيرة أحسن بكثير من السنة التي سبقتها بمعدل نمو 32.16% بواقع 179.83 مليار دينار، حيث شكل 40.69% من الناتج المحلي الإجمالي محافظا على ريادته في تحقيق الثروة.

وقد تراجع قطاع الخدمات بشكل ملحوظ في سنة 1990 مع المحافظة على نتائجه الإيجابية، حيث بلغ معدل النمو 8.03% بواقع 194.27 مليار دينار، حيث شكل 35.04% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الأول من بين باقي القطاعات المنتجة.

وقد عاد قطاع الخدمات في تحقيقه لنتائج جيدة سنة 1991 لكن بمعدل نمو 44.79% بواقع 281.29 مليار دينار، حيث شكل 32.63% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الأولى من بين القطاعات المنتجة. واستمر هذا القطاع في تحقيق معدلات نمو جيدة في سنة 1992 لكن بوتيرة أقل من السنة التي سبقتها بمعدل نمو 33.87% بواقع 376.56 مليار دينار، واستمر في التراجع مع تحقيقه لنتائج الإيجابية خلال سنتي 1993 و1994 بمعدل نمو يقارب 22%، حيث حافظ على ريادة القطاعات المنتجة المحققة للدخل خلال السنوات 1991، 1992 و1993 في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات 32.63%، 35.04% و38.66% على التوالي.

واستمر قطاع الخدمات في تحقيق نتائج جديدة في سنة 1995 بوتيرة أحسن من السنة التي سبقتها بمعدل نمو 27.83% بواقع 564.07 مليار دينار، حيث شكل 37.92% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الأول من بين باقي القطاعات المنتجة. ليبدأ قطاع الخدمات في مرحلة من التراجع خلال الفترة الممتدة من سنة 1996 إلى سنة 2000 بمعدلات نمو إيجابية بلغت 20.07، 13.36، 10.33%، 9.28%، ثم 7.12%، وقد استمر في صدارة القطاعات المنتجة خلال هذه الفترة إلى غاية سنة 2000 التي تراجع فيها إلى المرتبة الثانية من بين القطاعات المحققة للثروة بعد قطاع المحروقات لأول مرة منذ 1985 (بداية فترة الدراسة). وهذا ما يوضحه الشكل قم (02 – 11).

وفي سنة 2001 عاد قطاع الخدمات إلى تحقيق معدل نمو أعلى من السنة التي سبقتها بلعت 12.84%، بواقع 1430.3 مليار دينار، حيث شكل 33.57% من الناتج المحلي الإجمالي، في إلى المرتبة الثانية من بين القطاعات المحققة للثرة بعد قطاع المحروقات، واستمر هذا القطاع في تحقيق نتائج إيجابية في سنة 2002 ولكن بوتيرة أقل من السنة التي سبقتها بمعدل نمو 6.52% بواقع 1523.5 مليار دينار، حيث شكل 33.54% ليستعيد الريادة من بين القطاعات المنتجة على حساب قطاع المحروقات في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي. وقد استمر قطاع الخدمات نتائج ايجابية في سنة 2003 بوتيرة أحسن من السنة التي سبقتها بمعدل نمو 9.26% بواقع 1664.5 مليار دينار ويرجع ذلك أساسا بأنشطة النقل والاتصالات والتوزيع التجاري الذي يمثل أكثر من 85% من القيمة المضافة لهذا الفرع، يتولد عن توسع التجارة الخارجية. وارتفعت قيمة الواردات السلعية بنسبة

24.7% مقابل 9.4% في سنة 2003[1]، وقد شكل قطاع الخدمات 31.72% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثانية بعد قطاع المحروقات.

استمر حقق قطاع الخدمات نتائج جديدة في سنة 2005 بوتيرة أقل من السنة التي سبقتها بمعدل نمو 12.87% بواقع 2150.7 مليار دينار. إن نمو قطاع الخدمات الذي تتكون حوالي 85% من قيمته المضافة من أنشطة النقل/الاتصالات والتجارة/التوزيع، يتولد بشكل أساسي من توسع التجارة الخارجية. وقد ارتفعت قيمة الواردات من السلع فعلياً بنسبة 10.6% تقريباً في عام 2005 بعد توسعها القوي جداً بنسبة 25.6% في العام السابق[2]، وقد شكل 28.43% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثانية بعد قطاع المحروقات.

وقد حقق قطاع الخدمات نتائج جديدة في سنة 2006 بوتيرة أقل عن السنة التي سبقتها بمعدل نمو 10.48% بواقع 2376 مليار دينار، ويفسر هذا الانخفاض انخفاض حجم الواردات السلعية (-1%) بالإضافة إلى هيكل الإنتاج في هذا القطاع، بل إن إنتاج قطاع خدمات السوق يشير إلى أن النقل والاتصالات والتجارة تمثل 86% من قيمته المضافة. وبالتالي، أدى ركود الواردات السلعية إلى انخفاض طفيف في نمو القيمة المضافة من حيث الحجم للقطاع، وخاصة التجارة، التي ارتفعت بنسبة 3,2% فقط[3]، وقد شكل قطاع الخدمات 27.90% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثانية بعد قطاع المحروقات.

استمر قطاع الخدمات في تحقيق نتائج جديدة في سنة 2007 بوتيرة أحسن من السنة التي سبقتها بمعدل نمو 17.06% بواقع 2781.3 مليار دينار، وذلك راجع الزيادة الحادة في الواردات، المقدرة بـ 30% من حيث القيمة، في التوسع في أنشطة النقل والتوزيع، وبالتالي ساهم بشكل كبير في توسيع النشاط الخدمات[4]، وقد شكل هذا القطاع 29.56% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الإجمالي في المرتبة الثانية بعد قطاع المحروقات. وقد استمر قطاع الخدمات في تحقيق نتائج جديدة في سنة 2008 ولكن بوتيرة أقل من السنة التي سبقتها بمعدل نمو 14.64% بواقع 3188.5 مليار دينار. إن ارتفاع واردات السلع والخدمات وما له من أثر على نشاط مؤسسات التوزيع، إضافة إلى التوسع المرتبط بذلك في مجال النقل وتزايد الخدمات المصرفية، كلها عناصر تفسر

[1] Banque d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2003, 2004, p:.31.

[2] Banque d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2005, Avril 2006, p-p 174-185.

[3] Banque d'Algérie, **Evolution Economique et monétaire en Algérie rapport 2005**, op cit, p: 32.

[4] Banque d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2007, juillet 2008, p:39.

حركية التوسعية لقطاع الخدمات[1]، حيث شكل هذا 28.87% من هيكل الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثانية بعد قطاع المحروقات.

واصل قطاع الخدمات نتائجه الجديدة في سنة 2009 ولكن بوتيرة أقل من السنة التي سبقتها بمعدل نمو 11.22% بواقع 3546.3 مليار دينار، حيث أتاحت الزيادة في الواردات السلعية بمعدل 9.1% من حيث الحجم الحفاظ على مستوى عالٍ من نشاط النقل والتوزيع، وهو السبب الرئيسي في إنشاء شركات الخدمات الجديدة، والتي تمثل 73% من جميع الشركات التي تم إنشاؤها في الربع الثالث من سنة 2009، وتشكل الشركات العاملة في مجال التجارة والتوزيع ما يقرب من النصف الشركات، بالإضافة إلى تطور نشاط الخدمات المصرفية، الذي أدى إلى زيادة القروض في الاقتصاد خلال سنة 2009، مما عزز وضعية قطاع خدمات[2]. وقد شكل هذا 35.58% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثانية بعد قطاع المحروقات. واستمر هذا القطاع في تحقيق نتائجه الجديدة في سنة 2010 بوتيرة أحسن من السنة التي سبقتها بمعدل 17.68% بواقع 4173.4 مليار دينار، وهذا راجع لمحافظة كل من توزيع السلع بصفة عامة تجارة الجملة والتجزئة وكذلك نشاط النقل على مستواهم العالي من النشاط بسبب ارتفاع الإنتاج الفلاحي وواردات السلع التي ازدادت بواقع 38.89 مليار دولار، بالإضافة إلى إنشاء 8529 مؤسسة تابعة لقطاع الخدمات (تجارة، فندقة، نقل واتصالات)، وتمثل المؤسسات المتعلقة بالتجارة والتوزيع 44.1% من مجمل المؤسسات، كما واصلت الخدمات المصرفية نموها القوي، كل هذه العوامل سمحت بالأداء الجيد لقطاع الخدمات في هذه السنة[3]، وقد شكل هذا القطاع 34.80% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثانية بعد قطاع المحروقات.

استمر قطاع الخدمات في تحقيق النتائج الجيدة في سنة 2011 بوتيرة أحسن بكثير من السنة التي سبقتها بمعدل نمو 27.26% بواقع 5311.2 مليار دينار، وقد سمح الارتفاع القوي في واردات السلع في الإنتاج الزراعي بالحفاظ على مستوى عال لنشاط النقل والتوزيع، وقد شكل قطاع الخدمات 36.41% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثانية بعد قطاع المحروقات.

استمر قطاع الخدمات في تحقيق نتائج إيجابية في سنة 2012 بمعدل نمو 11.84% بواقع 1491.20 مليار دينار، حيث شكل 9.20% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات. وقد تراجع قطاع الخدمات بشكل ملحوظ في سنة 2013 عن السنة التي سبقتها رغم نتائجه الإيجابية بمعدل نمو

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2008، سبتمبر 2009، ص: 39.

[2] Banque d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2009, juillel 2010, p: 39.

[3] بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2010، جويلية 2011، ص: 26.

12.09% بواقع 5953.3 مليار دينار، حيث شكل 36.73% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثانية بعد قطاع المحروقات.

حقق قطاع الخدمات نتائج إيجابية في سنة 2014 بوتيرة أحسن من السنة التي سبقتها بمعدل نمو 10.24% بواقع 1794.00 مليار دينار، ويعود نمو هذا النشاط بشكل رئيسي إلى النمو في فرعي التجارة والنقل الذي لا يزال مرتفعا (10.5% و6.0% على التوالي مقارنة بـ 9.6% و8.0% في عام 2013)، كما أن النمو المستمر في حجم الواردات من السلع، والصناعة الغذائية، والزراعة من غير الحبوب يفسر جزئيا اتجاهات هذا القطاع[1]، وقد شكل قطاع الخدمات 10.41% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثانية بعد قطاع المحروقات. وأستمر قطاع الخدمات في تراجعه في سنة 2015 رغم النتائج الإيجابية بمعدل نمو 7.63% بواقع 7453 مليار دينار، يرجع تباطؤ هذا النشاط أساسا إلى تباطؤ نمو فرع التجارة، بالإضافة إلى انخفاض نمو الخدمات المقدمة للمؤسسات الذي يُفسر جزئيا بتباطؤ نمو واردات السلع، وقد شكل هذا القطاع 44.59% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثانية بعد قطاع المحروقات. واستمر قطاع الخدمات في تراجعه رغم نتائجه الإيجابية خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى غاية سنة 2019، بعدلات نمو 6.01%، 4.23%، 3%، ثم 2.65% على التوالي ومع ذلك استمر قطاع الخدمات في صدارة القطاعات المنتجة في تحقيق الثروة الوطنية بمعدل يتراوح بين 41% و45% من هيكل الناتج المحلي وهذا ما يوضحه الشكل رقم (02 - 12)

وقد شهد قطاع الخدمات ركودا في سنة 2020 بمعدل نمو سلبي يبلغ -6.03% بواقع 8181.9 مليار دينار ويرجع ذلك أساسا إلى تداعيات أزمة كورونا وإجراءات الحجر الصحي، ومع ذلك بقي محافظا على المرتبة الأولى في كأكثر قطاع منتج تحقيقا لثروة الوطنية بمعدل 44.51% من الناتج المحلي الإجمالي.

في سنة 2021 عاد قطاع الخدمات إلى تحقيق نتائج الجيدة بمعدل نمو 10.80% بواقع 9065.9 مليار دينار، حيث أدى تحسن الوضع الصحي وتخفيف الإجراءات الوقائية، بما في ذلك الرفع النهائي للحجر الصحي، إلى تعافي قطاع الخدمات بشكل كبير، وقد شكل هذا 41.06% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الأولى. واستمر قطاع الخدمات في تحقيق نتائج إيجابية في سنة 2022 بوتيرة أقل من السنة التي سبقتها بمعدل نمو 8.52% بواقع 9838.6 مليار دينار، وهو ما يعكس انتعاشا قويا في هذا القطاع بعد جائحة كورونا، وهذا

[1] Banque d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2014, juillel 2015, p: 25.

النمو مدفوع بنمو غالبية فروع الخدمات، لا سيّما فروع النقل والاتصال، المطاعم والمقاهي، والخدمات المقدمة للمؤسسات[1]، حيث شكل 10.46% من الناتج المحلي الإجمالي المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات.

المطلب الثالث: تحليل تطورات قطاعي الصناعة، البناء والأشغال العمومية خلال الفترة (1985 – 2022)

1- تحليل تطور قطاع البناء والأشغال العمومية خلال الفترة (1985 – 2022)

حقق قطاع البناء والأشغال العمومية نتائج جديدة في سنة 1986 بمعدل نمو 53.19% بواقع 49.39 مليار دينار، حيث شكل 16.65% من الناتج المحلي الإجمالي في مقابل 14.17% في السنة التي سبقتها، في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات. وقد شهد قطاع البناء والأشغال العمومية ركودا في سنة 1987 بمعدل نمو سلبي يبلغ -4.68% بواقع 47.08 مليار دينار، حيث شكل 15.06% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات. واستمر حالة الركود في قطاع البناء والأشغال العمومية خلال سنة 1988 بمعدل نمو -4.61% بواقع 44.91 مليار دينار، حيث شكل 12.92% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات.

وقد عاد قطاع البناء والأشغال العمومية إلى تحقيق نتائج جديدة في سنة 1989 بمعدل نمو 21.93% بواقع 54.76 مليار دينار، حيث شكل 12.39% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات. واستمر قطاع البناء والأشغال العمومية في تحقيق معدلات نمو إيجابية في سنة 1990 لكن بوتيرة أقل حيث بلغ معدل النمو 12.86% بواقع 61.80 مليار دينار، حيث شكل 11.15% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات. واستمر قطاع البناء والأشغال العمومية في تحقيق معدلات نمو جيدة في سنة 1991 لكن بوتيرة أقل من السنة التي سبقتها بمعدل نمو 37.44% بواقع 84.94 مليار دينار، حيث شكل 9.85% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات. واستمر قطاع البناء والأشغال العمومية في تحقيق معدلات نمو جيدة في سنة 1992 لكن بوتيرة أقل من السنة التي سبقتها بمعدل نمو 32.06% بواقع 112.17 مليار دينار، حيث شكل 10.44% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات. حقق قطاع البناء والأشغال العمومية نتائج جديدة في سنة 1993 لكن بوتيرة أقل من السنة التي سبقتها بمعدل نمو 20.12% بواقع 134.74 مليار دينار، حيث شكل 11.33% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات.

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2022، ديسمبر 2023، ص: 27- 28.

حقق قطاع البناء والأشغال العمومية نتائج جديدة في سنة 1994 بوتيرة أحسن من السنة التي سبقتها بمعدل نمو 25.75% بواقع 169.44 مليار دينار، حيث شكل 11.39% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات. استمر قطاع البناء والأشغال العمومية في تحقيق نتائج جديدة في سنة 1995 تتوافق مع السنة لتي سبقتاه بمعدل نمو 25.78% بواقع 213.12 مليار دينار، حيث شكل 10.63% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات. استمر قطاع البناء والأشغال العمومية تحقيق نتائج ايجابية في سنة 1996 لكن بوتيرة أقل من السنة التي سبقتها بمعدل نمو 15.29% بواقع 245.70 مليار دينار، حيث شكل 9.56% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات. استمر قطاع البناء والأشغال العمومية تحقيق نتائج ايجابية في سنة 1997 لكن بوتيرة أقل من السنة التي سبقتها بمعدل نمو 12.58% بواقع 276.60 مليار دينار، حيث شكل 9.95% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات. استمر قطاع البناء والأشغال العمومية تحقيق نتائج ايجابية في سنة 1998 لكن بوتيرة أقل من السنة التي سبقتها بمعدل نمو 8.79% بواقع 300.90 مليار دينار، حيث شكل 10.63% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات.

شهد قطاع البناء والأشغال العمومية تراجع كبير في سنة 1999 رغم النتائج الإيجابية بمعدل نمو 2.2% بواقع 307.70 مليار دينار، حيث شكل 9.5% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات.

حقق قطاع البناء والأشغال العمومية نتائج ايجابية في سنة 2000 بوتيرة أحسن من السنة التي سبقتها بمعدل نمو 8.87% بواقع 335.00 مليار دينار، حيث شكل 8.12% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات. استمر قطاع البناء والأشغال العمومية في تحقيق نتائج ايجابية في سنة 2001 لكن بوتيرة أقل من السنة التي سبقتها بمعدل نمو 7.13% بواقع 358.90 مليار دينار، حيث شكل 8.42% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات.

حقق قطاع البناء والأشغال العمومية نتائج جديدة في سنة 2002 بمعدل نمو 14.21% بواقع 409.90 مليار دينار، حيث شكل 9.02% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات. استمر قطاع البناء والأشغال العمومية في تحقيق نتائج ايجابية في سنة 2003 بوتيرة أقل من السنة التي سبقتها بمعدل نمو 8.61% بواقع 445.20 مليار دينار، حيث شكل 8.48% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات.

حقق قطاع البناء والأشغال العمومية نتائج جديدة في سنة 2004 بمعدل نمو 14.11% بواقع 508.00 مليار دينار، ويرجع ذلك إلى استكمال إعادة بناء البنية التحتية المدمرة بسبب زلزال عام 2003، بالإضافة إلى تنفيذ العديد من برامج البنية التحتية والإسكان النمو القوي، وتعكس عمليات تسليم المساكن (باستثناء البناء الذاتي)، والتي تزايدت من 74 ألف وحدة سكنية إلى ما يقرب من 81 ألف وحدة سكنية في عام 2004، بوضوح الحالة الجيدة لهذا القطاع. باستثناء المحروقات، يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية في المركز الثاني من حيث مساهمته في الثروة الوطنية، حيث شكل 8.26% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات[1].

حقق قطاع البناء والأشغال العمومية نتائج جديدة في سنة 2005 بمعدل نمو 11.10% بواقع 564.40 مليار دينار، ويرجع ذلك ارتفاع مستوى إنفاق الدولة على المعدات المرتبط بتنفيذ برامج البنية التحتية والإسكان، والتوسع القوي والكبير من جميع فروع نشاط هذا القطاع، ويعكس تسليم 104900 وحدة سكنية بصيغة البيع بالإيجار في سنة 2005 باستثناء البناء الذاتي، توسع هذا القطاع[2]. وباستبعاد المحروقات يحتل هذا قطاع البناء المركز الثاني من حيث مساهمته في الناتج الوطني، حيث شكل 7.46% من الناتج المحلي الإجمالي.

حقق قطاع البناء والأشغال العمومية نتائج جديدة في سنة 2006 بمعدل نمو 19.47% وهي أعلى نسبة بين جميع قطاعات النشاط بواقع 674.30 مليار دينار، ويعود هذا الأداء أساسا إلى الزيادة بنسبة 23% في نفقات التجهيزات العمومية، حيث يمثل نشاط البناء الناتج عن هذه النفقات أكثر من نصف من حجم نفقات التجهيز، حيث سجل بناء المساكن، وهو النشاط الأكثر ديناميكية في القطاع، نموا بنسبة 22,7% من حيث الحجم و38% من حيث القيمة، وتقدر تسليمات المساكن بـ 178 ألف وحدة سكنية، منها 18 ألف وحدة سكنية ذاتية البناء و77 ألف وحدة سكنية مدعمة. كما تم البدء في إنشاء 241 ألف وحدة سكنية جديدة باستثناء البناء الذاتي في سنة 2006 في مقابل بـ 333 ألف وحدة في السنة السابقة. وقد شكل 7.92% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات[3].

استمر قطاع البناء والأشغال العمومية في تحقيق نتائج جديدة في سنة 2007 بوتيرة أحسن من السنة التي سبقتها بمعدل نمو 22.36% بواقع 825.10 مليار دينار، وذلك بفضل الاستثمارات العامة الكبيرة المخصصة لتطوير البنية التحتية للنقل وبناء المساكن، حيث أظهر هذا القطاع ديناميكية حقيقية لعدة سنوات، مدفوعة

[1] Banque d'Algérie, **Evolution Economique et monétaire en Algérie rapport 2003**, op cit, p: 17.

[2] Banque d'Algérie, **Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2005**, op cit , p: 31.

[3] Banque d'Algérie**, Evolution Economique et monétaire en Algérie rapport 2007**, op cit, p: 28-30.

بالزيادة الكبيرة في نفقات التجهيز بمعدل 39.9%، والتي خصص جزء كبير منها بشكل أساسي لبناء البنية التحتية والطرق والسكك الحديدية بالإضافة إلى بناء مساكن جديدة، وحقق بناء المساكن نموا بمعدل 22.7% من حيث الحجم و38% من حيث القيمة، وهو النشاط الأكثر ديناميكية في هذا القطاع.

تقدر عمليات تسليم المساكن بنحو 166 ألف وحدة وباستثناء المساكن المبنية ذاتياً، وهو حجم يكاد يكون مستقراً مقارنة بالعام السابق، علاوة على ذلك فإن بناء وحدات سكنية جديدة، بحوالي 161.000 وحدة سكنية في سنة 2007، سيمكن من الحفاظ على وتيرة النشاط العالية في قطاع البناء[1]. وتساهم القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العامة بنسبة 8.7% في الثروة الوطنية، في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات.

حقق قطاع البناء والأشغال العمومية نتائج جديدة في سنة 2008 ولكن بوتيرة أقل من السنة التي سبقتها بمعدل نمو 15.95% بواقع 956.70 مليار دينار، حيث شكل 8.66% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات.

حقق قطاع البناء والأشغال العمومية نتائج جديدة في سنة 2009 ولكن بوتيرة أقل من السنة التي سبقتها بمعدل نمو 14.44% بواقع 1094.80 مليار دينار، حيث شكل 10.98% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات.

حافظ قطاع البناء والأشغال العمومية على نتائجه الجديدة في سنة 2010 بمعدل نمو يتوافق مع السنة التي سبقتها بمعدل 14.85% بواقع 1257.40 مليار دينار، حيث شكل 10.49% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات.

استمر قطاع البناء والأشغال العمومية في تحقيق نتائج إيجابية في سنة 2011 ولكن بوتيرة أقل من السنة التي سبقتها بمعدل نمو 6.04% بواقع 1333.30 مليار دينار، حيث شكل 11.84% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات.

استمر قطاع البناء والأشغال العمومية في تحقيق نتائج إيجابية في سنة 2012 بمعدل نمو 11.84% بواقع 1491.20 مليار دينار، حيث سمحت كل من الزيادة في نفقات التجهيز للدولة بما يقارب 2234 مليار دينار، وإنعاش برنامج بناء المساكن بعودة النمو لهذا القطاع وبلوغ هذا المستوى من النمو، واستقر مستوى بناء السكنات الجديدة بـ 300199 سكن منتهي في 2012 بتراجع قدره 6.3% مقارنة بالسنة السابقة، وزيادة في تسليمات برنامج السكن المدعم بواقع 112700 وحدة لم تعوض انخفاض انجاز السكن الترقوي، والسكن

[1] Banque d'Algérie, **Evolution Economique et monétaire en Algérie rapport 2008**, juillet 2009, p: 38,39.

الاجتماعي، بالإضافة إلى النقص الكبير في البناء الفردي، وقد تم تسليم 183000 سكن كل سنة والتي تمثل 50300 منها سكنات اجتماعية، واستفادت 89.8% من السكنات المستلمة في 2012 من الدعم المالي للدولة. وبقيت مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في إجمالي الناتج الداخلي مستقرة تقريبا عند 9.3%، إلا أن قطاع البناء والأشغال العمومية يبقى في المركز الثالث من حيث المساهمة في الثروة الوطنية.

حقق قطاع البناء والأشغال العمومية نتائج إيجابية في سنة 2013 ولكن بوتيرة أقل من السنة التي سبقتها بمعدل نمو 9.13% بواقع 1627.40 مليار دينار، وهذا نتيجة لانخفاض الاستثمارات العمومية بمعدل -16,7% من نفقات ميزانية التجهيز، ولانتهاء الأشغال الكبرى للبنية التحتية الطريق السريع، الميترو السكنات، وبقيمة مضافة تقدر بـ 1620.2 مليار دينار، حيث تم تسليم 276900 مسكن في 2013، بارتفاع قدره 38,9%، وعرف الانتاج تزايدا محسوسا بالنسبة للفئات الأربعة للمساكن: البناء الفردي السكن الاجتماعي، السكن المدعم، السكن الترقوي.

قدرت السكنات الاجتماعية المسلمة بـ 500 78، بارتفاع قدره 28.3% بينما سجل السكن الترقوي العمومي والخاص نموا قويا 7.3% راجعاً أساسا إلى تزايد السكن الترقوي الخاص 18.8% الذي تغلب على التراجع الهام المسجل في 2012 بمعدل -5.9%، ولكنه لا يمثل سوى 2.1% من الانتاج الإجمالي. فيما تم إنجازه 18900 بناء فردي بمعدل 27.7%[1]. وقد شكل 9.78% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات.

حقق قطاع البناء والأشغال العمومية نتائج إيجابية في سنة 2014 بوتيرة أحسن من السنة التي سبقتها بمعدل نمو 10.24% بواقع 1794.00 مليار دينار، فقد تم تسليم 355.300 وحدة سكنية في سنة 2014، بزيادة قدرها 39.8%، وشهدت كل صيغ السكن نموا ملحوظا، حيث يقدر عدد وحدات الإسكان الاجتماعي التي تم تسليمها بنحو 94400 وحدة، بزيادة قدرها 18.4%، كما سجل الإسكان الترقوي الحكومي والخاص الذي يمثل 1.6% فقط من إجمالي الإنتاج، نموًا بمعدل 7.3%، وأخيراً، انتعش البناء الذاتي من خلال استكمال 21500 سكن بزيادة 28.4%[2]. وقد شكل 10.41% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات.

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2013**، نوفمبر 2014، ص: 28-31.

[2] Banque d'Algérie**, Evolution Economique et monétaire en Algérie rapport 2014**, juillel 2015 , p: 24-25.

شهد قطاع البناء والأشغال العمومية تراجع كبير في سنة 2015 رغم النتائج الإيجابية بمعدل نمو 6.87% بواقع 1917.20 مليار دينار، وذلك بسبب إنهاء الورشات الكبيرة للطريق السريع، في حين عُوِّضَ هذا الانكماش جزئيا بنمو مشاريع بناء السكنات، وارتفعت حظيرة السكنات بـ 328100 سكن جديد في 2015، في انخفاض بـ 7.7% مقارنة بالسنة السابقة.

تراجعت التسليمات للفئتين في 2015 بـ 22,0% و17,2% على التوالي، لتبلغ 182200 و17800 وحدة على التوالي، ويُعد الانخفاض المحسوس للبناء الريفي (-27.5%) العامل الرئيسي في تراجع السكن المدعم، الذي سجل مكونيه الآخرين بالمقابل نمواً جد مرتفعاً: 100% بالنسبة لصيغة البيع بالإيجار، و17.9% بالنسبة للسكن الترقوي المدعم. حيث بلغ عدد السكنات الاجتماعية المسلمة 121000 وحدة، وارتفع السكن الترقوي العمومي والخاص بـ 7100 وحدة أي ما يعادل 2,2% من نمو الحظيرة[1]. وقد حيث شكل 11.47% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات.

استمر قطاع البناء والأشغال العمومية في تحقيق نتائج إيجابية في سنة 2016 بوتيرة أحسن من السنة التي سبقتها بمعدل نمو 8.12% بواقع 2072.90 مليار دينار، مدعوماً بالنفقات العمومية في البنى التحتية والبناء، حيث بلغ عدد السكنات المسَلمة 338300 وحدة، بزيادة قدرها 3.1% مقارنة بالسنة السابقة. خصَّ هذا الأداء تقريباً جميع أصناف السكنات: حيث ارتفع عدد السكنات المدعمة المسَلَّمة ب 2.0%، مع ارتفاع في صيغة البيع بالإيجار من 3200 سكن في 2015 إلى 17800 سكن في 2016، وانتقل عدد السكنات الترقوية المسلّمة العمومي والخاص إلى 8500 وحدة في 2016 بزيادة قدرها 19.7%، وارتفع عدد سكنات البناء الفردي الذي يمثل 6.7% من إجمالي الوحدات السكنية المسَلَّمة بمعدل 27%، وعرف عدد السكنات الاجتماعية المسَلَّمة تراجعاً طفيفاً في 2016 إلى 117700 وحدة سكنية[2]، وقد شكل 11.91% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات.

استمر قطاع البناء والأشغال العمومية في تحقيق نتائج إيجابية في سنة 2017 ولكن بوتيرة أقل من السنة التي سبقتها بمعدل نمو 6.31% بواقع 2203.70 مليار دينار، مدعوماً بالنفقات العمومية لفائدة قطاع السكن، التي ازدادت ب 19.7%، وبالحفاظ على مستوى عال للنفقات العمومية في البنى التحتية، وتواصل توسع النشاط في هذا القطاع، حيث بلغ العرض الإجمالي للسكنات الجديدة 300800 وحدة سكنية، دون احتساب

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2015**، نوفمبر 2016، ص: 33-34.

[2] بنك الجزائر، **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2016**، سبتمبر 2017، ص: 24-25.

البناء الفردي، بانخفاض 4.7% مقارنة بالسنة السابقة، حيث خَصَّ هذا الانخفاض في التسليمات: السكنات السكن الاجتماعي لديوان الترقية والتسيير العقاري التي تمثل 30.0% من التسليمات، والتي انخفض عرضها من 117700 مسكن في 2016 إلى 96800 في 2017، والسكن المدَعَّم الذي انخفض عرضه إلى 182600 سكن، مع انخفاضات معتبرة في الصِّيَغْ السكن الريفي والترقوي المدَعَّم، مع زيادة في صيغة والبيع بالإيجار من 17800 سكن إلى 49900 سكن.

في المقابل شهدت التسليمات من فئة الترقوي الحر والترقوي العمومي التي تمثل 3.0% و3.7% على التوالي من إجمالي التسليمات، ارتفاعاً ب 116% و40% على التوالي[1]. وقد شكل 11.67% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات.

حافظ قطاع البناء والأشغال العمومية على نتائجه الإيجابية في سنة 2018 بمعدل نمو يتوافق مع السنة التي سبقتها بمعدل 6.48% بواقع 2346.60 مليار دينار، وفيما يتعلق بالسكن بلغ العرض الإجمالي للسكنات الجديدة 271950 وحدة سكنية في 2018 دون احتساب البناء الذاتي، أي بانخفاض قدره 9,6%. خص هذا الانخفاض أساساً السكن المدَعَّم أي 53.1% من التسليمات الإجمالية، وخاصة السكن الريفي الذي انخفضت تسليماته من 112300 مسكن في 2017 إلى 63900 مسكن في 2018، وارتفعت تسليمات السكنات الاجتماعية، خاصة التابعة لديوان الترقية والتسيير العقاري بمعدل 11.5% لتبلغ 107860 مسكن[2]. وقد شكل 11.47% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات.

حافظ قطاع البناء والأشغال العمومية على نتائجه الإيجابية في سنة 2019 بمعدل نمو يتوافق مع السنة التي سبقتها بمعدل 6.20% بواقع 2492.00 مليار دينار، حيث بلغ تسليمات السكنات الجديدة دون احتساب البناء الفردي 229400 وحدة سكنية خلال سنة 2019، أي بانخفاض بـ 19.0% مقارنة بسنة 2018. ينتج هذا الانخفاض أساساً عن تراجع تسليم السكنات الاجتماعية السكن الاجتماعي لديوان الترقية والتسيير العقاري بنسبة 37.5% مقابل ارتفاع قدره 11.2% في السنة السابقة.

كما تميزت سنة 2019 بتباطؤ تسليم السكنات بصيغة الترقوي العمومي للسنة الثانية على التوالي، حيث انتقل عدد السكنات المسلمة من 6100 وحدة سكنية في 2018 إلى 2600 وحدة سكنية في سنة 2019، أي بانخفاض قدره 57.4%. ينجم هذا الانخفاض الحاد عن انكماش الطلب على السكن الترقوي العمومي الذي

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2017**، جويلية 2018، ص: 17-18.

[2] بنك الجزائر، **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2018**، ديسمبر 2019، ص: 17.

بدأ في سنة 2018 وتأكد في سنة 2019، فيما ارتفعت تسليمات السكنات المدعمة خاصة السكن الريفي بمعدل 31.1% وبلغت 83800 وحدة سكنية في سنة 2019[1]، وقد شكل هذا القطاع 12.16% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات.

بسبب إجراءات الحجر التي تَلَتْ ظهور الأزمة الصحية شهد نشاط قطاع البناء والأشغال العمومية ركودا كبيرا في سنة 2020 لأول مرة منذ سنة 1988 بمعدل نمو سلبي يبلغ -3.77% بواقع 2398.00 مليار دينار، وقد استمر التراجع الملاحظ خلال سنة 2019 في سنة 2020، وهذا ما جعل عرض السكن يبلغ 194500 وحدة سكنية دون احتساب البناء الفردي. وخص هذا الانخفاض كل فئات السكن، ماعدا السكن الترقوي العمومي والسكن بصيغة البيع بالإيجار".

مس هذا التراجع بصورة مشتركة كل من تسليمات السكن الاجتماعي بمعدل -18,29% خاصة السكن الاجتماعي المنجز من طرف ديوان الترقية والتسيير العقاري، وفئة السكن المدعم خاصة السكن الريفي الذي سجل انخفاضاً معتبراً بـ 41.17%. وتجدر الإشارة إلى أن تسليمات السكن الاجتماعي تبلغ 53600 وحدة سكنية في 2020 رغم الانخفاض الملاحظ في 2019 و2020.

بالموازاة مع ذلك، يُقدر عدد وحدات السكن الترقوي الحر الخاص والعمومي المسلمة بـ 11800 وحدة، في انخفاض مقارنة بتسليمات سنة 2019. فيما ارتفعت تسليمات السكن الترقوي العمومي ب 3800 سكن في سنة 2020، كما يُلاحظ هذا الارتفاع أيضاً في السكنات المدعمة، خاصة السكن بصيغة "البيع بالإيجار" الذي انتقلت تسليماته من 49400 وحدة سكنية في 2019 إلى 61900 وحدة في 2020، أي زيادة بنسبة 25.3%[2]. وقد شكل قطاع البناء والأشغال العمومية 13.04% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات.

في سنة 2021 عاد قطاع البناء والأشغال العمومية إلى تحقيق نتائج الإيجابية بمعدل نمو 7.51% بواقع 2578.20 مليار دينار، ففي مجال السكن استفاد النشاط في قطاع البناء بالكامل من الانتعاش الاقتصادي، حيث بلغ عرض السكنات الجديدة خارج البناء الفردي 208900 وحدة سكنية سنة 2021 بزيادة قدرها 7.4%، وتشمل هذه الزيادة كل أنماط السكن، باستثناء السكن الاجتماعي. كما لوحظت هذه التوجه أيضًا في تسليمات السكن الترقوي العمومي، الذي يواصل منحاه التصاعدي بوتيرة أسرع من السنة الماضية، متجاوزا

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2019**، ديسمبر 2020، ص: 27-28.
[2] بنك الجزائر، **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2020**، ديسمبر 2021، ص: 30، 31.

بوضوح مستواه قبل الأزمة، فقد بلغ عدد وحدات السكن الترقوي العمومي التي تم تسليمها في سنة 2021 حوالي 12000 وحدة، مقارنة بـ 3800 وحدة فقط في سنة 2020[1]. وقد شكل قطاع البناء والأشغال العمومية 11.68% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات.

استمر قطاع البناء والأشغال العمومية في تحقيق نتائج إيجابية في سنة 2022 بوتيرة أحسن من السنة التي سبقتها بمعدل نمو 12.34% بواقع 2896.40 مليار دينار، فقد بلغت تسليمات السكن 245000 وحدة سكنية سنة 2022 مقارنة بـ 226900 وحدة سكنية سنة 2021، وخصت هذه الزيادة كل من صيغ السكن المدعم والسكن الترقوي الحر، اذ ارتفعت تسليمات السكن المدعم بنسبة 32% مقارنة بـ 11.4% سنة 2021 وتسليمات السكن الترقوي الحر بنسبة 39.1% مقابل 8.47% سنة 2021.

إضافة إلى ذلك، بلغت تسليمات وحدات السكن الترقوي العمومي والسكن الاجتماعي سنة 2022 حوالي 5000 وحدة سكنية للترقوي العمومي و600 24 للسكن الاجتماعي. وبلغ البناء الذاتي 4800 وحدة[2]. وقد شكل هذا القطاع 10.46% من الناتج المحلي الإجمالي المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات.

2– تحليل تطور قطاع الصناعة خلال الفترة (1985 – 2022)

من خلال الشكل رقم (02 - 10) نلاحظ أن قطاع الصناعة حقق نتائج جيدة في سنة 1986 بمعدل نمو 18.26% بواقع 43.71 مليار دينار، حيث شكل 14.74% من الناتج المحلي الإجمالي في مقابل 12.67% في السنة التي سبقتها، وقد شهد قطاع الصناعة حالة من الركود في سنة 1987 بمعدل نمو سلبي يبلغ- 1.94% بواقع 42.86 مليار دينار، حيث شكل 13.71% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الرابعة بعد قطاع المحروقات الخدمات، والبناء والأشغال العمومية.

كما حقق قطاع الصناعة نتائج جديدة في سنة 1988 بمعدل نمو 10.92% بواقع 47.54 مليار دينار، حيث شكل 13.67% من الناتج المحلي الإجمالي، وحقق المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات.

واصل قطاع الصناعة نموه بـ 2.02% بواقع 48.5 مليار دينار في سنة 1989 وكانت نسبة مساهمته 10.97% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات.

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2021**، ديسمبر 2022، ص: 22-23.

[2] بنك الجزائر، **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2022**، ديسمبر 2023، ص- ص: 101-112.

حقق قطاع الصناعة نتائج جديدة في سنة 1990 بمعدل نمو 37.98% بواقع 66.92 مليار دينار، حيث شكل 12.07% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات.

حقق قطاع الصناعة نتائج جديدة في سنة 1991 بمعدل نمو 48.73% بواقع 99.53 مليار دينار، حيث شكل 11.55% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات.

حقق قطاع الصناعة نتائج جديدة في سنة 1992 بمعدل نمو 27.76% بواقع 127.16 مليار دينار، حيث شكل 11.83% من الناتج المحلي الإجمالي المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات.

واصل قطاع الصناعة تحقيقه لمعدلات نمو جيدة خلال السنوات 1990، 1991، 1992 بمعدل يتراوح ما بين 27.76% و48.73% محققا 127.16 مليار دينار سنة 1992، حيث شكل 11.83% من الناتج المحلي الإجمالي، وحافظ على المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات.

بدأ يتراجع نمو قطاع الصناعة في سنة 1993 حيث حقق معدل نمو 2.93% بواقع 130.88 مليار دينار، حيث شكل 11%، لكن في سنة 1994 تراجع ليحتل المرتبة الرابعة من حيث مساهمته في الناتج المحلي

حقق قطاع الصناعة نتائج جديدة في سنة 1994 بمعدل نمو 23.50% بواقع 161.64 مليار دينار، حيث شكل 10.87% من الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات.

ومنذ 1994 حتى سنة 2004 بدأت تتراجع نسبة مساهمة قطاع الصناعة حيث تراوحت ما بين 06% و10%، ويكون هو الأقل نسبة من بين القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي.

ونلاحظ من الشكل رقم (02 – 11) أن قطاع الصناعة بلغت قيمته المضافة 390.5 مليار دينار سنة 2004. وذلك بسبب نمو قطاعات الجلود والأحذية (15.4%)، ومواد البناء (10.2%)، والمياه والطاقة (5.8%)، وأخيراً الصناعات المختلفة (5.2%). وسجلت الأنشطة الخمسة الأخرى نموا سلبيا وهي صناعات الخشب والفلين والورق بانخفاض قدره 0.5%، والمناجم والمحاجر (-1.0%)، والمواد الكيميائية والمطاط والبلاستيك (-2.2%)، والمنسوجات (-14.4%). وأخيراً قطاع الأغذية الزراعية الذي انهار متراجعاً بنسبة 15.7%. وحقق الإنتاج في صناعات الصلب والمعادن والميكانيكية والكهربائية، على الرغم من تواضعه، نموا بـ 02%، ونما قطاع مواد البناء المدفوع ببرامج البنية التحتية وبناء المساكن بشكل ملحوظ في سنة 2004، بـ10%. وكذا إنتاج المواد الرابطة الهيدروليكية (16%)، كما تم التوسع في إنتاج المواد الكيميائية، المنتجات الصيدلانية، والأسمدة والمبيدات الحشرية (15.8%)، مع تسجيل انخفاض حاد في الإنتاج في فروع الراتنجات

الاصطناعية (-70.3%) والكيمياء العضوية الأساسية، وانهار قطاع الأغذية الزراعية بانخفاض قدره 15.7%، وتجاوز الانخفاض في الإنتاج 50% لفرعي المنتجات الغذائية وصناعة الدهون (-67.3%).

وبشكل عام، لم يتمكن القطاع الصناعي العام والخاص من جني جميع الفوائد المتوقعة من الزيادة في الطلب الإجمالي على السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية. ولم تحقق سوى ثلاثة قطاعات أداء جيدا حقا، وهي مواد البناء والطاقة وصناعة الجلود. إن ضرورة تحديث وتعزيز الأدوات الصناعية العامة والخاصة من خلال تهيئة الظروف التنظيمية والتنظيمية والمالية، التي تعتبر ضرورية لاستئناف الاستثمار بقوة، أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى، بحيث لا يؤدي النمو القوي في السنوات الأخيرة، مدفوعا بإنفاق الميزانية، إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

وبعد سنة 2005 انخفضت نسبة مساهمة قطاع الصناعة إلى أقل من 05%، على الرغم من ارتفاع قيمته حيث وصلت 1354.1 مليار دينار سنة 2022.

خلاصة الفصل

تم عرض بعض المفاهيم النظرية للنمو والقطاعات المنتجة، وكذا الصفات المميزة للإيرادات النفطية والعلاقة التي تربط بينها وبين نمو القطاعات المنتجة، من خلال ابراز دور المورد الطبيعي الذي هو النفط في تشغيل القطاعات الأخرى وكذا استخدام ايرادات تصديره في دعم نموها من خلال برامج التنمية، مع إظهار الأثر السلبي للعنة الموارد على إنتاج قطاعي الفلاحة والصناعة، وكل ذلك من أجل التوصل لعرض كل من إيجابيات ارتفاع عائدات النفط على الدول المصدرة للنفط وكذا تداعياته عليها.

- يعبر الناتج المحلي الاجمالي عن السلع والخدمات التي تم انتاجها في بلد ما خلال سنة، ويعتبر مؤشر مهما لتقييم مدى تطور ونمو الاقتصاد الوطني من سنة لأخرى لكل دولة، كما أنه لا يعتبر مؤشر فعال لقياس حالة الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع، وتوجد عدة طرق لقياسه منها: طريقة الانتاج (طريقة المنتجات النهائية، او طريقة القيمة المضافة)، طريقة الانفاق، وطريقة الدخل.

- يوجد علاقة تكامل بين الصناعة، الزراعة، الخدمات، النقل والتجارة الخارجية، حيث يساهم قطاع الفلاحة في تحقيق الأمن الغذائي، بما يوفره من منتجات زراعية وحيوانية، هذا فضلا عن مساهمته مع بقية القطاعات في التصدير وتنويع الصادرات، وتخفيف العبء على الميزان التجاري، وتحسين ميزان المدفوعات، وتوفير النقد الأجنبي وتخفيض تكلفة الواردات.

- لقد أصبح صندوق ضبط الموارد الجزائري منذ 2006 آلية لتمويل عجز الخزينة العمومية، وتمويل برامج التنمية، حيث توسعت الدولة في الانفاق العام، مما استنزف الموارد المالية لصندوق ضبط الإيرادات الجزائري، الذي كان من المفترض أن يكون أداة استقرار ودعم للاقتصاد الوطني ضد الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط.

- خلال الفترة (1985-1999) كان قطاع الخدمات من أكبر المساهمين في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة تتراوح ما بين 32% و40% ثم يأتي قطاع المحروقات بنسبة تتراوح ما بين 13% و30% ليحتل قطاع البناء والأشغال العمومية المركز الثالث، وفي الأخير قطاع الفلاحة ثم الصناعة.

- خلال الفترة (2000- 2010) ارتفعت أسعار النفط وعدد الاستثمارات في قطاع المحروقات، مما رفع حجم الصادرات النفطية وقيمة العائدات النفطية الجزائرية، وبالتالي أصبح قطاع المحروقات أكبر قطاع مساهم في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بنسبة تتراوح ما بين 31% و45.6% وحققت أكبر نسبة في سنة 2006. ثم يليه قطاع الخدمات بنسبة تتراوح ما بين 27% و36%، أما ثالث أكبر مساهم فكان يتغير ما بين البناء والأشغال

العمومية والقطاع الفلاحي وحقق القطاع الفلاحي أكبر نسبة له سنة 2016 و2020 ب14%. ليكون قطاع الصناعة هو الأضعف من حيث مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي.

- خلال الفترة من (2011-2022)، كان قطاع الخدمات هو أكبر مساهم في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ما بين 35% و45%، ثم قطاع المحروقات ما بين 14% و35% وكانت أقل نسبة سجلها قطاع المحروقات سنة 2016 بـ 17.4% بسبب انهيار الأسعار وسنة 2020 بسبب تداعيات فيروس كورونا، ثم يتنافس قطاع الفلاحة والبناء والأشغال العمومية على ثالث أكبر مساهم في الناتج المحلي، لنصل لأقل المساهمين وهو قطاع الصناعة.

الفصـل الثـالث

تمهيد

يمكن تحديد المردود التنموي لاستثمار عائدات النفط على القطاعات المنتجة في الجزائر، عن طريق محاول تقدير العلاقة القياسية بين عائدات النفط وهذه المتغيرات التي تمثل القطاعات المكونة للناتج المحلي الاجمالي. وسيتم استخدام سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري تشمل جميع المتغيرات السابق ذكرها والتي تمتد من 1985 إلى 2022، وهي من الفترات المهمة من في تاريخ الاقتصاد الجزائري.

خلال الفترة الدراسة شهدت الجزائر إصلاحات اقتصادية عميقة، تهدف لتنويع هيكل الصادرات والتخلص من هيمنة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وتقليل اعتماد الموازنة العامة على عائدات النفط، ولقياس أثر عائدات النفط على قطاع المحروقات، الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات، سنستخدم الطرق القياسية والاحصائية والمناهج الحديثة في السلاسل الزمنية، حيث تم تحديد متغيرات الدراسة الملائمة، ثم حاولنا اختيار النموذج المناسب على أساس ما تم التطرق إليه من نماذج قياسية في الدراسات السابقة، وللقيام بعملية التقدير حاولنا دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات، لتُحدد على أساسها النماذج القياسية الملائمة للتقدير، ولتحقيق هدفنا ارتأينا أن نُقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية جاءت كالتالي:

- **المبحث الأول: عرض متغيرات الدراسة واختبار استقرارية السلاسل.**
- **المبحث الثاني: اختبار صلاحية النماذج المدروسة.**
- **المبحث الثالث: اختبار التكامل المشترك والسببية بين متغيرات الدراسة.**

المبحث الأول: عرض متغيرات الدراسة واختبار استقرارية السلاسل

سنحاول في هذا المبحث قياس الأثر الديناميكي لعائدات النفط على القطاعات المنتجة، والمتمثلة في قطاعات: المحروقات، الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، والخدمات في الجزائر خلال الفترة (1985 – 2022) بالاعتماد على أدوات القياس الاقتصادي التي أصبحت تشهد استخداما واسعا لدراسة العلاقات بين مختلف المتغيرات الاقتصادية، وذلك بسبب المساهمة الكبيرة لنتائجها في رسم السياسات الاقتصادية، واتخاذ القرارات المثلى التي كثيرا ما أثبتت فعاليتها على أرض الواقع.

المطلب الأول: عرض متغيرات الدراسة ومصادرها

سنهتم في هذا المطلب بوصف أهم المتغيرات التي تتضمنها الدراسة ثم تحديد درجة سكون كل سلسلة زمنية من السلاسل الممثلة لمتغيرات الدراسة. تم الاعتماد في توصيف النموذج محل الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع عائدات النفط على القطاعات المنتجة بشكل كلي أو جزئي، وبعد الاطلاع على الأدبيات التطبيقية سواء الجزائرية، العربية أو الأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة، قمنا بمحاولة توصيف نموذج يتلاءم وخصوصيات الاقتصاد الجزائري.

متغيرات الدراسة: لتفسير تأثير عائدات النفط على تنمية القطاعات المنتجة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1985 -2022)، تم الاعتماد على خمسة (5) متغيرات تابعة كل واحد منها يمثل قطاع اقتصادي ومتغير مستقل واحد يمثل عائدات النفط، وبالتالي يصبح لدينا 5 نماذج قياسية نحاول من خلالها الاجابة على اشكالية الدراسة المطروحة. تم الاعتماد في النموذج المقترح على المتغيرات التالية؛

أ- **المتغيرات التابعة:** تتمثل في القطاعات المنتجة وهي كالتالي:

- ✓ **قطاع الفلاحة:** تعتبر الفلاحة من أهم الطاعات المنتجة لأي دولة نتيجة لمساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي بأي دولة، وتخفيض فاتورة الاستيراد المواد الغذائية، كما أنها يمكن أن تحقق دخلا مهما إذا تم استغلالها بالشكل الفعال. وقد تم الاعتماد على المساهمة السنوية للقطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لهذا القطاع والذي يعتبر من مؤشرات التوازن الداخلية، والذي سنرمز له بالرمز Y1، وقد تم الحصول على البيانات انطلاقا من معطيات بنك الجزائر.
- ✓ **قطاع المحروقات:** يُعتبر قطاع المحروقات من أهم القطاعات المنتجة خاصة في الدول المنتجة لها، وهذا بسبب الدور الاستراتيجي للمنتجات الأحفورية واستخدامات في مجال الطاقة والصناعات في الدول المتقدمة، وكذا حاجة جميع الدول سواء المتقدمة أو المتخلفة إلى الوقود واستخداماتها في توفير الطاقة، حيث أن تقلب

أسعارها يؤثر بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي لأي دولة. إنّ التوسع الاقتصادي في الجزائر مقيد بأداء قطاع المحروقات الذي يعتبر المحدد الرئيسي لنمو النشاط الاقتصادي، وذلك بسبب وزنه الراجح في إجمالي الناتج الداخلي، وقد تم الاعتماد على المساهمة السنوية لقطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لهذا القطاع والذي يعتبر من مؤشرات التوازن الداخلية، والذي سنرمز له بالرمز Y2، وقد تم الحصول على البيانات انطلاقا من معطيات بنك الجزائر.

- ✓ **قطاع الصناعة:** تعتبر الصناعة من أهم القطاعات المنتجة خاصة في الدول المتقدمة، نتيجة لمساهمتها الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير اليد العاملة في الدول الصناعية الكبرى، كما أن لها تأثير على الدول النامية نتيجة الفاتورة الباهظة التي تدفعها هذه الدول من أجل استيراد حاجياتها من المنتجات الصناعية، وتكلفة إصلاحها وتكوين الموارد البشرية من أجل تشغيلها، ويعتبر هذا القطاع مهما في الجزائر لعدة أسباب منها التخفيض من فاتورة الاستيراد، والتبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات، بالإضافة إلى أن هذا القطاع بإمكانه المساهمة في توفير مناصب الشغل، وقد تم الاعتماد على المساهمة السنوية لقطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لهذا القطاع والذي يعتبر من مؤشرات التوازن الداخلية، وسنرمز له بالرمز Y3، وقد تم الحصول على البيانات انطلاقا من معطيات بنك الجزائر.
- ✓ **البناء والاشغال العمومية:** يُعتبر قطاع البناء والاشغال العمومية من القطاعات الإنتاجية المهمة لأي دولة، وهذا بسبب دوره الكبير في النشاط الاقتصادي، وارتباطه بالقطاعات المنتجة الأخرى، حيث أنه يساهم في انشاء وتحسين البنية التحتية والهياكل القاعدية، والتي لها الدور الكبير في تحرك عجلة التنمية وتجيع الاستثمار في جميع المجالات هذا من جانب، ومن جانب آخر فأنه يوفر مناصب شغل ويساهم في النمو الاقتصادي، وقد تم الاعتماد على المساهمة السنوية لقطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لهذا القطاع والذي يعتبر من مؤشرات التوازن الداخلية، سنرمز له بالرمز Y4، وقد تم الحصول على البيانات انطلاقا من معطيات بنك الجزائر.
- ✓ **قطاع الخدمات:** يُعتبر قطاع الخدمات من القطاعات الإنتاجية المهمة لأي دولة، وهذا بسبب دورها الكبير في النشاط الاقتصادي، وارتباطه بالقطاعات المنتجة الأخرى، حيث أنه يساهم ويكمل بقية القطاعات المنتجة، في توفير خدمات النقل، التسويق، التوزيع، بالإضافة إلى الخدمات الهامة التي يقدمها القطاع العمومي، والتي لها الدور الكبير في تحرك عجلة التنمية وتجيع الاستثمار في جميع المجالات، وتوفير مناصب شغل والمساهمة في النمو الاقتصادي، وقد تم الاعتماد على المساهمة السنوية الخدمات في الناتج المحلي

الإجمالي كمؤشر لهذا القطاع والذي يعتبر من مؤشرات التوازن الداخلية، وسنرمز له بالرمز Y5، وقد تم الحصول على البيانات انطلاقا من معطيات بنك الجزائر.

- ✓ **المتغيرات المستقلة:** تتمثل في: عائدات النفط، وتعتبر من أهم العوامل المؤثرة على النشاط الاقتصادي في الجزائر وعلى أساس قيمتها يتم تحديد الخطط الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية ورسم الميزانية السنوية في الجزائر، كما أن عائدات النفط تؤثر على كافة القطاعات المنتجة نتيجة تأثيرها المباشر في إيرادات الدولة والاعتمادات المالية المخصصة لكل قطاع، وسنرمز له بالرمز X، وقد تم الحصول على البيانات انطلاقا من معطيات بنك الجزائر.

1-1 مصادر المتغيرات: أما عن مصادر البيانات لمتغيرات الدراسة فتم الحصول عليها من التقارير الرسمية لبنك الجزائر، وغطت البيانات الفترة الممتدة من 1985 إلى غاية 2022 .

المطلب الثاني: تقديم نماذج الدراسة

بعد حصر المتغيرات وتعريفها وتحديد المتغيرات التابعة المعبرة عن الظاهرة محل الدراسة والمتغير المستقل، سيتم إدخال اللوغاريتم الطبيعي على متغيرات الدراسة وذلك لأجل تفسير معلمات التقدير على أساس المرونات بالإضافة إلى التخلص من مشكلة عدم ثبات تباين البواقي.

1 النموذج الأول

لدراسة العلاقة بين عائدات النفط وقطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1985 - 2022) استنادنا إلى الدراسات السابقة وتم الوصول إلى النموذج التالي:

$$LY_{1t} = \alpha_0 + \alpha_1 LX_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

LY_{1t}: يمثل لوغارتيم المساهمة السنوية لقطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفترة t وهو يمثل المتغير التابع في النموذج.

LX_t: يمثل لوغارتيم عائدات النفط في الجزائر في الفترة t.

ε_t : يمثل الخطأ العشوائي.

α_0، α_1: تمثل معلمات النموذج.

2 النموذج الثاني

لدراسة العلاقة بين عائدات النفط وقطاع الفلاحة في الجزائر خلال الفترة (1985 - 2022) استنادنا إلى الدراسات السابقة وتم الوصول إلى النموذج التالي:

$$LY_{2t} = \alpha_0 + \alpha_1 LX_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

LY_{2t}: يمثل لوغارتيم المساهمة السنوية لقطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري خلال الفترة t وهو يمثل المتغير التابع في النموذج.

LX_t: يمثل لوغارتيم عائدات النفط في الجزائر في الفترة t وهو يمثل المتغير المستقل في النموذج.

ε_t : يمثل الخطأ العشوائي.

α_0، α_1: تمثل معلمات النموذج.

3 النموذج الثالث

لدراسة العلاقة بين عائدات النفط وقطاع الصناعة في الجزائر خلال الفترة (1985 - 2022) استنادنا إلى الدراسات السابقة وتم الوصول إلى النموذج التالي:

$$LY_{3t} = \alpha_0 + \alpha_1 LX_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

LY_{3t}: يمثل لوغارتيم المساهمة السنوية لقطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري خلال الفترة t وهو يمثل المتغير التابع في النموذج.

LX_t: يمثل لوغارتيم عائدات النفط في الجزائر في الفترة t وهو يمثل المتغير المستقل في النموذج.

ε_t : يمثل الخطأ العشوائي.

α_0، α_1: تمثل معلمات النموذج.

4 النموذج الرابع:

لدراسة العلاقة بين عائدات النفط وقطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر خلال الفترة (1985 - 2022) استنادنا إلى الدراسات السابقة وتم الوصول إلى النموذج التالي:

$$LY_{4t} = \alpha_0 + \alpha_1 LX_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

LY_{4t}: يمثل الوغارتيم المساهمة السنوية لقطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري خلال الفترة t وهو يمثل المتغير التابع في النموذج.

LX_t: يمثل لوغارتيم عائدات النفط في الجزائر في الفترة t وهو يمثل المتغير المستقل في النموذج.

ε_t : يمثل الخطأ العشوائي.

α_0، α_1: تمثل معلمات النموذج.

5 النموذج الخامس:

لدراسة العلاقة بين عائدات النفط وقطاع الخدمات في الجزائر خلال الفترة (1985 – 2022) استنادنا إلى الدراسات السابقة وتم الوصول إلى النموذج التالي:

$$LY_{5t} = \alpha_0 + \alpha_1 LXt + \varepsilon_t$$

حيث أن:

LY_{5t}: يمثل لوغارتيم المساهمة السنوية لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري خلال الفترة t وهو يمثل المتغير التابع في النموذج.

LX_t: يمثل لوغارتيم عائدات النفط في الجزائر في الفترة t وهو يمثل المتغير المستقل في النموذج.

ε_t : يمثل الخطأ العشوائي.

α_0، α_1: تمثل معلمات النموذج.

المطلب الثالث: الخصائص الاحصائية لمتغيرات الدراسة واستقرارية السلاسل

نتناول في هذا المطلب أهم الخصائص الاحصائية لمتغيرات الدراسة واستقرارية السلاسل من خلال اختبار فيليب بيرون.

1- الخصائص الاحصائية لمتغيرات الدراسة

الجدول التالي يوضح الخصائص الاحصائية للمتغيرات قيد الدراسة:

الجدول (03 – 01): الخصائص الاحصائية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات الإحصائية	Y1	Y2	Y3	Y4	Y5	X
Mean	914.6992	2429.833	490.8055	913.8203	3311.134	1762.232
Median	547.9000	2094.350	370.5000	476.000	1784.950	1460.350
Maximum	3207.8000	8617.400	1354.100	2896.400	9838.600	5657.700
Minimum	24.08000	39.05000	36.96000	41.32000	100.4700	20.50000
Std. Dev.	936.244	2133.454	395.0137	899.4204	3253.572	2.248925
Skewness	0.946411	0.652101	0.667234	0.779350	0.704840	0.568317
Kurtosis	2.557326	2.869845	2.205364	2.169469	1.929279	2.24895
Jarque-Bera	5.982996	2.719978	3.819397	4.938932	4.961596	2.938745
Probability	0.050212	0.256664	0.148125	0.084630	0.083676	0.290070
Sum	34758.57	92333.64	18650.61	34725.17	125823.1	66964.80
Sum Sq. Dev.	32458814	1.680000	5773326	29931411	3.920000	91655028
Observations	38	38	38	38	38	38

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لجميع متغيرات الدراسة يختلف عن وسيطها، مما يدل على أن منحنياتها غير متماثلة، وهذا ما تؤكده أيضا معاملات الالتواء Skewness الخاصة بها كونها تختلف عن الصفر، وبما أن قيمها موجبة فإن منحنياتها تنحاز لجهة اليمين، كما يظهر أيضا أن قيم معاملات التفلطح Kurtosis لكل متغيرات الدراسة أقل من ثلاثة وهو ما يعني أنها منحنياتها مفلطحة.

أما بالنسبة للاحتمالات الحرجة لإحصائيات Jarque-Bera فإن جميعها أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني أن هذه المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي، وبالنسبة للجدول التالي فهو يعرض مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة، والتي قد تسمح بتوقع طبيعة العلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات:

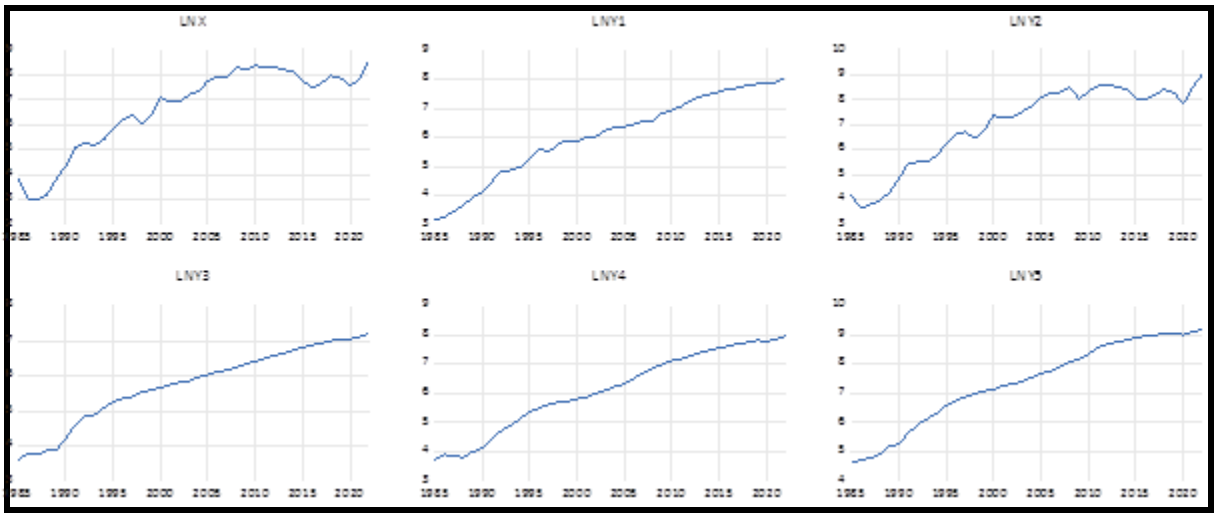
اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

إن استقرار السلاسل الزمنية هو شرط أساسي، ولاختبار ذلك نقوم بإجراء اختبار فيليب بيرون، والذي يقوم على الفرضيتين التاليتين:

- ✓ **الفرضية الصفرية**: عدم استقرار السلاسل الزمنية، أي وجود جذر وحدة؛
- ✓ **الفرضية البديلة**: استقرار السلاسل الزمنية، أي عدم وجود جذر الوحدة.

وقبل اختبار استقرار السلاسل محل الدراسة سنقوم بإبراز المنحنيات البيانية لمتغيرات الدراسة كما يلي:

شكل رقم (03 – 01): التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب بناء على احصائيات الديوان الوطني للاحصائيات

ويعتبر مستوى المعنوية 10% هو الحد الأقصى لرفض الفرضية الصفرية (فرضية العدم) وقبول الفرضية البديلة؛ وكانت نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03 – 02) نتائج اختبار فيليب بيرون لاستقرار السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level

		LNY1	LNY2	LNY3	LNY4	LNY5	LNX
With Cons...	t-Statistic	-3.4365	-1.4426	-2.9115	-1.6648	-2.9063	-1.2117
	Prob.	***0.0159***	***0.5509***	***0.0536***	***0.4403***	***0.0542***	***0.6591***
		**	n0	*	n0	*	n0
With Cons...	t-Statistic	-1.5514	-1.3203	-1.3287	-0.9048	-0.4435	-1.3346
	Prob.	***0.7927***	***0.8671***	***0.8648***	***0.9447***	***0.9819***	***0.8632***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without C...	t-Statistic	3.8372	2.1100	4.1095	4.1886	3.6274	1.9262
	Prob.	***0.9999***	***0.9903***	***1.0000***	***1.0000***	***0.9998***	***0.9854***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(LNY1)	d(LNY2)	d(LNY3)	d(LNY4)	d(LNY5)	d(LNX)
With Cons...	t-Statistic	-6.0199	-5.2204	-3.9934	-3.6848	-3.6370	-4.7666
	Prob.	***0.0000***	***0.0001***	***0.0039***	***0.0086***	***0.0097***	***0.0005***
		***	***	***	***	***	***
With Cons...	t-Statistic	-7.3283	-8.5331	-4.1415	-3.7146	-4.5106	-5.4890
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0126***	***0.0341***	***0.0050***	***0.0004***
		***	***	**	**	***	***
Without C...	t-Statistic	-3.0743	-4.2796	-2.3299	-1.8336	-1.5336	-4.0636
	Prob.	***0.0031***	***0.0001***	***0.0211***	***0.0641***	***0.1158***	***0.0002***
		***	***	**	*	n0	***

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03 – 02) الذي يعرض نتائج هذا الاختبار، أن جميع متغيرات الدراسة هي عبارة عن سلاسل زمنية غير مستقرة عند المستوى I(0) وهو ما أثبتته القيمة الاحتمالية الأكبر من 5% في

جميع الحالات (وجود ثابت، وجود ثابت واتجاه عام، عدم وجود ثابت واتجاه عام). وحتى تستقر قمنا بأخذ الفرق الأول I(1) لجميع المتغيرات، وهو ما أثبتته القيمة الاحتمالية الأقل من 5% في جميع الحالات (وجود ثابت، وجود ثابت واتجاه عام، عدم وجود ثابت واتجاه عام وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي عدم وجود جذر وحدة؛ وبما أن كل السلاسل مستقرة من الدرجة I(1) فإن هذا يدل على احتمال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى الطويل.

المبحث الثاني: اختبار صلاحية النماذج في الدراسة

بعدما تناولنا اختبار السببية لغرانجر بين متغيرات الدراسة والتي تشمل المتغيرات المستقرة، وتقدير النماذج لكل متغير من متغيرات الدراسة وفقا لمنهجية ECM لننتقل بعدها لاختبار صلاحية النموذج من خلال مجموعة من الاختبارات.

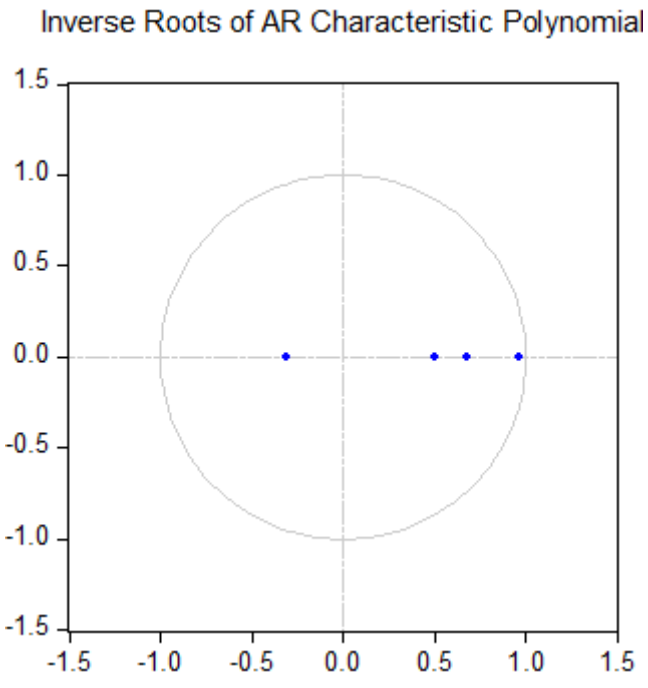
المطلب الأول: اختبار صلاحية نموذج أثر عائدات النفط على المساهمة السنوية لكل من قطاع الفلاحة وقطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي الجزائري

سنقوم من خلال هذا المطلب باختبار صلاحية النموذج لأثر عائدات النفط على كل من قطاعي الفلاحة والمحروقات من خلال مجموعة من الاختبارات.

1- اختبار صلاحية النموذج أثر عائدات النفط على المساهمة السنوية لكل من قطاع الفلاحة وقطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي الجزائري

1-1 اختبار استقرار النموذج: من خلال الشكل الموضح أدناه يمكن التأكد من استقراريه النموذج:

الشكل رقم (03 – 02): اختبار استقرار النموذج



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

النموذج يحقق شرط الاستقرارية إذ أن جميع الجذور تقع داخل دائرة واحدة، وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل الموضح أعلاه.

1-1 التوزيع الطبيعي للبواقي :

يتم معرفة طبيعة توزيع البواقي من خلال إجراء اختبار فرضية أن "البواقي تتبع توزيعا طبيعيا". يتم ذلك من خلال استقراء ودراسة البيان، حيث يمكن مراقبة تجمع البواقي حول المركز وتناقصها كلما ازداد انحرافها عن المركز نحو الاطراف. يمكن أيضا التحقق من عدم تجمعها حول المركز. بالإضافة إلى ذلك يمكن إجراء مقارنة إحصائية باستخدام اختبار Jarque-Berra والقيمة الجدولية لاختبار كاي تربيع مع درجة حرية 2 ومستوى معنوية 0.05.

الجدول رقم (03 – 03): اختبار Jarque-Berra للتوزيع الطبيعي للبواقي

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	-0.500303	1.501816	1	0.2204
2	0.062295	0.023284	1	0.8787
Joint		1.525100	2	0.4665

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	3.545262	0.445966	1	0.5043
2	2.223928	0.903433	1	0.3419
Joint		1.349398	2	0.5093

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	1.947782	2	0.3776
2	0.926717	2	0.6292
Joint	2.874499	4	0.5790

*Approximate p-values do not account for coefficient estimation

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

ومنه حسب النتائج وجدنا أن نتيجة الاختبار غير معنوية لأن ($\alpha > 0.05$)، وبالتالي فإن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة J-B = 2.87 أقل من $\chi 2 = 5.99$، وهو ما يؤكد أيضا أن بواقي النموذج تخضع لتوزيع طبيعي.

2-1 اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

يعمل اختبار الارتباط الذاتي (test LM) على التأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء كما يوضح ذلك الشكل الموالي:

الجدول رقم (03 – 04): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 03/25/24 Time: 22:44
Sample: 1985 2022
Included observations: 36

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	2.323412	4	0.6765	0.582453	(4, 56.0)	0.6766

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال النتائج الموضحة أعلاه نلاحظ أن قيمة الاحتمال أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية بعدم وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

1-3 اختبار ثبات تباين الأخطاء:

للكشف عن ثبات تباين الأخطاء نقوم باستخدام اختبار white كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03 – 05): نتائج اختبار white لثبات تباين الأخطاء

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Includes Cross Terms)
Date: 03/25/24 Time: 22:48
Sample: 1985 2022
Included observations: 36

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
53.85184	42	0.1039

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

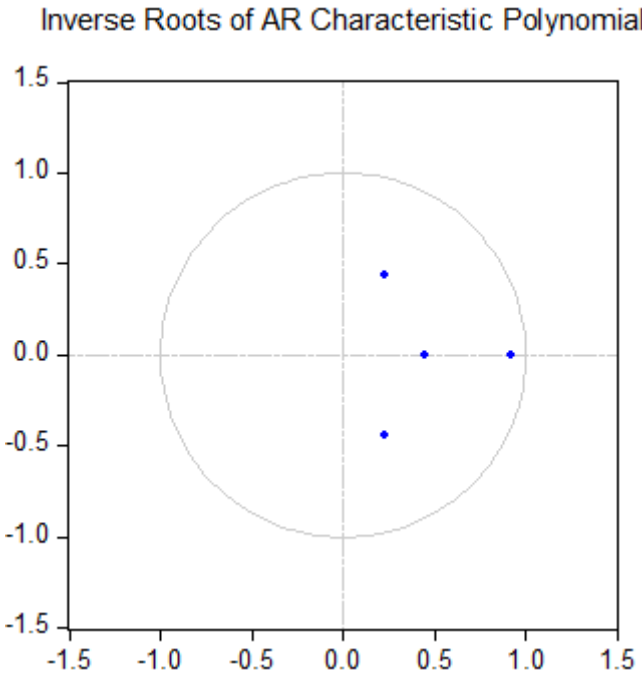
حسب النتائج أعلاه، نجد أن احتمال"sq-Chi" أكبر من (0.05) وبالتالي فإننا نقبل بالفرضية العدمية التي تدل على ثبات تباين الأخطاء.

2- اختبار صلاحية النموذج أثر عائدات النفط على المساهمة السنوية لقطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي

1-2 اختبار استقرار النموذج:

من خلال الشكل الموضح أدناه يمكن التأكد من استقرارية النموذج:

الشكل رقم (03 – 03): اختبار جذر الوحدة



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

النموذج يحقق شرط الاستقرارية إذ أن جميع الجذور تقع داخل دائرة واحدة، وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل الموضح أعلاه.

2-2 التوزيع الطبيعي للبواقي

يتم معرفة طبيعة توزيع البواقي من خلال إجراء اختبار فرضية أن "البواقي تتبع توزيعا طبيعيا". يتم ذلك من خلال استقراء ودراسة البيان، حيث يمكن مراقبة تجمع البواقي حول المركز وتناقصها كلما ازداد انحرافها عن المركز نحو الاطراف. يمكن أيضا التحقق من عدم تجمعها حول المركز. بالإضافة إلى ذلك يمكن إجراء مقارنة إحصائية باستخدام اختبار Jarque-Berra والقيمة الجدولية لاختبار كاي تربيع مع درجة حرية 2 ومستوى معنوية 0.05.

الجدول رقم (03 – 06): اختبار Jarque-Berra للتوزيع الطبيعي للبواقي

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	0.125469	0.094455	1	0.7586
2	0.402536	0.972212	1	0.3241
Joint		1.066668	2	0.5866

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	2.775050	0.075904	1	0.7829
2	3.380948	0.217681	1	0.6408
Joint		0.293585	2	0.8635

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.170359	2	0.9183
2	1.189894	2	0.5516
Joint	1.360253	4	0.8511

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

ومنه حسب نتائج وجدنا أن نتيجة الاختبار غير معنوية لأن ($\alpha > 0.05$)، وبالتالي فإن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة J-B= 1.36 أقل من $\chi^2 = 5.99$، وهو ما يؤكد أيضا أن بواقي النموذج تخضع لتوزيع طبيعي.

3-2 اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

يعمل اختبار الارتباط الذاتي (test LM) على التأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء كما يوضح ذلك الجدول الموالي:

الجدول رقم (03 – 07): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 03/25/24 Time: 23:09
Sample: 1985 2022
Included observations: 36

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	0.578526	4	0.9654	0.142818	(4, 56.0)	0.9654
2	7.723423	4	0.1023	2.031507	(4, 56.0)	0.1024

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال النتائج الموضحة أعلاه نلاحظ أن قيمة الاحتمال أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية بعدم وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

2-4 اختبار ثبات تباين الأخطاء:

للكشف عن ثبات تباين الأخطاء نقوم باستخدام اختبار white كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03 – 08): نتائج اختبار white لثبات تباين الأخطاء

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Includes Cross Terms)
Date: 03/25/24 Time: 23:11
Sample: 1985 2022
Included observations: 36

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
50.90047	42	0.1632

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

حسب النتائج أعلاه، نجد أن احتمال"sq-Chi" أكبر من (0.05)، وبالتالي فإننا نقبل بالفرضية العدمية التي تدل على ثبات تباين الأخطاء.

المطلب الثاني: اختبار صلاحية النموذج أثر عائدات النفط على المساهمة السنوية لكل من قطاع الصناعة وقطاع البناء والاشغال العمومية في الناتج المحلي الاجمالي الجزائري

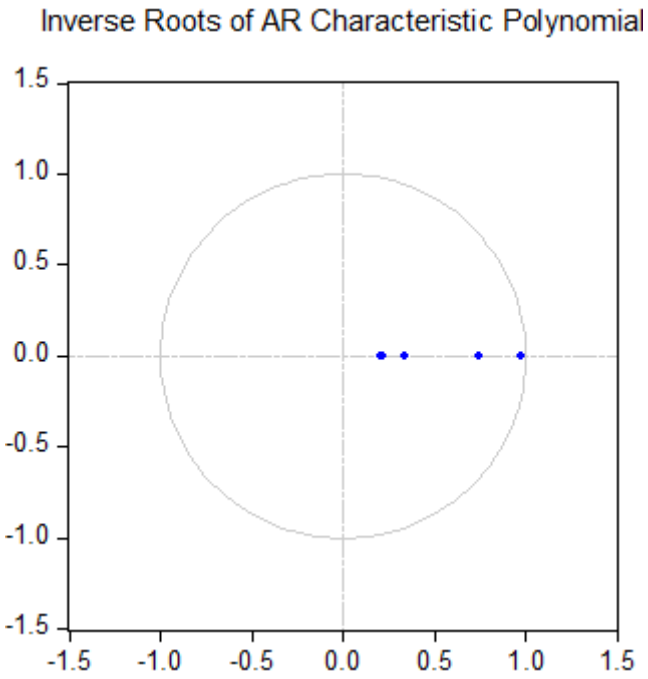
سنقوم من خلال هذا المطلب باختبار صلاحية النموذج لأثر عائدات النفط على كل من قطاعي الصناعة والبناء والأشغال العمومية من خلال مجموعة من الاختبارات.

1- اختبار صلاحية النموذج أثر عائدات النفط على نمو قطاع الصناعة

من خلال الشكل الموضح أدناه يمكن التأكد من استقرارية النموذج:

1-1 اختبار استقرار النموذج

الشكل رقم (03 – 04): اختبار جذر الوحدة



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

النموذج يحقق شرط الاستقرارية إذ أن جميع الجذور تقع داخل دائرة واحدة، وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل الموضح أعلاه.

2-1 التوزيع الطبيعي للبواقي:

يتم معرفة طبيعة توزيع البواقي من خلال إجراء اختبار فرضية أن "البواقي تتبع توزيعا طبيعيا". يتم ذلك من خلال استقراء ودراسة البيان، حيث يمكن مراقبة تجمع البواقي حول المركز وتناقصها كلما ازداد انحرافها عن المركز نحو الاطراف. يمكن أيضا التحقق من عدم تجمعها حول المركز. بالإضافة إلى ذلك يمكن إجراء مقارنة إحصائية باستخدام اختبارJarque-Berra والقيمة الجدولية لاختبار كاي تربيع مع درجة حرية 2 ومستوى معنوية 0.05.

الجدول رقم (03 – 03): اختبار Jarque-Berra للتوزيع الطبيعي للبواقي

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	0.613574	2.258839	1	0.1329
2	0.016709	0.001675	1	0.9674
Joint		2.260514	2	0.3230

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	4.016918	1.551182	1	0.2130
2	2.449922	0.453878	1	0.5005
Joint		2.005060	2	0.3669

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	3.810021	2	0.1488
2	0.455553	2	0.7963
Joint	4.265574	4	0.3713

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

ومنه حسب نتائج وجدنا أن نتيجة الاختبار غير معنوية لأن ($\alpha > 0.05$)، وبالتالي فإن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة J-B = 4.26 أقل من $\chi 2 = 5.99$، وهو ما يؤكد أيضا أن بواقي النموذج تخضع لتوزيع طبيعي.

3-1 اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

يعمل اختبار الارتباط الذاتي (test LM) على التأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء كما يوضح ذلك الشكل الموالي:

الجدول رقم (03 – 10): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 03/25/24 Time: 23:21
Sample: 1985 2022
Included observations: 36

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	7.216536	4	0.1249	1.889575	(4, 56.0)	0.1250

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال النتائج الموضحة أعلاه نلاحظ أن قيمة الاحتمال أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية بعدم وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

4-1 اختبار ثبات تباين الأخطاء:

للكشف عن ثبات تباين الأخطاء نقوم باستخدام اختبار white كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03 – 11): نتائج اختبار white لثبات تباين الأخطاء

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Includes Cross Terms)
Date: 03/25/24 Time: 23:21
Sample: 1985 2022
Included observations: 36

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
53.12193	42	0.1167

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

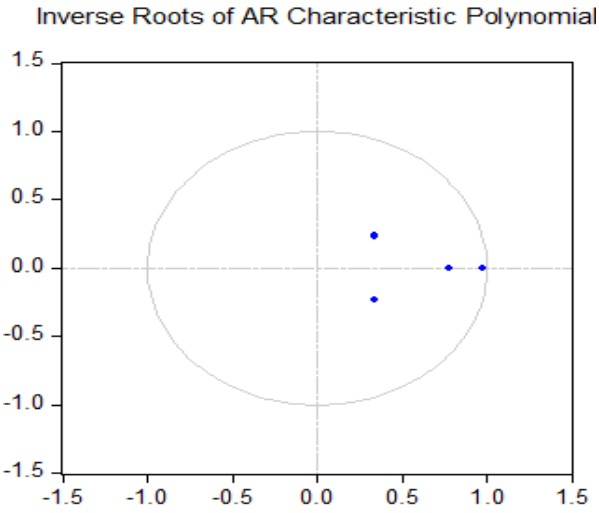
حسب النتائج أعلاه، نجد أن احتمال "sq-Chi" أكبر من (0.05) وبالتالي فإننا نقبل بالفرضية العدمية التي تدل على ثبات تباين الأخطاء.

2- اختبار صلاحية نموذج أثر عائدات النفط على المساهمة السنوية لقطاع البناء والاشغال العمومية في الناتج الحلي الاجمالي

2-1 اختبار استقرار النموذج:

من خلال الشكل الموضح أدناه يمكن التأكد من استقرارية النموذج:

الشكل رقم (03 – 05): اختبار جذر الوحدة



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

النموذج يحقق شرط الاستقرارية إذ أن جميع الجذور تقع داخل دائرة واحدة، وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل الموضح أعلاه.

2-2 لتوزيع الطبيعي للبواقي:

يتم معرفة طبيعة توزيع البواقي من خلال إجراء اختبار فرضية أن "البواقي تتبع توزيعا طبيعيا". يتم ذلك من خلال استقراء ودراسة البيان، حيث يمكن مراقبة تجمع البواقي حول المركز وتناقصها كلما ازداد انحرافها عن المركز نحو الاطراف. يمكن أيضا التحقق من عدم تجمعها حول المركز. بالإضافة إلى ذلك يمكن إجراء مقارنة إحصائية باستخدام اختبار Jarque-Berra والقيمة الجدولية لاختبار كاي تربيع مع درجة حرية 2 ومستوى معنوية 0.05.

الجدول رقم (03 – 12): اختبار Jarque-Berra للتوزيع الطبيعي للبواقي

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	0.268469	0.432452	1	0.5108
2	0.412346	1.020174	1	0.3125
Joint		1.452626	2	0.4837

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	2.837443	0.039637	1	0.8422
2	2.540734	0.316388	1	0.5738
Joint		0.356026	2	0.8369

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.472089	2	0.7897
2	1.336562	2	0.5126
Joint	1.808652	4	0.7709

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

ومنه حسب نتائج وجدنا أن نتيجة الاختبار غير معنوية لأن ($\alpha > 0.05$)، وبالتالي فإن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة J - B = 1.80 أقل من $\chi 2 = 5.99$، وهو ما يؤكد أيضا أن بواقي النموذج تخضع لتوزيع طبيعي.

3-2 اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

يعمل اختبار الارتباط الذاتي (test LM) على التأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء كما يوضح ذلك الجدول الموالي:

الجدول رقم (03 – 13): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 03/25/24 Time: 23:33
Sample: 1985 2022
Included observations: 36

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	10.79690	4	0.0289	2.919667	(4, 56.0)	0.2900
2	7.795300	4	0.0994	2.051735	(4, 56.0)	0.9948

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال النتائج الموضحة أعلاه نلاحظ أن قيمة الاحتمال أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية بعدم وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

اختبار ثبات تباين الأخطاء:

للكشف عن ثبات تباين الأخطاء نقوم باستخدام اختبار white كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03 – 14): نتائج اختبار white لثبات تباين الأخطاء

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Includes Cross Terms)
Date: 03/25/24 Time: 23:32
Sample: 1985 2022
Included observations: 36

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
53.82989	42	0.1043

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

حسب النتائج أعلاه، نجد أن احتمال"sq-Chi" أكبر من (0.05)، وبالتالي فإننا نقبل بالفرضية العدمية التي تدل على ثبات تباين الأخطاء.

المطلب الثالث: اختبار صلاحية نموذج أثر عائدات النفط على المساهمة السنوية لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي الجزائري

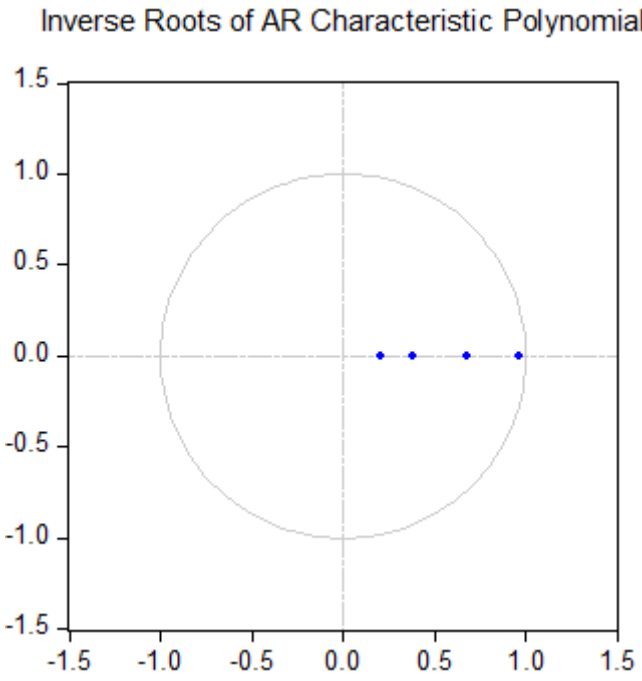
سنقوم من خلال هذا المطلب باختبار صلاحية النموذج لأثر عائدات النفط على كل من قطاع الخدمات والناتج المحلي الإجمالي من خلال مجموعة من الاختبارات.

1- اختبار صلاحية نموذج أثر عائدات النفط على المساهمة السنوية لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي الجزائري

1-1 اختبار استقرار النموذج:

من خلال الشكل الموضح أدناه يمكن التأكد من استقرارية النموذج:

الشكل رقم (03 – 06): اختبار استقرار النموذج



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

النموذج يحقق شرط الاستقرارية إذ أن جميع الجذور تقع داخل دائرة واحدة، وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل الموضح أعلاه.

1-2 التوزيع الطبيعي للبواقي:

يتم معرفة طبيعة توزيع البواقي من خلال إجراء اختبار فرضية أن "البواقي تتبع توزيعا طبيعيا". يتم ذلك من خلال استقراء ودراسة البيان، حيث يمكن مراقبة تجمع البواقي حول المركز وتناقصها كلما ازداد انحرافها عن المركز نحو الاطراف. يمكن أيضا التحقق من عدم تجمعها حول المركز. بالإضافة إلى ذلك يمكن إجراء مقارنة إحصائية باستخدام اختبارJarque-Berra والقيمة الجدولية لاختبار كاي تربيع مع درجة حرية 2 ومستوى معنوية 0.05.

الجدول رقم (03 – 15): اختبار Jarque-Berra للتوزيع الطبيعي للبواقي

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	0.456285	1.249175	1	0.2637
2	0.230360	0.318394	1	0.5726
Joint		1.567569	2	0.4567

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	3.524424	0.412531	1	0.5207
2	2.606075	0.232765	1	0.6295
Joint		0.645296	2	0.7242

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	1.661705	2	0.4357
2	0.551160	2	0.7591
Joint	2.212865	4	0.6967

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

ومنه حسب نتائج وجدنا أن نتيجة الاختبار غير معنوية لأن ($\alpha > 0.05$)، وبالتالي فإن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة J-B = 2.21 أقل من $\chi2=5.99$، وهو ما يؤكد أيضا أن بواقي النموذج تخضع لتوزيع طبيعي.

1-3 اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

يعمل اختبار الارتباط الذاتي (test LM) على التأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء كما يوضح ذلك الجدول الموالي:

الجدول رقم (03 – 16): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 03/25/24 Time: 23:41
Sample: 1985 2022
Included observations: 36

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	4.685479	4	0.3211	1.199442	(4, 56.0)	0.3213

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال النتائج الموضحة أعلاه نلاحظ أن قيمة الاحتمال أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية بعدم وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

4-1 اختبار ثبات تباين الأخطاء:

للكشف عن ثبات تباين الأخطاء نقوم باستخدام اختبار white كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03 – 17): نتائج اختبار white لثبات تباين الأخطاء

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Includes Cross Terms)
Date: 03/25/24 Time: 23:40
Sample: 1985 2022
Included observations: 36

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
41.81491	42	0.4790

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

حسب النتائج أعلاه، نجد أن احتمال"sq-Chi" أكبر من (0.05)، وبالتالي فإننا نقبل بالفرضية العدمية التي تدل على ثبات تباين الأخطاء.

المبحث الثالث: اختبار التكامل المشترك والسببية بين متغيرات الدراسة

بعد دراسة استقرارية السلاسل قيد الدراسة تبين عدم استقرار المتغيرات عند المستوى والتي أصبحت مستقرة بعد إجراء الفروق الأولى، في هذه الحالة ننتقل لاختبار التكامل المشترك وفقا لنموذج ECM لتقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

المطلب الأول: اختبار التكامل المشترك والسببية لأثر عائدات النفط على المساهمة السنوية لكل من قطاع الفلاحة وقطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي

بعد دراسة استقرارية السلاسل قيد الدراسة تبين عدم استقرار السلاسل LX_t، LY_{2t} وLY_{1t} عند المستوى والتي أصبحت مستقرة بعد إجراء الفروق الأولى، في هذه الحالة ننتقل لاختبار التكامل المشترك وفقا لنموذج ECM لتقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

1- أثر عائدات النفط على المساهمة السنوية لقطاع الفلاحة في الناتج المحلي الاجمالي الجزائري خلال الفترة (1985 – 2022)

بعد تحديد ووصف متغيرات الدراسة، نقوم بصياغة الدالة انطلاقا من هذه المتغيرات لتحديد أثر عائدات النفط على نمو قطاع الفلاحة في الجزائر، على النحو التالي:

$$\mathbf{lnY_{t1} = f(lnx_t)}$$

1-1 تحديد درجات التأخير في النموذج

تم اختيار أقل قيمة لفترات التباطؤ الزمني في نموذج الانحدار الذاتي باستخدام معايير تحديد درجة التأخير، حيث تم اعتماد القيم الدنيا لكل من معايير أكايك AIC وشوارتز SC التي تتناسب مع أمثلة التباطؤ الزمني. وقد تم تطبيق هذين المعيارين، وكشفت النتائج كما هو موضح في الجدول أدناه أن أقل قيمة لمعيار أكايك AIC تحدث عندما تكون فترات التباطؤ الزمني مساوية لـ 1، وكذلك بالنسبة لشوارتز SC عند فترات التباطؤ الزمني تكون مساوية لـ (1) أي أن درجة التأخير الزمني تساوي (1) وبناء على ذلك سيتم الاعتماد على هذه الفترة في النموذج. وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (03 – 18): تحديد عدد درجات التأخير في نموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNY1 LNX
Exogenous variables: C
Date: 03/25/24 Time: 22:23
Sample: 1985 2022
Included observations: 35

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-86.26810	NA	0.531617	5.043891	5.132768	5.074572
1	26.90902	206.9525*	0.001039*	-1.194801*	-0.928170*	-1.102760*
2	30.10526	5.479263	0.001091	-1.148872	-0.704487	-0.995470
3	33.17062	4.904585	0.001159	-1.095464	-0.473325	-0.880702

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن P = 1 ، والتي تعطي أدنى قيمة لمؤشر Akaike وShwarz، ومنه فإن عدد فترات الإبطاء تقدر ب P = 1.

1–2 اختبار سببية غرانجر للعلاقة بين عائدات النفط ومتغير المساهمة السنوية لقطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي

نقوم باختبار السببية لغرانجر الذي يقيس درجة تأثير المتغيرات فيما بينها، وقد تحصلنا على نتائج هذا الاختبار في الجدول كما يلي:

جدول رقم (03 – 19): سببية غرانجر بين عائدات النفط ومتغير المساهمة السنوية لقطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/09/24 Time: 16:14
Sample: 1985 2022
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLNY1 does not Granger Cause DLNX	36	1.65162	0.2077
DLNX does not Granger Cause DLNY1		3.79487	0.0600

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن قيمة **Prob de F–Stastic** أكبر من 10% في الحالة الأولى وأصغر من 10% في الحالة الثانية، وبالتالي نقبل فرضية العدم في الحالة الأولى ولا نقبلها في الحالة الثانية، وبالتالي هناك تأثير في اتجاه واحد من عائدات النفط تجاه متغير المساهمة السنوية لقطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي،

وبالتالي نستنتج أن عائدات النفط تسبب التغير في متغير المساهمة السنوية لقطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير.

1–3 اختبار جوهانسن Johansen لتحديد علاقات التكامل المشترك

الطريقة التي يعتمد عليها "جوهانسن" Johansen لتحديد علاقات التكامل المشترك هي من أكثر الطرق حداثة، وذلك لاعتمادها على تقدير شعاع الانحدار الذاتي باستخدام المعقولية العظمى. ويفترض هذا الأسلوب وجود P من المتغيرات الاقتصادية في شعاع واحد لانحدار الذاتي من الدرجة (K). تطبيق هذه الطريقة تنطلق من فرضيتين كما هو موضح في الشكل أدناه:

الجدول رقم (03 – 20): اختبار جوهانسن Johansen لتحديد علاقات التكامل المشترك

Date: 03/25/24 Time: 22:27
Sample (adjusted): 1987 2022
Included observations: 36 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LNY1 LNX
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.301901	16.68407	15.49471	0.0330
At most 1	0.098821	3.745853	3.841466	0.0529

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر والتي تقدر بـ 16.68407 أكبر من القيمة المجدولة المقدرة بـ 15.49471 عند مستوى معنوية 5% فيما يخص الفرضية الأولى (None)، أي وجود علاقة تكامل مشترك بين عائدات النفط والمساهمة السنوية للقطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي. وهذا يعني أننا نقبل الفرضية البديلة أي أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل، وبالتالي يمكننا استخدام نموذج ECM لتقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

1–4 تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجلين القصير والطويل :

نظرا لثبات متغيرات الدراسة عند الفرق الأول، واختبار جوهانسن Johanen للتكامل المشترك قد أوضح وجود علاقة وحيدة على الأقل، وبالتالي يتحقق شرط تطبيق نموذج تصحيح الخطأ في تقدير العلاقة بين نمو القطاع الفلاحي وعائدات النفط في الجزائر كما هو موضح:

الجدول رقم (03 – 21): نتائج تقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ ECM

Vector Error Correction Estimates
Date: 03/25/24 Time: 22:54
Sample (adjusted): 1987 2022
Included observations: 36 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1	
LNY1(-1)	1.000000	
LNX(-1)	9.942824 (2.87985) [3.45255]	
C	-72.50122	
Error Correction:	**D(LNY1)**	**D(LNX)**
CointEq1	-0.003183 (0.00105) [-3.02547]	-0.005683 (0.00295) [-1.92505]
D(LNY1(-1))	-0.240726 (0.16035) [-1.50128]	0.244321 (0.44988) [0.54308]
D(LNX(-1))	0.112388 (0.05333) [2.10741]	0.219163 (0.14962) [1.46475]
C	0.152441 (0.02700) [5.64687]	0.098434 (0.07574) [1.29963]
R-squared	0.602771	0.609597
Adj. R-squared	0.637406	0.635497
Sum sq. resids	0.328709	2.587492
S.E. equation	0.101352	0.284357
F-statistic	4.631998	2.828573
Log likelihood	33.44805	-3.690850
Akaike AIC	-1.636003	0.427269
Schwarz SC	-1.460056	0.603216
Mean dependent	0.133470	0.154927
S.D. dependent	0.116060	0.305831

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

يشير الجدول أعلاه أن معامل تصحيح الخطأ (CointEq1) سالب ومعنوي عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن (0.003183) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائيا عبر الزمن لبلوغ التوازن في الأجل الطويل، أي أن يتطلب أكثر من 314 سنة (1/0.003183 = 314.16) وهي فترة جد طويلة كاستجابة لبلوغ قيمتهم التوازنية في الأجل الطويل.

– تحليل العلاقة طويلة الأجل:

نلاحظ من الجدول (03 – 06) أنّ القطاع الفلاحي يرتبط مع عائدات النفط بعلاقة طردية، وكلما ارتفعت عائدات النفط بوحدة واحدة سيرتفع نمو القطاع النفطي ب 9.94 وحدة، وهذا مقبول من الناحية الاقتصادية، فعند زيادة عائدات المحروقات التي تعتبر المصدر الأول للثروة، هذا يسمح للدولة بزيادة الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الفلاحة بالإضافة للدعم المقدم للفلاحين، وهذا ما ينعكس بشكل ايجابي على قطاع الفلاحة ويرفع من قيمته المضافة. ومع انخفاض عائدات النفط ومع الزيادة المستمرة لحجم النفقات فإنه لا بديل للدولة سوى زيادة في الموارد الجبائي من القطاعات المنتجة ومنها القطاع الفلاحي، وانخفاض نمو قطاع الفلاحة في الأجل الطويل.

– تحليل العلاقة قصيرة الأجل:

نلاحظ من الجدول أنه توجد علاقة طردية بين عائدات النفط وقطاع الفلاحة، وكلما ارتفعت عائدات النفط بوحدة واحدة سيرتفع نمو القطاع الفلاحي ب 0.1123 وحدة، وهذا الأمر مقبول من الناحية الاقتصادية، فعند زيادة عائدات النفط تكون الدولة في اريحية مالية، وهذا ما يسمح للدولة بزيادة مخصصات التنمية الموجهة لقطاع الفلاحة بالإضافة للدعم المقدم للفلاحين، وينعكس ايجابية على قطاع الفلاحة ويزيد من قيمته المضافة.

يتضح لنا مبدئياً أنّ النموذج ككل مقبول من الناحية الإحصائية وهذا حسب اختبار فيشر إضافة إلى نسبة معامل التحديد المصحح الذي بلغ قسمته 60.27% حيث يدل على أن المتغيرات التفسيرية (عائدات النفط) مسؤولة بنسبة 60.27% عن التغيرات التي تحدث في قطاع الفلاحة، والباقي هو عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى (عشوائية) غير المضمنة في النموذج وهذه نسبة تعتبر دلالة على صلاحية النموذج.

2– أثر عائدات النفط على المساهمة السنوية لقطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي الجزائري خلال الفترة محل الدراسة

بعد تحديد ووصف متغيرات الدراسة، نقوم بصياغة الدالة انطلاقا من هذه المتغيرات لتحديد أثر عائدات النفط على نمو قطاع المحروقات في الجزائر، على النحو التالي:

$$\mathbf{lnY_t2 = f(lnx_t)}$$

2–1 تحديد درجات التأخير في النموذج

تم اختيار أقل قيمة لفترات التباطؤ الزمني في نموذج الانحدار الذاتي باستخدام معايير تحديد درجة التأخير، حيث تم اعتماد القيم الدنيا لمعايير أكايك AIC وشوارتز Shwarz التي تتناسب مع أمثلة التباطؤ الزمني. وقد

تم تطبيق هذين المعيارين، وكشفت النتائج كما هو موضح في الجدول أدناه أن أقل قيمة لمعيار أكايك AIC تحدث عندما تكون فترات التباطؤ الزمني مساوية P = 2 فيما كانت أدنى قيمة لمؤشر Shwarz مساوية لـ P = 1 وعلى هذا الأساس يتم التحكيم بين القيمتين على أساس مؤشر Hannan-Quinn criterion الذي يوافق P = 1 كأدنى قيمة له ومنه فإن عدد فترات الإبطاء تقدر ب P = 1 أي أن درجة التأخير الزمني تساوي 1 وبناء على ذلك سيتم الاعتماد على هذه الفترة في النموذج.

الجدول رقم (03 – 22): تحديد عدد درجات التأخير في نموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNY2 LNX
Exogenous variables: C
Date: 03/25/24 Time: 23:05
Sample: 1985 2022
Included observations: 35

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-42.74670	NA	0.044212	2.556955	2.645832	2.587635
1	22.65226	119.5867*	0.001325	-0.951557	-0.684926*	-0.859516*
2	27.01676	7.482004	0.001302*	-0.972386*	-0.528001	-0.818984
3	30.27894	5.219496	0.001367	-0.930225	-0.308086	-0.715463

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

2-2 اختبار سببية غرانجر للعلاقة بين عائدات النفط ومتغير المساهمة السنوية لقطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي

نقوم باختبار السببية لغرانجر الذي يقيس درجة تأثير المتغيرات فيما بينها، وقد تحصلنا على نتائج هذا الاختبار في الجدول كما يلي:

جدول رقم (03 – 23): سببية غرانجر بين عائدات النفط ومتغير المساهمة السنوية لقطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/11/24 Time: 19:49
Sample: 1985 2022
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLNY2 does not Granger Cause DLNX	36	2.90340	0.0978
DLNX does not Granger Cause DLNY2		0.63739	0.4304

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن قيمة **Prob de F-Stastic** أصغر من 10% في الحالة الأولى وأكبر من 10% في الحالة الثانية، وبالتالي نقبل فرضية العدم في الحالة الثانية ولا نقبلها في الحالة الأولى، وبالتالي هناك تأثير في اتجاه من نمو قطاع المحروقات تجاه عائدات النفط، وبالتالي نستنتج أن نمو قطاع المحروقات تسبب التغير في عائدات النفط في المدى القصير.

3-2 اختبار جوهانسن Johansen لتحديد علاقات التكامل المشترك

الطريقة التي يعتمد عليها "جوهانسن " Johansen لتحديد علاقات التكامل المشترك هي من أكثر الطرق حداثة، وذلك لاعتمادها على تقدير شعاع الانحدار الذاتي باستخدام المعقولية العظمى. ويفترض هذا الأسلوب وجود P من المتغيرات الاقتصادية في شعاع واحد لانحدار الذاتي من الدرجة (K) تطبيق هذه الطريقة تنطلق من فرضيتين كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (03 – 24): اختبار جوهانسن Johansen لتحديد علاقات التكامل المشترك

Date: 03/25/24 Time: 23:06
Sample (adjusted): 1987 2022
Included observations: 36 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LNY2 LNX
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.284692	17.21750	15.49471	0.0273
At most 1 *	0.133438	5.155982	3.841466	0.0232

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر والتي تقدر بـ 17.21750 أكبر من القيمة المجدولة المقدرة بـ 15.49471 عند مستوى معنوية 5% فيما يخص الفرضية الأولى (None)، أي وجود علاقة تكامل مشترك بين عائدات النفط على نمو قطاع المحروقات. كما يلاحظ كذلك أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر والتي تقدر بـ 5.155982 أكبر من القيمة المجدولة المقدرة بـ 3.8441 عند مستوى معنوية 5% فيما يخص الفرضية الثانية (Atmost 1)، أي وجود علاقة تكامل مشترك. وعليه نستنتج أنه توجد علاقاتي تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة حسب اختبار الأثر. وهذا يعني أننا نقبل الفرضية البديلة أي أنه توجد علاقة توازنية واحدة طويلة الأجل، وبالتالي يمكننا استخدام نموذج ECM لتقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

4-2 تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجلين القصير والطويل:

نظرا لثبات متغيرات الدراسة عند الفرق الأول، واختبار جوهانسن Johanen للتكامل المشترك قد أوضح وجود علاقة وحيدة على الأقل، وبالتالي يتحقق شرط تطبيق نموذج تصحيح الخطأ في تقدير العلاقة بين نمو قطاع المحروقات وعائدات النفط في الجزائر كما هو موضح:

الجدول رقم (03 – 25): نتائج تقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ ECM

Vector Error Correction Estimates
Date: 03/25/24 Time: 23:11
Sample (adjusted): 1988 2022
Included observations: 35 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
LNY2(-1)	1.000000
LNX(-1)	-1.013315 (0.03182) [-31.8452]
C	-0.281200

Error Correction:	D(LNY2)	D(LNX)
CointEq1	0.579816 (0.31117) [1.86334]	0.865231 (0.30226) [2.86257]
D(LNY2(-1))	-0.087260 (0.40837) [-0.21368]	-0.013312 (0.39667) [-0.03356]
D(LNY2(-2))	-1.084632 (0.42659) [-2.54255]	-0.884795 (0.41437) [-2.13526]
D(LNX(-1))	0.197610 (0.39250) [0.50346]	0.266510 (0.38126) [0.69903]
D(LNX(-2))	0.799432 (0.38383) [2.08278]	0.655175 (0.37284) [1.75727]
C	0.163639 (0.05422) [3.01779]	0.149098 (0.05267) [2.83070]
R-squared	0.249969	0.367112
Adj. R-squared	0.120653	0.257993
Sum sq. resids	2.168816	2.046354
S.E. equation	0.273472	0.265639
F-statistic	1.933012	3.364339
Log likelihood	-0.992432	0.024696
Akaike AIC	0.399568	0.341446
Schwarz SC	0.666199	0.608077
Mean dependent	0.149805	0.160581
S.D. dependent	0.291630	0.308381

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

يشير الجدول أعلاه أن معامل تصحيح الخطأ (CointEq1) موجب لا يمكن قبول هذا النموذج.

– تحليل العلاقة طويلة الأجل:

نلاحظ من الجدول (03- 09) أنّ قطاع المحروقات يرتبط مع عائدات النفط بعلاقة عكسية في الأجل الطويل، وكلما زادت عائدات النفط بوحدة واحدة يزداد نمو القطاع المحروقات ب -1.013 وحدة، وهذا مقبول من الناحية الاقتصادية، فإذا زادت عائدات النفط تؤدي إلى زيادة موارد الدولة مما يسمح بزيادة نفقاتها التنموية، ودعم القطاعات خارج قطاع المحروقات، كاستراتيجية لخروج الدولة من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات، وهذا ما ينعكس سلبا على نمو قطاع المحروقات.

– تحليل العلاقة قصيرة الأجل:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين عائدات النفط وقطاع المحرقات كقطاع من القطاعات المنتجة.

المطلب الثاني: تقدير نموذج أثر عائدات النفط على المساهمة السنوية لكل من قطاع الصناعة وقطاع البناء والاشغال العمومية في الناتج المحلي الاجمالي

بعد دراسة استقرارية السلاسل قيد الدراسة تبين عدم استقرار السلاسل LX، LY_3 وLY_4 عند المستوى والتي أصبحت مستقرة بعد إجراء الفروق الأولى، في هذه الحالة ننتقل لاختبار التكامل المشترك وفقا لنموذج ECM لتقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل، والتي تمكن من اختبار وجود تكامل مشترك بغض النظر عن درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بشرط ألا تتعدى الدرجة الأولى.

1– أثر عائدات النفط على المساهمة السنوية لقطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال الفترة (1985–2022):

بعد تحديد ووصف متغيرات الدراسة، نقوم بصياغة الدالة انطلاقا من هذه المتغيرات لتحديد أثر عائدات النفط على نمو الصناعة خارج المحروقات في الجزائر، على النحو التالي:

$$\mathbf{lnY_t3 = f(lnx_t)}$$

1–1 تحديد درجات التأخير في النموذج

تم اختيار أقل قيمة لفترات التباطؤ الزمني في نموذج الانحدار الذاتي باستخدام معايير تحديد درجة التأخير، حيث تم اعتماد القيم الدنيا لكل من معايير أكايك AIC وشوارتز SC التي تتناسب مع أمثلة التباطؤ الزمني، والنتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03 – 26): تحديد عدد درجات التأخير في نموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNY3 LNX
Exogenous variables: C
Date: 03/25/24 Time: 23:15
Sample: 1985 2022
Included observations: 35

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-73.00028	NA	0.249077	4.285730	4.374607	4.316411
1	42.01196	210.3081*	0.000438*	-2.057827*	-1.791195*	-1.965786*
2	44.83494	4.839394	0.000470	-1.990568	-1.546183	-1.837167
3	48.59185	6.011056	0.000480	-1.976677	-1.354538	-1.761915

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

يلاحظ من الجدول (03 – 11): أنّ أقل قيمة لمعيار أكايك AIC تحدث عندما تكون فترات التباطؤ الزمني مساوية لـ 1، وكذلك بالنسبة لشوارتز SC عند فترات التباطؤ الزمني تكون مساوية لـ (1) أي أن درجة التأخير الزمني تساوي (1)، وبناء على ذلك سيتم الاعتماد على هذه الفترة في النموذج.

1– 2 اختبار سببية غرانجر للعلاقة بين عائدات النفط والمساهمة السنوية لقطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي الجزائري

نقوم باختبار السببية لغرانجر الذي يقيس درجة تأثير المتغيرات فيما بينها، وقد تحصلنا على نتائج هذا الاختبار في الجدول كما يلي:

جدول رقم (03 – 27): سببية غرانجر بين عائدات النفط ومتغير المساهمة السنوية لقطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي الجزائري

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/11/24 Time: 19:57
Sample: 1985 2022
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLNY3 does not Granger Cause DLNX	36	0.28502	0.5970
DLNX does not Granger Cause DLNY3		7.68604	0.0091

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن قيمة **Prob de F-Stastic** أكبر من 10% في الحالة الأولى وأصغر من 10% في الحالة الثانية، وبالتالي نقبل فرضية العدم في الحالة الأولى ولا نقبلها في الحالة الثانية، وبالتالي

هناك تأثير في اتجاه واحد من عائدات النفط تجاه نمو الصناعة خارج المحروقات، وبالتالي نستنتج ان عائدات النفط تسبب التغير في نمو الصناعة في المدى القصير.

1-3 اختبار جوهانسن Johansen لتحديد علاقات التكامل:

الطريقة التي يعتمد عليها "جوهانسن" Johansen لتحديد علاقات التكامل المشترك هي من أكثر الطرق حداثة، وذلك لاعتمادها على تقدير شعاع الانحدار الذاتي باستخدام المعقولية العظمى. ويفترض هذا الأسلوب وجود P من المتغيرات الاقتصادية في شعاع واحد لانحدار الذاتي من الدرجة (K). تطبيق هذه الطريقة تنطلق من فرضيتين كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (03 – 28): اختبار جوهانسن Johansen لتحديد علاقات التكامل المشترك

Date: 03/25/24 Time: 23:17
Sample (adjusted): 1987 2022
Included observations: 36 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LNY3 LNX
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.201973	9.847790	15.49471	0.2926
At most 1	0.046806	1.725740	3.841466	0.1890

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر والتي تقدر بـ 9.847790 أصغر من القيمة المجدولة المقدرة بـ 15.49471 عند مستوى معنوية 5% فيما يخص الفرضية الأولى (None)، أي لا يوجد علاقة تكامل مشترك بين عائدات النفط والمساهمة السنوية لقطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي. كما يلاحظ كذلك أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر والتي تقدر بـ 1.725740 أصغر من القيمة المجدولة المقدرة بـ 3.8441 عند مستوى معنوية 5% فيما يخص الفرضية الثانية (Atmost 1)، وعليه نستنتج أنه توجد علاقات تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة حسب اختبار الأثر. وهذا يعني أننا نقبل الفرضية الصفرية أي أنه لا توجد علاقة توازنية واحدة طويلة الأجل، وبالتالي لا يمكننا استخدام نموذج ECM لتقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

4-1 تقدير نموذج VAR:

إن العلاقة بين عائدات النفط والمساهمة السنوية لقطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03 – 29): نتائج تقدير معادلة نموذج VAR

Vector Autoregression Estimates
Date: 03/25/24 Time: 23:23
Sample (adjusted): 1986 2022
Included observations: 37 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LNY3	LNX
LNY3(-1)	0.937383	0.203685
	(0.03715)	(0.16310)
	[25.2293]	[1.24880]
LNX(-1)	0.019215	0.836732
	(0.02364)	(0.10379)
	[0.81269]	[8.06141]
C	0.328320	0.043486
	(0.08239)	(0.36170)
	[3.98474]	[0.12023]
R-squared	0.994899	0.961095
Adj. R-squared	0.994599	0.958806
Sum sq. resids	0.196428	3.785394
S.E. equation	0.076009	0.333669
F-statistic	3315.661	419.9588
Log likelihood	44.40922	-10.32502
Akaike AIC	-2.238336	0.720271
Schwarz SC	-2.107721	0.850886
Mean dependent	5.812257	6.731590
S.D. dependent	1.034241	1.643994

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

يتضح لنا مبدئياً أنّ النموذج ككل مقبول من الناحية الإحصائية وهذا حسب اختبار فيشر إضافة إلى نسبة معامل التحديد المصحح الذي بلغ قسمته 99.49% حيث يدل على أن المتغيرات التفسيرية (عائدات النفط) مسؤولة بنسبة بـ 99.49% عن التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (قطاع الصناعة) ، والباقي هو عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى (عشوائية) غير المتضمنة في النموذج وهذه نسبة تعتبر دلالة على صلاحية النموذج.

نلاحظ من الجدول (03 – 14) أنّه توجد علاقة طردية بين عائدات النفط وقطاع الصناعة في الأجل الطويل، وكلما زادة عائدات النفط بوحدة واحدة يزداد نمو قطاع الصناعة بـ 0.019 وحدة، وهذا الأمر يتوافق مع النظرية الاقتصادية فإذا زادت عائدات النفط تودي إلى زيادة موارد الدولة ومما يسمح للدولة إلى بزيادة نفقاتها التنموية، ودعم القطاع الصناعي باعتباره قطاع منتج، وهذا ما يتوافق مع استراتيجية الدولة في دعم التصنيع وتخفيض التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات.

2- أثر عائدات النفط على نمو قطاع البناء والاشغال العمومية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة

بعد تحديد ووصف متغيرات الدراسة، نقوم بصياغة الدالة انطلاقا من هذه المتغيرات لتحديد أثر عائدات النفط على نمو قطاع البناء والاشغال العمومية في الجزائر، على النحو التالي:

$$\mathbf{lnY_t4 = f(lnx_t)}$$

2-1 تحديد درجات التأخير في النموذج

تم اختيار أقل قيمة لفترات التباطؤ الزمني في نموذج الانحدار الذاتي باستخدام معايير تحديد درجة التأخير، حيث تم اعتماد القيم الدنيا لمعايير أكايك AIC التي تتناسب مع أمثلة التباطؤ الزمني. وقد تم تطبيق هذين المعيارين، والنتائج كما هو موضح في الجدول أدناه:

تم اختيار أقل قيمة لفترات التباطؤ الزمني في نموذج الانحدار الذاتي باستخدام معايير تحديد درجة التأخير، حيث تم اعتماد القيم الدنيا لمعايير أكايك AIC وشوارتز Shwarz التي تتناسب مع أمثلة التباطؤ الزمني. وقد تم تطبيق هذين المعيارين، وكشفت النتائج كما هو موضح في الجدول أدناه

الجول رقم (03 – 30): تحديد عدد درجات التأخير في نموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNY4 LNX
Exogenous variables: C
Date: 03/25/24 Time: 23:27
Sample: 1985 2022
Included observations: 35

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-84.29428	NA	0.474914	4.931102	5.019979	4.961782
1	46.27940	238.7633*	0.000343	-2.301680	-2.035049*	-2.209639
2	51.45449	8.871585	0.000322*	-2.368828*	-1.924443	-2.215426*
3	55.41849	6.342406	0.000325	-2.366771	-1.744632	-2.152009

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

يلاحظ من الجدول رقم (03 – 13) أن أقل قيمة لمعيار أكايك AIC تحدث عندما تكون فترات التباطؤ الزمني مساوية P = 1 فيما كانت أدنى قيمة لمؤشر Shwarz مساوية ل P = 2 وعلى هذا الأساس يتم التحكيم بين القيمتين على أساس مؤشر Hannan-Quinn criterion الذي يوافق P = 2 كأدنى قيمة له ومنه فإن عدد فترات الإبطاء تقدر ب P = 2 أي أن درجة التأخير الزمني تساوي 2 وبناء على ذلك سيتم الاعتماد على هذه الفترة في النموذج.

2-2 اختبار سببية غرانجر للعلاقة بين عائدات النفط ومتغير المساهمة السنوية لقطاع البناء والاشغال العمومية في الناتج المحلي الاجمالي

نقوم باختبار السببية لغرانجر الذي يقيس درجة تأثير المتغيرات فيما بينها، وقد تحصلنا على نتائج هذا الاختبار في الجدول كما يلي:

جدول رقم (03 – 31): سببية غرانجر بين عائدات النفط ومتغير المساهمة السنوية لقطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج المحلي الاجمالي

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/11/24 Time: 20:18
Sample: 1985 2022
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLNY4 does not Granger Cause DLNX	35	0.09563	0.9091
DLNX does not Granger Cause DLNY4		2.93086	0.0688

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن قيمة Prob de F-Stastic أكبر من 0.1 في الحالة الأولى وأصغر من 0.1 في الحالة الثانية، وبالتالي نقبل فرضية العدم في الحالة الأولى ولا نقبلها في الحالة الثانية، وبالتالي هناك تأثير في اتجاه واحد من عائدات النفط تجاه نمو قطاع البناء والاشغال العمومية، وبالتالي نستنتج عائدات النفط تسبب التغير في نمو قطاع البناء والاشغال العمومية في المدى القصير.

2-3 اختبار جوهانسن Johansen لتحديد علاقات التكامل

الطريقة التي يعتمد عليها "جوهانسن" Johansen لتحديد علاقات التكامل المشترك هي من أكثر الطرق حداثة، وذلك لاعتمادها على تقدير شعاع الانحدار الذاتي باستخدام المعقولية العظمى. ويفترض هذا الأسلوب وجود P من المتغيرات الاقتصادية في شعاع واحد لانحدار الذاتي من الدرجة (K). تطبيق هذه الطريقة تنطلق من فرضيتين كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول رقم (03 – 32): اختبار جوهانسن Johansen لتحديد علاقات التكامل المشترك

Date: 03/25/24 Time: 23:28
Sample (adjusted): 1987 2022
Included observations: 36 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LNY4 LNX
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.205207	10.38818	15.49471	0.2521
At most 1	0.057187	2.119938	3.841466	0.1454

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر والتي تقدر بـ 10.38818 أصغر من القيمة المجدولة المقدرة بـ 15.49471 عند مستوى معنوية 5% فيما يخص الفرضية الأولى (None)، أي لا يوجد علاقة تكامل مشترك بين عائدات النفط ونمو قطاع البناء والاشغال العمومية. كما يلاحظ كذلك أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر والتي تقدر بـ 2.11993 أكبر من القيمة المجدولة المقدرة بـ 3.8441 عند مستوى معنوية 5% فيما يخص الفرضية الثانية (Atmot1). وعليه نستنتج أنه توجد علاقتي تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة حسب اختبار الأثر، وهذا يعني أننا نقبل الفرضية البديلة أي أنه لا توجد علاقة توازنية واحدة طويلة الأجل، وبالتالي لا يمكننا استخدام نموذج ECM لتقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل، وبدل ذلك نستخدم نموذج VAR.

4-2 تقدير نموذج VAR:

العلاقة بين عائدات النفط والمساهمة السنوية لقطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر موضح الجدول التالي:

جدول رقم (03 – 33): نتائج تقدير معادلة نموذج VAR

Vector Autoregression Estimates
Date: 03/25/24 Time: 23:27
Sample (adjusted): 1987 2022
Included observations: 36 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LNY4	LNX
LNY4(-1)	1.216963 (0.17354) [7.01257]	-0.439529 (0.74713) [-0.58829]
LNY4(-2)	-0.254464 (0.15892) [-1.60119]	0.518574 (0.68419) [0.75794]
LNX(-1)	0.105641 (0.03708) [2.84876]	1.199187 (0.15965) [7.51129]
LNX(-2)	-0.081915 (0.03894) [-2.10337]	-0.328049 (0.16767) [-1.95657]
C	0.146392 (0.06954) [2.10510]	0.553361 (0.29939) [1.84830]
R-squared	0.997708	0.970514
Adj. R-squared	0.997412	0.966709
Sum sq. resids	0.132785	2.461138
S.E. equation	0.065447	0.281765
F-statistic	3373.353	255.0874
Log likelihood	49.76405	-2.789675
Akaike AIC	-2.486891	0.432760
Schwarz SC	-2.266958	0.652693
Mean dependent	6.249561	6.833484
S.D. dependent	1.286525	1.544282

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

يتضح لنا مبدئياً أنّ النموذج ككل مقبول من الناحية الإحصائية وهذا حسب اختبار فيشر إضافة إلى نسبة معامل التحديد المصحح الذي بلغ قسمته 99.77% حيث يدل على أن المتغيرات التفسيرية (عائدات النفط) مسؤولة بنسبة بـ 99.77% عن التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (قطاع البناء والاشغال العمومية)، والباقي هو عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى (عشوائية) الغير مضمنة في النموذج وهذه نسبة تعتبر دلالة على صلاحية النموذج.

نلاحظ من الجدول (03 – 18) أنّ قطاع البناء والأشغال العمومية يرتبط مع عائدات النفط بعلاقة طردية وكلما ارتفعت عائدات النفط بوحدة واحدة يزاد نمو قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 0.1056 وحدة، وهذا الأمر يتوافق مع النظرية الاقتصادية فإن عائدات النفط تودي إلى زيادة موارد الدولة، وبالتالي ترفع الدولة من نفقاتها التنموية، في البنية التحتية، ودعم القطاع البناء والأشغال العمومية باعتباره قطاع منتج وهذا ما يتوافق مع استراتيجية الدولة لتحسين البنية التحتية من أجل دعم وتشجيع الاستثمار، ودعم وتنمية مناطق الظل.

المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك لأثر عائدات النفط على المساهمة السنوية لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي الجزائري

بعد دراسة استقرارية السلاسل قيد الدراسة تبين عدم استقرار السلاسل LX، LY_5 وLY_6 عند المستوى والتي أصبحت مستقرة بعد إجراء الفروق الأولى، في هذه الحالة ننتقل لاختبار التكامل المشترك وفقا لنموذج ECM لتقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل، والتي تمكن من اختبار وجود تكامل مشترك بغض النظر عن درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بشرط ألا تتعدى الدرجة الأولى.

1- أثر عائدات النفط على المساهمة السنوية لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الجزائري خلال الفترة محل الدراسة

بعد تحديد ووصف متغيرات الدراسة، نقوم بصياغة الدالة انطلاقا من هذه المتغيرات لتحديد أثر عائدات النفط على نمو قطاع الخدمات في الجزائر، على النحو التالي:

$$\mathbf{lnY_t5 = f(lnx_t)}$$

1-1 تحديد درجات التأخير في النموذج

تم اختيار أقل قيمة لفترات التباطؤ الزمني في نموذج الانحدار الذاتي باستخدام معايير تحديد درجة التأخير، حيث تم اعتماد القيم الدنيا لمعايير أكايك AIC التي تتناسب مع أمثلة التباطؤ الزمني. وقد تم تطبيق هذين المعيارين، وكشفت النتائج كما هو موضح في الجدول أدناه أن أقل قيمة لمعيار أكايك AIC تحدث عندما تكون فترات التباطؤ الزمني مساوية لـ 1، أي أن درجة التأخير الزمني تساوي (1) وبناء على ذلك سيتم الاعتماد على هذه الفترة في النموذج.

الجدول رقم (03 – 34): تحديد عدد درجات التأخير في نموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNY5 LNX
Exogenous variables: C
Date: 03/25/24 Time: 23:38
Sample: 1985 2022
Included observations: 35

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-84.36489	NA	0.476834	4.935137	5.024014	4.965817
1	45.97799	238.3413*	0.000349*	-2.284457*	-2.017825*	-2.192416*
2	47.17913	2.059097	0.000411	-2.124522	-1.680137	-1.971120
3	48.91725	2.780987	0.000471	-1.995271	-1.373132	-1.780509

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

2-1 اختبار سببية غرانجر للعلاقة بين عائدات النفط ومتغير المساهمة السنوية لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الجزائري

نقوم باختبار السببية لغرانجر الذي يقيس درجة تأثير المتغيرات فيما بينها، وقد تحصلنا على نتائج هذا الاختبار في الجدول كما يلي:

جدول رقم (03 – 35): سببية غرانجر بين عائدات النفط ومتغير المساهمة السنوية لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/11/24 Time: 20:22
Sample: 1985 2022
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLNY5 does not Granger Cause DLNX	36	0.00080	0.9776
DLNX does not Granger Cause DLNY5		2.52837	0.1214

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن قيمة **Prob de F-Stastic** أصغر من 0.1 في الحالة الأولى وأصغر من 0.1 في الحالة الثانية، وبالتالي نرفض فرضية العدم في الحالة الأولى وفي الحالة الثانية، وبالتالي لا يوجد تأثير في اتجاه في كلا الاتجاهين بين عائدات النفط وتجاه نمو قطاع الخدمات، وبالتالي نستنتج عائدات النفط لا تسبب التغير في نمو قطاع الخدمات في المدى القصير والعكس صحيح.

3-1 اختبار جوهانسن Johansen لتحديد علاقات التكامل

الطريقة التي يعتمد عليها "جوهانسن" Johansen لتحديد علاقات التكامل المشترك هي من أكثر الطرق حداثة، وذلك لاعتمادها على تقدير شعاع الانحدار الذاتي باستخدام المعقولية العظمى. ويفترض هذا الأسلوب وجود P من المتغيرات الاقتصادية في شعاع واحد لانحدار الذاتي من الدرجة (K). تطبيق هذه الطريقة تنطلق من فرضيتين كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (03 – 36): اختبار جوهانسن Johansen لتحديد علاقات التكامل المشترك

Date: 03/25/24 Time: 23:38
Sample (adjusted): 1987 2022
Included observations: 36 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LNY5 LNX
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.227667	15.53253	15.49471	0.0494
At most 1 *	0.158962	6.232283	3.841466	0.0125

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر والتي تقدر بـ 15.53253 أكبر من القيمة المجدولة المقدرة بـ 15.49471 عند مستوى معنوية 5% فيما يخص الفرضية الأولى (None)، أي وجود علاقة تكامل مشترك بين عائدات النفط والمساهمة السنوية لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي. كما يلاحظ كذلك أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر والتي تقدر بـ 6.232283 أكبر من القيمة المجدولة المقدرة بـ 3.841466 عند مستوى معنوية 5% فيما يخص الفرضية الثانية (Atmost 1)، أي وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة حسب اختبار الأثر. وهذا يعني أننا نقبل الفرضية البديلة أي أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل، وبالتالي يمكننا استخدام نموذج ECM لتقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

4-1 تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجلين القصير والطويل:

نظرا لثبات متغيرات الدراسة عند الفرق الأول، واختبار جوهانسن Johanen للتكامل المشترك قد أوضح وجود علاقة وحيدة على الاقل، وبالتالي يتحقق شرط تطبيق نموذج تصحيح الخطأ في تقدير العلاقة بين نمو قطاع الخدمات وعائدات النفط في الجزائر كما هو موضح أدناه:

الجدول رقم (03 – 37): نتائج تقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ ECM

Vector Error Correction Estimates
Date: 03/25/24 Time: 23:42
Sample (adjusted): 1987 2022
Included observations: 36 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
LNY5(-1)	1.000000
LNX(-1)	-0.312985 (0.16405) [-1.90783]
C	-5.296205

Error Correction:	D(LNY5)	D(LNX)
CointEq1	-0.042872 (0.01457) [-2.94235]	-0.103810 (0.06459) [-1.60732]
D(LNY5(-1))	0.141235 (0.16580) [0.85181]	-0.548026 (0.73494) [-0.74567]
D(LNX(-1))	0.057069 (0.03802) [1.50097]	0.230190 (0.16853) [1.36584]
C	0.099805 (0.02276) [4.38533]	0.197743 (0.10088) [1.96018]
R-squared	0.63454	0.143125
Adj. R-squared	0.581538	0.062793
Sum sq. resids	0.142770	2.805101
S.E. equation	0.066795	0.296073
F-statistic	8.197335	1.781664
Log likelihood	48.45890	-5.144358
Akaike AIC	-2.469939	0.508020
Schwarz SC	-2.293992	0.683966
Mean dependent	0.123847	0.154927
S.D. dependent	0.084935	0.305831

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

يشير الجدول رقم (03 – 22) يلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ (CointEq1) سالب ومعنوي عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن (0.042872) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائيا عبر الزمن لبلوغ التوازن في الأجل الطويل، أي أن يتطلب أكثر من 23 سنة (1/0.042872 = 23.32) ما يقارب 23 سنة و03 أشهر و25 يوما، وهي استجابة طويلة جدا لبلوغ قيمتهم التوازنية في الأجل الطويل.

– تحليل العلاقة طويلة الأجل:

نلاحظ من الجدول أن قطاع الخدمات يرتبط في الأجل الطويل بعائدات النفط بعلاقة عكسية وكلما زادت عائدات النفط بوحدة واحدة، ينخفض نمو القطاع الخدمات بـ -0.3129 وحدة، ويفسر ذلك بعدم تخصيص الدعم الكافي لقطاع الخدمات، بالإضافة إلى الضغط الضريبي المفروض على قطاع الخدمات خاصة في القطاع الخاص، من أجل تعويض انخفاض عائدات النفط، وهذا نظرا لعدم استقرار أسعار المحروقات ونقص عائداتها.

– تحليل العلاقة قصيرة الأجل:

نلاحظ من الجدول (03 – 22) أنّ قطاع الخدمات يرتبط مع عائدات النفط بعلاقة طردية، وكلما ارتفعت عائدات النفط بوحدة واحدة تزداد المساهمة السنوية لقطاع الخدمات بـ 0.057 وحدة، وهذا الأمر مقبول من الناحية الاقتصادية، فإن زيادة عائدات النفط تودي إلى زيادة موارد الدولة وهو ما يسمح لها بزيادة نفقاتها التنموية، ودعم القطاع الخدمات باعتباره قطاع منتج، وهذا ما يتوافق مع استراتيجية الدولة في تخفيض التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات خاصة قطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية.

يتضح لنا مبدئياً أنّ النموذج ككل مقبول من الناحية الإحصائية وهذا حسب اختبار فيشر إضافة إلى نسبة معامل التحديد المصحح الذي بلغ قسمته 63.54% حيث يدل على أن المتغيرات التفسيرية (عائدات النفط) مسؤولة بنسبة بـ 63.54% عن التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (قطاع الخدمات)، والباقي هو عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى (عشوائية) غير المتضمنة في النموذج وهذه نسبة تعتبر دلالة على صلاحية النموذج.

خلاصة الفصل

لقد حاولنا في هذا الفصل، قياس تأثير عائدات النفط على القطاعات المنتجة في الجزائر خلال الفترة (1985-2020)، وهذه القطاعات هي الفلاحة، المحروقات، الصناعة، البناء والأشغال العمومية والخدمات، وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM، حيث تم التطرق في البداية إلى تحديد المتغيرات الملائمة للدراسة، ثم تمً توصيف النموذج المناسب لذلك بعد اختيار النماذج المطبقة بناء على الدراسات الكمية السابقة، والذي تمثل في النموذج اللوغاريتمي، لتناول بعدها دراسة وصفية للمتغيرات، ثم دراسة إحصائية للسلاسل الزمنية محل الدراسة باستخدام معايير التشتت والنزعة المركزية، لنتناول بعدها اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، حيث أثبتت الاختبارات أن السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى الأصلي، ومستقرة في الفروقات الأولى عند مستوى 5% و10% وعلى هذا الأساس، حاولنا الانتقال إلى اختبارات التكامل المشترك، واختبار Granger ، واثبتت النائج جود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة، كما تم ايجاد علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين بعض متغيرات الدراسة.

خاتمـــة

تناولنا في هذا البحث المردود التنموي لاستثمار عائدات النفط على نمو القطاعات المنتجة والمتمثلة في الفلاحة، الصناعة، المحروقات البناء والأشغال العمومية والخدمات في الجزائر خلال الفترة (1985-2022)، وباعتبار أن عائدات النفط هي العامل الأساسي في الدول المصدرة للنفط في تحديد نوعية سياسة الانفاق المتبعة، وقيمة البرامج المخصصة للتنمية فقد حاولنا تتبع تطورات هذه الايرادات وكيف تأثرت بالأزمات العالمية، واظهار علاقتها النظرية مع مختلف القطاعات المنتجة لنصل لتحديد آثارها الايجابية على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط وكذا تداعيات انخفاضها، لتليها الدراسة التحليلية لتطور كل قطاع من القطاعات المنتجة، وكيف ساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي، لنصل في الفصل الأخير لاستخدام أدوات القياس الاقتصادي لمعرفة حجم الأثر الموجود على كل متغير.

من خلال دراستنا لتأثير عائدات النفط على قطاع الفلاحة، الصناعة، المحروقات، البناء والأشغال العمومية، الخدمات، وذلك في إطار الإجابة عن إشكالية الدراسة المتمثلة في: " **إلى أي مدى يمكن أن تؤثر عائدات النفط على نمو القطاعات المنتجة في الجزائر خلال الفترة 1985 – 2022**"، وعلى ضوء ما ورد في كل من الجانب النظري، التحليلي والقياسي تمكنا من رصد مجموعة من النتائج التي اختبرنا من خلالها صحة الفرضيات المقرحة للدراسة، كما هو موضح في النقاط التالية:

الجانب النظري:

1- سجلت الاحتياطات المؤكدة من النفط، معدلات الانتاج العالمي له، واستهلاكه عبر مناطق العالم خلال الفترة 1985-2022 ارتفاع مستمر باستثناء التراجع المسجل سنة 2020 نتيجة تأثير فيروس كورونا وتداعياته. وتبلغ نسبة الاحتياطي المؤكد من النفط لدول أوبك أكبر من ثلاثة أرباع احتياطي العالم بقيمة 1.243مليار برميل، بينما باقي الدول خارج أوبك فتشكل نسبة 20.5% بقيمة 0.317 مليار دولار. كما يقدر احتياطي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بـ 78.83 مليار برميل ومن أكبر الدول الأمريكية مساهمة في المنظمة نجد كندا، المكسيك، الولايات المتحدة الأمريكية والتشيلي. وتعد الدانمارك، النرويج والمملكة المتحدة من أبرز الدول الأوربية، بينما أستراليا هي من أبرز الأعضاء في منطقة آسيا.

2- تضاعف انتاج دول الشرق الأوسط بـ 33.% بين سنة 2000 و2019، وكذا دول أمريكا الشمالية بسبب ثورة النفط الصخري، وتطور وسائل وتقنيات الاستخراج من جانب شركات النفط، حيث يمثل انتاج هذين المجموعتين النصف الكبر من الانتاج العالمي للنفط، بينما تراجعت نسبة مساهمة الدول الافريقية في الانتاج

العالمي من 10% سنة 2000 إلى 7% سنة 2021. وذلك بسبب نقص الاستثمارات النفطية أو توقف بعض محطات الإنتاج.

3- بدون شك تلعب عوامل أساسيات السوق من عرض وطلب دور مهم في تحديد أسعار النفط وبالتالي قيمة العائدات النفطية للدول المصدرة، إلا أن عوامل أخرى متعلقة بمميزات السوق النفطية من تطور لأسواق المشتقات المالية، تزايد أنشطة المضاربات، اتساع التعاملات البينية والأسواق الرمادية، معدل صرف الدولار، وكذا التغيرات في موازين القوى والتحولات الاقتصادية والسياسية العالمية تؤثر بشكل كبير في القيمة الحقيقية لعائدات النفط.

4- مرت نظم تسعير النفط بعدة مراحل من حيث الجهة التي تسيطر على التسعير، وطرق حساب الأسعار إلى أن وصلت حاليا إلى حساب الأسعار على أساس معادلة سعرية تعتمد هي الأخرى على نفط إشارة (خام برنت، خام غرب تكساس ومزيج دبي- عمان، وفروقات سعرية تحددها البورصات العالمية ونشريات هيئات متخصصة.

5- يعتبر الغاز الطبيعي وقود نظيف لأنه عديم الرائحة ويحترق بسهولة، ويتميز بالامكانية العالية لإحلاله محل النفط في معظم استعمالاته. واحتلت الجزائر المركز العاشر في ترتيب أكبر عشرة دول انتاجا للغاز سنة 2022ب 100.17 مليار متر مكعب.

6- إن النمو ذو محتوى كمي، بينما التنمية تعني تغيرا نوعيا أو تحولا في بنية الاقتصاد، نتيجة تنوع وتعدد الأنشطة الاقتصادية المنتجة، والتزايد التدريجي لمكانة قطاع الصناعة، ويتعرض منحنى النمو الاقتصادي للتذبذب صعودا وهبوطا، أما التنمية فتسير على خط أكثر ثبات وأقل تذبذبا.

7- يساهم قطاع الفلاحة في تحقيق الأمن الغذائي، حيث يوفر ما يحتاجه المجتمع من منتجات زراعية وحيوانية، هذا فضلا عن مساهمته في التصدير وتنويع الصادرات، وتخفيف العبء على الميزان التجاري، وتحسين ميزان المدفوعات، وتوفير النقد الأجنبي وتخفيض تكلفة الواردات.

8- يرتبط القطاع الصناعي مع القطاعات الأخرى من خلال ما يقدمه لها من منتجات، كما انه يستخدم الكثير مما تقدمه القطاعات الأخرى، فيوجد علاقة تكامل بين الصناعة الزراعة والخدمات والنقل والتجارة الخارجية.

9- صناعة السياحة سوق قابل للتوسع بسبب توفر الجزائر على الامكانيات الطبيعية، كما تعد السياحة نشاطا اقتصاديا متزايدا او متضاعف الطبيعة وبصورة مطردة وخاصة فيما يتعلق بالدخل، وذلك لأن اقدام السياح على الإنفاق و تحويل نقودهم الى عملات الدولة التي يزورونها من أجل تسديد تكاليف الخدمات التي

يحتاجونها، الى جانب مشترياتهم من الهدايا و التذكارات، يعني ذلك انتقال النقود من السياح الى عدة أشخاص و قنوات و مستويات متعددة بالإضافة إلى استخدامها أكثر من مرة عن طريق انتقالها من حائز الى أخر مما يؤدى الى تزايد الدخل. كما تتميز صادرات السياحة بأنها مداخيل ينفقها المستهلك ولا تتحمل الدولة نفقات النقل خارج حدودها كما هو الحال مع صادرات السلع.

10- يؤثر قطاع النقل على نمط واستراتيجية التنمية الاقتصادية التي تعتزم الدولة انتهاجها خاصة في القطاع الصناعي وذلك لأن خدمات قطاع النقل بمختلف أنواعه تأثر على عملية التوطن الصناعي من حيث اختيار مراكز الانتاج ومنافذ التسويق، ذلك لأن خدمات النقل تؤثر في تكاليف الانتاج وبالتالي سعر السلعة المقدمة والطلب عليها.

11- يساهم قطاع الخدمات في ارتفاع صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، توفير مناصب شغل في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ويساهم في العملية التعليمية من خلال تطوير مهارات العنصر البشري، والمناهج وطرق التدريس والتعليم الرقمي ومشروعات البنية التحتية للمدارس. وكل هذا يرفع مستوى النمو الاقتصادي

12- هناك أثر متبادل بين النفط وعائداته، ونمو القطاعات المنتجة، فالقطاعات المنتجة تستخدم النفط ومشتقاته خلال العملية الانتاجية كما تستفيد من إيراداته لدعم نموها، بينما زيادة نمو القطاعات المنتجة، يرفع الطلب على النفط وبالتالي زيادة الأسعار والعائدات النفطية

13- تؤثر ظاهرة لعنة الموارد من خلال المرض الهولندي الذي له أثرين رئيسين: الأول هو صعوبة تقدير سعر الصرف الحقيقي بسبب الارتفاع الحاد في الصادرات النفطية، وارتفاع نسبة الواردات وتكلفتها، أو يتم تحويله لعملة محلية تنفق على السلع المحلية المنتجة من قبل قطاع التجهيز والخدمات، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع المحلية وارتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقي للبلد، وهو ما يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية الخارجية لمنتجات القطاع الصناعي والزراعي، ونقص الصادرات وانكماش معدلات نموها. الأثر الثاني هو انتقال رأس المال والعمالة بعيدا عن قطاعي التصنيع والزراعة واتجاهها نحو قطاع البناء والعقارات، ورفع تكلفة المنتجات المصنعة والزراعية.

14- ان مميزات العائدات النفطية كحجمها الكبير ومصدرها وعدم استقرارها وعدم شفافية حساباتها بسبب تقييدها في حسابات خارج الميزانية (صناديق سيادية) يبقي طريقة انفاقها بعيدة عن التدقيق العام، مما يعيق المشاريع التنموية في كثير من الأحيان.

15- ليس بالضرورة أن يكون للمورد الطبيعي النفطي لدى البلد أثر سلبي على نمو القطاعات، فمثلا ساهم النفط والغاز وعائداتهما في بناء البنية التحتية للدول المصدرة للنفط، زيادة فرص عمل والاحتياطات الرسمية وكذا متوسط دخل الفرد، وتحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

16- إن انخفاض العائدات النفطية يؤدي إلى حدوث صدمات تختلف باختلاف هيكل صادرات الدولة المصدرة للنفط ومكانة قطاع المحروقات بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي.

17- ينعكس تقلب الأسعار على العائدات النفطية وبالتالي المراكز المالية للدول المصدرة للنفط، مما يؤدي إلى تعثر برامج التنمية الاقتصادية أو تقع في فخ المديونية عند انخفاض أسعار النفط. كما ان تقلبات أسعار النفط وإيراداته يرافقها تقلبات في أسعار الصرف، وهو ما ينشئ حالة من عدم اليقين، ويثبت الحافز على الاستثمار. وكذلك تؤثر في سياسة الإنفاق فبعد إتباع سياسة توسعية في ظل زيادة المداخيل، تجد الدولة نفسها تتبع سياسة انكماشية في فترات الركود، مما يؤدي بها إلى إيقاف بعض المشاريع، إيقاف عمليات التوظيف العام واستهلاك الاحتياطات من العملة الصعبة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي وتردي الأوضاع المعيشية

18- جاء القانون رقم: 19-13: المؤرخ في 2019/12/11 الذي ينظم نشاطات المحروقات، لتعزيز استقلالية وكالتي المحروقات، ومنح عدة اعفاءات جبائية من رسوم واتاوات في حالة استراد سلع او خدمات مرتبطة بنشاطات البحث والتنقيب، كما خفف الأعباء الضريبية على العمال الأجانب ضمن عقود الشراكة في قطاع المحروقات.

19- يمكن القول إن وظيفة صندوق ضبط الإيرادات لم تكن وظيفة الصناديق السيادية، وإنما كان دوره تحويل الفوائض المالية لعائلات النفط لتغطية جانب مهم من موازنة الدولة، وذلك مراعاة للطاقة استيعابية للاقتصاد الوطني وتفادي الضخ موارد مالية قد تؤدي إلى انتشار التضخم.

20- لقد أضحى صندوق ضبط الموارد الجزائري منذ 2006 آلية مهمة لتمويل عجز الخزينة العمومية منذ سنة 2006-2021، وقد جاء ذلك تماشيا مع سياسة مالية كينزية تنفذها الدولة الجزائرية والتي تتميز بالتوسع في الاتفاق العام، مما استنزف الموارد المالية لصندوق ضبط الإيرادات الجزائري، الذي كان من المفترض أن يكون أداة استقرار ودعم للاقتصاد الوطني في ظل الصدمة الخارجية السلبية الأسعار النفط التي شهدتها الأسواق المالية الدولية منذ منتصف جوان 2014 ، وهذا طبعا راجع الى غياب مصادر تمويل بديلة، وعدم استثمار عائدات النفط. وهذا يعني أن الصندوق أداة للحكومة تستخدمه للتعديل والضبط المالي للموازنة.

الجانب التطبيقي

- إنّ القطاع الفلاحي يرتبط مع عائدات النفط بعلاقة طردية في الأجل الطويل، وكلما ارتفعت عائدات النفط بوحدة واحدة سيرتفع نمو القطاع الفلاحي بـ 9.94 وحدة، وهذا مقبول من الناحية الاقتصادية، فعند زيادة عائدات المحروقات التي تعتبر المصدر الأول للثروة، سترفع الدولة الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الفلاحة بالإضافة للدعم المقدم لهذا القطاع، وهذا ينعكس ايجابية على قطاع الفلاحة ويزيد من قيمته المضافة. ومع انخفاض عائدات النفط ومع الزيادة المستمرة لحجم النفقات فإنه لا بديل للدولة سوى زيادة الضرائب الجبائية على القطاعات المنتجة ومنها القطاع الفلاحي، وبالتالي انخفاض نمو قطاع الفلاحة في الأجل الطويل.
- توجد علاقة طردية بين عائدات النفط، وقطاع الفلاحة في الأجل القصير، حيث كلما ارتفعت عائدات النفط، سيرتفع نمو القطاع الفلاحي ب 0.1123 وحدة، وهذا الأمر مقبول من الناحية الاقتصادية، فعند زيادة عائدات النفط تكون الدولة في أريحية مالية، وهذا يسمح للدولة بزيادة الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الفلاحة بالإضافة للدعم المقدم للفلاحين، وهذا ينعكس ايجابية على قطاع الفلاحة ويزيد من قيمته المضافة.
- إن عائدات النفط مسؤولة بنسبة 60.27% عن التغيرات التي تحدث في قطاع الفلاحة.
- ويرتبط قطاع المحروقات يرتبط مع عائدات النفط بعلاقة عكسية في الأجل الطويل، وكلما زادت عائدات النفط بوحدة واحدة يزداد نمو القطاع المحروقات بـ -1.013 وحدة، وهذا مقبول من الناحية الاقتصادية، فارتفاع عائدات النفط يؤدي إلى زيادة موارد الدولة مما يسمح بزيادة نفقاتها التنموية، ودعم القطاعات خارج قطاع المحروقات كاستراتيجية لخروج الدولة من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات، وهذا ما ينعكس سلبا على زيادة الاستثمارات في قطاع المحروقات لرفع إنتاجيته.
- في الأجل القصير لا توجد علاقة بين عائدات النفط وقطاع المحرقات كقطاع من القطاعات المنتجة، وذلك بسبب طبيعة صناعة النفط التي تتطلب رأس مال كبير، وطول فترة البحث والتنقيب.
- إنّ عائدات النفط مسؤولة بنسبة 99.49% عن التغيرات التي تحدث في قطاع الصناعة، وتوجد علاقة طردية بين عائدات النفط وقطاع الصناعة في الأجل الطويل، وكلما ارتفعت عائدات النفط بوحدة واحدة يزاد نمو قطاع الصناعة خارج المحروقات ب 0.019 وحدة، وهذا الأمر يتوافق مع النظرية الاقتصادية فإذا زادت عائدات النفط تزداد موارد الدولة وهذا ما يسمح لها بزيادة نفقاتها التنموية، ودعم القطاع الصناعي باعتباره قطاع منتج، وهذا ما يتوافق مع استراتيجية الدولة في دعم التصنيع وتشجيع الصادرات خارج المحروقات.

– إنّ عائدات النفط مسؤولة بنسبة 99.77% عن التغيرات التي تحدث في قطاع البناء والاشغال العمومية، وتوجد علاقة طردية بين عائدات النفط وقطاع البناء والأشغال العمومية، حيث كلما زادت عائدات النفط بوحدة واحدة يزداد نمو قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 0.1056 وحدة، وهذا الأمر يتوافق مع النظرية الاقتصادية فإذا زادت عائدات النفط تودي إلى زيادة موارد الدولة، وبالتالي ترفع الدولة من نفقاتها التنموية، في البنية التحتية، ودعم قطاع البناء والأشغال العمومية باعتباره قطاع منتج، وهذا ما يتوافق مع استراتيجية الدولة لتحسين الهياكل القاعدية من أجل دعم وتشجيع الاستثمار، ودعم وتنمية مناطق الظل.

– في الأجل الطويل، توجد علاقة عكسية بين عائدات النفط وقطاع الخدمات حيث كلما زادت عائدات النفط بوحدة واحدة، ينخفض نمو القطاع الخدمات بـ -0.3129 وحدة، ويفسر ذلك بعدم تخصيص الدعم الكافي لقطاع الخدمات، بالإضافة إلى الضغط الضريبي المفروض على قطاع الخدمات خاصة في القطاع الخاص، من أجل تعويض انخفاض عائدات النفط، وهذا نظرا لعدم استقرار أسعار المحروقات ونقص عائداتها.

– يرتبط قطاع الخدمات مع عائدات النفط بعلاقة طردية، وكلما ارتفت عائدات النفط بوحدة واحدة يزداد نمو القطاع الخدمات ب 0.057 وحدة، وهذا الأمر مقبول من الناحية الاقتصادية، فإذا زادت عائدات النفط تودي إلى زيادة موارد الدولة ومما يسمح للدولة إلى بزيادة نفقاتها التنموية، ودعم القطاع الخدمات باعتباره قطاع منتج، وهذا ما يتوافق مع استراتيجية الدولة في تخفيض التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات ودعم قطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية. كما أن عائدات النفط مسؤولة بنسبة بـ 63.54% عن التغيرات في قطاع الخدمات.

نتائج اختبار الفرضيات:

فيما يتعلق باختبار نتائج الدراسة فقد توصلنا إلى ما يلي:

1- **الفرضية الأولى**: من خلال النتائج تأكدنا من صحة الفرضية الأولى حيث أن حجم عائدات النفط يتغير بالتغير في أسعار، والتي بدورها تتحدد من خلال سياسات البلدان المنتجة والمصدرة للنفط أوبك +، والشركات النفطية العالمية، والبلدان المستهلكة المنظمة لوكالة الطاقة الدولية.

2- **الفرضية الثانية**: كما تم التأكد من صحة الفرضية الثانية حيث توضع الفوائض المالية للموازين التجارية المتأتية من عائدات النفط في صندوق ضبط الموارد، الذي يستخدم في تمويل عجز الموازنة، وبرامج التنمية في الجزائر.

3- **الفرضية الثالثة:** ارتفعت في السنوات الأخيرة نسبة مساهمة القطاعات المنتجة في الناتج المحلي الاجمالي خاصة قطاع الخدمات، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

4- **الفرضية الرابعة:** من خلال الدراسة القياسية لأثر عائدات النفط على نمو القطاعات المنتجة خلال الفترة (1985-2022) تم التوصل لوجود علاقة طردية بين حجم عائدات النفط ومعدلات نمو الصناعة، الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، وعلاقة عكسية في الأجل الطويل مع المحروقات وقطاع الخدمات في الجزائر.

الاقتراحات

على ضوء هذه النتائج يمكن تقديم جملة من الاقتراحات جاءت كما يلي:

1- تحويل صندوق ضبط الموارد من أداة لضبط الميزانية إلى أداة مستدامة تعنى بالمحافظة على ثروة الاجيال القادمة من خلال اليات الاستثمار. والعمل على فصل الصندوق عن حسابات الخزينة وجعله هيئة مستقلة تتمتع بالقدرة على استثمار موارده، أو إنشاء صندوقين يكون هدف أحدهما استثمار العائدات على المدى البعيد.

2- إيلاء الأولوية لتخصيص احتياطيات النقد الأجنبي هذه، وبدرجة أكبر لتمويل واردات السلع والخدمات التي تسهم في نمو الاستثمار الإنتاجي، والتجاري في الصناعات التحويلية، والخدمات المنتجة لأنها الضمان الوحيد لتنويع الاقتصاد الوطني، وزيادة الصادرات خارج المحروقات.

3- تعزيز النمو الأكثر شمولا من خلال تنمية قطاعها الخاص لدفع اقتصادها، حيث يعتبر القطاع الخاص مساهما صغير نسبيا في الناتج المحلي الإجمالي .وينبغي للجزائر أن تبحث عن طرق لتنمية احتياطياتها من النقد الأجنبي .ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال اتخاذ تدابير مناسبة للغاية لإدارة الديون وخفض الإنفاق الحكومي وزيادة صادرات السلع الأكثر قدرة على جلب العملة الصعبة.

4- إن الطلب على النفط ينخفض مقارنة بالتوقعات بسبب انخفاض استخدامه في النقل البري ويتراجع دور النفط في النقل بسبب تحول العالم إلى البدائل منخفضة الكربون و العامل الأكبر الوحيد الذي يقود انخفاض استهلاك النفط هو ارتفاع الرخاء ومستوى المعيشة في الاقتصادات الناشئة وتدعم هذه الزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة كما أن ارتفاع استهلاك الغاز الطبيعي بزيادة الطلب في الاقتصادات الناشئة أثناء نموها و التصنيع، ويقابله التحول بعيدا عن الغاز الطبيعي إلى طاقة منخفضة الكربون من قبل العالم المتقدم، ولهذا وجب التخطيط لمواجهة التحولات في أسواق الطاقة.

5- إن تقنية كهربة وسائل النقل تعتبر مزعزعة لسوق النفط، وتعتبر صناعة متنامية، وتعتمد السيارات الكهربائية على المواد التي تصنع منها، فتحتاج بطاريات السيارات الكهربائية الليثيوم، الكوبالت والنيكل، وتدخل المعادن الأرضية النادرة في المحركات، كما يساعد الألمنيوم والنحاس في توزيع الكهرباء، ويرتكز إنتاج هذه المعادن في مناطق معينة، حيث تنتج التشيلي نحو ثلث الإنتاج العالمي للنحاس، فيما تنتج الكونغو 75% من إجمالي إنتاج العالم من الكوبالت ، في حين توفر الصين النصف الأكبر من العناصر الأرضية النادرة، ولهذا أصبحت توصف بأوبك الطاقة المتجددة، وهنا يكون من الضروري البحث والتنقيب عن هذه العناصر التي يزداد الطلب العالمي عليها بسرعة كبيرة.

6- إرساء أساس سليم للتنويع الاقتصادي، لأن عدم تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط أمر خطير نظرا لأنه بالإضافة إلى كونه موردا قابلا للنضوب، فإن النفط له نمط سعري متقلب.

7- تشكل الطاقات المتجددة مفتاح نجاح التنمية في الجزائر، خصوصا الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ولقد أبدت العديد من الدول الأوربية، والشكاء الأجانب اهتمامهم بالاستثمار في صحراء الجزائر، وهذا ما يمكن ان يساهم في إقلاع تنموي ويفك العزلة عن مناطق الجنوب.

8- تزخر الجزائر بمقومات وإمكانيات سياحية ما تجعلها دولة رائدة في مجال صناعة السياحة والمساهمة في نمو الاقتصاد الوطني، ولهذا يجب إقامة المنشآت القاعدية والطرقات من أجل تسهيل الوصول إلى المناطق السياحية والترويج لها من خلال القنوات التلفزيونية ومواقع لتواصل الاجتماعي، مع نشر الثقافة السياحية لدى موظفي قطاع السياحة، وتكثيف الدورات التكوينية لهم بما يتماشى مع التطور العلمي والتكنولوجي.

9- يعتبر القطاع الفلاحي من أفضل الخيارات التي يمكن للجزائر استغلالها لتحقيق التنمية، وبالرغم من الزيادة الملحوظة للصادرات في السنوات الأخيرة لكنها لا تحقق النتائج المرجوة، ويجب تطوير مستوى تدخل ومرافقة وزارة الفلاحة والتجارة بوكالاتها، لتطوير مهارات الفلاحين، توفير الأسمدة، تقديم الدعم المالي، ربط العلاقات مع المتعاملين الأجانب وتثمين صفقات التصدير.

آفاق الدراسة:

لمواصلة البحث في هذا الموضوع والتطرق إلى نقاط لم نتمكن من التوصل إليها، ولصياغة استراتيجيات حقيقية تهدف للتنويع الاقتصادي، وتطوير نمو القطاعات خارج المحروقات، نضع مجموعة من الأفاق:

- ما مدى استجابة قطاع لفلاحة لتغيرات العائدات النفطية في الجزائر.

- دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي وزيادة النمو الاقتصادي.
- طرق إدارة العائدات النفطية لتحقيق متطلبات التنمية في الجزائر.
- أثر الاستثمار السياحي في ترقية السياحة في الجزائر ودعم إيرادات الدولة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب

1. أحمد رمضان شقيلية، **النفط العربي وصناعة تكريره**، تهامة للنشر، جدة، المملكة العربية السعودية، 1981.
2. ابراهيم سلطان وآخرون، **تحليل وتقييم الأوراق المالية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002 .
3. أيان رتليدج، ترجمة مازن الجندلي، **العطش إلى النفط**، ط: 01، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006.
4. بن رمضان أنيسة، **دراسة إشكالية استغلال الموارد الناضبة وأثرها على النمو**، هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2014.
5. بوخاري محمد، **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار خطوة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2024.
6. بيوار خنسي، **البترول: أهميته، مخاطره وتحدياته**، ط1، دار ناراس للطباعة والنشر، العراق، 2006.
7. جعفر حسن جاسم، **مقدمة في الاقتصاد الرقمي**، ط01، دار البلدية ناشرون وموزعون، الأردن، 2013.
8. حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، ط1، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، لبنان 2000.
9. حسين عبد الله، **البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.
10. حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
11. خالد بن عبد الرحمان آل دغيم ، **الإعلام السياحي وتنمية السياحة الوطنية** ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن، 2014.
12. ختاوي محمد، **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية**، دار النفائس، لبنان، 2010.
13. رشدي قطاش وآخرون، **الرعاية الصحية الأولية**، دار اليازوري، الأردن، 2000.
14. رعد مجيد العاني، **الاستثمار والتسويق السياحي**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.
15. رماس محمد الأمين، **تسويق خدمات النقل**، مطبوعة جامعية لقسم علوم التسيير، كلية الحلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، 2021-2022.
16. ريهام يسري السيد، **أسس صناعة السياحة**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2019.
17. زهدي الشامي، **الأوبك في الاقتصاد العالمي**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985.
18. زياد محمد الشرمان، **مبادئ التسويق**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

19. زيد منير عبوي، **مبادئ السياحة الحديثة**، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

20. سالم عبد الحسن رسن، **اقتصاديات النفط**، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999.

21. سالم عبد الحسن رسن، **اقتصاديات النفط**، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999.

22. سعد الله داود، **الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر**، مطبعة دار الهومة، الجزائر، 2013.

23. سعيد خليفة الحموي، **أساسيات إنتاج الطاقة (البترول، الكهرباء، الغاز)**، ط 01، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

24. سميح مسعود، **قضايا اقتصادية عربية**، ط01، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

25. سمير التنير، **استراتيجية النفط العربي**، مركز الدراسات الاقتصادية، بيروت، 1981.

26. سهيل مقابلة، **كيف تستثمر بسوق الأسهم: حالة سلطنة عمان**، الراية، الأردن، 2013.

27. سيد سالم عرفة، **التسويق الصناعي**، ط01، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013..

28. سيد فتحي أحمد الخولي، **اقتصاد النفط**، ط5، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، ، 1997.

29. صاحب ذهب، **البترول العربي الخام في السوق الدولية**، المطبعة العالمية بالقاهرة، 1969، ص: 289.

30. صديق محمد عفيفي، **تسويق البترول**، مكتبة عين شمس، القاهرة، ط2003،09، ص: 239.

31. ضياء مجيد الموسوي، **الأزمة الاقتصادية العالمية 1986–1989**، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 1990، ص: 17.

32. ضياء مجيد الموسوي، **الأزمة الاقتصادية العالمية 1986–1989**، ص 17-22-بتصرف-

33. ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد العالمي بين الأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008–2009**، ط01، كنوز الحكمة، الجزائر، 2013.

34. ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط 2004**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

35. عاطف سليمان، **الثروة النفطية ودورها العربي: الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

36. عبد الباسط وفاء، **النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي: نظريات النمو الذاتي**، دار النهضة العربية، مصر، 2006.

37. عبد الحسن سالم رسن، **اقتصاديات النفط**، ط01، دار الكتب الوطنية، طرابلس، ليبيا، 1999.

38. عبد الحكيم جمعة، **الغاز الطبيعي: مستقبل النمو الاقتصادي في مصر**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012.

39. عبد الحي زلوم وآخرون، **مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار**، ط 01 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، الأردن، 2008.

40. عبد الخالق مطلك الراوي، **محاسبة النفط والغاز**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

41. عبد الرضا نبيل جعفر، **اقتصاد النفط**، ط01، دار احياء التراث العربي للنشر والتوزيع، بيروت، 2011.

42. عبد العزيز مؤمنة، **البترول والمستقبل العربي**، إكسبراس إنتر ناشيونل للنشر، لبنان، 1979.

43. غانم سلطان، **الغزو العراقي للكويت: قراءة موجزة من جوانب إشكالية الأزمة**، ط01، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1994.

44. فرهاد محمد علي الأهدن، **اقتصاديات الطاقة والبترول**، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2000.

45. فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

46. الكواري علي خليفة، **الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية حالة أقطار دول مجلس تعاون الخليج العربي**، ط01، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

47. كينيث س. ديفيس، ترجمة صباح صديق الدملوجي، **ما بعد النفط**، ط 01، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2009.

48. محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

49. محمد خميس الزوكة، **جغرافيا الطاقة (مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول)**، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، 2001.

50. محمد زاهر السماك وزكريا عبد الحميد باشا، **دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية**، الموصل، 1979.

51. محمد صالح سلمان، عبد الحميد عبد الهادي حميد، **دراسة تحليلية لصدمات أسعار النفط الخام في السوق العالمية الاسباب والنتائج**، Journal of Economics and Administrative Sciences, 2018.

52. محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**، دار الوفاء دنيا الطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

53. محمد عبد القادر، **كيماويات المنتجات البترولية**، الدار المصرية للعلوم، القاهرة، 2008.

54. محمود جاسم الصميدعي، **سليمان شكيب الجيوسي**، تسويق الخدمات المالية، ط01، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.

55. مدحت القريشي، **الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر**، ط02، الأردن، 2005.

56. ميشيل تودارو، ترجمة محمود عبد الرازق، محمود حسن حسني، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.

57. نسيسة فاطمة الزهراء وآخرون، **الإستثمار السياحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، الفا للوثائق الجزائر، 2019.

58. نصري ذياب، **جغرافيا الطاقة**، ط01، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

59. نواف الرومي، **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**، الدار الجماهيرية، ليبيا، 2000.

60. هشام حريز، **دور انتاج الطاقات المتجددة في إعادة هيكلة سوق الطاقة**، ط01، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر، 2014.

61. وسام ملاك، **البورصات والأسواق المالية العالمية**، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2003.

62. يسري محمد ابو العلا، **مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.

الأطروحات والمذكرات

1. بالقط فيصل، **أثر الصدمات النفطية على توازن بعض المتغيرات الاقتصادية الخارجة في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية 1990-2020**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2021-2022.

2. بلقاسم سرايري، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد في افق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008.

3. بن اعمر بن حاسين، **فعالية الأسواق المالية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك مالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013.

4. بو الخضرة نورة، **دور وكالتي النفط في ضبط قطاع المحروقات في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2020.

5. بن تارزي خير الدين، **الأمن الغذائي وتحديات التنمية الزراعية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، تخصص تهيئة إقليمية، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة-الجزائر، 2016-2017.

6. توبين علي، **تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية وانعكاساتها على الأنظمة العربية المصرفية: حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الحلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012-2013.

7. حسين العلمي، **دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس والجزائر**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف-1-، 2012-2013.

8. حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال 1986-2008**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009.

9. خيري محمد، **واقع وآفاق تطوير قطاع الخدمات في الجزائر: حالة القطاع السياحي**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية الحلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2019-2020.

10. زهير بوعكريف، **تحليل تموضع المنتج السياحي الجزائري: دراسة ميدانية على عينة من السياح الجزائريين**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة البليدة 2 ،2017-2018.

11. عدناني خولة، **أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية: دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر والامارات العربية المتحدة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، 2021-2022.

12.عمارية مكي، **أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2017-2018.

13.عياش خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، 2010-2011.

14.عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008.

15.فريحة مراد، **أثر تغيرات أسعار النفط على الايرادات العامة للدولة: دراسة حالة الجزائر 1986-2018**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، 2020-2021.

16.كتوش عاشور، **الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطن**ي، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

17.كواش خالد ، **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية – حالة الجزائر–** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2003-2004.

18.ليل دعاس، **مستقبل السوق النفطية وآفاق الطاقات المتجددة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التخطيط، جامعة الجزائر 03، 2013.

19.موري سمية، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010.

20.ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري(1986-2010)**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تقنيات كمية للتسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2012.

21.هجيرة عبد الجليل، **العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه في المالية الدولية، مدرسة الدكتوراه، التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017.

22.وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات،** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، .2014-2013

المجلات والدوريات

1. بلقة ابراهيم، **سياسات الحد من الأثار غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الاشارة إلى حالة الجزائر،** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2014.
2. بن عدة محمد وحداب محي الدين، **دراسة تحليلية لأثر العلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري،** الملتقى الدولي حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لجذب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 28-29 أكتوبر 2014.
3. بوفليح نبيل، **فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية،** الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، مجلد 02، عدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2010
4. تركي الحمش، **الشركات النفطية المتعددة الجنسيات ودورها في العلاقات الدولية،** مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 37، العدد 139، منظمة اوابك، الكويت، خريف 2011.
5. جاسم المناعي، **تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاديات العربية: الايجابيات والاشكاليات والاصلاحات المطلوبة،** صندوق النقد العربي، أبوظبي، 30 ماي 2006.
6. حسان خضر، **أسواق النفط العالمية،** سلسلة جسر للتنمية، السنة الخامسة، عدد57، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
7. حسن زكريا، **تطلعات العالم الثالث إزاء النفط،** مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الحادي عشر، العدد 03، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 1985.
8. حمد الحساوي، **مخاطر تراجع سعر النفط، مجلة المصارف،** العدد 135، اتحاد مصارف الكويت، الكويت، فيفري 2015.
9. حمزة طيبي و ناصر مغني، **النفط في البلدان العربية بين التنمية الاقتصادية ولعنة الموارد،** الملتقى الدولي حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لجذب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق

الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 28-29 أكتوبر 2014.

10. رابحي بوعبد الله، **البطالة والتشغيل في الجزائر من خلال البرامج التنموية للفترة (2001 – 2014)**، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001 – 2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 11 – 12 نوفمبر 2014.

11. سلام سرحان، **انهيار أسعار النفط يهدد بتقويض الاقتصاد العالمي**، صحيفة العرب، السنة 38 العدد 10141، يوم 2015/12/30.

12. سليم مجلخ، **التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية في الجزائر خلال 197-2020**، مجلة دراسات وابحاث، اقتصادية في الطاقات المتجددة، مجلد10، عدد01، 2023.

13. صباح عبد الرسول التميمي، **دور النفط العربي في تحقيق الأمن الاقتصادي العربي**، مجلة كلية التربية للبنات، مجلد 21، عدد01، جامعة بغداد، العراق، 2010.

14. الطاهر الزيتوني، **التحديات الجديدة في ديناميكيات الطاقة العالمية**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد37، عدد 139، منظمة أوابك، الكويت، خريف 2011.

15. الطاهر الزيتوني، **التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي**، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد 36، العدد 132، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، شتاء 2010.

16. عبد الحميد خضر الصافي، **الآثار السلبية لتدهور أسعار النفط على الاقتصاد العالمي**، مجلة النفط والتنمية، السنة 11 العدد02، نيسان 1986.

17. عبد الستار عبد الجبار موسى، **العلاقة بين الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق الدولية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64، 2007.

18. عبد الفتاح دندي، **الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة وأهميته في استقراء الأسعار**، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد 38، عدد 140، منظمة اوابك، الكويت، شتاء 2012.

19.عبد الفتاح دندي، **تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار العضاء**، مجلة النفط والتعاون العربي، عدد125،منظمة أوابك، الكويت، ربيع 2008.

20.عدنان شهاب الدين، **دور الطاقة النووية والطاقة المتجددة في توليد الكهرباء**، مجلة النفط والتعاون العربي، عدد133،منظمة اوابك، ربيع 2010.

21.علي رجب، **تطور إنتاج النفوط غير التقليدية وانعكاساته على الأقطار الأعضاء**، مجلة النفط والتعاون العربي، عدد 125، ربيع 2008.

22.علي رجب، **تطور فروقات الأسعار بين النفوط الخفيفة، الثقيلة، واتجاهاتها المستقبلية**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 36، عدد 123، مجلة فصلية محكمة تصدر عن منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، الكويت، خريف2007.

23.علي رجب، **تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية**، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد38، عدد 141،منظمة أوابك، الكويت، ربيع 2012، ص: 141

24.قويدر معيزي، **دور البرامج التنموية في مكافحة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، البليدة02، العدد 18، جوان 2018.

25.كريستوفر آلسوب وبسام فتوح، **تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية(1من2)**، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد36، عدد 135، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، خريف 2010.

26.ماجد ابراهيم عامر، **متابعة لدراسة توزيع الايرادات الاجمالية لبرميل النفط وحصة الدول الأعضاء في أوبك منه**، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد41، العدد153، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ،الكويت،2015.

27.محمد راتول، لقمان معزوز، **انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار واليورو على اسعار النفط العالمية**، النفط والتعاون العربي، المجلد37، العدد 139، منظمة أوابك، الكويت، خريف 2011.

28.محمد رمضان، **تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية**، مركز الأبحاث Senyar Capital ، الكويت، يوليو 2012.

29. مداحي محمد، **الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل تنموي ممكن لإحداث التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 08، جوان 2019.

30. منير الحمش، **مقاربة الواقع العربي في ضوء العلاقة بين التنمية والاستقرار**، مجلة المستقبل العربي، العدد353، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.

31. الهذبة مناجلية، **الإمكانيات والمقومات السياحية في الجزائر**، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 08، العدد 26، مارس2017.

32. الهروشي خطاب، فطيمة نسمن، **أثر الواردات الفلاحية على نمو القطاع الفلاحي بالجزائر 2001-2014: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، جامعة مستغانم، الجزائر، العدد 05، أفريل 2017.

33. هيرمان فرانسن، **أسواق النفط وآلياتها**، مجلة النفط والتعاون العربي، عدد 122، منظمة أوابك، صيف 2007.

34. ياسر ابراهيم محمد داود، عصام أحمد البدري، **دور تحسين خدمات الرعاية الصحية والعلاجية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمصر**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، مجلد03، عدد02، جزء04، جويلية 2022.

التقارير

1. بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2021، ديسمبر 2022.
2. بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2020، ديسمبر 2021.
3. بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2019، ديسمبر 2020.
4. بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2018، ديسمبر 2019.
5. بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2017، جويلية 2018.
6. بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2016، سبتمبر 2017.
7. بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2015، نوفمبر 2016.
8. بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2013، نوفمبر 2014.
9. بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2012، نوفمبر 2013.

10. بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2011، الجزائر، أكتوبر 2012.

11. بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2010، الجزائر، جويلية 2011.

12. بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2008، الجزائر، سبتمبر 2009.

13. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاحصائيات الفلاحية 2019، متوفرة على الموقع:

https://madr.gov.dz/

14. وزارة المالية المديرية العامة التوقعات والسياسات، متوفرة على الموقع:

f.gov.dz/wp-content/uploads/2022.

15. الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، نتائج 2016-2018، رقم 49، نشرة 2021.

16. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، التقرير الاحصائي السنوي2018، الكويت.

17. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، التقرير الاحصائي السنوي2015، الكويت.

18. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، التقرير الاحصائي السنوي2022 ، الكويت.

19. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، التقرير الاحصائي السنوي 2023. الكويت.

20. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أهداف المنظمة، متوفرة على الموقع:

https://oapecorg.org/ar/Home/About-Us/Objective-of-the-Organization

21. منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك، **النشرة الاحصائية السنوية 2023**، متوفرة على الموقع:

https://asb.opec.org

63. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023**، أبوظبي.

64. البنك الدولي http://data.worldbank.org

النصوص التشريعية والتنظيمية

1. قانون رقم 86-14 مؤرخ في 1986/08/19 يتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 35، 1986/09/27.

2. قانون رقم 91-21 المعدل والمتمم لقانون 86-14 مؤرخ في 1991/12/04، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 63، 1991/12/07.

3. القانون رقم 05-07 المؤرخ في 2005/04/28 يتعلق بالمحرقات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 50، 2005/07/19.

4. أمر رقم 06-10 يعدل ويتمم القانون 05-07 مؤرخ في 2006/07/29، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48، 2006/07/30.
5. القانون رقم 13-01يعدل ويتمم القانون رقم 05-07 مؤرخ في 2013/02/20، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، 2013/02/24.
6. القانون رقم: 19-13 المؤرخ في 2019/12/11، ينظم نشاطات المحروقات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 79، 2019/12/22.

المواقع الالكترونية

1. عامر العمران، **الاقتصاد الدولي وآفاق المستقبل**، مركز الروابط للبحوث والدراسات، العراق، متوفر على الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/27825

2. غرغوري غوس، **هبوط أسعار النفط: الأسباب والتبعات الجيوسياسية**، مركز بروكينز الدوحة، متوفر على الرابط: http://www.brookings.edu/ar/research/papers/2015/04/6-falling-oil-prices-gause

3. ابراهيم الحمود، خالد سعد زغلول حلمي، **النظم القانونية والسياسية للنفط العربي ووسائل تسوية المنازعات النفطية**، دون ناشر، 2000، ص:26. متوفر على الموقع: http://www.askzad.com .

4. إحسان العطار، **العوامل المؤثرة في تسعير النفط الخام العراقي في الأسواق العالمية**، شبكة الاقتصاديين العراقيين، متوفرة على الموقع:

http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2017/07/Ihsan-Al-Attar-Factors-inhfluancing-the-pricing-of-Iraqi-crude-oil-final.pdf.

5. إحسان العطار، **العوامل المؤثرة في تسعير النفط الخام العراقي في الأسواق العالمية**، شبكة الاقتصاديين العراقيين، متوفرة على الموقع: http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2017/07/Ihsan-Al-Attar-Factors-inhfluancing-the-pricing-of-Iraqi-crude-oil-final.pdf

6. أحمد ريان، مثلث الرعب عام 2016 النفط والدولار والصين، متوفر على الرابط: http://sa.investing.com

7. أمجد قاسم، **النفط الثقيل مصدر واعد ولو بعد حين**، مجلة القافلة، أرامكو، 2018، متوفر على الموقع:

ttps://web.archive.org/web/20190330012620/https://qafilah.com/%

D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-
.%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D9%8A%D9%84/

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

الكتب

1. Abdelkader Sid Ahmed, **Développement sans croissance: L'expérience des économies pétrolières du tiers-mond**, O.P.U, Alger, 1983.
2. Basil OBERHOLZER, **Monetary Policy and Crude Oil: Prices, Production and Consumption New Directions in Post-Keynesian Economics series**. Edward Elgar Publishing, 2017.
3. CHRISTOPHER T.S. RAGAN, **MACROECONOMICS,NFIFTEENTH CANADI A NEDITION**, Pearson Education, Inc, Upper Saddle River, USA, 2017.
4. DAVID JOHNSON, Olivier Blanchard, **MACROECONOMICS**, FIFTH CANADIAN EDITION, Pearson Education, Inc, Upper Saddle River, New Jersey, USA, 2015.
5. David R. Sugden**, Gray Markets**: Prevention Detection and Litigation. Oxford University Press. 2009.
6. Forsund F R,**Hydropower Economics** , Springer Science+Business Media, New York, 2015.
7. Leonard j. lickorish et Carson l. Jenkins**, an introduction to Tourism**, British library cataloguingin Publication data,1997.
8. Michael L.Ross, **The Oil Curse: How Petroleum Wealth Shapes the Development of Nations**, Princeton University Press, the United Kingdom, 2012.
9. Miriam R. Lowi, **Oil Wealth and the Poverty of Politics Algeria Compared**, Cambridge University Press, United States, 2009.
10. Olivier Blanchard, **MACROECONOMICS**, Global Edition, Pearson Education, Inc, United States of America, 2017.
11. P hilip K. VERLEGER ,**The Oil – Dollar Link , The International Economy**, Washington,2008.
12. Sylvain Audet, MBA, **Le marketing et la communication en tourisme, hôtellerie et restauration**, Les Éditions JFD inc, Montréal (Québec), 2022.
13. William J. Baumol, Alan S. Blinder, John L. Solow, **Macroeconomics: Principles And Policy**, Fourteenth Edition, Cengage Learning, Inc, United States of America, 2020.
14. Wizelius T,**Developing Wind Power Projects** , Taylor and Francis Editions, USA, 2007.

المجلات والدوريات

1. Bassam Fattouh, **An Anatomy of the Crude Oil Pricing System,** Oxford Institute for Energy Studies,January 2011, Available Online:http://www.oxfordenergy.org/wpcms/wpcontent/WPM40-AnAnatomyoftheCrudeOilPricingSystem-BassamFattouh-2011.pdf.
2. El Mostafa Bentour, **Macro and Sectoral Implications of Oil Price Decrease onOil-Exporting Countries**, Arab Monetary Fund, June 2021.
3. The Guardian, Major oil-producing nations agree historic 10% cut in output" Jillian Ambrose. Available Online: https://www.theguardian.com/business/2020/apr/12/major-oil-producing-nations-agree-historic-10-cut-in-output.
4. Infinity Trading Corp, **Crude Oil Futures and Options**, Available Online: http://www.infinitytrading.com/futures/energy-futures/CrudeOilFutures.
5. Thorvaldur Gylfason**, Natural Resources, Education, and Economic Development**, European Economic Review, Volume 45, May 2001, Amsterdam.
6. Benoît Campagne,Markus Kitzmuller,Silvana Tordo, **Designing Oil Revenue Management Mechanisms: An Application to Chad, P**olicy Research Working Paper 9402, Trade and Investment Global Practice, September 2020.
7. Abdullah Shalmani and others, **Effects of World Crude Oil Prices on Crude Oil Import: Evidence from Pakistan**, ResearchGate, vol 04, N° 02, june 2015.
8. Bassem Fattouh, **North African Oil and Foreign Investment in Changing Market Conditions**», OISE, Uk, july 2008.

التقارير

1. Banque d'Algérie, BULLETIN STATISIQUE DELA BANQUE D'ALGERIE, SERIES RETROSPECTIVES, STATISTIQUES MONETAIRES PAIEMENTS, 1964 - 2011, juin 2012.
2. Banque d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2014, Algérie, juillel 2015.
3. Banque d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2009, Algérie, juillel 2010.
4. Banque d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2007, Algérie, juillet 2008.

5. Banque d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2006, Algérie, juin 2007.
6. Banque d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2005, Algérie, Avril 2006.
7. Banque d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2004, Algérie, juillel 2005.
8. Banque d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2003, 2004.
9. Banque d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2002, 2003.
10. OPEC Annual Statistical Bulletin 1969-2004, Vienna.
11. OPEC Annual Statistical Bulletin 2008, Vienna.
12. OPEC Annual Statistical Bulletin 2005, Vienna.
13. OPEC Annual Statistical Bulletin 2009, Vienna.
14. BP, Statistical Review of World Energy, June 2003. London.
15. BP, Statistical Review of World Energy, 2011. London.
16. BP, Statistical Review of World Energy, 2022, London.
17. BP, energy-outlook 2023, London.
18. Eni SpA, World Energy Review2015, Italy.
19. Eni SpA,World Energy Review2023, Italy.

ثالثا: المواقع الالكترونية

1. The Central Bank Of The Czech Republic, **What Is The Nominal And Real Exchange Rate?**, Available On The Site: https://www.cnb.cz/en/faq/what_is_the_nominal_and_real_exchange rate.html, Date De Vue: 01/03/2020.

الملاحـق

الملحق رقم 01: الطلب على النفط خلال الفترة (1973 – 2021)

(ألف برميل/يوم)

السنوات	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	أوربا وأورآسيا (سابقا)	الشرق الأوسط	إفريقيا	آسيا والمحيط الهادي
1973	19540	2710	22660	1410	890	9150
1975	18700	2770	22060	1420	950	9040
1977	21040	3050	23550	1720	1150	10110
1979	21320	3370	25120	2070	1300	11100
1980	20010	3330	24410	2040	1380	10570
1982	18070	3270	22770	2410	1590	10000
1984	18470	3170	22450	2830	1670	10500
1986	19080	3310	22800	3010	1690	10970
1988	20300	3530	23000	3080	1820	12190
1989	20500	3560	23050	3220	1900	12930
1990	20200	3560	23360	3390	1980	13770
1992	20280	3720	22000	3570	2040	15350
1994	21140	3980	19750	3890	2130	17150
1997	22190	4540	19580	4190	2300	19630
1999	23210	4700	19630	4300	2440	20190
2000	23574	4855	19582	5021	2439	21135
2001	23595	4956	19769	5148	2481	21353
2002	23676	4941	19750	5374	2540	21987
2003	24058	4825	19966	5615	2611	22750
2004	24947	4946	20198	5946	2708	24081
2005	25063	5144	20356	6225	2835	24503
2006	24955	5271	20498	6497	2824	24914
2007	25073	5622	20271	6736	2974	25753
2008	23841	5835	20358	7153	3097	25715
2009	22946	5827	19448	7433	3195	25866
2010	23418	6104	19510	7821	4349	27237
2012	22458	6264	18421	8451	3612	29709

30795	3788	8889	18148	6481	22448	2014
34586	3970	9078	19080	6057	23153	2017
36131	4046	9004	19162	5791	23613	2019
34117	3608	8318	16915	5100	20687	2020
35806	3922	8640	17834	5622	22264	2021

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على:

- BP, Statistical Review of World Energy 2003, p :07.
- BP, Statistical Review of World Energy 2011, p :09.
- BP, Statistical Review of World Energy 2022, p20:.

الملحق رقم 02: تطورات متغيرات الدارسة خلال الفترة (1985 – 2022)

مليار دينار

السنوات	الفلاحة	المحروقات	الصناعة خارج المحروقات	البناء والأشغال عمومية	خدمات	GDP	عائدات النفط
1985	24.08	65.45	36.96	41.32	100.47	291.6	46.7
1986	26.27	39.05	43.71	49.39	113.93	296.6	21.4
1987	31.78	45.53	42.86	47.08	119.51	312.7	20.5
1988	38.78	52.7	47.54	44.91	136.07	347.7	24.1
1989	51.63	74.28	48.5	54.76	179.83	442	45.5
1990	62.72	125.19	66.92	61.8	194.27	554.4	76.2
1991	87.3	236.24	99.53	84.94	281.29	862.1	161.5
1992	128.41	250.4	127.16	112.17	376.56	1074.7	193.8
1993	131.1	247.39	130.88	134.74	459.89	1189.7	179.2
1994	145.61	327.34	161.64	169.44	564.07	1487.4	222.1
1995	196.55	505.56	193.9	213.12	721.03	2005	336.1
1996	277.84	750.41	213.41	245.7	865.76	2570.4	495.9
1997	242.7	839	223.2	276.6	981.4	2780.2	592.5
1998	324.8	638.2	256.8	300.9	1082.8	2830.5	425.9
1999	359.7	890.9	270.4	307.7	1183.3	3238.2	588.3
2000	346.2	1616.3	290.7	335	1267.5	4123.5	1213.2
2001	412.1	1443.9	312.7	358.9	1430.3	4260.8	1001.4
2002	417.2	1477	336.6	409.9	1523.5	4541.9	1007.9
2003	515.3	1868.9	350.5	445.2	1664.5	5247.5	1350

1570.7	6150.4	1905.4	508	390.5	2319.8	580.5	2004
2352.7	7564.6	2150.7	564.4	421	3352.9	581.6	2005
2799	8514.8	2376	674.3	449.5	3882.2	641.3	2006
2796.8	9408.3	2781.3	825.1	476	4089.3	704.2	2007
4088.6	11043.7	3188.5	956.7	519.6	4997.6	727.4	2008
3676	9968	3546.3	1094.8	570.7	3109.1	931.3	2009
4392.4	11991.6	4173.4	1257.4	617.4	4180.4	1015.3	2010
3979.7	14588.5	5311.2	1333.3	663.8	5242.5	1183.2	2011
4184.3	16209.6	5953.3	1491.2	729.5	5536.4	1421.7	2012
3678.1	16647.9	6401	1627.4	771.8	4968	1640	2013
3388.4	17228.6	6924.8	1794	837.2	4657.8	1772.2	2014
2353.7	16712.7	7453	1917.2	919.4	3134.2	1935.1	2015
1781.1	17406.8	7900.9	2072.9	979.3	3025.6	2140.3	2016
2177	18876.2	8235.5	2203.7	1040.8	3699.7	2219.1	2017
2887.1	20452.3	8482.2	2346.6	1109.4	4548.8	2421.6	2018
2668.5	20501.1	8707.2	2492	1162.4	3991	2529.1	2019
1921.6	18383.8	8181.9	2398	1153.5	2575.1	2598.5	2020
2609.2	22079.3	9065.9	2578.2	1230.8	4912.1	2688.3	2021
5657.7	27688.8	9838.6	2896.4	1354.1	8617.4	3207.8	2022

الملحق رقم 03:

ص.خ المحروقات	ص. المحروقات	الصادرات	النفقات	الإيرادات العامة	السنوات
1.27	63.30	64.564	99.841	105.85	1985
0.88	34.06	34.935	101.817	89.69	1986
1.10	40.64	41.736	103.977	92.984	1987
2.49	42.93	45.421	119.7	93.5	1988
3.34	68.60	71.937	124.5	116.4	1989
3.68	118.60	122.279	136.5	152.5	1990
6.79	226.80	233.589	212.1	248.9	1991
10.34	238.667	249.009	420.131	311.864	1992
11.77	227.78	239.551	476.627	313.949	1993
17.11	307.23	324.338	566.329	477.181	1994

23.23	475.23	498.45	759.617	611.731	1995
45.91	694.90	740.81	724.609	825.157	1996
31.52	760.25	791.767	845.1	926.6	1997
20.99	567.88	588.875	876	774.6	1998
29.34	811.17	840.516	961.7	950.5	1999
46.07	1611.14	1657.22	1178.1	1578.1	2000
49.66	1430.68	1480.34	1321	1505.5	2001
48.05	1443.05	1491.1	1550.6	1603.3	2002
35.58	1856.52	1892.1	1690.2	1974.4	2003
49.28	2273.69	2322.97	1891.8	2229.7	2004
54.01	3344.45	3398.46	2052	3082.6	2005
82.25	3893.60	3975.85	2453	3639.8	2006
68.33	4123.19	4191.52	3108.5	3687.8	2007
90.06	4951.46	5041.52	4191	5190.5	2008
56.01	3225.81	3281.82	4264.3	3676	2009
72.11	4175.22	4247.33	4466.9	4392.9	2010
89.424	5218.97	5308.4	5853.6	5790.1	2011
89.43	5458.90	5548.33	7058.1	6339.3	2012
83.18	5061.25	5144.43	6024.2	5957.5	2013
134.47	4683.74	4818.21	6995.7	5738.5	2014
148.17	3306.87	3455.04	7656.3	5103.1	2015
152.54	3060.03	3212.57	7297.4	5110.1	2016
151.89	3689.83	3841.72	7282.6	6047.9	2017
262	4535.99	4,798	7732.1	6826.9	2018
248	3968.00	4,216	7741.3	6601.6	2019
243	2538.63	2,782	6902.9	5640.9	2020
619	4601.44	5,220	7436.1	6597.5	2021
849	8455.59	9,304	9660	9467.3	2022

المصدر: تم إعداد الملحقين (02) و(03) بناءً على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2021، ديسمبر 2022، ص- ص: 101-112.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2020، ديسمبر 2021، ص- ص: 147-158.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2019، ديسمبر 2020، ص- ص: 150-160.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2018، ديسمبر 2019، ص- ص: 109-160.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2017، جويلية 2018، ص- ص: 106-116.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2016، سبتمبر 2017، ص- ص: 145-156.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2015، نوفمبر 2016، ص- ص: 153-163.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2013، نوفمبر 2014، ص- ص: 213-228.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2012، نوفمبر 2013، ص- ص: 237-248.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2011، أكتوبر 2012، ص- ص: 213-223.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2010، جويلية 2011، ص- ص: 203-214.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2008، سبتمبر 2009، ص- ص: 231-242.
- Banque d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2014, juillel 2015 , p-p 149- 159.
- Banque d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2009, juillel 2010, p-p 201-213.
- Banque d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2007, juillet 2008, p-p 188-199.
- Banque d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2006, juin 2007, p-p 158-169.
- Banque d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2005, Avril 2006, p-p 174-185.
- Banque d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2004, juillel 2005, p-p 161-172.
- Banque d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2003, 2004, p-p 160-172.
- Banque d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2002, 2003, p-p 158-170.
- Banque d'Algérie, BULLETIN STATISIQUE DELA BANQUE D'ALGERIE, SERIES - RETROSPECTIVES, STATISTIQUES MONETAIRES PAIEMENTS, 1964 - 2011, juin 2012, p - p: 14, 28, 29, 47, 48.

الملحق رقم 04: تطور الاحتياطيات النفطية، إنتاج النفط وسوائل الغاز في الجزائر خلال الفترة (1985-2022)

السنوات	الاحتياطات النفطية الجزائرية	انتاج الجزائري من النفط وسوائل الغاز	السنوات	الاحتياطات النفطية الجزائرية	انتاج الجزائري من النفط وسوائل الغاز
1985	8.82	672.4	**2004**	11.3	1311.4
1986	8.80	673.9	**2005**	12.3	1352
1987	8.55	648.2	**2006**	12.3	1370
1988	9.20	672.9	**2007**	12.2	1372
1989	9.24	727.3	**2008**	12.2	1400
1990	9.20	783.5	**2009**	12.2	1793
1991	9.20	803	**2010**	12.2	1704
1992	9.20	756.5	**2011**	12.2	1648
1993	9.20	747.3	**2012**	12.2	1652

1623	12.2	**2013**	752.5	9.98	**1994**
1703	12.2	**2014**	772.5	9.98	**1995**
1665	12.2	**2015**	805.7	10.80	**1996**
1507	12.2	**2016**	846.1	11.20	**1997**
1473.4	12.2	**2017**	827.3	11.31	**1998**
1440.2	12.2	**2018**	749	11.31	**1999**
1401.9	12.2	**2019**	796	11.31	**2000**
1257.8	12.2	**2020**	776.6	11.31	**2001**
1292.8	12.2	**2021**	729.9	11.31	**2002**
1415.8	12.2	**2022**	942.4	11.4	**2003**

من إعداد الطالبة بناء على:

-OPEC Annual Statistical Bulletin 1969-2004, 2005, Vienna ,p: 18,22.

-OPEC Annual Statistical Bulletin 2008, 2009, Vienna, p: 50.

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، التقرير الاحصائي السنوي2018، الكويت، ص: 23.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، التقرير الاحصائي السنوي2019، الكويت، ص: 10.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، التقرير الاحصائي السنوي2022 ، الكويت، ص: 23.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، التقرير الاحصائي السنوي2023، الكويت، ص: 10.

الملحق رقم 05: تطور إنتاج واستهلاك المنتجات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2022)

السنوات	إنتاج المشتقات النفطية في الجزائر	استهلاك المشتقات النفطية في الجزائر
2010	559	310
2011	548	392
2012	483	351
2013	488	386
2014	654	393
2015	621.8	396
2016	612.1	385.6
2017	597.9	381.1
2018	899.1	391.9
2019	861.1	404.5
2020	833.6	358
2021	861.2	378.4
2022	895.8	386.3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، التقرير الاحصائي السنوي2023، الكويت، ص: 31، 45.

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، التقرير الاحصائي السنوي2018، الكويت، ص: 46، 74.

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، التقرير الاحصائي السنوي2015، الكويت، ص: 46، 88.

الملحق رقم 06: تطور إنتاج الجبوب في الجزائر خلال الفترة من (1985-2022)

الإنتاج/المواسم	الحبوب	قمح صلب	قمح لين	الشعير	الخرطال	الذرة الصفراء	الذرة البيضاء
1985	**29175790**	9618590	5161590	13301810	1077140	12560	4100
1986	**24024090**	7846670	4441400	10828290	891310	14420	2000
1987	**20650500**	7765410	3982620	8198940	677120	21310	5100
1988	**10345020**	4153720	1990510	3896600	296580	6780	830
1989	**20031190**	8133490	3388180	7898820	595610	4240	10850
1990	**16254120**	5549460	1951340	8333560	412810	2310	4640
1991	**38083030**	12917890	5775990	18099580	1281420	5000	3150
1992	**33289140**	13455310	4912210	13982900	928900	6620	3200
1993	**14520970**	7960650	2204380	4080230	272460	2250	1000
1994	**9634200**	5624280	1515360	2340670	152040	1850	-
1995	**21384570**	11886700	3112500	5849800	531000	4900	380
1996	**49005050**	20345700	9480340	18002220	1171740	4460	590
1997	**8697170**	4554640	2060500	1908920	168150	2570	1200
1998	**30256050**	15000000	7800000	7000000	450000	3100	490
1999	**20205970**	9000000	5700000	5100000	400000	5370	540
2000	**9342190**	4863340	2740270	1632870	81700	15560	8340
2001	**26591760**	12388650	8003480	5746540	436610	10870	5550
2002	**19529250**	9509670	5508360	4161120	334950	8370	6780
2003	**42659620**	18022930	11625590	12219760	775460	9810	6070
2004	**40328280**	20017000	7290000	12116000	890000	6790	8490
2005	**35274335**	15687090	8460185	10328190	775000	11480	12390
2006	**40117450**	17728000	9151300	12358800	890000	24560	24790
2007	**36019070**	15289985	7899640	11866580	922375	16440	24050
2008	**15356665**	8138115	2972210	3959215	266600	10145	10380
2009	**52531502**	20010378	9520791	22033586	957115	5747	3885
2010	**40016470**	18089739	7962041	13080348	884342	3590	1060
2011	**42472155**	21957900	7151000	12580800	767300	5751	9404
2012	**51371533**	24071180	10251125	15917150	1097025	17548	17505
2013	**49122300**	23323694	9666796	14986386	1132859	12445	120
2014	**34352150**	18443334	5918634	9394009	565803	25720	4650
2015	**37609485**	20199390	6367916	10305564	682025	27941	26650
2016	**34449184**	19376173	5024791	9199064	721209	36865	89577
2017	**34778580**	19909570	4455460	9696964	640175	26335	49725

36215	55125	1180178	19573271	8031984	31780207	**60659430**	**2018**
9271	63683	1013052	16477463	6681084	32087678	**56332856**	**2019**

الملحق رقم 07: تطور إنتاج البقول الجافة والزراعة الصناعية في الجزائر خلال الفترة (1985-2022)

الزراعات الصناعية	الجلبان	الفاصولياء اليابسة	الحمص	العدس	الجلبان الجاف	الفول والفول المصري	**البقول الجافة**	**الإنتاج/المواسم**
1393610	5170	9050	162890	19760	60430	315900	**573200**	**1985**
1781950	2470	10410	182390	7570	65650	410270	**678760**	**1986**
1746740	2320	9000	258730	20940	49810	329810	**670610**	**1987**
1654510	3960	5970	146150	14740	18680	154980	**344480**	**1988**
2118560	2070	5580	204640	12060	23050	231570	**478970**	**1989**
1150140	1970	8760	147720	7730	22460	162250	**350890**	**1990**
2289380	1060	4870	241870	9500	47190	325700	**630190**	**1991**
3272170	1670	6960	261320	8930	43470	311510	**633860**	**1992**
5368100	1090	5860	248870	7810	14830	203010	**481470**	**1993**
4590930	1370	3440	153940	4580	28190	191450	**382970**	**1994**
5640610	860	3080	157250	4540	34110	214540	**414380**	**1995**
4480830	5010	5610	244780	8390	46620	369590	**680000**	**1996**
3734120	360	6460	161580	4340	12950	90670	**276360**	**1997**
4514260	3270	10790	181430	6010	35480	213520	**450500**	**1998**
6075970	3790	9390	130700	3670	30040	217060	**394650**	**1999**
4910340	1020	4190	66610	1940	15930	128950	**218640**	**2000**
4749210	280	7340	123120	4580	36740	212300	**384360**	**2001**
4290500	270	8640	149710	4350	43040	229330	**435340**	**2002**
4440490	180	10960	191020	4900	63420	307000	**577480**	**2003**
5981590	150	15810	163670	6130	73710	320530	**580000**	**2004**
5246015	650	6660	137270	4230	53390	268860	**471060**	**2005**
2627900	1107	9145	127058	6584	53810	242986	**440690**	**2006**
2688920	950	9170	142940	5605	62430	279735	**500830**	**2007**
5288360	1980	5441	112110	10809	36175	235210	**401725**	**2008**
3999863	1325	11588	178404	26932	59692	364949	**642890**	**2009**
	1976	8449	234737	45902	66134	366252	**723450**	**2010**
	1810	9525	240512	82152	74353	379818	**788170**	**2011**
	1680	10240	276750	57380	91780	405070	**842900**	**2012**
	2009	13614	349802	63184	105859	423862	**958330**	**2013**
		13429	351178	53409	101193	413886	**937065**	**2014**
	2650	14207	149034	49454	110503	448074	**873922**	**2015**
12801798	2953	8749	215722	100713	64484	380485	**773105**	**2016**
12554567	4820	14794	293356	191387	99225	468553	**1072139**	**2017**

15872668	5400	28113	382736	296629	114721	548780	**1376378**	**2018**
17178179	1480	17894	403699	265242	121250	552729	**1362293**	**2019**

الملحق رقم 08: تطور إنتاج الخصر في الجزائر خلال الفترة (1985–2022)

الإنتاج/المواسم	البطاطا	الطماطم	البصل	الفاصولياء الخضراء	الجزر	البطيخ والبطيخ الأحمر	أنواع أخرى من الخضر	الخرشف
1985	8146770	2172630	1642370	111650	1077930	3182430	5455600	31000
1986	8116640	3021790	1648920	139990	1416190	3176910	5825780	44850
1987	9046090	2912310	2001940	160900	1347720	3600270	6537240	59800
1988	8988220	2828410	2002990	164170	1364690	2320400	6473640	62480
1989	10007000	3066440	2275890	165470	1532130	3008740	7519650	76150
1990	8085410	2958920	1729740	169180	1009340	2641240	5951220	62500
1991	10773480	3153570	3175440	183270	1170610	3715150	7153240	47030
1992	11575250	2813490	2506490	216610	1591830	4472280	7413380	75880
1993	10652210	3038610	2511450	247280	1284610	4900580	6954590	48720
1994	7159360	2462390	2479090	205060	1584920	4011680	7746830	56870
1995	12000000	3043800	3140290	204510	1324770	4033960	8180980	71690
1996	11500000	2818680	3128810	209900	1285440	4553580	7776590	194000
1997	9475180	3294060	3517290	236480	1254280	4013000	7992930	310520
1998	11000000	3167530	3926430	222830	1411450	5020160	7658480	452250
1999	9962680	3612310	3824540	263060	1349500	5383080	8461810	301320
2000	12076900	3414470	3157410	255230	1486360	3986910	8309480	394800
2001	9672320	3735340	4284910	295270	1561400	4638920	9081800	352070
2002	13334650	4013640	4478460	297500	1586600	4581230	9737590	344490
2003	18799180	4569330	5551100	406810	1607200	6298470	11509310	347210
2004	18962700	5121950	6582150	411000	1981900	7213760	14021940	504600
2005	21565499	5137795	6855000	332650	1635785	8579415	14789061	370295
2006	21809610	5849336	7038732	355076	2292947	7852236	14197548	255945
2007	15068590	5673134	8265915	413220	2527748	8156652	14908973	228558
2008	21710580	5592491	7591658	401208	2540000	8446307	14056182	342894
2009	26360570	6410343	9801602	450964	2712185	10347220	16434712	395354
2010	33003115	7182353	10013036	534874	3238573	12237666	19718990	475823
2011	38621936	7716055	11441710	545812	3421838	12851336	20625560	468078
2012	42194758	7969630	11832676	607867	3541014	14950812	35389858	536565
2013	48865380	9750753	13594917	717319	4023335	15005588	25891622	833736
2014	46735155	10656093	13408767	795695	3868139	16143006	30559555	811060
2015	45395769	11637658	14362804	795134	3915631	18144348	29526011	915922
2016	47581366	12805702	15259866	790992	4205472	18776771	30415990	975243
2017	46064224	12862858	14203096	980033	4063739	18950738	34979575	1085597
2018	46533222	13097452	13996907	931836	4318834	20957575	9817131	1246591

2019	50202499	14778786	16137298	950226	4195344	22068666	10780353	1196363

مصدر الملاحق 06، 07 و 08 : الديوان الوطني للإحصاء.